ما بعد السلام

تأليف: ريتشارد نيكسون

ترجمة وتقديم وتعليق المشير

محمد عبد الحليم أبو غزالة



دار الهلال

اهداءات ٢٠٠٤

الأستاذ/ كامل أحمد

الإسكندرية

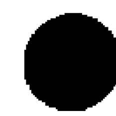
ما بعد السلام

Our challenge
Beyond Peace

تأليف : ريتشارد نيكسون

ترجمة وتقديم :

المشير/ محمد عبدالحليم أبو غزالة



دار الهلال

تصميـــم الغـــلاف
للفنان : عفت حسنى

مقدمة المترجم

هذا كتاب آخر جدير بالقراءة الجادة المتعمقة، ومن المفيد إلى حد كبير أن يطلع عليه الذين يصنعون سياسة بلادهم والذين يصيغون العلاقات الدولية الإقليمية، وأولئك الذين يهتمون بأمور الأمن القومي والاستراتيجية الشاملة. وتأتى أهمية هذا الكتاب من عدة عوامل حيوية:

العامل الأول: شخصية الكاتب.. وهو الرئيس الأمريكى السابق والراحل ريتشارد نيكسون المعروف عنه أنه أحد رؤساء الولايات المتحدة الذين تميزوا فى إدارة العلاقات الدولية، وكانت له بصيرة أمريكية ودولية مميزة. فهو الذى فتح قنوات الاتصال بين الصين الشعبية والغرب بكل ما يحمله هذا الاتصال من آثار جيوبوليتيكة وداخلية وفى هذا الكتاب يتنبأ بأنها ـ أى الصين الشعبية ـ ستكون إحدى القوى العظمى فى القرن الحادى والعشرين.. وهو الذى أنهى ـ بشجاعة نادرة ـ التورط الأمريكى فى ڤيتنام. وهو أحد مهندسى الوفاق الأمريكى ـ السوڤييتى الأمر الذى فتح أبواب تغيير العلاقات الدولية على مصراعيها وماكان لذلك من آثار بالغة على النظام الاقتصادى العالمى. وهو أيضا الذى تنبأ بانهيار الامبراطورية السوڤييتية نتيجة عوامل داخلية ونتيجة ضغط الحرب الباردة التى دارت رحاها بين القوتين الأعظم.

العامل الثانى: هو توقيت الكتاب.. فلقد شهد العالم انتهاء الحرب الباردة بهزيمة ساحقة للشيوعية وتفكك الاتحاد السوفييتى، كما أن القرن الحالى على

وشك الانتهاء ويقبل علينا القرن الحادى والعشرون بما يحمله من توقعات وآثار لها مداها ويحاول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية أن يستعدا لهذا القرن الجديد، وتسعى الولايات المتحدة أن تتربع على قمة العالم بصفتها القوة العظمى الأوحد ولقد وصف ريتشارد نيكسون ذلك فى هذا الكتاب بقوله: «يجب على الولايات المتحدة أن تقود العالم» ومن هنا فإننا نمر بمرحلة لايمكن لأحد أن يتجاهلها أو يقف انتظارا لنتائجها النهائية أو يقف مسلوب الإرادة أمام أحداثها ولابد لنا أن نتساءل عما يجب أن نفعله لنواكب مطالب القرن القادم وأحداثه.. وما من شك أن قراءة فكر وخبرة رجل مثل الرئيس الأمريكى السابق والراحل ريتشارد نيكسون سوف تطلعنا على تصوره للعلاقات الدولية المقبلة والأهداف والدوافع لتحركات الولايات المتحدة والغرب.. وهو أمر جدير بكل اهتمام فى هذا التوقيت.

العامل الثالث: هو طبيعة النظام السياسى والاجتماعى القادم منه صاحب هذا الكتاب.. ألا وهو النظام الأمريكى.. فهو وإن كان نظاما مبنيا على اختيار الكفاءات، فهو ـ أيضا ـ نظام لايتجاهل الخبرة وإنما يستدعيها أيا كان موقعها كلما لزم الأمر أو تفجرت مشكلة أو أزمة أو استدعت الظروف وضع سياسات جديدة (وهذا أمر نهمله تماما فى العالم الثالث والعالم العربى). ومن هنا فعلينا ألا نتجاهل مايقوله المسئولون السابقون فى الولايات المتحدة لأنهم إن كانوا سابقين بحكم عنوان الوظيفة لكنهم مسئولون ومؤثرون دائما بحكم مالديهم من خبرة.

العامل الرابع: هو مضمون الكتاب.. فهو كتاب يتجه إلى المستقبل من وجهة نظر أمريكية على درجة عالية من الخبرة.. مستقبل السنوات القليلة الباقية فى القرن العشرين، ثم التوجه أساسا إلى القرن الحادى والعشرين.. وهى مسئولية الجميع.. وبالقطع مسئوليتنا أيضا أن نفكر فى المستقبل بجرأة وبخيال حتى نمهد الأرض لأولادنا وأحفادنا لنصنع لهم عالما أفضل وأكرم وأكثر أمنا وتحررا.

العامل الخامس: هو اهتمام الكاتب بالعالم الإسلامى حتى أنه خصص فصلا بعنوان «بناء جسور جديدة مع العالم الإسلامى» ولابد لنا أن نطلع على مايراه الاخرون فى عالمنا الإسلامى. وماهى تلك الجسور التى يتحدث عنها ولماذا.

ومن الطبيعى أن نتفق أو نختلف مع بعض أو الكثير من هذا الكتاب، ولكن غير الطبيعى أن نتجاهل أننا جميعا نتعامل وسيستمر هذا التعامل مع الولايات المتحدة وإن اختلف ذلك من دولة إلى أخرى ولذلك فمن المهم أن نتعرف على أفكار خبرائها ومسئوليها خاصة إذا كان حديثهم عن مستقبل العالم.

وهذا الكتاب ليس استشرافا لمستقبل العلاقات الدولية ودور الولايات المتحدة فيه فحسب ولكنه ملىء بالكثير من علامات الإرشاد الرئيسية لكل المتعاملين مع الولايات المتحدة وكذا إطلالات على القوى الأخرى فى العالم فى القرن القادم.. علامات قد نقتنع ببعضها وقد نختلف مع بعضها الآخر، ولكننا لانستطيع أن نغمض عيوننا عنها فسوف نصطدم بها جميعا فى مسيرتنا إن كانت لنا مسيرة..! والذكاء القومى هو أن نتفهمها جيدا وأن نعمل على تطويعها على نحو يفيدنا ويصل بنا إلى بر الأمان.

إن هذا الكتاب يشير إلى أن الولايات المتحدة ستتربع على قمة هذا العالم حتى نهاية هذا القرن.. وهى فترة زمنية لاتحسب فى عمر الدول.. فهى أقل من حقبة واحدة. ولكن الكاتب يحذر الولايات المتحدة من أنها إن لم تعمل بسرعة وبحسم لكى تبقى رائدة العالم فإنها ستفقد مكان القيادة، وهو يصر على أنها يجب أن تقود لما لديها من قدرات اقتصادية وعسكرية وغير ذلك. ويحذر من أن الإشباع الحقيقى للأمم العظيمة لاينبع من التغنى بإنجازات الماضى وإنما بالشروع فى تغيير المستقبل.

وهذا ماتفعله الآن الشعوب فى اليابان والصين وشعوب أوروبا الغربية والشرقية ومن هنا فإن القمة فى القرن الحادى والعشرين سوف تتسع لتشمل ـ مع الولايات المتحدة ـ روسيا الاتحادية ـ إذا نجحت فى الخروج من أزمتها الاقتصادية وستنجح ـ واليابان والصين العملاق الذى كان نائما واستيقظ وأوروبا الغربية إذا مانجحت فى التغلب على المصاعب التى تواجه وحدتها ونموها.

ويرى المؤلف أن هذا التغيير واحتمال دخول أطراف جديدة إلى نادى القمة يحتم على الولايات المتحدة المزيد من اليقظة ولذلك ينادى أمريكا أن تتغلب على الخمول والرضا بما أنجزته، وألا تفقد الإحساس بالهدف والاتجاه، وأن تبدأ فى التركيز فورا على التخطيط لتحتل مكان الصدارة فى القرن الحادى والعشرين، فهو يرى أن على أمريكا أن تقود لأنها الدولة الوحيدة فى العالم التى تمتلك مقومات القوة الشاملة اللازمة للقيادة فهى أغنى دولة فى العالم... وأقوى دولة عسكريا فى العالم... وعلى أساس أن أوروبا الغربية واليابان تفتقران إلى العضلات العسكرية.. أما روسيا الاتحادية والصين فعلى الرغم من امتلاكهما لقوة عسكرية ملموسة إلا أنهما تفتقران فى الوقت الحاضر وفى المستقبل المنظور إلى القوة الاقتصادية. ويرى أن لاأحد من هؤلاء يمتلك القدرة الشاملة الكافية لتكون قوة عظمى إلا الولايات المتحدة التى ليس لها تاريخ استعمارى ضد الدول المجاورة. ولهذا فهى تمتلك أيضا شيئا تفتقر إليه كل هذه الدول ألا وهو مصداقية الوسيط الشريف.

هل صدق فى ذلك؟ ومارأيه فى الوسيط الشريف بين العرب وإسرائيل؟

ألم تنحز الولايات المتحدة بصورة سافرة وواضحة إلى إسرائيل على حساب العرب بل وعلى حساب مصالحها الذاتية الموجودة فى الأمة العربية؟! وهو يقرر ذلك فى هذا الكتاب إذ يقول: «لايمكن لأى رئيس أمريكى أن يتنازل عن ضمان أمن وسلامة إسرائيل».

ويدعو المؤلف أمريكا أن تمسك المستقبل بيديها عن طريق التعاون الوثيق مع القمم الصاعدة، اليابان والصين وأوروبا الغربية وروسيا الاتحادية، ومن هنا يتحتم علينا أن نتوقع دورا جديدا للولايات المتحدة.. دورا متصاعدا فى إطار التعامل مع البعد الروحى للبشرية.. وعلينا أن نفكر.. أين نحن من هذا العالم.

وفى الحديث عن أمريكا لم يتحدث المؤلف فقط عن تغيير نادى القمة ولكنه اقترب أيضا من تغيير العصر وأشار هنا وفى كتابه السابق «نصر بلا حرب» إلى آفاق التقدم العلمى المذهل والذى سنعيشه فى القرن العشرين والذى يرى أن أمريكا لها السبق فى هذا المضمار ولذلك يعتقد أن من حقها أن تقود.

ويتحدث عن الأمم المتحدة ودورها، ويرد على بعض المفكرين الأمريكيين الذين ينادون بأن سقوط الاتحاد السوفييتى يعنى ألا حاجة لأن تصبح الولايات المتحدة قائدة العالم، وأن الأمم المتحدة يمكن أن تلعب دورا أكبر فى حل الصراعات الدولية فيقول إن ذلك وهم وخيال ويقول إنه على مدى الحقب الخمس الماضية ناقشت الأمم المتحدة وأصدرت قرارات وفكرت مليا فى التدخل فى كل هذه الصدامات ولكنها تصرفت عسكريا فى حالتين اثنتين فقط هما الحرب الكورية وحرب الخليج. ومن المعروف أن ذلك تم بنفوذ الولايات المتحدة داخل الأمم المتحدة لأن للولايات المتحدة مصالح حيوية في كل من المنطقتين. وإلا لماذا لم تتدخل الأمم المتحدة لتنفيذ عشرات القرارات ضد إسرائيل؟ ولماذا استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو لصالح إسرائيل عشرات المرات؟ وماذا يمكن أن يقال بالنسبة لحالة البوسنة والهرسك والتقاعس حتى عن فرض الحل الظالم الذى قدمته دول أوروبا لتقسيم البوسنة ومع ذلك رفضه الصرب تماما بصورة مهينة للأمم المتحدة ولكل أوروبا والولايات المتحدة أيضا.

ويطالب الولايات المتحدة أن تعامل روسيا الاتحادية باحترام وأن تساعدها على الخروج من محنتها الاقتصادية ودعم «يالتسين» حتى لايصل إلى السلطة رجل مثل «زيرونوفسكى» الشخصية المتشددة المغالية فى القومية. ويقطع بأن الرأى القائل بأن مساعدة روسيا أمر غير منطقى لأن موسكو قد تتحول يوما ما إلى خصم استراتيجى يمينى بدلا من خصم يسارى. ويقول إن روسيا قد تصبح قوة عظمى مرة أخرى لما لديها من موارد طبيعية هائلة وشعب قوى قادر على تحمل المصاعب والتضحيات. وعليه فعلى الولايات المتحدة أن تسعى لأن تكون روسيا القوية دولة صديقة للغرب وليس خصما له. وهذا يتنافى مع قوله إن الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة المؤهلة لأن تكون قوة عظمى.

وأنا أؤيد فكرة أن روسيا الاتحادية ستتحول مرة أخرى إلى قوة عظمى مؤثرة على الساحة الدولية بمجرد خروجها من أزمتها الاقتصادية. وأعتقد أن شعبها قادر على ذلك لما له من تاريخ عريق يؤكد إمكاناته على تخطى المصاعب. إنها تمتلك ترسانة نووية هائلة ولديها قوات مسلحة تقليدية لايمكن التقليل من شأنها رغم ماذكره نيكسون من

أنها لاتمثل حاليا (بعد تفسخ الاتحاد السوفييتى) تهديدا جديا للغرب وأنها تفتقر إلى القدرات غير النووية التى تمثل قوة خطيرة. فمازالت الصناعة العسكرية الروسية تعمل بنجاح ويكفى القول أنها انتجت أخيرا طائرة مقاتلة يقول الخبراء إنها تتفوق على المقاتلة ف ـ ١٥ الأمريكية، وهناك معلومات أن لديها مقاتلات وقاذفات تماثل الطائرات ف ـ ١١٧ «الشبح» الأمريكية. وفى معرض الأسلحة الذى تم فى منطقة الخليج العربى علمت أن الدبابة الروسية ت ـ ٨٤ تساوت إن لم تكن تفوقت على الدبابة م ـ ١ أ ١ الأمريكية.

وفى حديثه عن أوروبا فإنه يرى أن لها الأهمية نفسها للولايات المتحدة كما كانت دائما ولذلك يجب على الولايات المتحدة عدم إهمالها، وأن استقرارها السياسى وصحتها الاقتصادية وحرية وصول الولايات المتحدة لأسواقها وغير ذلك من الأمور تعتبر من المصالح الحيوية للولايات المتحدة. وهو بهذا يعارض اتجاها ناميا فى الولايات المتحدة بالانعزالية لأنه يهمل رهانا اقتصاديا مهما تواجهه الولايات المتحدة وهو تأمين أوروبا. ويعتبر أن الولايات المتحدة وأوروبا تنتميان إلى الحضارة نفسها. وهو بهذا يهمل الجنسيات الأخرى فى الولايات المتحدة من القارات الأخرى فى العالم (آسيا، وافريقيا، وأمريكا اللاتينية) رغم أنه فى مكان آخر يتحدث عن المشكلات العرقية داخل الولايات المتحدة ومدى تأثيرها الضار عليها وضرورة حل مشكلاتها لخلق المزج المهم لكل الطوائف فى بوتقة واحدة. وينادى بضرورة المحافظة على تنظيم حلف شمال الأطلنطى وبقاء الولايات المتحدة فيه والسماح بانضمام دول أوروبا الشرقية إليه. ولكنه ينادى بأجندة استراتيجية جديدة للحلف. وبالطبع يرى أن تكون القيادة لهذا الحلف أمريكية. على أن تقبل الولايات المتحدة نفوذا أوربيا فى الحلف وليس فيتو فى استخدام القوات الأمريكية التى تتمركز فى أوروبا وفتح القوات من أوروبا إلى مناطق أخرى. ويرى أن حلف الناتو سوف لايموت ولكن دوره المركزى فى أحداث العالم سيذوى مالم يعاد التفكير فى مهمته واستراتيجيته من القاع إلى القمة.

وتحت عنوان «الصين أقوى الجميع» يتحدث نيكسون عن هذا العملاق ـ الذى قال عنه نابليون «الصين هناك عملاق نائم، اتركوه نائما لأنه عندما يستيقظ سيحرك العالم» ـ بأن الصين أصبحت أسرع قوة اقتصادية نامية فى العالم فى العقد الأخير وأنها قد

تصبح قوة اقتصادية عظمى فى القرن الحادى والعشرين. وأطلق على ماتقوم به الصين الآن تعبير «الشيوعية الرأسمالية» وذلك نتيجة سياسة انفتاحها ومحاولتها تطبيق اقتصاد السوق الحر، حتى أنه فى حديثه عن روسيا الاتحادية وإصراره على مساعدتها أبدى خوفه من مقارنة العالم بين نجاح الشيوعية الرأسمالية (حسب تسميته لها) وبين فشل الديمقراطية الروسية اقتصاديا. ويؤكد نيكسون، رغم ذلك، إن الحرية معدية وعلى ذلك فالحرية الاقتصادية ستؤدى حتما إلى الحرية السياسية فى الصين. ويعتبر أن الصين أكبر سوق للمنتجات الأمريكية إذا أرادت الولايات المتحدة أن تنافس فى السوق العالمية بقوة وبنجاح. ويقدر الخبراء أن واردات الصين فى عام ٢٠٠٢ ستكون ٦٣٩ مليار دولار فى مقابل ٥٢١ مليار دولار لليابان، وأن إجمالى الناتج القومى لها (للصين) سيكون ٩,٨ تريليون دولار (التريليون هو ألف مليار دولار) أى أن الصين ستصبح ليس قطبا اقتصاديا آخر فحسب بل أكبرها جميعا أيضا، ناهيك عن الصين الكبرى كما وصفها أحد المعلقين عندما تضم إلى جانب أراضيها الان هونج كونج وتايوان. فإذًا ما أضفنا إلى ذلك قدراتها العسكرية النووية والتقليدية والتطورات المنتظرة لهذه القدرات نتيجة الانفتاح التكنولوجى الأمريكى عليها فالأمر الذى لاشك فيه أنها ستصبح فى بداية القرن الحادى والعشرين قوة عظمى. فماذا سيكون الموقف آنذاك؟ هل سيعود التوتر إلى العالم مرة أخرى؟ أم ستدور حرب باردة بين هذه القوى العظمى؟ أم ياترى سيفلت الزمام وتنشب حرب نووية تنهى العالم؟ إن غدا لناظره قريب!

وماذا فعلنا أو سنفعل نحن العرب والمسلمين فى كل أنحاء العالم؟ هل سنشارك فى صنع المستقبل أم سنبقى على مانحن عليه منقسمين متناحرين لنظل دولا صغيرة ضعيفة لاحول لها ولاقوة!

«بناء جسور جديدة مع العالم الإسلامى» ـ عنوان مثير كتبه نيكسون فى هذا الكتاب يجعل لقراءته أهمية خاصة بالنسبة للأمة العربية والأمة الإسلامية. إنه يصف العالم العربى والعالم الإسلامى بالغليان والغضب نتيجة وقوف الغرب وخاصة الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل على حساب العرب وينادى بأن النظرة السليمة للعالم الإسلامى ليست باعتباره وحدة أو قوة متطرفة تميل إلى مواجهة الغرب وإنما يجب

النظر إليه كمجموعات عرقية وثقافية مختلفة تربطها عقيدة واحدة وتراث من الفتن السياسية. وهو وصف ينافى الحقيقة فتوجد دول إسلامية كثيرة متماسكة وتملك من الإمكانات والقدرات مايمكن لو تم استغلالها بالأسلوب الأمثل لاحتلت مكانة مرموقة فى العالم. فمصر والسعودية ونيجيريا وأندونيسيا وإيران وباكستان وغيرها دول ذات سيادة، بل إن تعداد بعضها يفوق تعداد بريطانيا. ثم يركز على الحروب الأهلية والهجمات الإرهابية ويضرب لنا مثالا عن أن خسائرها وصلت إلى ١,٤ مليون نسمة. والحروب الأهلية ليست سمة العالم الإسلامى وحده لأنها فى أنحاء أخرى كثيرة من العالم، ولولا مادسه عصر الاستعمار الذى خضعت له العديد من الدول العربية والإسلامية لما حدث مايحدث وكلنا يتذكر كيف تربص الغرب بالامبراطورية العثمانية وكانت مسلمة ليمزقها مستفيدا من النزاعات الاستقلالية الإقليمية التى نتجت عن أخطاء من الحكام العثمانيين الذين كانوا يعاملون الشعوب العربية والإسلامية بمعيار مختلف، وانتهى الأمر باحتلال معظم أراضيها بواسطة بريطانيا وفرنسا اللتين عملتا بكل جد على تشجيع النزعة الإقليمية والفرقة. والسودان مثال حى لذلك فلقد كان جزءا من المملكة المصرية ونجحت بريطانيا بفضل احتلالها لمصر والسودان من التفرقة بين الشعبين وسعت جاهدة لفصم عرى وحدة لها كل المقومات فانفصل السودان عن مصر. ومن أمثلة مافعلته بريطانيا أنها عملت على أن تكون خطوط السكك الحديدية فى السودان تختلف عنها فى مصر حتى لايحدث اتصال بينها. والأمثلة الأخرى كثيرة عما فعلته بريطانيا وفرنسا لتفتيت الأمة العربية بل وخلق المشكلات بين الدول التى تكونت واستقلت بعد انهيار الامبراطورية العثمانية والتى مازال منها حتى اليوم مشكلات حدود بين العراق والكويت وبين المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج وبين مصر والسودان ومشكلة الصحراء الغربية (الأسبانية سابقا)...... إلخ.

وكلنا يتذكر اللجنة التى كونتها بريطانيا لبحث أسباب انهيار الامبراطوريات وماذا يمكن عمله لإطالة عمر الامبراطورية البريطانية وقامت اللجنة بزيارات وأعمال وقدمت التقرير إلى رئيس وزراء بريطانيا وجاء به أنه يجب زرع جسم غريب يفصل بين المشرق العربى والمغرب العربى حتى لاتتوحد الأمة العربية فتكون حاجزا ضد تدفق المواد الخام والتجارة من المستعمرات البريطانية فى الشرق الأقصى والأدنى وصادف ذلك دعوة

هرتزل لإنشاء وطن قومى يهودى وصادف اقتراح أن يكون فى فلسطين هوى بريطانيا فكان وعد بلفور وماتبع ذلك من تطورات وأمور كلنا يعرفها. ونشأت إسرائيل هذا الجسم الغريب الذى فصل فعلا بين المشرق العربى والمغرب العربى. وورثت الولايات المتحدة التركة البريطانية فى منطقة الخليج وأصبحت لها مصالح حيوية بها وهى البترول، ونقلت إسرائيل ثقلها للتأثير على صانعى السياسة الأمريكية تماما كما سبق وفعلت مع بريطانيا وفرنسا، ونجحت فى أن يكون لها نفوذ ضخم داخل الولايات المتحدة لدرجة أن رئيسا مثل ريتشارد نيكسون يكتب فى آخر كتاب له ـ وهو هذا الكتاب ـ «لن يسمح أى رئيس للولايات المتحدة بأن تنهار إسرائيل» ويقول إن الولايات المتحدة لها مصلحة حيوية فى بقاء وأمن إسرائيل. وإن كانت الولايات المتحدة وإسرائيل ليسا حلفاء رسميا (ولكنهم حلفاء واقعيا) فإن علينا التزاما معنويا يفوق أى ترتيبات أمن. ويعترف فى هذا الكتاب ـ وهو أمر معروف تماما ـ كيف قدمت الولايات المتحدة المال والعتاد منحة لاترد لتبقى إسرائيل بل ولتتفوق عسكريا على العرب. ولقد ذكرت فى كتاب «بعد العاصفة» الكثير من الأرقام عن هذه المنح وهذه الأسلحة والمعدات.

ويتحدث نيكسون عن أن التهديد الرئيسى للمصالح الحيوية الأمريكية فى منطقة الخليج العربى يأتى من النظم الراديكالية فى العراق وإيران وسوريا والسودان وليبيا واضعا كل ذلك تحت عنوان «جسور جديدة مع العالم الإسلامى» وهو يوحى بذلك أن الراديكالية والتطرف سمة من سمات الدول التى تقوم فيها نظم إسلامية. ونسى أو تناسى أن إسرائيل دولة قامت على أساس دينى متطرف، بل إن المواطن لكى يكون إسرائيليا لابد أن يكون من أبوين وجدين يهوديين فى حين أن الدول التى ذكرها بها مسيحيون ويهود مواطنون لهم الحقوق نفسها والواجبات نفسها كالمواطنين المسلمين تماما. بل تعتبر إسرائيل أن اليهودية جنسية قبل أن تكون دينا، وهذا هو قمة التطرف. وعندما تحدث عن نمو حركات التطرف فى أنحاء العالم الإسلامى نراه يتهم المواطنين بها بأن ولاءهم الأول لعقيدة التطرف قبل الولاء للوطن وهو أمر ينافى الحقيقة وإلا كيف يفسر الحرب العراقية ـ الإيرانية وطرفاها مسلمون لهم نفس العقيدة بل ونفس المذهب داخل هذه العقيدة!.

إن أخطر الأمور فى رأيى أن يعتبر الناس العقيدة جنسية ـ كما يفعل اليهود ـ إذ معنى ذلك أن تكون جنسيات العالم الرئيسية هى المسيحية والإسلام والكونفوشية والبوذية ثم اليهودية. وماذا سيحدث نتيجة ذلك ـ توتر رهيب قد يتطور إلى حروب دينية كتلك التى حدثت ضد الإسلام ـ الحروب الصليبية وحرب محاكم التفتيش فى الأندلس. إننى أعتقد أن لأغلبية كل دولة أن ترى فى دينها المصدر الرئيسى للتشريع وأن يكون الدين الرسمى للدولة هو ماتؤمن به الأغلبية، ولكن يجب أن يكفل دستورها وقوانينها حرية العقيدة. ولقد نادى نيكسون فى هذا الكتاب أن تقوم الولايات المتحدة بمساعدة القوى المعتدلة ومضى بذكر الدول الإسلامية ومنها أفغانستان. ويتحدث عن العلاقات الأمريكية مع دول الخليج وأنها ليست بديلا للضمانات العسكرية من الولايات المتحدة. وهنا أحب أن أذكر أن الدفاع عن أى دولة لابد أن ينبع من شعب الدولة ذاتها. فالضمانات الأوربية لم توقف الصرب عن القتل الجماعى والعدوان الغاشم على مسلمى البوسنة. وأؤكد أنه لولا قبول دول الخليج لاستضافة قوات التحالف الدولى على أراضيها لتطلب الأمر من الولايات المتحدة جهودا قد تقصر إمكاناتها عنها فى حشد هذا الحجم الضخم من القوات التى وصلت إلى نصف المليون جندى وآلاف الدبابات والطائرات لهزيمة العراق وطردها من الكويت. وكم كنت أتمنى لو تم ذلك بواسطة العالم العربى تحت راية جامعة الدول العربية حتى ولو أدى ذلك إلى معركة أطول. نعم لم أكن أتمنى أن تقدم العراق على مثل هذا العدوان فهو خطأ بكل معنى الكلمة وبكل الأعراف الدولية. ولكن أن ينتهى الأمر إلى أن يعتمد دفاع دول الخليج على الولايات المتحدة اعتمادا يكاد يكون كاملا فسيكون له ثمن باهظ فى تحمل الأعباء المالية والمعنوية بل والتفريط فى أمور سيادية ـ كل ذلك لم يكن ليحدث لو اعتمد العرب على قدراتهم هم. ولو فعلوا ذلك لكان ردعا كافيا لأى تهديد آخر حال أو محتمل، ولاحتلت الأمة العربية مكانة على خريطة العالم فى الفترة المتبقية من القرن الحالى وفى القرن الحادى والعشرين، ولقد ذكرت وأكدت دائما أن هذا أمر ممكن ومازال ممكنا ومازال الوقت متاحا لذلك. لقد وصل الأمر ببعض الدول التى تستخدم العمالة العربية إلى استبدالها بعمالة أمريكية تكلفها أضعاف أضعاف ماتكلفها العمالة العربية ولاتتفوق عليها فى الكفاءة إن لم تكن أقل كفاءة لأسباب عديدة منها اللغة والدين والتراحم الذى يأمرنا به ديننا الحنيف أحسن وأرقى الرسالات السماوية رضوا أم أبوا.

إن تركيز نيكسون على ضرورة الاستثمار المكثف فى خلق قوة انتشار سريع حقيقية يمكن فيها تحريك فرق ثقيلة بسرعة إلى أى منطقة فى العالم ـ وأعتقد أنها ستكون أساسا للمنطقة العربية ـ واستغلال التكنولوجيا الحديثة، وتأكيده أن الولايات المتحدة هى الوحيدة التى يمكنها القيام بهذا الدور، بل ويؤكد عدم قدرة حلفاء أمريكا على ذلك. يجعلنا على يقين من أن المصالح الأمريكية وحدها التى تهم نيكسون وكل رؤساء أمريكا، ولا يهمهم أن تتمكن الدول العربية من الاعتماد على إمكاناتها وهى كثيرة وضخمة ـ وقوة بشرية كبيرة ومؤهلة، وتمويل قادر على تحمل تكلفة أى حجم من القوات لازم للأمن العربى كله أو لكل دولة على حدة. وعلى أى حال فإن تكاليف قوة الانتشار الأمريكية يتحملها العرب، ولايجب أن ننسى أن العرب تحملوا أكثر من مائة مليار دولار فى حرب الخليج ولم تتحمل أمريكا سنتا واحدا. بل إن هذه الأموال مولت استمرار مصانع السلاح الأمريكى فى العمل.

وليس معنى ذلك أننى أعارض التعاون مع الولايات المتحدة فى كل المجالات بما فى ذلك الناحية العسكرية، بل الحقيقة أننى من مؤيدى ذلك. ولكن يجب أن يكون الأساس هو الاعتماد على النفس وعندما يكون الأمر محتاجا لدعم أمريكى لإنقاذ المصالح الاستراتيجية والاقتصادية فلا بأس، ولكن أن يكون الأمر كله فى أيد أمريكية مطلقة فهذا هو الخطأ كله، بل والخطر كله. وهذا هو مايخلق التطرف فى العالم العربى لأن شبابه دخل مجال العلم والمعرفة ويمكنه فهم الأمور بصورة واضحة لا لبس فيها، كما أن الاعتماد على النفس أقل تكلفة إلى حد كبير من الاعتماد على مايأتى من وراء الأفق، ومن على بعد آلاف الأميال.

ولقد خصص نيكسون جزءا كبيرا من الكتاب تحدث فيه عن مشكلات الولايات المتحدة الداخلية، وأوضح فى حديثه مدى مايتعرض له المجتمع الأمريكى من انتشار الجريمة والمخدرات وتفسخ الأسرة وانهيارها. وتحدث عن العلاج لهذه المشكلات من وجهة نظره وأنها أمراض يجب استئصالها وتهدد دور أمريكا على الصعيد العالمى. وفى حديثه كثير مما يمكننا أن نستفيد منه فى خططنا لتطوير التعليم والصحة والضمان الجماعى. وأحب أن أقول إن الولايات المتحدة أغنى دولة فى العالم يقلق

قادتها مايرونه من مشكلات داخلية وينادون بالإصلاح فمن باب أولى بالنسبة لنا فى دول العالم النامى (وهو فى الحقيقة ليس بنام وإنما نائم نائم) فمن الأحرى أن يعمل قادته وبسرعة كبيرة على تطوير التعليم والشئون الصحية والضمان الاجتماعى وغير ذلك من الأمور وإلا سيفوتنا القطار نهائيا لأن العالم الذى كان يتحرك بسرعة الطائرة النفاثة فى القرن العشرين سيتحرك بسرعة الصاروخ فى القرن الحادى والعشرين، وإذا بقينا على سرعة السلحفاة فإن المصير غير سار. قال تعالى فى محكم كتابه:

"إن الله لايغير مابقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم".

صدق الله العظيم

الفصل الأول

إن التحدى بالنسبة لنا

مـاوراء الســــــــلام

Our challerge

Beyond Peace

عندما التقيت مع ماوتسى تونج آخر مرة فى بكين فى ٢٧ فبراير ١٩٧٦، صدمتنى حالته الصحية التى تدهورت منذ لقائنا الأول عام ١٩٧٢ . لقد كان مختلفا عن الرجل الذى كان حاد الذكاء ولكن الأزمة القلبية الحادة سرقت منه القدرة على التعبير عن أفكاره بالكلمات. فالزعيم الكاريزمى الشيوعى الذى حرك أمة وغيّر العالم بأفكاره الثورية لم يعد قادرا حتى على طلب كوب من الماء. وعندما كنا نجلس معا فى مكتبه الذى تكسو جدرانه الكتب فى المدينة المحرمة تذكرت خيبة الأمل الشديدة للرئيس أيزنهاور بعد الأزمة القلبية التى داهمته عام ١٩٥٧ . فبعد بضعة أيام من عودته إلى البيت الأبيض من المستشفى وصف لى محنته الخاصة بالكلام. فلقد اشتكى من أنه عندما كان يريد أن يقول «السقف» فإن الكلمة التى تخرج من فمه هى الأرضية. وعندما يريد أن يقول «نافذة» كان يقول «باب». وابتسم بفتور وقال إن نضاله من أجل الكلمات هو الذى يرفع من ضغط دمه. وحاولت أن أخفف من هذا التوتر بالإشارة إلى أن مشكلته أن عقله يعمل بسرعة أكبر من لسانه ـ وهى عكس المشكلة التى يواجهها معظم السياسيون.

ولحسن الحظ أن أيزنهاور شفى تماما أما ماو فلم يشف. وعندما تبادلنا الحديث فى بكين لم يكن قد بقى على موته سوى ستة أشهر، وكانت أزمة البديل قد اشتدت من حوله. ولكنى كنت أتحدث مع رجل كان مازال الزعيم المبجل لما يقرب من المليار نسمة، لعب دورا حيويا فى إعادة تشكيل العلاقات بين بلدينا التى بدأت منذ أربع سنوات مضت.

وخلال مناقشاتنا قلت إننا يجب أن نستمر فى التعاون من أجل السلام ليس فقط بين بلدينا وإنما أيضا بين كل شعوب العالم. وكان من المؤلم أن أشاهد محاولته للإستجابة. وكان وجهه يحتقن وهو ينطق الكلمات بصعوبة. وحاولت مترجمته (وكانت سيدة جذابة ترتدى حلة ماو ذات اللون الواحد والشكل الواحد، وكان ذلك أحد أسوأ العقوبات التى فرضت على المرأة الصينية بواسطة الحرس الشيوعى القديم) أن تعبر عن همهماته باللغة الانجليزية.

وكان ماو يعرف الانجليزية جيدا بدرجة تجعله يفهم أنها لم تفهم ماقاله، فقام بهز رأسه غاضبا وانتزع منها نوتة الكتابة وكتب عليها الكلمات بالصينية. ثم قامت بقراءتها بصوت عال بالانجليزية: «هل السلام هو هدفك الوحيد؟». ولم أكن أتوقع السؤال فرددت بتؤدة «يجب أن نسعى إلى السلام والعدل». وكانت إجابتى مناسبة فى حدود صراع الحرب الباردة. واليوم يعتبر ذلك هدفا محددا للغاية بالنسبة للولايات المتحدة. فلقد كان هدفنا آنذاك هو إنهاء الصراع بين الشرق والغرب بأسلوب نتفادى به أى حرب نووية ويؤكد أيضا أن الحرية والعدالة ستعلو على الاستبداد والطغيان. فاليوم خسر الشيوعيون الحرب الباردة. وفقدت الماركسية ـ اللينينية مصداقيتها كعقيدة سياسية. وسقط حائط برلين الذى كان بمثابة الرمز للظلم السياسى للحرب الباردة، وأصبحنا نشاهد أجزاء منه فى ميادين مدن الغرب ومتاحف مكتبات الرئاسة. واختفى التهديد بحدوث حرب نووية بين الولايات المتحدة وروسيا. وبأسلوب واقعى تم تحقيق السلام والعدالة. ومع ذلك فإن هزيمة الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى وشرق أوروبا فى القرن العشرين لم تكن سوى خطوة أولى نحو انتصار الحرية فى كل أنحاء العالم فى القرن الحادى والعشرين. ولن يتأكد ذلك إلا إذا قامت الولايات المتحدة ـ فى سياساتها فى الداخل وفى الخارج ـ بتجديد التزاماتها بالأسس التى قامت عليها.

إننا نعيش فى عالم جديد ـ عالم ساعدنا فى خلقه. فلمدة أربعين عاما قامت أمريكا وحلفاؤها بإدارة أطول صراع فى تاريخ البشرية. فالحرب الباردة مست كل منطقة من العالم وجعلت معظمه رهينة لصدام واسع بين الأفكار السياسية والنظم الاقتصادية. وبالنسبة للولايات المتحدة كانت كوريا وفيتنام مجرد معارك فى هذا الصراع. وتحقق هدفنا الرئيسى الذى سعينا إليه لما يقرب من خمسة عقود: أولا احتواء العدوان الشيوعى السوفييتى ثم هزيمته.

وفى السنوات الخمس الماضية شاهدنا أعظم أربعة أحداث فى القرن العشرين: تحرير مائة مليون نسمة فى شرق أوروبا من الشيوعية السوفييتية التى فرضت عليهم وذلك عام ١٩٨٩، وهزيمة العدوان العراقى فى حرب الخليج الفارسى فى ديسمبر ١٩٩١، وفشل الاشتراكية، والحركة الضخمة تجاه الرأسمالية فى دول مختلفة مثل السويد والهند وفرنسا بل وحتى الصين.

لقد حققنا هدفا لم نكن نحلم بإمكان تحقيقه منذ خمس سنوات: سوق حرة للرأسمالية، وليس للاشتراكية أو الشيوعية، وهذا هو اتجاه المستقبل. إن هذه التطورات المدهشة تمثل بعض الانتصارات العظيمة للحرية في التاريخ. ومع ذلك ففي الوقت الذي يجب علينا أن نحتفل بالنصر يتخبط كثير من المراقبين في التشاؤم كما لو كنا قد تعرضنا للهزيمة. وبدلا من الاندفاع نحو الذروة ونحو مشهد لنوع جديد من السلام والحرية للمستقبل أخذوا يتجولون في واد من الشك حول الماضي.

وأحد مظاهر هذه الانهزامية أن قادة أوروبا الغربية وكندا واليابان الذين لعبوا دورا رئيسيا في كسب الحرب الباردة إما أن أصحاب الأصوات الانتخابية أصبحوا يرفضونهم وإما أنهم حصلوا على أقل عدد من الأصوات التي تؤيدهم في تاريخهم السياسي. هذا وكل مجموعة الدول السبع الصناعية - أغنى دول العالم في الإنتاج - يتعرضون لعدم رضا شعبي كبير عن حكوماتهم ويواجهون مشكلات اجتماعية واقتصادية وعن دور دولهم في العالم. وفي مؤتمر طوكيو للديمقراطيات الصناعية في يوليو ١٩٩٣ كانت الموافقة على قرار الرئيس كلينتون على مستوى أقل من الرؤساء السابقين له في سنواتهم الأولى في الحكم ومع ذلك حصلوا على أعلى الأصوات بين قادة الدول السبع. ومن الغريب أن أحد قادة هذا المؤتمر الذي حصل على أعلى موافقة في وطنه كان الرئيس بوريس يلتسين الروسي الذي كانت مشكلاته السياسية والاقتصادية هي التي صدمت الغرب.

إن الولايات المتحدة وأعضاء الدول السبع الأخرى لديها أغنى اقتصاد في العالم. ومع ذلك فإن القوة الاقتصادية لم يكن لها قوة القومية نفسها، فأمتنا قد تكون غنية في منتجاتها ولكنها فقيرة في معنوياتها. وكلما ازددنا غرقا في القناعة الزائفة الافتراضية فإننا في سلام مع الخارج ومشغولون بمشكلاتنا الداخلية بصورة فيها قصر نظر وبالقوة المقنعة لمبادئنا وقدرتنا على ضرب مثال لباقي العالم ضعفت بصورة ملموسة. إننا نهتم - ولنا كل الحق في ذلك - بعجز الموازنة. ولكن أزمتنا في القيم داخليا والتي تتضاعف حدتها بافتقارنا لمهمة متماسكة في الخارج خلقت عجزا معنويا أكثر خطورة. ويبدو أنها تتعرض لما وصفه أرنولد توينبي في «دراسة التاريخ» منذ ستين عاما ماضية

أطلق عليها «ليلة مظلمة للروح "THE DARK NIGHT OF THE SOUL" وهذه الظاهرة هى نتيجة انتهاء الحرب الباردة وكذا نتيجة طبيعة هذا الصراع. ولعدة أجيال مقبلة سوف لايحتفل الأمريكيون بيوم النصر على الاتحاد السوفييتى V - USSR وبالعيد السنوى لنزول العلم الأحمر من فوق الكرملين أو بيوم V - B «النصر ـ برلين» للإحتفال بانهيار سور برلين. فلم يتم توقيع وثائق استسلام فى احتفال رسمى، ولم يتم إقامة نصب تذكارية لأبطال الحرب الباردة الذين سقطوا، وسوف لاتتم لقاءات بين محاربيها القدامى ـ فلقد كانت حرب قيم وكلمات وأعصاب وأحيانا البدائل، ولكنها لم تكن يوما من الأيام حرب الطلقات، وعلى الأقل من حيث عدم كونها صداما مباشرا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، ثم فجأة أعلن انتهاء الحرب الباردة.

فى الحرب العالمية الثانية حصلنا على النصر بإجبار خصومنا على الركوع والتسليم دون شروط. ولقد أنتج هذا الانتصار شعورا بالرضا. أما انتهاء الحرب الباردة فلقد أنتج فقط شعورا بالإرهاق وخيبة الأمل. ففى مراحلها الأخيرة قام تسعة رؤساء أمريكيون متعاقبون والحلفاء الغربيون الأقوياء بدفع نظم الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية إلى حافة الهاوية وفى النهاية انفجرت هذه الأنظمة داخليا. ولما كان انتصارنا يعطى الإحساس بأنه انتصار بالإهمال (بالخطأ) فلقد حرم الغرب من الإحساس بالرضا الذى يستحقه نتيجة أداء جيد للعمل.

ويقول البعض الآن إن الشيوعية لم تكن تهديدا حقيقيا وأن جهودنا فى الحرب الباردة لم تكن ضرورية بل كانت مضيعة للجهد على أساس أن الاتحاد السوفييتى كان سينهار حتما نتيجة التناقضات الداخلية وفشله فى تحقيق أمله فى هزيمة الرأسمالية وبحلول عام ١٩٨٦، عندما قابلت ميخائيل جورباتشوف لأول مرة بعد مضى عشرين عاما من مناقشتى «مناظرة المطبخ KITCHEN DEBATE" مع خروشوف أصبح السؤال ليس فى متى سيتمكن الاتحاد السوفييتى من الانتصار علينا ولكن هل سيتمكن من البقاء كلية بدون إصلاحات اقتصادية حادة. وحتى لو لم نفعل شيئا فإن الجدل مستمر ونتائج الحرب الباردة لم تكن لتتغير بل ستبقى هى نفس النتائج.

وواقعيا فإن الشيوعية كانت ستنهار حتما لأنها كانت بقايا عقيدة خاطئة. وفى حديثه عن الشعب الروسى لاحظ جون فوستر دالاس ببصيرته منذ أربعين عاما أنهم: «شعب يفهم أن تعقيدات الذرة ستشاهد حتما التيارات القاتلة فى الشيوعية». وكما أثبت التاريخ أن الأفكار الشيطانية تفشل لأنها أساسا تتناقض مع الطبيعة البشرية ولكن إلى أن تفشل هذه الأفكار فإنها تحدث دمارا كبيرا للبشرية. لقد سادت النظم الشريرة لفترات طويلة وحققت انتصارات ملموسة. ومع ذلك ففى النهاية ما لم تنتشر فإنها ستموت. وفى الحرب الباردة تمكنت الولايات المتحدة والغرب من وقف انتشار فكرة الشيوعية. وكانت مقاومتنا النشطة للعدوان الشيوعى وأسلحة القوة الاقتصادية التى فرضناها على النظم الشيوعية أكدت أن الشيوعية ستنهزم منذ سنوات بل وحقبات قبل أن تنهار من تلقاء نفسها.

إن جهودنا خلال الحرب الباردة منعت الشيوعية من الانتشار فى غرب أوربا كما أن انتشارها تعثر فيما كان يسمى آنذاك العالم الثالث خاصة فى أفغانستان الدولة الوحيدة من العالم الثالث التى تدخل فيها الجيش الأحمر. كما أن النمو العسكرى الشهير فى عهد الرئيس ريجان خلق ضغوطا ضخمة على النظام السوفييتى ليدخل المنافسة التى لم يقدر عليها واقعيا. وأدى هذا البرنامج وكذا جهود الحرب الباردة من ترومان إلى بوش إلى منع الشيوعية السوفييتية من تحقيق نجاحات أخرى وأدت إلى سرعة انهيارها. وأدت أعمالنا هذه إلى إنقاذ الملايين من البؤس والاستبداد.

ويمكن لنا ولحلفائنا أن نفتخر بدورنا فى الحرب الباردة. ولكن هزيمة الشيوعية كانت سيفا ذا نصلين (أو حدين). فى تحليل المذبحة بعد معركة واترلو عام ١٨١٥، حيث قتل خمسين ألف رجل فى يوم واحد، قال ويلنجتون إنه «يوجد شىء واحد أسوأ من كسب معركة وهو خسارتها». وتاريخيا توجد دائما فترة إرهاق بعد كل انتصار عسكرى. فالإنتصار فى الحرب الباردة لم يكن مجرد نصر عسكرى وإنما كان مزيجا من الانتصار الأيديولوجى والسياسى والاقتصادى. ولذلك فإننا نشعر بالإرهاق فى كل هذه الجوانب فى آن واحد.

وطوال الحرب الباردة نظرنا إلى مستقبل نعيش فيه فى سلام مع توفر علاقات دولية

متناسقة واقتصاديات مزدهرة تحصد فوائد التجارة الدولية غير المحدودة، وانتشار الحرية وحقوق الإنسان وفرصة التمتع بالحياة. وهذه المزايا للسلام تبلورت فى رؤية مثالية لمستقبل مابعد الحرب الباردة. وعدم تحقق ذلك واقعيا أدى إلى شعور منتشر ومرهق بخيبة الأمل. كما أن حقيقة أن السلام هو الأساس الوحيد الذى يمكن أن يبنى على أساسه عالم من العدل والازدهار. فإن الجهود تتطلب القدر نفسه من التصميم وبعد النظر والصبر التى تطلبتها هزيمة الشيوعية.

ومع ذلك فإن فشلنا الذريع بعد الحرب الباردة نتج عن فقدان الشعب الأمريكى للإهتمام بالقيادة العالمية. فلقد أصبحوا كارهين لفرض هذه المهمة عليهم أساسا. ففى عشاء أقمته لاندريه مالرور قبل ذهابى إلى الصين عام ١٩٧٢ أبدى ملاحظة بأن الولايات المتحدة هى أول دولة فى التاريخ تصبح قوة عالمية دون أن تحاول أن تصبح كذلك. فنحن بطبيعتنا انعزاليون وتورطنا فى صدامات أجنبية ليس ببساطة لأن مصالحنا أصبحت فى خطر فحسب ولكن أيضا لأننا نؤمن بأننا نشترك فى قضية مثالية عظيمة.

بعد الحرب العالمية الثانية هجرت الولايات المتحدة عزلتها التقليدية فى وقت السلم لتشن الحرب الباردة ضد الشيوعية فى كل أنحاء العالم، لقد فعلنا ذلك لأننا آمنا أننا كنا مشتبكون فى صدام أيديولوجى ذى نتيجة معنوية عميقة. وكثيرون الآن يعتقدون أن الوقت قد أزف كى يتحمل آخرون عبء القيادة فى الخارج وأننا يجب أن نوجه انتباهنا ومصادرنا لمشكلاتنا الداخلية. وكان ذلك أحد الموضوعات الرئيسية لبرنامج كلينتون وكانت سببا لأن يفقد الرئيس بوش ـ خبير السياسة الخارجية ـ انتخابات ١٩٩٢ . لقد اعتقد معظم الأمريكيين أن انتصارنا فى الحرب الباردة ونصيبها من السلام سيساعد فى حل مشكلاتنا الداخلية. ولكن حدث العكس. فلقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى استفحال (تفاقم) مشكلاتنا الداخلية. ومايجب أن نعترف به هو أن السياسات الداخلية والخارجية تشبه «التوأم السيامى» الذى لا يمكن لأحدهما أن يعيش بدون الآخر. فالشعب الأمريكى سوف لايدعم سياسة خارجية قوية إلا إذا كان لنا اقتصاد وطنى قوى. وعلى العكس فإن الاقتصاد الضعيف ـ كما تعلمنا فى الثلاثينات ـ يؤدى حتما

إلى سياسة خارجية ضعيفة، لها آثار مدمرة عمليا. وليس بمحض الصدفة أن يهب الفاشيون فى أوربا نتيجة الركود الذى زادت خطورته نتيجة سياساتنا التجارية قصيرة النظر. إن فترات السلام الطويلة تكون فترات ركود بوجه عام. ولايمكن لأى إنسان أن يدعى أن الحرب أمر مفيد للدولة، ولا يمكن إنكار أن الولايات المتحدة كانت فى أحسن حالاتها عندما واجهت العدوان والتحديات العالمية الملموسة (إن برنامجنا للفضاء كان نتيجة صدمة سبوتنيك وهو مثال يوضح ذلك). لقد كان معظم رؤسائنا رؤساء حرب. إن أعظم إنجازاتنا فى زيادة الإنتاج والتقدم العلمى ظهرت خلال الحرب. ولمواجهة التحدى الذى نتعرض له فى عصر مابعد الحرب الباردة فإن علينا ترتيب مصادر الطاقة نفسها والتفاؤل والهدف العام الذى ازدهر خلال الحرب وأن نجعلها تعمل داخليا وخارجيا فى عصر لاتوجد فيه الشيوعية والنازية كأعداء لنا وإنما التشاؤم هو الذى قد يؤدى إلى تعرضنا للهزيمة. لقد قال شارل ديجول فى إحدى المرات: «لم تكن فرنسا هى فرنسا إلا عندما اشتركت فى مشروع عظيم». وهذا حقيقى بالنسبة للولايات المتحدة أيضا. فالقضايا العظيمة تدفع بنا إلى العلا كدولة وكأفراد وهو ما لايمكن تحقيقه بصورة أخرى. فبدون قضية عظيمة تحفز أمريكا فإن الوحدة الوطنية لأمتنا ستكون معرضة للخطر أثناء صراعنا لمواجهة التحديات فى القرن المقبل.

وإذا أرادت أمريكا أن تظل دولة عظمى فإن مانحتاج إليه اليوم هو مهمة ما وراء السلام. ففى السنوات الأولى لرئاستى كانت الحرب الباردة هى الستارة الخلفية السوداء لمأساة حرب ڤيتنام. فلقد كان الصراع فى الخارج وفى الداخل هو القاعدة المتوافقة مع الاستثناء. ففى الساعات الأولى بعد فجر التاسع من مايو ١٩٧٠ فى ذروة المظاهرات ضد تورطنا فى ڤيتنام ذهبت إلى النصب التذكارى للنكولن وقمت بزيارة مجموعة من الطلبة المشتركين فى المظاهرات الذين اجتمعوا هناك. وكان معظمهم من الشباب صغير السن الذين لم يشتركوا فى حرب ڤيتنام. وقالوا لى إنهم يعتقدون أن الحرب خطأ. وركزت على أن عشرات الألوف من الرجال الشبان من جيلهم كانوا يقاتلون فى ڤيتنام حتى لايضطرون هم وأولادهم إلى الاشتراك فى حرب مرة أخرى. وفى ظل نصب تذكارى لرئيس حارب أكثر الحروب دموية فى تاريخ أمريكا من أجل فكرة معنوية مجردة للوحدة الوطنية حاولت أن أرتفع برؤيتهم فوق الإرتباك والمرارة عن

حرب اعتقدوا أنها خطأ ولكنها حرب أديرت من أجل حماية الأمن القومى لوطنهم ومبادئه الأساسية.

وبعد أن رجعت إلى البيت الأبيض قمت بإملاء ما أمكننى تجميعه من المناقشات:

«ماهى تلك العناصر المعنوية التى لها أهمية واقعيا؟ إننى عرفت أن شباب اليوم كانوا يبحثون ـ تماما كما كنت أفعل منذ أربعين عاما ـ عن إجابة. لقد أردت أن أتأكد من أن جميعهم قد أدركوا أن نهاية الحرب وتنظيف الشوارع والجو والمياه لن يحل رغبتهم المعنوية ـ والتى نشعر بها جميعا والتى ـ واقعيا ـ كانت أحد الأسرار العظيمة للحياة منذ البداية».

إن الشوق إلى عالم أفضل يشعر به كثير من المتظاهرين المثاليين ظهر في صورة شجب للولايات المتحدة وسياساتها الداخلية والخارجية. لقد أرادوا المساواة والعدل والحقيقة. وقد يكون ذلك بسبب عدم رؤيتهم لكثير من بلاد العالم مثلى أنا، ولم يفهموا ندرة هذه الأشياء فى باقى دول العالم فى الوقت الذى يتوافر منها الكثير فى وطنهم هم. وكل ما عرفوه أنهم شعروا بالغضب وفقدان الأمل والفراغ المعنوى. لقد آمنوا أن نهاية الحرب فى فيتنام قد تنهى جو التنافر المنتشر فى وطنهم. ولما انتهى التورط العسكرى فى فيتنام بعد ذلك بثلاث سنوات انتهت المظاهرات. ولكن السلام لم يكن كافيا لملء الفراغ المعنوى. كما لم يكن السلام كافيا لإنهاء الحرب الباردة. إن السلام هدف عظيم ولكنه لم يكن الدواء.

وليست الثروة المادية أيضا. ولم يؤمن مؤيدو الماركسية ـ اللينينية أنه إذا ماقامت الدولة بتوفير كل ضرورات الحياة فإن كل طموحات الشعب العظيمة ستتحقق ـ وعليه فلقد خلقت الشيوعية أكثر المجتمعات رتابة ويأسا. ولم يكن لون الشيوعية أحمر ولكنه كان رماديا. لقد ظن مؤيدو برامج المجتمع العظيم للستينات أن يد الحكومة المنانة ستدهن بالمرهم أرواح الفقراء بمساعدتهم فى توفير احتياجاتهم المادية ـ ومع ذلك فإن المدن الأمريكية الداخلية الآن تجتاحها الجريمة وإدمان المخدرات وفقدان الأمل. وأولئك الذين فى غنى عن العمل وطوال حياتهم يجمعون ثروات طائلة اكتشفوا أنهم غير سعداء ومعنوياتهم غير مرتفعة عما كانوا من قبل. وأثبتت الدراسات أن كثيرا من

الناجحين وكبار السن من جيل الإزدهار يقودون سياراتهم الفولفو والـ BMW عائدين إلى الكنيسة بحثا عن إجابات لنفس العقائد التى سخروا من آبائهم لإيمانهم بها. والأمثلة كثيرة لاتعد ولاتحصى وكلها تبين أن الإنجازات الفردية لايمكن أن تجدها فى المادية المطلقة شيوعية كانت أو اشتراكية أو رأسمالية.

وكما أن هناك دولا تحتاج إلى قضايا أكبر من قدراتها فإن الأفراد معرضون للشيء نفسه.

وفى كتابه 'THE MORALITY OF LAW' «روح القانون» رسم لون فولر صورة بليغة للتمييز بين فضيلة الواجب وروح الطموح، وهو فرق ينطبق على الدول تماما كما ينطبق على الأفراد، ففى أوقات الحرب يتم التركيز على فضيلة الواجب الذى يعتبر الضرورة المطلقة لتنفيذ ماهو مطلوب وعمل الصواب فى حدود المنطق الذى يمنع تنفيذ ماهو خطأ. إن الشعور بالواجب الضرورى لايعتبر مقياسا سليما لشعب عظيم فى عصر ماوراء السلام. إن فضيلة الطموح تدعونا إلى البقاء لتحقيق ليس مانريد عمله فقط بل كل مايمكننا عمله أيضا. وهذا التحدى الكبير يجب أن يدفعنا إلى الإيمان بأننا قمنا بما يجب عمله كشعب حر فى المساعدة على تحقيق هزيمة الشيوعية. ويجب على كل فرد وكل جماعة وكل دولة أن تكرس نفسها بأقصى مالديها من إمكانات. ويجب أن نجعل من السلام ليس مجرد غياب الحرب. وإنما نهايتها كلية.

فى بداية الحرب الباردة عندما بدا أن السلام أبعد منالا من أى وقت آخر ألقى الرئيس ترومان خطابا قويا أمام مجلسى الشيوخ والنواب مجتمعين طالب فيه بمعونة عسكرية واقتصادية لليونان وتركيا لمواجهة التهديد الشيوعى لهاتين الدولتين. وصوت نائبان جديدان فى مجلس النواب هما جون كنيدى وأنا إلى جانب هذا الطلب، وكان الحصول على الموافقة صعبا بالنسبة له سياسيا لأن الأحرار الديمقراطيين فى ماساتشوشتس عارضوا المعونة العسكرية. وكان الأمر صعبا سياسيا بالنسبة لى لأن المحافظين من الجمهوريين فى دائرة كاليفورنيا التى أمثلها يعارضون المعونة الأجنبية. وقمنا بالتصويت إلى جانبها لأننا كنا مدفوعين بقضية عظيمة تتجاوز سياسة التشريعات: هزيمة الشيوعية، وفى التصويت، كما فعلنا، ساعدنا على شن جهد نجح

فى ردع العدوان السوفييتى على أوربا الغربية لمدة أربع حقب وأدى إلى توحيد الأمة حول قضية عظيمة.

وكأمة كان ردنا رائعا ضد التهديد بالحرب آنذاك، فهل لانتجاوب الآن مع أمل السلام؟ لقد جاءت الحرب بأحسن الرجال وأسوأهم. أما السلام فسيخلق فقط الرجال الأحسن. بعد الحرب العالمية الأولى بقليل وصف وينستون تشرشل ببلاغة المأساة نفسها التى نواجهها اليوم:

«لماذا يمكن للحرب أن توحد بيننا كرفقاء؟! ولماذا تكون الحرب هى القضية الوحيدة الكبيرة بالقدر الكافى لنقدم أعظم التضحيات الحقيقية؟ أنظر إلى الأعمال الرائعة التى سيقوم بها الشعب من أجل الحرب ولتحقيق النصر. أنظر إلى ماسوف يقدمونه. أنظر إلى الكد الذى يحققونه، المخاطر والمعاناة والعبقرية المدهشة والبطولات والنوعية الرائعة التى يقدمونها. فكل شىء من أجل الحرب. ولاشىء يعلو على الحرب. ولماذا لايحدث الشىء نفسه من أجل السلام؟ لماذا تحصل الحرب على كل ماهو رائع وكل ماهو نبيل، وكل الشجاعة والولاء؟ ولماذا لايحصل السلام إلا على المشاحنات والأنانية والتفاهات فى الحياة اليومية؟ فكل الفنون والعلوم التى نستخدمها فى الحرب تقف إلى جانبنا الآن على استعداد لمساعدتنا فى السلام. وهناك شىء واحد فقط نريده: قاعدة عامة للعمل وهدف واضح يمكن لكل فرد أن يفهمه ويعمل من أجله».

وفى السنوات منذ الحرب العالمية الثانية ارتفع الأمريكيون بنجاح إلى مستوى التحدى المعنوى الذى وضعه تشرشل. ففى الوقت الذى أشعلت فيه الحرب الباردة تنافسا عسكريا مكثفا وتحولت إلى حروب ساخنة فى كوريا وفيتنام، وكذا عدد من الاشتباكات الصغيرة من خليج الخنازير إلى أفغانستان فإنها لم تتطور إلى اشتباك القوى العظمى فى معركة كلٌ ضد الأخرى. وفى مواجهتين اثنتين على الأقل كان من الممكن أن تؤدى إلى حرب عالمية نووية ـ أزمة الصواريخ الكوبية فى عهد حكومة كنيدى وفى حرب يوم كيبور خلال إدارتى ـ فلقد كاد الاتحاد السوفييتى أن يتورط فى ذلك. ولمدة خمسة وأربعين عاما أدى كد الغرب وبراعته وشجاعته وبطولته إلى المحافظة على السلام بدلا من كسب الحرب وهو ماكان تشرشل يفعله فى مثل هذا الموقف. وفى يوم

ما سينظر المؤرخون إلى الماضى ـ إلى هزيمة الشيوعية فى الحرب الباردة ـ ويرون فيها أحد أعظم الإنجازات براعة للناس الأحرار فى تاريخ المدنية.

إننا لم نعد نواجه تهديدا من خصم قوى. لقد انخفض الخوف من الإبادة النووية بشكل حاسم. ولاتوجد حاليا أمة تمتلك القوة لتهديدنا وتهديد حلفائنا وأصدقائنا دون المجازفة برد مدمر من قواتنا. ويجب أن يكون الطريق واضحا لاستكمال انتصار مبادىء الغرب فى الحرية السياسية والاقتصادية. ومع ذلك ففى كل أنحاء العالم وخاصة فى دول الاتحاد السوفييتى السابق وفى دول أوربا الشرقية فإن هذه المبادىء محل الاختبار. ولايوجد مايؤكد إذا ماكانت ستسود. ولقد كتب المؤرخ البريطانى بول جونسون: «إن أحد الدروس العظيمة للتاريخ هو أن المدنية لايمكن أن تعتبر تحصيل حاصل. إن استمرارها (أو دوامها) لايمكن أن يكون مضمونا. فهناك دائما عصر مظلم ينتظرك خلف المنعطف إذا ما لعبت بأوراقك بطريقة خاطئة وارتكبت أخطاء كافية». وإذا ما سادت مبادىء الحرية أو نمت فى تربة أجيال من الاستخدام السيىء لها فإنها تعتمد على: كيف ستقوم الولايات المتحدة ـ المثال المضىء لقوة السلام والحرية ـ بتمهيد الطريق . أما كيف سنمهد الطريق فسيتوقف على مدى ماتعلمناه من دروس عظيمة من الحرب الباردة. فهذه الدروس تتطلب منا الإلمام بالقوة المطلقة للمثال الذى ضربناه. كما أنها تتطلب منا أن نعمل على تجديد القيم نفسها التى جعلت منا أقوياء. وتتطلب ألا نبتعد عن الأسس التى تعتنقها الآن الدول الشيوعية السابقة على أنها خاصة بهم.

إننا سنلعب جيدا بأوراقنا إذا ماتذكرنا القواعد الأربع التالية:

● إن الأسواق الحرة يمكنها أن تحرر تحريرا كاملا الملكات الخلاقة للناس لدفع عجلة التقدم. لقد علمتنا الحرب الباردة أن الشيوعية لاتنجح والاشتراكية لاتنجح والاقتصاد الموجه لاينجح. لقد خذلت الشيوعية شعوبها سياسيا واقتصاديا ولكن الفشل الاقتصادى هو الذى دمرها. إن الشعب يمكنه أن يتحمل القصور فى الحرية السياسية أكثر بكثير من النقص فى المواد الغذائية والمأوى والملبس. وعندما تقابلنا عام ١٩٥٩ تنبأ خروشوف أن أولادى سيعيشون فى ظل الشيوعية. وأجبت: «السيد

خروشوف إن أحفادك سيعيشون فى ظل الحرية». وفى الوقت نفسه كنت واثقا من خطئه. ولم أكن واثقا من صحة كلامي وعندما زرت أحد الأسواق المكشوفة فى موسكو فى ذلك العام كان الناس متحمسين سعداء متفائلين بالنسبة للمستقبل تجاه إصلاحات خروشوف. لم يكونوا أحرارا سياسيا، ولكن كان خروشوف أحسن من ستالين على الأقل، وكان معظمهم يؤمنون بإصرار خروشوف على أنهم سيتفوقون اقتصاديا على الولايات المتحدة.

وفى عام ١٩٩١، آخر سنة فى رئاسة جورباتشوف، والشيوعية السوفييتية، والجلاسنوست (Glasnost) ، والبريسترويكا (Perstroika) زرت محلا تجاريا تديره الدولة بالقرب من الكرملين. وكان منظر الناس وهم ينتظرون فى الطابور للحصول على زبدة وقطع قليلة من اللحم الغضروفي يقول لى: إن الاقتصاد فى أسوأ حالاته. ولأول مرة فى سنوات طويلة كان يصعب الحصول على المواد الغذائية الأساسية مثل الخبز والبطاطس. لقد قام جورباتشوف بإصلاحات سياسية ملموسة، ولكن الناس كانوا حانقين وشديدى التشاؤم حول المستقبل. لقد كانوا فقراء من حيث المؤن والمعنويات. وبعد الفجر مباشرة فى أحد الأيام وخلال السير فى الميدان الأحمر شاهدت طابورا فيه آلاف من الناس ينتظرون خارج محلات GUM. وقالوا لى إنهم سمعوا شائعات أن هناك بيعا للأطعمة فى الصباح. وعندما نظرت إلى وجوههم الغاضبة والمتعبة رأيت الغضب على النظام السائد والذى كان غائبا عام ١٩٥٩ عندما كانت موسكو أقل حرية ولكن أكثر ازدهارا. وأيقنت أن هؤلاء الناس قد فقدوا الثقة فى جورباتشوف وأن محاولاته لإصلاح الشيوعية مصيرها الفشل. كما كان ذلك دليلا آخر أنه لايوجد زعيم سياسى شيوعى أو غير شيوعى أو غير ذلك يمكنه أن يتغاضى عن أن أقصى مايتوقعه الناس من قادتهم هو خلق الظروف المناسبة للنمو الاقتصادى والرفاهية.

وفى «مناظرة المطبخ» "Kitchen debate" التى دارت بيننا أكد خروشوف أنه رغم أن الاتحاد السوفييتى يلهث خلف الولايات المتحدة فى الإنتاج الاقتصادى آنذاك إلا أنه بدأ يتفوق علينا وأنه فى خلال خمس سنوات سيلوح لنا مودعا ويطالبنا بتقليد نظامهم. وخلال اجتماع مشهود للأمم المتحدة أدهش خروشوف العالم مرة عندما ضرب بحذائه

بوقاحة على المنصة احتجاجا على ملاحظات لأحد المتحدثين، واليوم أصبح حذاء خروشوف المشهور فى قدم أخرى. فالشيوعية السوفييتية أصبحت تاريخا. بل إن بقايا القوة العظمى الشيوعية وهى الصين رغم بقائها شيوعية سياسيا فإنها تزداد تحولا إلى الرأسمالية. والنتيجة المباشرة لهذا التطور أن الاشتراكية أصبحت مرفوضة فى الدول غير الشيوعية، ومع ذلك فإن رفض الشيوعية والاشتراكية لايعنى انتصار الرأسمالية.

وبسبب الآلام المحتمة للإجهاض فالضرورة الاقتصادية وولادة اقتصاد السوق الحر ارتفعت أصوات ملحة فى موسكو وفى أماكن أخرى تطالب بالبطء فى برامج الإصلاح. والأمر المزعج أن كثيرا من الأمريكيين يميلون إلى تشجيع وقبول دور أكبر للحكومة فى الحياة الأمريكية مع أن اليد الميتة للحكومة المطلقة تم بترها فى الاتحاد السوفييتى السابق وأوربا الشرقية. والآن لدينا حكومة كبيرة جدا وهى لاتقوم بواجبها على الوجه المناسب. فهى تخنق المبادأة وتستنزف الاستثمارات، وتصيب الأعمال بالعرج ـ كما كانت تفعل فى ظل الشيوعية وبدرجة أشد. إن الرأسمالية الموجودة ليست مثالية. ومن أشهر تصريحات ونستون تشرشل: "Democracy is the worst of government, except for all the others «إن الديمقراطية أسوأ حكومة ما عدا للآخرين». وحقيقة أخرى هى أن رأسمالية السوق الحرة هى أسوأ سياسة اقتصادية بالنسبة لكل الآخرين. إن أهم درس من الحرب الباردة هو أن الحكومة هى عدو التقدم والازدهار.

إن الحقيقة المجردة أن الاقتصاد الحر يجعل الموقف غير معروف وغير مستقر. ولكنه ثمن يستحق أن ندفعه. فعلى المدى الطويل يتفوق اقتصاد السوق الحر فى الإنتاج على الاقتصاد الموجه. ويجب أن نتذكر دائما أن أمريكا هى دولة عظمى الآن ليس بما فعلته الحكومة من أجل الشعب ولكن بسبب ما فعله الناس لأنفسهم ولبعضهم البعض. ويجب على الحكومة أن تتجاوب وأن تعتمد على طموحاتهم النبيلة وأن تشجعهم وتحثهم أحيانا على الارتفاع المقدر لهم أن يحققوه. وعلى العكس من ذلك فمنذ الستينات أصبحت الحكومة ذات التريليون دولار تشبه المربية المخيفة تعاقبنا إذا تفوهنا أو فكرنا فى أمور سيئة وتكافئنا بالحوافز والبرامج عندما نحسن أو يعتقد أننا نستحق ذلك.

● يجب أن تلعب الولايات المتحدة دورا قياديا على المسرح العالمي. ففى عدد كبير من المناسبات خلال الحرب الباردة أثبتت الولايات المتحدة أنها كانت الأمة الوحيدة فى العالم الحر التى أرسلت قواتها بعيدا خارج حدودها لكبح العدوان السوفييتى. لقد قدمت ماهو ضرورى للمحافظة على تماسك التحالف الأوربى، وقامت بمهمة مماثلة للقيادة فى آسيا. ومرة أخرى تصرفت من أجل مصالحها ومصالح الغرب فى الشرق الأوسط والخليج الفارسى. فلقد قاتل الملايين من الشباب الأمريكى دون أنانية وبشجاعة للدفاع عن أرض أجنبية. ولو لم نكن راغبين فى استثمار المليارات من الدولارات على هذه الاشتباكات والتضحية بأرواح العسكريين من رجالنا ونسائنا لما انتهت الحرب الباردة. ولتمكن الاتحاد السوفييتى من الفوز. ولاتوجد أمة أو امبراطورية فى التاريخ دافعت عن مصالحها ومصالح حلفائها بمثل هذه الثقة والمسئولية. وتلك الأخطاء والأحكام الفقيرة التى حدثت ألقت الضوء على الاستمرارية والإصرار والفاعلية العميقة لسياسة الولايات المتحدة.

وبفضل القوة والتصميم والكرم والعمل الخلاق لمدة خمسة وأربعين عاما خطت الولايات المتحدة كتابا فى: كيف تكون قوة عظمى. ومن الطبيعى من وجهة نظر خواص الشعب الأمريكى فى النقد القاسى لأنفسنا أن بعض مايطلق عليهم الخبراء يودون حرق هذا الكتاب. ولكنهم ينتمون إلى اليمين القديم الذى ينادى بالانعزالية أو إلى اليسار الجديد الذى ينادى بالانعزالية أيضا، فهم يدعون أن عصر العالمية الأمريكية النشطة قد انتهى وأن الوقت قد حان لنركز على مشكلاتنا الداخلية. ولهم الحق إلى حد ما. فالوقت قد حان لحل مشكلاتنا الداخلية ولكن ليس لمجرد مصلحتنا الذاتية. يجب أن نحل هذه المشكلات حتى يمكن للولايات المتحدة أن تتعامل مع المسئوليات الدولية من قاعدة أكثر قوة وثباتا. فكأغنى وأقوى دولة على الأرض يجب أن نستخدم قوتنا لتدعيم ونشر تلك المبادىء والقيم التى جعلتنا عظماء حيث ومتى تسمح مصالحنا أن نقوم بذلك. وحينذاك فقط نكون أمناء مع أنفسنا. وآنذاك سنكتشف القوة من مفهوم جديد.

● لايمكن للولايات المتحدة أن تكون قوية فى العالم مالم تكن قوية فى الداخل. إننى أتذكر بوضوح خطاب هارى ترومان - أمام الاتحاد فى عام ١٩٤٩ بعد نشوى الانتصار الدرامى على توم ديوى - سار فى المشى المجاور لحجرة نومه يتلذذ

بشهرته الجديدة فى الخطابة، إنسان مهضوم الحق ولكنه منتصر. وأتذكر القليل من محتويات خطابه ماعدا البداية إذ قال: «إن بيان الرئيس السنوى عن سياسة الحكومة جيد. لقد أرضى مجلس النواب» واليوم لايمكن لأى رئيس أن يبدأ بأمانة بيان الرئيس عن سياسة الحكومة بالأسلوب نفسه. منذ مائتى عام كانت الولايات المتحدة ضعيفة عسكريا وفقيرة اقتصاديا، ولكن بالنسبة لملايين الشعوب فى دول أخرى كانت أمريكا أمل العالم بسبب القيم الخالدة التى دافعنا عنها. واليوم يجب على أمريكا أن تكون المثال الذى يحتذى به الاخرون، ولكن هذا النموذج الذى فقد بريقه بسبب المشكلة الداخلية العميقة. فالتعليم الثانوى الذى انخفضت كفايته والجريمة والعنف المنتشران والانقسامات الراديكالية النامية، والفقر المنتشر، ووباء المخدرات والانحلال الثقافى لوسائل الترفيه المألوفة، وانهيار مفهوم الواجب الوطنى والمسئولية الوطنية وانتشار الفراغ النفسى ـ كل ذلك أدى إلى انفصال وابتعاد الأمريكيين عن وطنهم وعقائدهم وعن بعضهم البعض.

إن كثيرا من الأمريكيين يعتقد أنهم يستحقون حياة سهلة وفى رفاهية وأن هزيمة الاتحاد السوفييتى تعنى أننا سنتربع إلى الأبد على قمة العالم. وهؤلاء الذين كان يطلق عليهم أنهم منضبطون أصبحت عقولهم مغلقة. وماكان يسمى التواضع أصبح الآن عدم الاحتشام. وماكان يسمى يوما ما اللامسئولية أصبح يسمى الآن «دعها معلقة كلها Let itall hang out». وماكان يسمى «الإنغماس الذاتى Self- indulgence». أصبح الآن يسمى «الإكمال الذاتى Self Fulfilment». إن كبح جماح النفس التقليدى بالنسبة للتصرف الفردى اختفى أو تم التغاضى عنه، ومع ذلك ظلت الصورة العامة أن مشكلات الجريمة والمخدرات والفقر المنتشر خطيئة المجتمع. وبدلا من لوم أنفسنا فإننا نلقى اللوم أولا على المجتمع. وما لم ننجح فى تجديد أمريكا فإن هزيمة الشيوعية سوف لايتبعها انتصار الحرية ولكن تحول بطىء ثابت لفوضى فى العالم ودور غير ذى موضوع لبلدنا.

لقد خلقت أمريكا لحماية حقوق الفرد. واليوم تحقق أمريكا هذه المهمة ولكننا ننسى أن المجتمع جيد التنظيم يتطلب كذلك أن يعمل الفرد لصالح المجموع، وأن كل حق

يتضمن فى مقابله مسئولية (واجب). وفى أرض الوفرة تعلمنا أن نأخذ. ولتجديد أمريكا فى عصر ما وراء السلام يجب علينا مرة أخرى أن نتعلم كيف نعطى. وفوق كل شىء يجب علينا أن نمنع الكارثة التى تنبأ بها الاقتصادى العبقرى جوزيف شومبتر منذ ستين عاما مضت نتيجة الأخطار التى قد يحدثها الازدهار والرفاهية. لقد كتب «أن الرأسمالية تقتلها إنجازاتها. وأن نجاحها الكبير يقضى على مؤسساتها التى تحميها».

إن أمريكا عظيمة لأنها تمتلك قوة أقوى من ذاتها (نفسها): لايجب أن ننسى أن شعوب الاتحاد السوفييتى وأوربا الشرقية رفضوا الشيوعية ليس بسبب فشلها الاقتصادى والسياسى، وإنما بسبب أنها حاولت استبدال المادية بقيم روحية. لقد تغذت بأجساد الناس عن طريق الحرمان البدنى وهاجمت معنوياتهم كذلك. إنها لم تتمكن من الإنتاج المادى ولم تتمكن من إرضائهم معنويا. وعندما نزلت المطرقة والمنجل من فوق الكرملين اندفع الشعب الروسى كالطوفان إلى الأسواق وإلى صناديق الانتخابات وإلى الكنائس أيضا.

فى أول رحلاتى للخارج كنائب للرئيس فى عام ١٩٥٣، أعجبت إعجابا شديدا بشخصية راجا جوبالاتشارى وهو صديق حميم لغاندى وكان آنذاك وزيرا لولاية مدراس، إننى أستطيع أن آراه الآن جالسا على حصيرة من القش ومرتديا «الدوتى» وصندل. لقد كان يخالف فى الرأى الكثير من قادة الدول التى حصلت على استقلالها حديثا فى العالم النامى والذين كانوا يعتقدون أن نجاح الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى والصين قد يكون مؤشرا على أنها ستكون موجة المستقبل إذ قال «إن الشيوعية لن تنجح أبدا على المدى الطويل لأنها مبنية على خطا جوهرى، فالمصلحة الشخصية هى القوة الدافعة وراء معظم التصرفات الإنسانية ولكن الشيوعية بإنكارها حق الإنسان فى الإيمان بالله تصادر أى احتمال لنشوء مصلحة شخصية تنطوى على الإيثار والتجرد من الأنانية».. وقد يكون على حق.

لقد بدأ الاتحاد السوفييتى بالبعد عن الله على حين بدأت الولايات المتحدة الأمريكية كمجتمع من الناس أرادوا أن يعبدوا الله بالطريقة التى يختارونها، وقد أسهمت عدة عوامل فى نتائج الحرب الباردة كان من بينها عامل جوهرى وإن لم ينل حظه من

التقدير والاهتمام وهو أن النظام الذى يحاول أن يثبط وينكر بل ويعاقب التطلعات الروحية لشعبه لم يكن أبدا ليكتب له البقاء لأنه لايتفق مع الطبيعة البشرية بشكل جذرى فالإنسان لايحيا بالخبز وحده وعلى هؤلاء الأمريكيين الذين تتملكهم نفس رغبة لينين القوية فى خلق مجتمع علمانى صرف أن يتدارسوا الدرس المستفاد من الحرب الباردة مليا. لقد هزمت الشيوعية على يد تحالف تقوده «أمة واحدة فى ظل الله».

وتظهر استطلاعات الرأى الواحدة تلو الأخرى أن معظم الأمريكيين يؤمنون بالله وأن نسبة التردد على الكنائس فى ازدياد. وعندما زار البابا يوحنا الثانى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٩٣، احتشد مئات الآلاف من الشبان الأمريكيين فى دينفر لسماعه ويبدو أن الكثير من المثقفين العلمانيين يجدون هذه التطورات مثيرة للقلق وكأنها تثبت أن أمريكا تخطو خطوة للوراء لا للأمام وهم مخطئون فيما يعتقدون فإن تعطشنا لشىء نؤمن به تطور فى غاية الايجابية ينبغى على أعضاء الطبقة الحاكمة أن تمجده وتثنى عليه لا أن تخشاه.

إن من المهم مراعاة الفصل بين الكنيسة والدولة الذى قرره الدستور، ولكن المشرعون لم يستطيعوا أن يتخيلوا عند صياغتهم لهذا البند إمكان وجود مجتمع لايلعب فيه الدين دورا بارزا، ولايجب أن نستخدم المطلب الخاص بإبقاء الكنيسة بعيدا عن السياسة كعذر لمحاولة طردها من حياتنا وبانتهاء الحرب الباردة يجب أن نسأل أنفسنا ما الذى نرمى له إلى جانب القوة القومية والرفاهية؟ فالديمقراطية والرأسمالية كلاهما مجرد أساليب ما لم يتم توظيفهما من قبل أناس يسعون لتحقيق غرض أسمى لنفسهم ولمجتمعهم. لقد أنكر الشيوعيون وجود الله ولكنهم على الأقل قدموا لشعبهم شيئا ليؤمنوا به وهذا مافعله الملايين لأجيال عديدة. نحن نعترف أن الشيوعية كانت مذهبا زائفا ولكن الرد على المذهب الزائف بألا يكون هناك مذهب على الإطلاق، لقد كنا ضد المذهب الزائف للشيوعية إبان الحرب الباردة فما هو المذهب الذى نناصره الآن بدلا منه؟

لقد كانت رسالتنا طيلة ٤٥ عاما أن نكون الأقوى والأفضل حتى نتمكن من هزيمة أى عدو بدون حرب، واليوم أصبح العدو داخلنا، فقد حذر اليكسيس دى توكفيل قبل

قرن ونصف أن الانغماس الشامل فى المادية وتفكك الروابط الاجتماعية وضحالة الفكر الدينى والفلسفى فى أمريكا سوف يؤدى إلى ظهور «طغيان جديد» للتوسطية والأنانية وانعدام الاتجاه. ويهدد هذا الطغيان أمريكا اليوم مالم تعيد اكتشاف إحساس جديد بالهدف المشترك ، رسالة لايمكن تحقيقها إلا إذا تغلب قادتها على أسباب الخلاف والشجار والتشرذم الجارى فيما بينهم. وأزمة القيادة فى أمريكا ليست مقصورة على الإدارة الحالية على الإطلاق ولا على الحكومة عموما، فهناك مجموعة واسعة من القادة السياسيين والثقافيين والدينيين يقدمون علاجا لأزمتنا الروحية وانعدام الاتجاه هو فى الحقيقة أسوأ من العلة ذاتها.

وقد حظى اليمين الدينى باهتمام هائل من وسائل الإعلام خلال الحملات الرئاسية فى ١٩٨٨ و١٩٩٢ فقد أدى موقفه المتشدد من الإجهاض ومعارضته لأى ترتيب عائلى يراه غير تقليدى ومطالبته بالعودة للنقاء الدينى إلى اجتذاب الدعم والتأييد المتعصب له. وعلى الرغم من أن اليمين الدينى يستحق الإشادة لتصديه لقضية تدهور القيم، إلا أن أتباعه أساليب متطرفة وتبنيه لبرامج عمل منغلقة أدت إلى تنفير أشخاص كان من الممكن أن ينضموا لكفاحه من أجل تقرير الحياة الروحية فى مجتمعنا لولاها وكما قال هنرى جروبالد السفير السابق فقد نحول اليسار الدينى ممثلا فى الكثير من الكنائس من انقاذ الأرواح الى انقاذ المجتمع، فؤلئك الذين ينضمون لليمين الدينى قد ينضمون اعتصاما عند مدخل عيادة الإجهاض علي حين يمكن أن يساعدك أعضاء اليسار الدينى فى تنظيم مظاهرة ضد سياسة الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية ولا يمتلك أى منهما الكثير ليقدمه للفرد العادى الباحث عن إجابات لمسائل روحية أكثر عمقا وجوهرية.

لقد اتسم الجدل حول السياسة الاقتصادية بالعقم أيضا فأنصار اليمين الاقتصادى نادوا بتطبيق رأسمالية السوق الحر دون أى تدخل من الحكومة مؤكدين أن ذلك هو السبيل للتخلص من جميع مشكلات المجتمع وتحقيق الوفرة لهم إلا أن مثل هذا التفكير يتجاهل الاحتياجات الإنسانية والتى لايمكن تلبيتها من خلال الحكومة فالناس فى حاجة للشعور بالحماية من خلال مستويات الصحة والأمان والإطمئنان إلى نظافة

الهواء والمياه وتوفر الأمان على الطرق وفى الجو. والرأسمالية بدون عطف وشفقة ليست كافية، فوجود منشآت تجارية خاصة لاتخضع لأى قيود على الإطلاق من حكومة مستنيرة ولو بشكل محدود سوف يؤدى فى النهاية إلى قلب ملىء برأس المال وروح خاوية.

وعلى الطرف الآخر نجد اليسار الاقتصادى الذى يؤمن بأن الحكومة وليس الأفراد الذين يزاولون أعمالا خاصة من خلال مشروعات خاصة ومؤسسات أخرى أهلية. هى القوة الدافعة للتقدم، وهم بذلك يتصورون ليس فقط وجود شبكة أمان حكومية للمواطنين المحتاجين حقا ولكن أيضا غطاءً أمنيا خانقا من شأنه خلق سيكولوجيا من الاعتمادية والاتكالية فى أنحاء المجتمع. وقد أوشكت مثل هذه السيكولوجية على الترسيخ بالفعل بشكل خطير حيث يتسابق الكل الغنى والفقير والشاب والعجوز للحصول على «المستحقات» واللجوء إلى تطبيق برامج حكومية جديدة للتصدى لمشكلاتنا الداخلية، وخاصة تلك التى أدى إلى زيادتها سوء البرامج الفاشلة فى الماضى أشبه بمن يستخدم البنزين ليطفىء نارا. إن الحكومة لاتستطيع أن تخلق وظائف للجميع وأن تطبق المساواة أو تضع التشريعات لعلاج العجز الروحى للمجتمع وأولئك الذين يطلبون من الحكومة تقديم أكثر مما يظهر التاريخ أنها قادرة على تقديمه هم الأكثر تشوقا لخلق أمريكا جديدة متوافقة مع الأيديولوجيات والنزعات الخاصة بهم.

ويسعى كل من اليمين واليسار وراء تحقيق معتقداته المتطرفة بشكل عنيد ومتصلب إلى أبعد الحدود، إلا أن المجموعة الأكثر خيبة للأمل من بين الزعماء السياسيين هم المعتدلون الذين يسعون للحلول الوسط ويسايرون التيارات والظروف السائدة ويتنحنحون ويقولون كلاما ذى معنيين وينشنون وينحنون حتى يصلوا فى النهاية للاشىء وتؤدى محاولتهم لإرضاء جميع الأطراف فى الجدل الى عدم إرضاء أى طرف على الإطلاق فى نهاية الأمر وينطبق عليهم التشبيه الذى ورد فى كتاب أبسن "PeerGynt" حيث يقول عن البصل: «إنك تقشر طبقة وراء طبقة حتى تصل إلى جوف البصلة فتجدها جوفاء». إنهم يمجدون فضائل الحكمة والتروى فى السياسة وفى وجهات النظر، إلا أن الحكمة والتروى تعنى ماهو أكثر من الحذر، فالحكمة والتروى

تعنى اتخاذ القرار السليم والذى يمكن أن يعنى اتخاذ إجراء قوى أو الامتناع عن اتخاذ أى إجراء والحكمة والتروى تعنى تحسب العواقب، إن المعتدلين يختبئون خلف ستار الحكمة والتروى لتبرير عـــدم فعلهـــم لأى شىء بدلا من فعل الشـــىء السليم بحكمـــة وتـــرو.

إن تجديد أمريكا فى الداخل ضرورى لتجديد قدوتنا بالخارج فعندما تتطلع شعوب العالم لأمريكا التماسا للقيادة فإننا لانريدها أن ترى فقط أغنى وأقوى دولة على ظهر الأرض بل أيضا دولة صالحة بشكل متفرد، إن الشعب الأمريكى جاد ومكافح وكريم ومتدين ويتمتع بشخصية وروح عظيمة، فهو يهب للتصدى لأى تحد يواجهه. إننا مازلنا نمتلك القوة لتحريك الآخرين فهل لدينا القوة لتحريك أنفسنا؟ غاية الأمر أن الدولة التى تفقد إيمانها بمثالياتها لايمكن أن تتوقع من الآخرين أن يعجبوا بهذه المثاليات.

وفى خطاب تليفزيونى موجه للشعب السوفييتى فى موسكو عام ١٩٥٩ ـ وكانت المرة الأولى التى يوجه فيها رئيس أمريكى خطابا للشعب السوفييتى عبر التليفزيون ـ ذكرت أن هدفنا يجب أن يكون «عالم مفتوح»، عالما من المدن المفتوحة والعقول المفتوحة والقلوب المفتوحة على عكس بداية القرن العشرين فإن بداية القرن الحادى والعشرين تتيح أول فرصة عملية لوضع سياسات من شأنها أن تؤدى إلى عالم بلا حروب، عالم متمتع بالرخاء والرفاهية عالم حر وعالم مفتوح.

لقد ساعدت ثورة الاتصالات على كسب الحرب الباردة من خلال تحطيم الجدار الأيديولوجى القائم بين الشرق والغرب واستتبع ذلك القضاء على جميع الديكتاتوريات إذ أن الديكتاتور يعتمد على السيطرة الكاملة على المعلومات لإحكام قبضته على السلطة ولم يعد هذا ممكنا الان فلا يمكن لأى ديكتاتور العيش فى هدوء وسلام طويلا وشبكة CNN تبث إرسالها لبلاده. إن هناك الآن فيضا متدفقا من الأفكار بين ثقافات العالم ولايعنى ذلك أنه محكوم علينا أن نكون عالما مملا ومتجانسا ولكنه يعنى أن أجيال المستقبل سيكون لديها فرصة للسفر والترحال لجميع أنحاء العالم أو على الأقل مشاهدتها عبر التليفزيون. إن العالم المفتوح سيقلل من فرص نشوب الحروب ويزيد فرصة التحرك فيما وراء السلام ويؤدى إلى إثرائنا جميعا فى النهاية.

إن بناء عالم أكثر انفتاحا فى مرحلة مابعد السلام يعنى تجاوز المتع الزائلة والسعادة السطحية وجمع رموز المنزلة الدنيوية والسعى وراء السلطة فى حد ذاتها والرضا المرتبط بتحقيق السلام، إنه يعنى التحرك نحو مستوى جديد من الرسالة القومية يتمثل فى الدعوة لمجد جديد، ليس مجد الحرب بل مجد السلام، إنها دعوة لشهر أدوات السلام وليس أسلحة الحرب.

ولكن ما الذى يعد به السلام؟ إنه يعنى حياة أفضل لجميع الأمريكيين ووظائف أكثر وأفضل وتعليما أفضل وجريمة وتعاطى مخدرات أقل وبيئة أنظف، والأهم من ذلك أن عدو السلام يعنى حياة روحية أفضل لايسمع فيها الأمل من خلال أصداء الكلمات البليغة الرنانة ولكن فى أصوات وأفعال كل مواطن وحيث يوجه الإيمان حياة الأمة ويرشدها.

إن الولايات المتحدة يجب أن تمسك بزمام القيادة، إننا يجب أن نتولى القيادة لنفتح عيون أولئك الذين مازال يعميهم الاستبداد والطغيان وبث الشجاعة فى قلوب أولئك الذين مازالوا يعانون من الاضطهاد والظلم وإخراج أولئك الذين مازالوا يعيشون فى الظلام من سجون الظلم والطغيان، ولكن يبقى السؤال: هل ستتمكن الولايات المتحدة من الوفاء بمسئولياتها القيادية بعد تحقيق السلام كما هزمت الشيوعيين فى الحرب الباردة. إن التاريخ يدفع بقوى معينة وفى أوقات معينة إلى وسط مسرح الأحداث، والأضواء مسلطة فى الحقبة الزمنية الراهنة على الولايات المتحدة وعلينا أن نقرر وحدنا إلى متى ستستمر مسلطة ومدى قوة بريقها.

إننا لايمكن أن نقود من خلال القدوة أو القوة وحدهما ولكن علينا أن نمزج بين أفضل العناصر الموجودة فى كليهما، فلابد من إيجاد النظير الأخلاقى للحرب الذى يمكنه أن يوحدنا ويلغيها، فنحن لانسعى للحرب فى الداخل أو فى الخارج ولكننا فى حاجة لرسالة تثير فى نفوس الأفراد نفس مشاعر التجرد من الأنانية، وعندما تتطلع إلينا شعوب العالم يجب أن ترى ليس فقط أموالنا وترسانة أسلحتنا ولكن أيضا قدرتنا الهائلة كقوة ساعية للخير.

ويتطلب السلام ماهو أكثر ـ وليس أقل ـ من الشعب فالسلام يفتقد وضوح الهدف والإيقاع اللذين تتميز بهما الحرب، وعلى حين تسير الحرب وفقا لخطط موضوعة يتسم السلام بالارتجالية، كما قالت الكاتبة صوفى كير فى أحد مؤلفاتها «لو أن السلام توفر له موسيقى الحرب وأبهتها الفارغة لما كانت هناك حروب»، وسوف يحدد مسلكنا فى الداخل والخارج إلى أى مدى سنحسن الارتجال فى مرحلة مابعد تحقيق السلام.

وعندما سألنى ماو عما إذا كان السلام هو هدف أمريكا الوحيد، كان هو أيضا يبحث عن شيء ما يتجاوز السلام، وجاءت إجاباته ممثلة فى «القفزة الكبرى للأمام» و«الثورة الثقافية» وجهود حثيثة لخلق يوتوبيا سياسية واجتماعية فى الصين لم تجلب سوى البؤس والدمار والموت لملايين الصينيين.

إن التقدم لايمكن إنجازه بالسيطرة والتحكم ولايمكن إملاء التجديد. والروح الملهمة لتحقيق قفزة حقيقية للأمام فى أمريكا يجب أن تأتى من داخل أمريكا ذاتها من داخل الشعب المؤلف للأمة ومن داخل روح الأمة ذاتها.. إننا عندما نتحرك فيما وراء السلام يجب أن ندرك أنه على الرغم من أن الطبيعة الإنسانية تحول دون بلوغنا الكمال فإن الإمكانات غير المحدودة للإنسانية تفرض علينا البحث عن الأفضل من الناحية العملية. إننا نقف على أعتاب مرحلة تاريخية فاصلة فخلفنا قرن من الحروب والديكتاتورية ومتطلعين إلى قرن يمكننا أن نجعل منه قرنا للسلام والحرية، إن المستقبل فيما وراء السلام فى أيدينا.

الفصل الثانى

عالم جديد وراء السلام

A New World beyond Peace

أمريكا يجب أن تقود

أحيانا يكون لدى قادة الدول الصغيرة فهم أكثر وضوحا كيف يعمل العالم عن قادة الدول الرئيسية الذين تثقلهم مسئولياتهم اليومية فى قيادة العالم. وخلال مناقشة لى فى عام ١٩٦٧ مع أحد القادة، «لى كوان يو» من سنغافورة، شبه العالم بالغابة وقال: «توجد بها أشجار ضخمة وشجيرات صغيرة، كما توجد بها نباتات متسلقة. فالأشجار الضخمة هى روسيا والصين وأوربا الغربية والولايات المتحدة واليابان. ومن بين الدول الأخرى توجد الشجيرات التى تمتلك المقومات لتكون أشجارا ضخمة، ولكن الغالبية العظمى نباتات متسلقة وبسبب افتقارها للموارد أو للقيادة لن تتمكن من أن تصبح أشجارا كبيرة».

ومنذ مقولته هذه منذ سبعة وعشرين عاما مضت فى ذروة الحرب الباردة اجتاحت نيران غابية سياسية كل العالم، فعلى الرغم من أن روسيا والصين واليابان وأوربا الغربية والولايات المتحدة مازالت هى الأشجار العملاقة فى هذه الغابة فإن النيران غيرت منها بصورة حادة وغيرت العالم من حولهم. فلقد انهارت الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى. وتم تحرير مائة مليون نسمة فى أوربا الشرقية من السيطرة الشيوعية. ولم تعد الصين عدوا للولايات المتحدة وهى تستخدم أدواتها الرأسمالية لتحقيق أهداف شيوعية. وأصبحت اليابان قوة اقتصادية عظمى. ولم تعد أوربا الغربية موحدة بسبب التهديد لها من الشرق وهي تبحث عن أساس منطقى جديد لحلف شمال الأطلنطى (الناتو)، وعن علاقة جديدة مع الدول التى تحررت حديثا من أوربا الشرقية ومن الاتحاد السوفييتى السابق، وكذا عن حافز جديد تجاه الوحدة الاقتصادية.. وبعد تحملها لعبء قيادة العالم الحر لمدة خمسة وأربعين عاما يريد الشعب الأمريكى (كما أظهرت ذلك انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٢) أن يكرس كل اهتمامه ومصادره لحل مشكلاته الداخلية بدلا من المشكلات الخارجية.

وتوجد خلافات حقيقية حول دور الولايات المتحدة الذى يجب أن تلعبه فى عصر ما وراء السلام. وتوجد عدة مناقشات ضد استمرارية الدور القيادى الأمريكى للعالم تحظى بقبول واسع:

- بسبب سقوط الاتحاد السوفييتى لا حاجة لأن يصبح الأمريكيون قادة العالم.
- لأن الولايات المتحدة تحملت العبء الرئيسى للحرب الباردة يجب أن تقوم دول أخرى باحتلال مركز القيادة الان.
- حتى بافتراض أننا الوحيدون القادرون على القيادة يجب أن نعطى أسبقية أولى لمشكلاتنا الداخلية الضاغطة.
- لايمكن للولايات المتحدة تحمل القيادة بعد الآن نظرا للعجز الضخم فى موازنتها والعجز الضخم فى ميزانها التجارى.
- بسبب مشكلاتنا الداخلية الضخمة لاتستحق الولايات المتحدة الأن أن تقود.

وكل هذه النقاط خاطئة!

فالولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى تمتلك تركيبة من القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية التى تؤهلها للقيادة للدفاع عن انتشار الحرية وردع ومقاومة العدوان، قد يكون لألمانيا واليابان النفوذ الاقتصادى ولكنهما يفتقران للعضلات العسكرية. أما روسيا والصين فقد يكون لديهما قوة عسكرية ملموسة ولكنهما يفتقران للقوة الاقتصادية. وعليه فلايوجد أحد منها يمتلك القدرة الكافية لتكون قوة عظمى عالمية ولايوجد لأى منها سجل قيادى لمدة نصف قرن.. ونحن كقوة عظمى ليس لها تاريخ استعمارى ضد الدول المجاورة فإننا نمتلك شيئا تفتقر إليه كل هذه الدول ألا وهو مصداقية الوسيط الشريف.

إن الفكرة المحببة بأن الأمم المتحدة يمكنها أن تلعب دورا أكبر فى حل الصراعات الدولية ماهى إلا وهم. فعلى مدى الخمسة والأربعين عاما الأخيرة ناقشت الأمم المتحدة وأصدرت قرارات وفكرت مليا فى التدخل لحل صدامات فى كل أنحاء العالم. ولكنها تصرفت عسكريا فى حالتين اثنتين فقط: عندما قاطع الاتحاد السوفييتى مجلس الأمن خلال الحرب الكورية وعندما قام الرئيس بوش بتجنيد الأمم المتحدة لتدعيم جهودنا

لهزيمة العدوان العراقى فى حرب الخليج الفارسى. وكسفير سابق للولايات المتحدة فى الأمم المتحدة اكتشفت جين كيركباتريك أن: «اتخاذ قرار متعدد الأطراف أمر معقد وغير حاسم. إن عمليات الأمم المتحدة ـ فى البوسنة أو الصومال أو فى أى مكان آخر ـ غير فعال بشكل خاص».

إن أولئك الذين قادوا شعوبهم من خلال أزمات حرب رئيسية فهموا بصورة أحسن من أى أحد آخر أنه لايمكن لأى قائد (زعيم) أن يسمح لمصالح دولته بأن تكون رهينة نزوات أى منظمة دولية. لقد كان ونستون تشرشل واحدا من هؤلاء القادة. إنى أتذكر بوضوح آخر اجتماع لى معه عام ١٩٥٨ . فلقد ذهبت إلى لندن لتمثيل الولايات المتحدة فى الاحتفال فى كاتدرائية سانت بول الذى أقيم لتشريف قتيل أمريكى فى الحرب العالمية الثانية. وقمت بزيارته فى منزله حيث كان فى دور النقاهة من أزمة قلبية ألمت به.

وعندما رأيته جالسا فى كرسى كبير أمام المدفأة وقد غطى ساقيه بشال رأيته ساكنا مسترخيا بالمقارنة بنشاطه الزائد عندما قابلته أول مرة فى واشنطن قبل ذلك بخمس سنوات فقط، بعد أن عاد إلى السلطة.

وقام الماريشال تيتو وزوجته بزيارة تشرشل فى الفترة نفسها، وقالت لى بعد ذلك أنهما أيضا لاحظا التغيير اللافت للنظر الذى حدث له. فلقد أمروه أن يقلل من التدخين ومن الشرب، وكان ينظر إلى تيتو بحسد وهو يدخن سيجار تشرشل الضخم ويشرب سكوتش تشرشل. ودون توجيه الحديث إلى شخص محدد قال تشرشل: «كيف أمكنك أن تحتفظ بشبابك؟! أنا أعرف. إنها السلطة. إن السلطة تجعل الرجل يحتفظ بشبابه».

لقد اكتشفت أن تشرشل قد فقد سلطته وبعضا من طاقته، ولكنه لم يفقد شيئا من فهمه الفريد كيف يتصرف العالم. فبعد أن تصافحنا طلب كأسا من البراندى. وكان التأثير بعد شربه مثل إشعال عود ثقاب لغصن شجرة جاف. وتنوعت مناقشتنا عمقا واتساعا من التطورات فى الاتحاد السوفييتى إلى النزاع الصغير بين غانا وغينيا، وعندما سألته عن الأمم المتحدة قال إنه دعمها منذ البداية وآمن بأن لها دورا ملموسا تلعبه. ولكنه أضاف: «ومهما تكن الظروف يمكن لأى دولة رئيسية أن تقدم مسألة تؤثر على مصالحها الحيوية للأمم المتحدة أو أى مجموعة دول أخرى لاتخاذ قرار».

إن فكرة «التعددية الجوانب الحتمية assertive multilateralism» التى اقترحها بعض مؤيدى الأمم المتحدة يمكن أن توصف بدبلوماسية الكلام الفارغ Gobbledygook. فإن الهيئة الجماعية لايمكن أن تكون فعالة إلا إذا توافرت لها قيادة. وكما قال ديجول لأندريه مازلوكس قبل وفاته بقليل: إن البرلمانات يمكنها شل السياسة. وهى غير قادرة على أن تبادر بها». بل إن هيئة جماعية متجانسة مثل حلف شمال الأطلنطى (الناتو) لم تتمكن من أن تكون حاسمة فى البوسنة. وهل يمكن لأحد أن يقترح بجدية أن تقوم هيئة جماعية مثل الأمم المتحدة ثلث أعضائها تعداد سكانهم أقل من تعداد سكان ولاية كانساس ونصف أعضائها ليست ديمقراطيات مستقرة أن تكون حاسمة؟

ولايعنى هذا أن الولايات المتحدة يجب أن يلقى بها فى نفاية التاريخ. وإنما نعنى بذلك أنه بدون قيادة من أقوى دولة فى العالم فإن الأمم المتحدة سوف لاتكون فعالة. ويجب علينا أن نجد الأمم المتحدة لتدعيم سياساتنا لا أن نجعلها تسيطر عليها. إن الاقتراح بأن تقوم الولايات المتحدة بوضع قوات أمريكية تحت قيادة الأمم المتحدة لتمكين الأمن الجماعى من فرصة العمل هو أمر غير مقبول بالمرة. ولخدمة مايقصده الرئيس بتحمل المسئولية الكاملة لوضع حياة القوات فى خطر ليس من الحكمة وإنما سيكون أمرا لا أخلاقيا بالنسبة له بوضع حياة الجنود الأمريكيين فى أيد بيروقراطية دولية اختارتها الأمم المتحدة. وكما أشار السيناتور بوب دول حين قال بأن السكرتير العام للأمم المتحدة لم ينتخبه الشعب الأمريكى.

إن فكرة أن الولايات المتحدة لايمكنها تحمل القيادة هى وهم. وكما ذكر: هيرب شتاين: «إن الولايات المتحدة دولة غنية. ولايمكننا تحمل مسئولية ألا نعمل شيئا، ولكن يمكننا أن نفعل كل شىء مهم». إن الولايات المتحدة هى قمة القوة الاقتصادية فى العالم، وبها أكبر إنتاجية للعامل، وأكثر القواعد الفنية تقدما، وواحدة من أعلى نصيب للفرد من الناتج القومى فى العالم. إنها تصدر منتجات أكثر، وتحقق اكتشافات علمية أكثر كل سنة، وتنتج رجالا أكثر يحصلون على جائزة نوبل، وتنفق أكثر من ١٢,٧ تريليون دولار على الدفاع وأكثر من ١,١ تريليون دولار معونات خارجية، وأكثر من مائة ألف نفس دفعتها الولايات المتحدة ثمنا لتأمين النصر فى حرب استمرت ٤٥ عاما

ضد الطغيان. ويمكننا ببساطة أن نتحمل كمية أقل إلى حد كبير ضرورية لتأمين عدم خسارتنا للسلام الذى ضحينا بالكثير فى سبيل تحقيقه.

وفى الحملة الانتخابية لعام ١٩٩٢ توجد دلالة فى حملة كلينتون الانتخابية تقول: «إنه الاقتصاد الغبى». لقد كانت سياسات جيدة ولكنها تعبير فقير لرجل دولة، إذ يوجد عالم مختلف بين الحملة الانتخابية والحكم. ولايمكن أن تكون لنا سياسة داخلية قوية إلا إذا كانت لنا سياسة خارجية قوية. ولايمكننا أن نكون فى موقف سلام فى عالم فى حرب ولايمكن أن يكون لدينا اقتصاد صحى فى اقتصاد دولى مريض.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة أقوى رمز سياسى واقتصادى حر فى العالم. ولم تكن الحرب الباردة مجرد صراع بين جيشين متضادين، وإنما كانت صراعا حول أيديولوجيتين متضادتين. ولقد انتصرنا لأننا كنا أغنياء اقتصاديا وأقوياء عسكريا، ولكننا كنا أغنياء وأقوياء أساسا بسبب انتمائنا لأفكار الحرية. إن قيم الحرية السياسية والاقتصادية التى وجهت أمتنا منذ أيام الثورة الأمريكية هى الالتزامات الأخلاقية التى دفعتنا لأن نلعب دورا قياديا فى العالم.

أولئك الذين يتشككون فى جدارتنا فى القيادة يجب أن ينظروا إلى سجلنا خلال الثمانية والأربعين عاما الماضية. فلقد ساعدنا أعداءنا كما ساعدنا أصدقاءنا فى التخلص من الآثار المدمرة للحرب العالمية الثانية. لقد أعدنا أوكيناوا إلى اليابان ودمجنا كلا من اليابان وألمانيا فى مجتمع الدول الغربية. لقد قدمنا أكثر من تريليون دولار معونات لدول فى العالم النامى. ومنذ نهاية الحرب الباردة أعدنا قاعدة سوبيك Subic البحرية إلى الفلبين وبدأنا برنامج معونة لشرق أوربا ومازلنا مستمرين فى حماية كوريا الجنوبية واليابان، وحررنا الكويت من العدوان العراقى، وقمنا بحماية أمن إسرائيل، وعاونا القوات المضادة للشيوعية فى أنجولا وكمبوديا وأفغانستان، ودعمنا الثورات السلمية الديمقراطية فى الفلبين وأمريكا اللاتينية وفى كوريا الجنوبية، وكنا كرماء فى المعونات الإنسانية للصومال والدول الأخرى التى تعانى من الكوارث المختلفة الطبيعية أو من صنع الإنسان. نعم لم يكن سجلنا مثاليا ولكن لاتوجد دولة أخرى فى التاريخ يمكن أن تقارن بنا. إنه سجل القيادة الكريمة (الخيرة).. إننا لم نعمل فقط

لتأمين مصالحنا الذاتية فقط وإنما أيضا لتأمين قيم الحرية الاقتصادية والسياسية.

ولما كنا على وشك دخول القرن الحادى والعشرين يجب علينا أن نعتنق سياسة واضحة ترتكز على مثالية عملية وواقع مضىء. ولأول مرة خلال خمسين عاما نمتلك القوة لوضع منهج (مسار) للقرن المقبل يمكن لكل وليس بعض الدول أن تتمتع بانتصار الحرية على الاضطهاد فى العالم.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية حدد المراقبون السياسيون الأجانب النقاط التالية فى مقالاتهم وتعليقاتهم:

● إن الثورة الديمقراطية فى روسيا وبرامجها السياسية والاقتصادية حتمية ولن تنتكس.

● إن الإندماج الأوربى السياسى والاقتصادى سيلغى الحاجة إلى استمرار دور الولايات المتحدة فى حلف شمال الأطلنطى (الناتو).

● إن اختفاء التهديد السوفييتى فى الشرق الأقصى يعنى نهاية التنافس الجغرافى السياسى والصراع فى شرق آسيا.

● إن الإنتصار فى حرب الخليج الفارسى بقيادة الولايات المتحدة أكد الاستقرار فى الشرق الأوسط وضمن حرية الوصول إلى بترول الشرق الأوسط.

وكل هذه الملاحظات خطأ.

فعندما فشل الانقلاب اليسارى ضد ميخائيل جورباتشوف فى أغسطس ١٩٩١ انتهى نصف قرن من صراع القوى العظمى. ولكن مازالت روسيا معرضة للمتطرفين القوميين والاتجاهات الرجعية لإحباط السوق الحرة والإصلاحات الديمقراطية. وتعثرت جهود المجتمع الأوربى لتحقيق الاندماج السياسى والاقتصادى وتعثرت أوربا مرة أخرى فى شرك محدودية التفكير. وتعرضت اسيا لتهديد صدام مبنى على تنافس المصالح والتنافس التقليدى. وظل الخليج الفارسى منطقة للتوترات التى قد تشتعل فى أى لحظة.

إننا لم نحقق سلاما مثاليا كان الفلاسفة يكتبون عنه لعدة قرون والذى وصفه

إيمانويل كانت «بالسلام الأبدى أو الدائم». وتحظى هذه الفكرة بقبول واسع. ولكنها فكرة لايمكن تحقيقها إلا فى مجموعات الفكر الدبلوماسى وفى القبور. وخلال آخر لقاء لى مع ليونيد بريجينيف فى القرم عام ١٩٧٤ دونت الملاحظة التالية فى نوتة صغيرة: «إن السلام نبات رقيق. ويجب دائما رعايته وتغذيته كى يعيش. وإذا أهملناه فإنه يذبل ويموت». بعد انهيار الشيوعية فى الحرب الباردة وهزيمة العدوان فى حرب الخليج الفارسى اعتبر كثير من المراقبين أننا كنا نشاهد بداية نظام عالمى جديد. ولكنهم كانوا مخطئين. لقد أدت الحرب الباردة إلى انقسام العالم، ولكن السلام لم يوحده. وبدلا من الاستقرار نشاهد عدم استقرار فى كثير من مناطق العالم. واحتفظت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بغطاء على احتمالات الحروب الصغيرة، ولكن منذ الحرب العالمية الثانية حدثت ١٥٠ حربا صغيرة. وقتل فى هذه الحروب الصغيرة ثمانية ملايين نسمة أكثر مما حدث فى الحرب العالمية الأولى. ومعظم هذه الحروب كانت ستحدث حتى دون وجود صراع بين القوى العظمى. ومنذ نهاية الحرب الباردة زاد التهديد بحدوث حروب صغيرة بشكل كبير. وحاليا دارت سبعة وسبعون صداما على أساس قبلى وقومى وعرقى أو كراهيات دينية، ويوجد دكاترة مدمرون. مثل صدام حسين، وكيم ايل سونج، ومعمر القذافى على استعداد للهجوم على جيرانهم.

وخلال الحرب الباردة عرف قادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى أن لديهم القوة لتدمير بعضهما البعض وباقى العالم. ولقد أدى ذلك إلى تقليل احتمال نشوب حرب نووية عالمية. إن الدول المنبوذة مثل كوريا الشمالية والعراق التى تحاول حاليا الانضمام إلى النادى النووى لاتخضع لهذه القيود نفسها، وبناء على ذلك فإن خطر حرب نووية أكثر احتمالا الان منه خلال الحرب الباردة. وعلى ذلك فإن منع انتشار الأسلحة النووية يجب أن يأخذ أسبقية أولى بالنسبة لكل القوى النووية الرئيسية ـ روسيا والصين والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا.

كل هذه المسائل ـ الاتحاد السوفييتى السابق، ومستقبل أوربا، والتنافس فى شرق آسيا، والتوازن فى الخليج الفارسى، وتلافى فوضى نووية ـ تمثل أسبقيات استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة. ولايمكن حل أى منها دون ضمان قيادة أمريكية للعالم. هذا

ولايمكننا أن نتفاعل مع كل نداء طارىء كما لو كنا عامل تليفون عالمى للطوارىء ٩١١ .
ولكن يجب أن نستجيب لكل الأمور التى تؤثر على مصالحنا الحيوية فى العالم.

كان الفشل فى الصومال درسا لنا كيف ندير سياسة الولايات المتحدة الخارجية. فما بدأ كبرنامج معونة إنسانى فى عهد الرئيس بوش أصبح برنامج بناء للأمم المتحدة يثير الخلاف والجدل فى عهد الرئيس كلينتون. وبصفتنا أغنى دولة فى العالم يجب علينا دائما أن نكون أسخياء فى مجال المعونة الإنسانية للدول الأخرى. ولكن يجب علينا ألا نورط القوات المسلحة للولايات المتحدة فى برامج الأمم المتحدة إلا إذا كانت لنا مصالح حيوية فى ذلك. وهو اختبار لاتوفره أى من الصومال أو هايتى. فعندما نتدخل عسكريا لحماية مصالحنا الحيوية يجب أن نسلك المثل الذى ضربه الرئيس بوش فى حرب الخليج الفارسى عندما استخدم الأمم المتحدة ولم يجعلها تستخدمنا.

إن التنحى الأمريكى عن التدخل غير الحاسم فى الصومال وهايتى والبوسنة يتعدى بكثير هذه الدول الصغيرة. وكما لاحظ مراسل جريدة واشنطن بوست ستيفان روزنفيلد: «هل يمكن لدولة غيّرت من مسارها بعد أن تكبدت خسائر يوم واحد فى مقديشيو أن تصمد أمام صدام نووى مع كوريا الشمالية والعراق وإيران التى تهدد الجيران الحلفاء لأمريكا؟ ويوجد احتمال ضعيف أن تتوسع الأمم المتحدة أو أن تقبل إسرائيل ضمانا نوويا أمريكيا كبديل لقنبلة إسرائيل الذرية؟

وفوق كل شىء يجب ألا نسمح لصداماتنا الهامشية مثل تلك فى الصومال أو هايتى أن تحول انتباهنا عن الصدامات الرئيسية أو مصالحنا التى تتعرض للتهديد.

إن العبارة الطنانة فى المجتمع الدبلوماسى الأمريكى هى «التكبير» "Enlargment" فبعد احتواء الشيوعية لمدة خمسة وأربعين عاما قيل لنا إن هدفنا الآن يجب توسيع (تكبير) ديمقراطية السوق الحرة. وهذا يقودنا إلى سؤال هو: ما هى الأفعال التى سننجح فيها مع الآخرين ذوى الخلفيات المختلفة، وحتى مع افتراض هذه الحدود فإن فكرة مقبولة إذا كانت تتفق مع المصالح الأمريكية الخاصة. وهذا لايعتبر انتهازية. ولقد عبر عن ذلك جيدا كيم هولز حينما قال: «إن الولايات المتحدة لاتنتهك مثلها بالسعى لتحقيق مصالحها. يجب علينا أن ندعم الديمقراطيات فى الخارج إذا كان ذلك يخدم مصالحنا وهو أمر لحسن الحظ غالبا مايكون كذلك.

ولكن الدفاع عن مصالحنا ليس كافيا فى حد ذاته لتعبئة الدعم الأمريكى للمبادرات السياسية الخارجية الأمريكية. فبعد مناقشاتنا الحادة فى موسكو عام ١٩٥٩ كان خروشوف يحاول أن يظهر بمظهر المنطق (الحصافة) أثناء جلوسنا معا على عشاء فاخر فى الكرملين. فلقد أشار إلى نواب رئيس وزرائه وقال: «الرفيق كوسلوف شيوعى ميئوس منه». ولا يوجد أدنى شك فى أن الأمريكيين فى بعض الأوقات يكونون مثاليين ميئوسا منهم فى السياسة الخارجية وهم مصدر عظيم للقوة والضعف.

ولايمكن لأحد أن يختلف فى أن مصالحنا الحيوية كانت موجودة بالنسبة للحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. ولكن الرؤساء الأمريكيين غلفوا هذه المصالح بثياب مختلفة من الخطب المثالية. فالحرب العالمية الأولى لم تكن ببساطة حربا للدفاع عن مصالحنا ضد العدوان الإمبريالى الألمانى. لقد كانت «حرب لإنهاء حرب War to end awar» ولكى تجعل العالم آمنا للديمقراطية. ولم تكن الحرب العالمية الثانية حربا للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة ضد العدوان النازى واليابانى. وإنما كانت حربا لتوسيع نطاق حريات أوسع لكل الناس. ولم تكن الحرب الباردة مجرد حرب للدفاع عن مصالحنا ضد العدوان الشيوعى وإنما كانت حربا للدفاع عن توسيع نطاق الحرية والديمقراطية فى العالم. ولاتوجد حرب كانت تمس مصالحنا الحيوية بصورة أكبر مثل حرب الخليج الفارسى. ومع ذلك فإن الهدف العملى للدفاع عن الوصول إلى مصادر البترول اقترن بهدف أخلاقى هو المحافظة على استقلال الكويت وتدعيم قضية الديمقراطية. ونحن كواقعيين لانريد أن نتورط فى مغامرات أجنبية إلا إذا كانت مصالحنا مهددة، وكمثاليين نصر على أن مانعتبره حقا لنا هو حق للآخرين أيضا. فلقد قال بيل سافاير عن الحق: «إن أمريكا سوف لاتدافع بأرواحها مالا يمكن أن تدافع عنه بضميرها».

إن التكبير (التضخيم Enlarrgement) كلمة خادعة. ففى التصوير يمكن للنيجاتيف (Negative) تكبيرها ثلاث أو خمس مرات أو بحجم حائط كامل (أى تغطى جدارا أو حائطا كاملا). واستنادا إلى ماهو مسجل حتى الآن تهدف الإدارة الحالية إلى حجم المحفظة Wallet - Size. ويعتقد بعض الرسميين بوضوح أن الولايات

المتحدة قد أجهدت نفسها أكثر من اللازم خلال الحرب الباردة وخاصة فى فيتنام أحد أهم معاركها الرئيسية. وهم يميلون إلى مقاومة تورط أمريكا إلا فى الأنشطة الإنسانية التى تحظى بتأييد شعبى جارف. ومع ذلك عليهم أن يواجهوا بشجاعة حقيقة أنه قد يأتى وقت يتحتم فيه استخدام القوة الأمريكية والنفوذ الأمريكى للدفاع عن ونشر الحرية فى أماكن على بعد آلاف الأميال إذا أردنا أن نحافظ عليها فى وطننا. إنه دور يتطلب رؤية (عالمية) وهناك أعمال كبيرة من هذا الرئيس ومن كل رئيس يأتى بعده فى عصر مابعد السلام.

وفى خطاب الاحتفال بتنصيبه أقسم جون ف. كنيدى «أن يدفع أى ثمن ويتحمل أى عبء ومواجهة أى عناء وتدعيم أى صديق ومواجهة أى خصم لكى نضمن بقاء ونجاح الحرية». وحتى خلال الحرب الباردة كانت مثل هذه السياسة جديرة بالثناء ولكنها غير واقعية. ومن ثم وكما هو الحال الآن كان السلام العالمى مهددا من قبل عدد من أعداء الحرية. ولايمكننا تحمل مقاتلتهم جميعا فى آن واحد. ومنذ الحرب الباردة أصبح اختيار كيف ومتى نقاتل من أجل السلام أكثر تعقدا.

ويجب أن نبدأ بسؤال أنفسنا: ما نوع العالم الذى نريده بعد أن حصلنا الان على السلام. وسيكون الوضع مثاليا إذا حصلت كل الدول على نظم اقتصادية حرة ونظم سياسية حرة والتزام حقيقى بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. ولكن العالم ليس لوحة بيضاء يمكننا أن نرسم عليها الرؤيا التى نريدها. فيجب أن نأخذ فى الاعتبار الحقائق العديدة عندما نحاول تحقيق أهدافنا. إن الولايات المتحدة لايمكنها أن تتدخل فى كل دولة أو منطقة لم تتحقق فيها مبادئنا. إننا نتمنى انتشار السلام والحرية ـ ولكن انتشار السلام دون تنازلات عن بعض مصالحنا ومبادئنا أو انتشار الحرية دون المخاطرة بالسلام. فإذا كان السلام هو هدفنا الوحيد فإن انتصار الحرية قد يتعرض للخطر، وإذا كانت الحرية هى هدفنا الوحيد فإن السلام سيتعرض للخطر. إن مسئولية كوننا القوة العظمى الوحيدة تحتم علينا أن نفعل أمورا لا نتمنى أن نفعلها، وهى مسئولية أن نكون قوة عظمى مسئولة تريد أن تفعل أشياء لا يمكننا أن نقوم بها.

وفى عالم لايوجد به عدو مسيطر يجب أن ندرس كل موقف حسب خصائصه. هل

سيكون تدخلنا متناغما مع قيمنا؟ وهل سيخدم مصالحنا؟ وهل سيخدم مصالح أصدقائنا؟ وهل سيخدم مصالح أولئك المتورطين عمليا فى هذا الموقف؟ وخلال الحرب الباردة حينما كانت جهودنا موجهة ضد التوسع الشيوعى والعدوان السوفييتى كانت الإجابة على هذه الأسئلة: نعم . وكانت الإجابة على كل سؤال بنعم أيضا بسبب جهودنا للمساعدة فى تحقيق انتصار الحرية على الاتحاد السوفييتى السابق. ولايوجد أى عامل واحد آخر يمكن أن يكون له تأثير سياسى أكبر على العالم فى القرن القادم أكثر من احتمال نجاح أو فشل الحرية الاقتصادية والسياسية فى ترسيخ جذورها وازدهارها فى روسيا والدول الشيوعية السابقة.. إن الجيل الحالى من قادة الولايات المتحدة سيتم الحكم عليهم بمقدار الجهد الذى يبذلونه لتحقيق ذلك. وإذا ما فشلوا فإن الثمن الذى سيدفعه حلفاؤهم سيكون غاليا بدرجة مذهلة.

روسيا وانتصار الحرية

كتب أحد أكثر المعلقين السياسيين الأمريكيين شهرة فى الشئون الخارجية فى هذا الربيع فى جريدة واشنطن بوست يقول: «لم تعد روسيا قوة عالمية وسوف لاتكون لبعض الوقت». وإذا ما وقعت الولايات المتحدة فى شراك اعتبار أن هذا الاستنتاج المعيب أساس لسياستها فإن التوقعات لحدوث سلام وحرية فى روسيا وأوربا وفى مناطق أخرى فى العالم ستتعرض لخطر شديد.

كل ذلك يوضح أن مشكلاتها العنيفة. تجرد روسيا من اعتبارها قوة عظمى ولكنه يتغاضى عن حقيقة غير سارة ولكنها حقيقة لايمكن إنكارها. إن روسيا هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تمتلك قدرة على تدمير الولايات المتحدة. ولهذا السبب وحده ستبقى روسيا الأسبقية الأولى العليا لسياستنا الخارجية. ولكن أهمية روسيا لاتمثل فقط أحد مسائل الأمن القومى العاجل لنا. فكثير من الشعب الروسى الذى قاسى لمدة ثلاثة أرباع قرن تحت أقسى دكتاتورية استبدادية فى التاريخ يعتمدون على استمرار ونجاح الحرية الاقتصادية والسياسية.

إن فشل الحرية قد يكون له أيضا تأثير سلبى عميق على المستوى العالمى. إن إعادة سيطرة الدكتاتورية والاقتصاد الموجه فى روسيا قد يشجع كل دكتاتور وأن يظهر دكتاتور على العالم. ولما كانت روسيا المتسلطة قد تكون أكثر احتمالا فى أن تتبنى سياسة خارجية عدوانية عن روسيا الديمقراطية فإن فشل الحرية قد يهدد السلام والاستقرار فى أوربا وحول العالم. وإذا تحولت روسيا عن الديمقراطية والحرية الاقتصادية ولم نفعل كل شىء ممكن لمنعها من ذلك فإننا سنتحمل قدرا كبيرا من المسئولية عن النتائج المشئومة.

وأثناء تطويرنا لسياساتنا تجاه روسيا بالنسبة للمستقبل من المهم أن نفهم الماضى. إن انتصار البلشفية فى ثورة ١٩١٧ وفى الحرب الأهلية التى تلت ذلك جعلها تشكل مسار الأحداث فى القرن العشرين وتؤدى إلى إعادة ميلاد الامبراطورية الروسية فى شكل استبدادى قاتل. كما أن انتصار الشيوعية ساهم فى استقطاب السياسات الدولية وتسهيل وصول النازية للسلطة فى ألمانيا. وعلى الرغم من التحالف الوجيز مع الغرب خلال الحرب العالمية الثانية أصبح الاتحاد السوفييتى التهديد الرئيسى للسلام العالمى. ونتيجة لذلك لم يكن أمام الولايات المتحدة إلا أن تختار الانتصار فى الحرب الباردة ليكون الأسبقية الأولى لسياستها الخارجية.

وحتى قبل الثورة البلشفية كانت لمطالب بناء واستمرار الامبراطورية آثار سيئة على تطور روسيا الاقتصادى والسياسى. وكان ثمن الاحتفاظ بجيش ضخم بصفة دائمة عقبة أمام النمو الاقتصادى. كما أن التهديد المستمر بالخوف والعدوان للدول المجاورة كان يتعارض مع أمن روسيا. وخلال بناء الامبراطورية كانت روسيا إما معتدية وإما ضحية للعدوان. وفى الوقت الذى كانت فيه روسيا تستعبد الاخرين عزلت واستعبدت نفسها.

وعندما وصل الشيوعيون إلى السلطة عام ١٩١٧ تطور نمط الامبراطورية الروسية والتدهور الداخلى من سيىء إلى أسوأ. وبحلول أواخر السبعينات كانت الامبراطورية الروسية قد استنفدت قدراتها لدرجة أن قادتها بدأوا يدركون أن تكاليف التوسع هددت قدرتهم على الحكم. وبحلول عام ١٩٨٥ كان هناك جزء ملموس من كبار الشيوعيين على استعداد لتجربة برنامج إصلاح داخلى وفكر جديد للسياسة الخارجية وأصبح ميخائيل جورباتشوف هو مثلهم فى ذلك.

لقد حاول جورباتشوف إصلاح الامبراطورية السوفييتية لإنقاذها. وعلى عكس تصورات كثير من المعجبين به فى الغرب حاول انقاذ الشيوعية وليس هجرها. وكانت مهمة مستحيلة. إن امبراطوريته الاستبدادية بنيت واستمرت بالقوة والقسر. واستحال إصلاحها أساسا. وكان العيب الحاسم فى فكر جورباتشوف هو فشله فى تفهم قانون التاريخ بأن النظم الدكتاتورية تنهار أساسا عندما تبدأ فى فقدان سيطرتها وخلق توقعات لايمكنها تحقيقها.

لقد كان من المحتم أن شعب الاتحاد السوفييتى الذى تحرر من السيطرة الاستبدادية الحازمة سيقوم بمحاولة عزل السلطات الشيوعية فى موسكو من السلطة والتى استمرت تتحكم فى مستقبل الشعب الوطنى. إن الإسهام المميز ليلتسين بالنسبة لروسيا والعالم كان تفهمه لهذه الحقيقة التاريخية وتصميمه الشجاع على إعطاء الشعب فرصة الاستفادة من الإصلاح الاقتصادى والسياسى وذلك بأن وضع نهاية للشيوعية والامبراطورية فى وقت واحد. وكما لاحظ إيزاياه بيرلن (Isaiah Berlin): «لم يحدث من قبل أن انهارت امبراطورية بدون حرب أو ثورة أو غزو».

وغالبا مايؤدى زوال المتنافسين القدماء إلى ظهور تحديات جديدة تكون أكثر خطورة أحيانا بدلا من حدوث السلام والتناغم بين الأمم. فبعد هزيمة الامبراطوريات الألمانية والنمساوية والمجرية فى الحرب العالمية الأولى كان وودرو ويلسون وكثير من الأمريكيين المثاليين الاخرين يتمنون أننا سنحظى بعصر سلام تحت مظلة عصبة الأمم، وبدلا من ذلك واجهت الولايات المتحدة الشيوعية فى روسيا والفاشية فى ألمانيا وإيطاليا والعسكرية فى اليابان وفى النهاية حربا عالمية جديدة.

إن الارتياح عن حق بنهاية الحرب الباردة يجب ألا يحجب الحاجة الماسة لمواجهة التحولات شديدة الصعوبة والمتضاربة فى منطقة السوفييت السابقة. وحتى يبلغ هذا التحول إلى حرية سياسية واقتصادية غير قابلة للإنتكاس وسياسات خارجية غير عدوانية يوجد خطر أن تقوم بقايا الامبراطورية السوفييتية المحطمة برد ضربة إلى العالم تكون لها آثار مدمرة.

هل سيتمكن بوريس يلتسين من أن يستمر فى توفير القيادة التى تحتاج إليها روسيا لتحقيق أهداف الثورة الروسية الثانية - حرية سياسية واقتصادية داخلية وسياسة خارجية غير عدوانية؟ إن التاريخ تكتبه أعمال الأفراد، والتاريخ يضع مشكلات ضخمة وفرصا غير عادية على أجندة الرئيس يلتسين.

لايشك أحد فى شجاعة يلتسين، فكلنا يتذكر وقوفه فوق إحدى الدبابات يواجه جمعا من حملة لوحات القتلة الشيوعيين الذين كانوا يدعمون محاولة الانقلاب فى أغسطس ١٩٩١ . ولقد وافق الكثيرون على أنه زعيم قوى، فهو لم يتردد فى استخدام القوة

العسكرية لقمع المتظاهرين الرجعيين الذين احتشدوا فى كل أنحاء موسكو فى أكتوبر ١٩٩١ . وفى هذا العمل ضرب درسا لأولئك الذين يلجأون إلى السلاح بدلا من التصويت فى مناخ ديمقراطى.

ويثير بعض المراقبين بعض التعليقات الحمقاء أن يلتسين تصرف ضد القانون عندما رفض الالتزام ببنود الدستور السوفييتي ويحل مجلس نواب الشعب الذى شكله جورباتشوف. ورغم المثالب الرئيسية لدستور العصر السوفييتى يحسب له أنه لم يتجاهله إلا قليلا. وفقط بعد تردد كبير وصل إلى قرار أن مجلسى نواب الشعب والبرلمان كانا عقبة كبيرة ليس ضد الإصلاح فحسب ولكن ضد تشكيل حكومة مسئولة أيضا.

وقد يعالج قادة آخرون العلاقة الصعبة مع مجلس نواب الشعب بأسلوب أقل مواجهة. وكنت من الذين اقترحوا أن يفعل ذلك عندما تقابلنا فى موسكو ١٩٩٣ . ولكن اتضح فى النهاية أنه كان على صواب. ففى حدود معقولة معينة يتحتم على القادة أن يقوموا بما هو طبيعى بالنسبة لهم، ويجب على كلٍ أن يجد (أو تجد) طريقته التى يواجه بها التحديات. فلقد كان وينستون تشرشل وشارل ديجول ورونالد ريجان فعالين فى خدمة دولهم. ومع ذلك كانت لهم أساليب مختلفة واستخدموا طرقا مختلفة لتحقيق أهدافهم. إن نتيجة الفترة الفريدة فى تاريخ روسيا لايمكن أن تحكم على يلتسين على أساس أنه كان رئيسا لديمقراطية مستقرة يسيطر فيها الدستور. لأنه لو تصرف على هذا الأساس فمن المحتمل أنه كان سيفشل.

يجب أن نتعلم من التاريخ. وهذه هى التجربة الثانية لتحول روسيا إلى الديمقراطية. ففى عام ١٩١٧ حاولت الحكومة المؤقتة برئاسة كيرينسكى أن تتمسك بالأسس الديمقراطية. ولكنها فشلت فى خلق علاقات وطيدة مع العسكريين واستمرت فى انجاز التزاماتها للحلفاء لمتابعة الحرب مع ألمانيا رغم الموقف اليائس لروسيا. وكانت النتيجة أن البلشفيين استولوا على السلطة وخضوع روسيا لأكثر من سبع حقب للدكتاتورية الشيوعية. ولا تحتاج الولايات المتحدة لكيرينسكى آخر يقود روسيا فى هذه الظروف الحرجة. كما أنهم غير منصفين لكونهم أقل صبرا بالنسبة له، ولرفاقه فى برنامج

الإصلاح بعد مضى سنة تقريبا حدث فيها تقدم درامى وذلك بالمقارنة بجورباتشوف بعد ست سنوات زيادة متواضعة والوعود التى لم تتحقق.

والآن وقد تم صدور دستور جديد وتم انتخاب برلمان جديد بأسلوب ديمقراطى فإن الاتهامات الموجهة ضد يلتسين أصبحت مثارا للنقاش. وفى ضوء المشكلات الكثيرة التى يواجهها فإن روسيا محظوظة أنها لم تصبح أكثر دكتاتورية فى تطبيق الإصلاحات بها.

ولتقييم يلتسين من المفيد أن نقارنه بجورباتشوف. ويجب أن يذكر جورباتشوف بأنه زعيم عظيم فى تاريخ روسيا. وساعدت إصلاحاته السياسية فى وصول يلتسين إلى السلطة. وعلى الجانب الآخر يحتفظ يلتسين فى يديه بمكان لجورباتشوف فى التاريخ عندما يحاول تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التى لم يكن جورباتشوف لايرغب وغير قادر على تنفيذها.

إن جورباتشوف ويلتسين لهما تاريخ فى العمل ضد بعضهما البعض. وبوجه عام من المحتم أن يخلق البناؤون بنائين جددا. وكلا الزعيمين يختلفان تماما كما هو الحال بالنسبة لجورج واشنطن فى الولايات المتحدة وجواهر لآل نهرو فى الهند اللذين تمكنا أن يكونا قائدين ثوريين وبناة لأمة. أما جورباتشوف فلقد فشل فى ذلك. وعلى يلتسين الآن أن يثبت أنه قادر على النجاح فيما فشل فيه جورباتشوف.

لقد بدأ كلاهما حياته كفلاح. وأصبح جورباتشوف رجلا عالميا، وبقى يلتسين رجل الشعب. ولقد أثبت ذلك أنه المصدر الرئيسى لقوته فى الأزمة التى واجهت رئيس روسيا. وعندما رأيته عام ١٩٩٢ قلت له أن الأفضل له فى جولته حول العالم أن يشرب نخبا مع فلاح من أن يشربه مع رئيس دولة، إن شعبيته الابتدائية كانت بسبب هجومه على المتغطرسين من كبار الشيوعيين. ويجب أن يتوخى عدم التورط فى مظاهر الرفاهية نفسها التى انتقدها فى إحدى المرات.

لقد كنت دائما أصف جورباتشوف بأنه سياسى ممتاز. ولكن يلتسين سياسى أحسن وكلاهما يتمتع بجاذبية (كاريزما) للجماهير. ولكن يبدو أن جورباتشوف أكثر ابتكارا. ويبدو أن يلتسين أكثر أصالة، وجورباتشوف أكثر حنكة، ويلتسين أكثر واقعية،

وجورباتشوف أحسن فى غرف الضيافة ويلتسين أحسن فى غرف الأسرة، ويبدو أن جورباتشوف يتحدث بعقله أكثر من قلبه، فى حين يبدو أن يلتسين يتحدث من القلب أكثر من العقل.

عندما كانت تواجه جورباتشوف أزمة يبدو ضائعا ويلجأ إلى إجراءات جزئية محزنة. وعلى العكس يستخلص يلتسين من الأزمة قوة. واكتسب سلطاته لا من تنظيم سياسى محدد وإنما من قبوله لدى الناس.

إن أهم فرق بين جورباتشوف ويلتسين هى فى تمسكهما بقيم مختلفة. لقد قال لى الرئيس التشيكى فاسلاف هافيل: «إن جورباتشوف مازال أسيرا للشيوعية. أما يلتسين فلقد حرر نفسه».

ويخلاف جورباتشوف ينادى يلتسين بالديمقراطية ويمارسها. وهو الرئيس الروسى الوحيد الذى انتخب خلال ألف عام. لقد رفض جورباتشوف أن يجازف بسلطاته فى انتخابات حرة، وعلى العكس من جورباتشوف قام يلتسين بالتبرء من الاشتراكية والشيوعية. والأهم من كل ذلك أن يلتسين تبنى سياسة خارجية غير عدوانية وقام بتخفيضات كبيرة فى الأسلحة الروسية التقليدية والنووية.

إن المعلقين الأمريكيين على اختلاف اتجاهاتهم السياسية غضبوا من أعمال يلتسين الأخيرة. وثار الليبراليون عندما قام بحل الكونجرس واستخدم القوة ويخشى المحافظون إصرار السياسة الخارجية الروسية ويعتبرونها امبريالية جديدة. هذا فى الوقت الذى يعتبر فيها كلا المجموعتين الناقدتين على حق جزئيا ولم يدرك أى منهما المغزى.

إن يلتسين صلب العود وأحيانا وطنى روسى قاس (لايرحم). ولو لم يكن كذلك لما تمكن من أن يصل إلى السلطة ويواجه التحديات الضخمة لحكمه. لقد بدأ جورباتشوف إصلاحات دون تفهم للعواقب المحتملة لها ثم تراجع عندما أصبحت الأخطار واضحة، وبذلك عرض نفسه ـ كما وصفه لى أحد كبار المسئولين السوفييت ـ a lrutal wimp (أى ضعيف الحسم). ويجب أن نتذكر أن جورباتشوف قام بتعيين الرجعيين الأمر الذى أدى إلى محاولة الانقلاب ضده فى عام ١٩٩١ . وعلى العكس من ذلك فإن يلتسين

يتصرف بمبادأة وبحسم. وهذا هو مفتاح استمرار الدعم الذى حصل عليه بين الشعب الروسى على الرغم من الآلام المصاحبة لتحول دولته إلى الرأسمالية الديمقراطية.

لقد كتب بوشكين فى القرن التاسع عشر أن المتمردين فى روسيا يميلون إلى الدموية والحمق. إنها معجزة أن التحول غير المسبوق من الدكتاتورية إلى الديمقراطية ومن الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الحرة تم بأسلوب سلمى نسبيا. إن الوجه المميز لتمرد أكتوبر ١٩٩٣ بواسطة الرجعيين المتشددين أن عددا قليلا من الأرواح فقد ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى حقيقة أنه بعد بعض التردد وقفت القوات المسلحة إلى جانب الحكومة الديمقراطية.

ولقد أبدى كثير من المراقبين قلقا بالنسبة لنقط ضعف يلتسين. فالبعض منهم يقول أن يلتسين يواجه مشكلة شرب الخمر. وشرب الخمر بكثرة كانت خاصية مميزة لمعظم القادة الروس على مر التاريخ. وكذا بعض القادة الأمريكيين أيضا. فبعد انتصار جرانت فى فيكيسبرج فى عام ١٨٦٣ عندما كان لينكولن يفكر فى تعيينه قائدا عاما لكل القوات المسلحة للاتحاد أشار عليه أحد مستشاريه ألا يفعل ذلك لأن جرانت يشرب الخمر بكثرة. وكان رد لينكولن: «أذكر لى ماهو نوع الويسكى الذى يشربه حتى أحصل على بعض منه لباقى جنرالاتنا». إن العادات الشخصية ليلتسين تكون لها أهمية إذا كان لها تأثير على عمله.

وفى بعض الأحيان يشعر يلتسين بالاكتئاب بعد أن يحقق فوزا على المعارضين له. ولايعتبر ذلك خاصية غير عادية للزعماء. وأهم مافى الموضوع هو أن يلتسين نجح حتى الان فى الاختبار عندما كانت المخاطر عالية. ولقد اعترف بنفسه فى لقاء له على التليفزيون أنه كان فى أحسن حالاته عندما كانت الأمور تشتد صعوبة، ولكنه لم يواصل عمله حتى الإنجاز إذا ما انتهت الأزمة.

إن يلتسين هو أكثر الزعماء الروس ولاء للأمريكيين فى التاريخ. وهو أحيانا يكون مواليا للأمريكيين بشدة وذلك لمصلحته هو داخل روسيا.. وأى خليفة له كان سيواجه وقتا عصيبا فى اتباعه لسياسة خارجية معتدلة كسياسة يلتسين. وهذا قد يؤدى إلى تدمير لايمكن إصلاحه لفرصة نجاح الحرية السياسية والاقتصادية فى روسيا.

ومن المهم كذلك أن لا نحمل النتائج على كتف رجل واحد حتى ولو كان قويا وقادرا مثل يلتسين. ويجب أن يكون اهتمامنا ليس بالرجل بدلا من الاهتمام بما يؤمن به. لقد وقفنا طويلا مع جورباتشوف. ومادام ليلتسين سياسة خارجية تخدم مصلحة السلام وسياسة داخلية تخدم مصالح الشعب الروسى فإنه يستحق دعمنا. وعلى الرغم من الطبول المدوية لمعارضيه فإنه لايزال أكثر السياسيين شعبية فى روسيا ومازال أحسن ضمان للديمقراطية الروسية والاستقرار إلى أن تنتهى مدة رئاسته عام ١٩٩٦ . ولا يوجد حاليا أحد على المسرح له القدرة على أن يحل محله.

ويجب على الولايات المتحدة أن تعامله باحترام وتستمر فى العمل معه عن قرب وسيكون من المحزن أن يؤدى غيابه عن موسكو ومرضه وتصرفاته الشاذة المتزايدة إلى تجريده من كثير من معنوياته التى تحققت من دوره التاريخى فى تدمير الشيوعية السوفييتية.

ولكن منتقديه سارعوا فى محاولة اسقاطه. لقد أثبت فى عدة مناسبات قدرة عظيمة على استعادة سلطاته. إنه من مصلحتنا ومن مصلحة الشعب الروسى أن ينهى دورته كرئيس بنجاح. إن الشائعات التى انتشرت عن انقلابات محتملة وعن الأمراض الغريبة التى تضعف الرئاسة قد تخلق مسرحية فاتنة تتصدر الصحف ولكنها مدمرة بصورة ضخمة لهيبة روسيا وقدرتها على إقامة مجتمع مستقر. وكثير من القادة الروس الذين قابلتهم خلال زيارتى العاشرة لموسكو فى ربيع ١٩٩٤ اشتكوا من أن الاستثمارات الأجنبية انخفضت بحدة خلال السنة السابقة بسبب الخوف المفهوم للمستثمرين من الاستقرار السياسى. ومع انتخابات ديسمبر ١٩٩٣ عندما خلق المصوتون برلمانا جديدا وأقروا دستورا جديدا فتحت روسيا صفحة جديدة فى تطورها السياسى. وأحسن مايمكن أن يحدث بالنسبة للجيل التالى الروسى هو انتهاء هذا الفصل بنهاية عام ١٩٩٦ نهاية سلمية منتجة دورة بوريس يلتسين كرئيس وحملة شرسة لاختيار خلف له ـ بسلام وبانفتاح وبأسلوب ديمقراطى.

وفى الوقت نفسه يجب دعم يلتسين وليس تأليهه. فالرسميون الغربيون يذهبون بعيدا، أحيانا، فى اتخاذ وجهة نظر لاتنتقد تصرفات روسيا. وإذا قيل أن هذا لا يمثل

شيئا في تصرفات يلتسين الداخلية أو تصرفات روسيا بالمقارنة بدول السوفييت السابقة ولا تسبب قلقا للغرب فإن الرسميين الغربيين يهملون بعض عناصر تصرفات روسيا الحالية التى لاتساعد الغرب ولكنها تقلقه حتى إذا ما استمر فى دعم يلتسين. وإذا ما أعطينا مثالية لحكومة يلتسين فإن الغرب يكون قد خاطر بأن يسم السياسة الروسية بأنها ملك خاص ويخلق فخا محتملا للغرب. وإذا مافشل فى أن يحقق توقعاتنا التفاؤلية المبالغ فيها فإن السياسة الغربية ـ الروسية (رغم أنها معقولة أساسا) قد تفقد الدعم الشعبى.

ويجب علينا تفادى إعطاء يلتسين إحساس كاذب بأنه طالما حافظ على الالتزامات الأساسية بالإصلاحات الاقتصادية وعلاقة سلمية مع الغرب فإن أى أمور أخرى لاتهم. ولقد انزعجت حينما سمعت المسئولين الروس يقولون إن الولايات المتحدة قالت لهم مسبقا بسلامة اتخاذ خطوات حاسمة ضد البرلمان طالما كانوا يسرعون فى الإصلاحات الاقتصادية. إن محاولات التراجع عن الديمقراطية فى دولة بها مثل تلك التقاليد الأوتوقراطية مثل روسيا كمن يحاول إطفاء النيران بواسطة مواد قابلة للاشتعال. إن الجمهور الأمريكى يغضب فقط بالنسبة للقيود التى تفرض على الحرية. وهذا واقع الحياة السياسية فى الولايات المتحدة، وترك يلتسين يقتنع بغير ذلك أمر سيىء بالنسبة له وبالنسبة للعلاقات الروسية الأمريكية.

وفى الوقت الذى يتم فيه تدعيم يلتسين يجب أن نتذكر أن هناك ديمقراطيين آخرين في روسيا ـ كثير منهم يختلفون معه حول التقسيم الدستورى للعمل بين أفرع السلطة التشريعية وأفرع السلطة التنفيذية، ونوع وخطوة الإصلاحات الاقتصادية، وتكتيكات السياسة الخارجية الروسية.

لقد التقيت بعدد ضخم من السياسيين الديمقراطيين الروس الذين اختلفوا مع يلتسين. وجميعهم ـ رغم تركيزهم على مصالح محددة للأمن القومى الروسى ـ أظهروا اهتماما باستمرار المشاركة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. ولايوجد مايمكن كسبه وهناك الكثير يمكن خسارته بإثارة حفيظة هذه العناصر السياسية. وسيكون من الخطأ اللعب على التحيز فى السياسات الروسية بتدعيم أكثر المصلحين تطرفا على حساب

الآخرين. فمثل هذه الأخطاء التكتيكية قد تؤدى إلى المخاطرة بالقاعدة الانتخابية الواسعة فى روسيا بغرض بناء علاقة جديدة مع الولايات المتحدة.

يوجد حاليا فى روسيا حكومة ديمقراطية. وكما هو الحال فى علاقاتنا مع الحكومات الديمقراطية الأخرى يجب أن نتفاوض فقط مع القادة المنتخبين، ولكن يجب أن نحافظ على قنوات اتصال مفتوحة مع الأعضاء الموالين للمعارضة. ولايجب تحت أى ظروف أن ننحاز فى الحملات الانتخابية التى يشترك فيها المرشحون مع قيمنا ويؤيدون علاقات صداقة أمريكية ـ روسية.

فى أعقاب انتخابات ١٩٩٣ كان يلتسين لايزال سياسيا ثقيل الوزن ولكنه لم يحتفظ بمكانته كرجل خارق (سوبرمان). وفى عام ١٩٤٤ لأول مرة فى عشر زيارات لموسكو خلال خمسة وثلاثين عاما تمكنت من مقابلة كل زعماء المعارضة الأساسيين. وعندما كانت روسيا دكتاتورية كجزء من الاتحاد السوفييتى كان تحقيق علاقة جيدة مع الرجل هو كل ماتريده. ولكن الموقف تغير الآن تماما. فإن ورقة العلاقة مع يلتسين فى حالتنا وعلاقة بوريس ـ هيلموت بالنسبة للألمان لم تعد كافية ـ ليس فقط لأن القادة الآخرين أصبحوا فى المقدمة ولكن أيضا بسبب هبوط سلطات يلتسين الذى نتج عن تصرفاته. وإذا لم نطور علاقات عمل جيدة مع الجيل الجديد من قادة روسيا فإننا سنواجه دون استعداد منا بتحولات غير متوقعة على الساحة السياسية كما حدث لنا بالعرض المسرحى القوى لفلاديمير زيرونوفسكى زعيم الحزب الديمقراطى الليبرالى فى الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر. إن الدبلوماسيين الأمريكيين الموجودين فى موسكو، والذين شكلوا فى أحد الأيام قاعدة كاملة لمراقبة من وقف بجوار بريجنيف فوق مقبرة لينين، أثناء العرض العسكرى السنوى السوفييتى فى مايو، يجب عليهم الآن أن يتعلموا تقدير كل التسلسل البارع للفكر السياسى فى روسيا الجديدة. وبما أن الاقتصاد الروسى ينمو وينضج يجب على رجال السياسة والاقتصاد الأمريكيين أن يتغلبوا على كراهيتهم للبيروقراطية لصواميل ومسامير (nuts and bolts) التجارة والاستثمار الخاص.. كما أنهم يحتاجون إلى إدراك واع للسياسة المالية والنقدية. إن قراءة أوراق الشاى (هذا تعبير دارج أمريكى عن المناقشات خلال تناول الشاى (Reading tea leaves) وتقارير ثرثرة البارات (Barroom Gossip) عن من كان فى

القمة ومن كان في القاع حسب على الدبلوماسية في موسكو الشيوعية، لكنهم لايصعدون في موسكو الحرة، أكثر من تعيين البعض كزخرفة مثل باريس أو بون أو طوكيو.

وفي ١٤ مارس ١٩٩٤ كانت لي ميزة كوني أول أمريكي في التاريخ يتحدث في اجتماع رسمي لبرلمان روسي منتخب عندما وقفت أمام جلسة استماع موسعة للجنة الشئون الخارجية بالبرلمان. والمجلس الأدنى للبرلمان الروسي الجديد. وكانت الأسئلة التي وجهها ممثلون لأحزاب من الديمقراطيين الليبراليين لزيرونوفسكي (Zhirinovsky) لنساء روسيا، أسئلة متعددة الجوانب فظة. ولم تكن أسئلة رقيقة (Softballs). وكما شرحت فإن النواب أشاروا إلى شكوك حول تدخل الولايات المتحدة في الشئون الداخلية الروسية، ونوايا الولايات المتحدة وحلف الناتو في أوربا الشرقية وكثير من المسائل الأخرى، وأيقنت أنه لاتوجد صور مثيرة أخرى عن تحول روسيا إلى دولة ديمقراطية أكثر من برنامج وأكثر من منتدى للمناقشات واتخاذ القرارات. وبعد انتخابات ديسمبر أبدى كثيرون في الغرب استياءهم من أن قبة المجلس لم تكن أكثر من مرآة تعكس رغبات يلتسين. وفي الواقع كانت قبة المجلس مرآة لكل روسيا - اختلافاتها، ومستقبلها، وإمكاناتها لتكون عظيمة. إن أعلى أسبقية بالنسبة للرئيس يلتسين وخلفائه ستكون إدارة الطاقة السياسية والخلاقة لدولتهم الشاسعة ببناء تحالف حاكم قوي في البرلمان. بل الأكثر أهمية أن قبة المجلس تعتبر أرضا خصبة لظهور رؤساء جدد. إن كل مرشح للرئاسة في إنتخابات ١٩٩٢ ماعدا الكسندر رتسكوي كان نائبا في القبة. سيكون أمام الروس حيز واسع للاختيار. والسياسي الذي يعتبر الثاني شعبية في الدولة بعد يلتسين هو جريجوري يافلنسكي الذي وضع برنامج جورباتشوف للإصلاح والمعروف بخطة الخمسمائة يوم. والذي لم يوضع موضع التنفيذ. إنه ذكي وله قبول (كاريزما) ويحظى بإعلام ممتاز في الولايات المتحدة لأنه يتحدث الانجليزية ويتخذ موقفا قويا تجاه تدعيم الحرية. وكان سيرجي شاهراي وزير القوميات واحدا من أكثر القادة عمقا في التفكير الذين قابلتهم من بين المجموعة الجديدة أعمارهم في أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات. إن نفاذ بصيرته الحادة (المتقدة) عن الحاجة لإيجاد طرق جديدة. لمواجهة التوترات التي تغلي بين القوميات الروسية والمجموعات العرقية تثير الإعجاب. ويعتبر وزير الاقتصاد الكسندر شوكهين الآن هو القائم ببرنامج الإصلاح

للحكومة. وإذا نجح فى مواجهة والسيطرة على التحديات العديدة التى تواجهه فسيكون متحديا رئيسيا لمنصب الرئاسة. كما أن فيكتور تشيرنوميردين، رئيس الوزراء الذى يبلغ من العمر ٥٥ عاما يعتبر هو المرشح الأول ليحل محل يلتسين بعد انتهاء دورته. وأحد قادة الغرب الذى ناقشت معه السياسة الروسية لخص قوة تشيرنوميردين وضعفه بدقة إذ قال: لقد صدم كثيرون فى الغرب عندما أطلق سراح نائب الرئيس الكسندر روتسكوى وآخرين الذين اشتركوا فى التمرد ضد حكومة يلتسين فى أكتوبر الماضى وذلك بواسطة قبة المجلس والعفو عنهم وعن أولئك الذين حاولوا عزل جورباتشوف فى أغسطس ١٩٩١ . وكان هذا الغضب مفهوما. فلقد فقدت أرواح خلال تمرد روتسكوى فى أكتوبر، ولقد تمادى يلتسين فى معارضته لهذا العفو. ولكل هذه العوامل فإن عودة روتسكوى إلى الحياة المدنية سوف تكون لها آثار إيجابية سياسية.

وفى مارس ١٩٩٤ قمت بزيارة الجنرال روتسكوى الذى قابلته مرتين من قبل، وذلك فى شقته فى موسكو. وهو رجل عسكرى صرف وبطل من أبطال الحرب ينظر إلى العالم نظرة ثاقبة مباشرة. وكان قد خرج من السجن منذ عشرة أيام فقط ومازالت ذقنه قد كساها الشعر نتيجة الأشهر الخمسة التى قضاها فى السجن. وكان حديثنا غريبا بسبب مناقشة مبهمة مستمرة بين ببغاوين فى قفصين منفصلين فى منتصف غرفة استقبال روتسكوى. ولقد اعتذر عن هذه الضوضاء بقوله إن الطائرين كان لهما مكان أكثر اتساعا فى استراحته الصيفية، ولكن حكومة يلتسين أخذت منه هذه الكابينة. ولم يكن الطائران يتكلمان الانجليزية وكنت أعرف قدرا من اللغة الروسية يمكننى من أن أعرف أنهما لم يتحدثا الروسية. وقال إنه حصل عليهما خلال زيارة له لكوالامبور وأنهما كانا يتحدثان لغة ماليزية.

وقال روتسكوى إنه كان ينوى ترشيح نفسه للرئاسة عام ١٩٩٦، ولكنه أضاف بحزن أنه أثناء وجوده بالسجن كان زيرينوفسكى قد استولى على كثير من قاعدتى السياسية، وأثناء مناقشتنا لانطباعاته عن الموقف الداخلى بما فى ذلك الزيادة المروعة فى كل من الجريمة المنظمة وجرائم الشوارع فى روسيا قال بشىء من التشاؤم: «إننى قادر على أن أطبق القانون والنظام، وإننى أعرف كيف أفعل ذلك». لقد تنبأ أن تحول روسيا إلى الديمقراطية الحقيقية سيستغرق عشر سنوات على الأقل.

إن روتسكوى وزيرونوفسكى وغيرهما الذين لهم وجهات نظر متشابهة يستنجدون بأولئك الذين يخفقون فى تذكر العظمة الامبراطورية للاتحاد السوفييتى السابق والذين يقتنعون أيضا بأن المشكلات الضخمة لروسيا تتطلب يدا قوية رسمية تمسك بدفة السفينة. إن أحد الأسباب التى جعلت صورة زيرونوفسكى فى الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر درامية كما حدثت كان الانقسام الكبير فى التصويت على برنامج الإصلاح بين عدد من الأحزاب. وفى الانتخابات التالية كان يجب أن يكون هدف المصلحين التغلب على اختلافاتهم، وفى الوقت ذاته تشجيع الانقسام بين المعارضين للإصلاحات. ومن الممكن أن التنافس بين روتسكوى وزيرونوفسكى للحصول على الأصوات نفسها يؤدى إلى مساعدة الإصلاح بصورة كبيرة.

وفى الوقت الذى كنت فيه أعارض العفو عندما صدر فى بداية الأمر فإن محادثاتى فى موسكو أقنعتنى أن هذا العفو كان ضروريا. لتحويل موقف روتسكوى من بطل مسجون إلى سياسى يعمل ويساعد يلتسين والحكومة فى التعامل مع التحديات السياسية التى تواجهه. ولعدة أسابيع فى موسكو والاقتصاد مستمر فى التردى كان الجميع يتحدثون عن هل: يمنح روتسكوى ورفاقه العفو من عدمه. وكما قال لى سيرجى شاهراى إن الإفراج عن المسجونين أدى إلى نشوء تحالف محدود ولكنه حاسم بين الرئيس يلتسين والمجلس وهو نافذة يمكن من خلالها أن تتحرك روسيا للأمام إذا استخدم الطرفان الوقت استغلالا صحيحا.

إن زيرونوفسكى Zhirinovsky زعيم الحزب الليبرالى الديمقراطى صاحب شخصية لها قبول (كاريزمية) لها ديناميه بدنية. لقد أطلق وينستون تشرشل على بارنيل Par-nell «بركان تحت قبعة من الثلج». وفى حالة زيرينوفسكى لاتوجد قبعة من الثلج. إنه ديماجوجى صلب (Ruthless Demagogue) آراؤه العنيفة تفور منه دون تحفظ غالبا. ولكنه بعيد النظر بالقدر الذى يصيب فيه الوتر مع أولئك الروس الذين يتحسرون على ضياع امبراطوريتهم ويرفضون المحاضرات المستمرة من الأجانب. وعندما سألته فى مارس ١٩٩٤ عن بعض تصريحاته السخيفة بأن كاليفورنيا قد تصبح جزءا من المكسيك فى يوم من الأيام وأن ميامى قد تتحول إلى جمهورية سوداء وأن باريس قد

تصبح مدينة عربية بدأ إجاباته بالرجوع إلى الاستفتاءات التى أظهرت كيف نالت مواقفه شعبية كبيرة، وأنكر بشدة أنه ضد السامية. لقد ضربت تصريحاته رقما قياسيا. ولكن من يصفونه بأنه هتلر روسيا لم يصيبوا الهدف. لأن هتلر المضاد للسامية كان عقيدة، أما بالنسبة لزيرونوفسكى فالأمر مجرد تكتيك ـ محاولة ساخرة لاستغلال التحيز والإستياء الشعبى.

إننى أشترك فى الرأى مع الرئيس الأوكرانى ليونيد كرافتشيك وواقعيا مع كل القادة الروس الآخرين الذين قابلتهم أن زيرنوفسكى سوف لايتم انتخابه رئيسا لروسيا. فهو يفتقر إلى الحضور وقوه الإقناع لقيادة أمة عظيمة. ولقد قال لنا أحد نوابه أن زيرينوفسكى تبنى عامدا موقفا مسرفا Ho By Fool (أو كما يقال بالروسية Yurodiviye) ـ شخصية معارضة يعرف الجميع أنه غير قادر على القيام بهذا العمل ولأنه لم يعاقب على وجهات نظره الشنيعة. إن الشعب السوفييتى ينظر بعطف للرجال Holy Fools ولكنهم لم يصبحوا أبدا قادة لروسيا، وهو ما سيكتشفه زيرينوفسكى عندما يدخل الانتخابات الروسية.

إن أهم شىء عن زيرنوفسكى هو أن نجاحه فى الاستفتاء خلق كتلة من الدعم يمكن لأحد القادة نوى الشعبية بناء قاعدة لابأس بها للإستيلاء على السلطة السياسية. ولقد قال لى أحد المصلحين المعروفين: «شكرا لله أن لدينا زيرينوفسكى بالصورة التى هو عليها الآن». فإن الأمر سيكون أكثر سوءا إذا كان لدينا شخص ما أقوى يمكنه استغلال الموقف». وأولئك الذين يبذلون الوقت لتصويره كشيطان يقدمون خدمة كبيرة فى عدم ظهور شيطان أكثر فظاعة منه ليحل محله. إن أكثر الطرق فاعلية لاستبعاد الشخصيات السياسية المتشددة من الوصول إلى مكان دائم على الخطوط الجانبية فى روسيا، كما هو الحال فى كل مكان آخر، هى الهجوم على الأسباب الرئيسية لشعبيتهم. وهذا يعنى تركيز انتباهنا على تحقيق النصر للاستقرار الاقتصادى والتعددية السياسية فى روسيا الجديدة. وإذا كانت روسيا قوية فإن زيرينوفسكى ونوعيته سوف لايتحدثون إلى ساحة خالية. أما إذا كانت روسيا ضعيفة فإن كمية الاتهامات الداخلية والدولية سوف لاتوقف تحركاته فى نشر الفوضى فى روسيا.

وبالنسبة للمغالين فى القومية والشيوعيين فإنهم موصومون، ويجب أن نكون حذرين عندما نشير إلى عدم موافقتنا الحقيقية لفلسفتهم وأعمالهم. إن النقد العلنى بواسطة الرسميين الأمريكيين التى أعلنت على الأرض الروسية يمكن أن يستفيد منه الديماجوجيون المعادون للأجانب وتساعدهم على تدعيم قاعدتهم السياسية وخلق حركات رجعية مضادة للأمريكيين. ومعظم الأمريكيين لايعجبهم إذا قام زوار أجانب بالهجوم على سياسى أمريكى حصل على ملايين الأصوات حتى لو كانت وجهات نظره تثير الاشمئزاز.

فى مجال تطوير سياسة تجاه روسيا الجديدة، يجب أن نبدأ بالاعتراف أن روسيا لم تخسر الحرب الباردة، ولكن الشيوعيين هم الذين خسروها. ويرجع الفضل للولايات المتحدة وحلفائنا فى الصمود فى وجه التوسع الشيوعى فى أوربا ورد نجاحاتهم فى العالم الثالث. ولكن الضربة القاضية للشيوعية السوفييتية كانت بواسطة القوى الديمقراطية فى موسكو التى هزمت الانقلاب الرجعى فى أغسطس ١٩٩١ . ثم قامت بدفن الاتحاد السوفييتى فى ديسمبر التالى.

ولذلك يجب أن نعامل الروس لا كأعداء مهزومين فى قلب أراضيهم ـ روسيا. وكما قال آل هيج: «إن البناء العسكرى الأمريكى والدبلوماسية القوية ساعدت كثيرا فى النكبة السوفييتية. إن امبراطورية عسكرية متعددة القوميات مسلحة بأيديولوجية قديمة خنقت نفسها تدريجيا بالتناقضات الموجودة بها وعدم الكفاية والفساد».

ولاتوجد لا إجابات سهلة ولا خرائط مسار متيسرة لتوجيه التغييرات الضخمة فى المجال السياسى السابق للسوفييت. لقد تركت الامبراطورية السوفييتية ميراثا رهيبا من عدم الكفاءة الاقتصادية والمركزية الزائدة. لقد افتقر سكانها للمهارات المختلفة ورأس المال والعمل الأخلاقى. والأخطر من ذلك أن هذه الشعوب مزقتها الأحزان العرقية وسيطرت عليها شكوك الحلول الوسط وتستفيد من أى تقاليد ديمقراطية حقيقية. إن خصوماتهم ستستمر إلى النهاية عبر حدود صناعية أقامها المخططون الشيوعيون بهدف التقسيم والهزيمة.

ماهى نوعية السياسات الخارجية التى نرغب فى تشجيعها فى روسيا وجيرانها

المستقلين الجدد، وماهى نوعية السياسات الغربية التى يجب تبنيها لتشجيع الإصلاحات الاقتصادية والسوق الحرة فى تلك الدول؟

على مدى خدمتى كعضو فى مجلس النواب وكعضو فى مجلس الشيوخ (سيناتور) وكنائب للرئيس وكمواطن عادى وكرئيس سابق كنت أوصف عن حق كمقاتل بارد لايعتذر وكعدو للشيوعية. ويرى البعض أن ذلك أمر غريب. أما بالنسبة لرجل كان طوال حياته ينتقد سياسات موسكو اللاإنسانية والتوسعية تحت الحكم الشيوعى ثم يزور موسكو سنويا كنصير (مؤيد) للاستثمارات والدعم الغربى المكثف لروسيا. ففى واقع الأمر لم أتغير. إن مواقفى تغيرت لأن الثورة الديمقراطية فى روسيا خلقت فرصة تاريخية فريدة لنقل روسيا إلى مجتمع الدول الغربية ولإبعاد موسكو عن ماضيها المتسلط الامبراطورى. إن لنا الآن مصلحة حيوية فى تشجيع روسيا مستقرة غير عدوانية وفى تثبيت استقلال الجمهوريات غير الروسية التى كانت تابعة للإتحاد السوفييتى السابق.

يجادل بعض المراقبين بأن مساعدة روسيا أمر غير منطقى لأن موسكو قد تتحول يوما إلى خصم استراتيجى يمينى بدلا من خصم يسارى. وأى أمة قوية يمكن أن تصبح خصما محتملا نتيجة التغيير فى القيادة أو بسبب تطور آخر غير متوقع. ولكن تأسيس سياستنا على مثل هذه الصدفة (الاحتمال) يتطلب عنصرا من التشاؤم الذى يخالف تقاليد السياسة الخارجية الأمريكية. إننا لم نتصرف بمثل هذا الأسلوب تجاه ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، ولا يجب أن نتصرف تجاه روسيا بهذا الأسلوب بعد الحرب الباردة. فطوال الحرب الباردة تكلمنا كثيرا ضد الشيوعية ليس بسبب التهديد الذى كانت تمثله لنا فحسب ولكن أيضا بسبب المأزق الذى كان يعيش فى ظروفه الملايين. وستكون قمة النفاق لأى رجل دولة غربى يتحدث مدفوعا. بمأزق الشعب السوفييتى فى حياته تحت رق الشيوعية ليحظى برضاء الشعب الروسى بعد أن هزمت الشيوعية.

يحتمل أن تصبح روسيا قوة عظيمة مرة أخرى.. فلروسيا حضارة غنية وتاريخ تفتخر به وتقاليد فنية عميقة وموارد طبيعية هائلة وشعب قوى قادر على تحمل

المصاعب والتضحيات، وهو ما ظهر بوضوح خلال الحرب العالمية الثانية. وهناك من يقول إن من مصلحتنا تفسخ روسيا وأن تكون ضعيفة. ولكن هذا ليس أحد الخيارات الموجودة أمامنا. فمن المحتم أن روسيا ستكون قوية مرة أخرى. والسؤال الوحيد هو هل ستكون روسيا القوية دولة صديقة للغرب أو خصما له. ويجب علينا أن نفعل كل مافى وسعنا لتحقيق الأولى وليس الأخيرة. لقد كان القرن العشرين بالنسبة لروسيا خسارة ثقافية وسياسية معا. وكان القرن التاسع عشر هو العصر الذهبى للموسيقى الروسية وأدبها. لقد كان الحكم القيصرى حكما ديكتاتوريا وقمعيا. وحاول الحكم الشيوعى تحقيق سيطرة تامة على العقل والجسم والروح وخنق القدرة الخلاقة للفرد وليس تحقيق اتفاق جماعى على الرأى. وقامت الثورة الديمقراطية فى روسيا بخلق الأمل فى أنها ستجد مرة أخرى صوتها الخلاق واشتراك عبقرياتها العظيمة مع العالم.

إن مصلحتنا فى روسيا القوية لاتعنى أن تكون مساعدتنا للحكومة الروسية مطلقة. ويجب علينا أن ننتقد مانعتبره تصرفا لامسئولا بواسطة انجلترا وفرنسا واليابان، ويجب ألا نتردد فى انتقاد الروس إذا ما قاموا بأعمال نعتقد أنها تتعارض مع مصالحنا أو تتعارض مع السلام فى العالم. ولكن يجب علينا ألا نتراجع عن مساعدة روسيا الآن حتى لاتتخذ خطا عدائيا فى المستقبل. وعمليا فإن نفوذنا فى مثل هذا الوقت سيكون أعظم إذا كانت علاقاتنا الاقتصادية والسياسية مع روسيا قوية. وبالنسبة لى شخصيا أحس بالسعادة أننى عشت لأرى العلم الروسى ذا الألوان الثلاثة يرفرف فوق الكرملين وأن أصافح قائدا مواليا للغرب داخل جدرانه وأن أقول لرفاقى الأمريكيين من المنظور الفريد لخلاصة التعايش مع الحرب الباردة أن الوقت بالنسبة لنا قد حان أن نستخدم قدرتنا على الإقناع وأموالنا فى تدعيم أصدقائنا الجدد فى جمهورية روسيا الديمقراطية.

لايوجد سياسى أمريكى أو دبلوماسى أمريكى خلال حياته العملية تعامل مع أمة مثل روسيا الجديدة. إنها ليست عدوا مهزوما مثل اليابان أو ألمانيا الغربية التى قمنا بتمريضهما إلى أن استعادتا صحتهما. وهى ليست حليفا مثل فرنسا وانجلترا لدينا معهما مصالح استراتيجية مشتركة. وهى ليست خصما استراتيجيا مثل الاتحاد السوفييتى السابق. إنها أمة مستقلة قوية لنا معها بعض الم صالح المشتركة وبعض

المصالح المتضاربة المستقبلية. وأولئك الذين تعودوا على إجابات سهلة للحرب الباردة عليهم أن يجدوا مقاييس جديدة للإدراك والدقة إذا كانوا يريدون تطوير سياسات بناءة تجاه روسيا مابعد الحرب الباردة، القوة العظيمة الصديقة أساسا والتى يمكنها تبعا للوقت أن تتابع مصالحها بأسلوب جرىء لايواجه أية كراهية.

وبالنسبة للقوة العسكرية بما فى ذلك الأسلحة النووية فستظل روسيا واحدة من أقوى الدول فى العالم. وإذا نجحت الإصلاحات السياسية والاقتصادية ففى غضون جيل يمكنها مرة أخرى أن تصبح قوة عظمى. وأثناء نمو روسيا فى مجال القوة والنفوذ يجب على الولايات المتحدة أن تكون صريحة عندما لاتتفق وجهات نظرنا. ولكن الصدامات المحتملة فى وجهات نظرنا يجب النظر إليها على أنها خلافات بين أصدقاء وليس بين أعداء محتملين.

إن الخطأ الأكثر خطورة والذى قد نرتكبه هو إهمال خلافاتنا أو محاولة الغرق فى أنخاب الشمبانيا والفودكا فى الاجتماعات التى تسودها مشاعر حسن النية. وبدلا من تبادل المذكرات الدبلوماسية الزائدة على الحاجة حول الخلافات يجب أن نجد طرقا لعدم الاتفاق دون تدمير واحدة من أهم العلاقات الاستراتيجية فى العالم.

إن ثانى أخطر خطأ هو إهمال مسئوليتنا لمساعدة روسيا فى تحولها إلى الحرية أو التأنيب المتغطرس أو معاقبتها على كل خطأ فى السياسة الداخلية أو الخارجية كما لو كانت مشكلة دولية لطفل. لقد رأيت هيلموت كول فى بون بعد زيارة موسكو فى أوائل ١٩٩٤ وكان له رأى مناسب عن أهمية معاملة روسيا كدولة عظيمة. وقال: «لقد كانت أمى إمرأة حكيمة وبسيطة وورعة. وقالت لنا عدة أمثال يمكن تطبيقها على السياسة تماما كما تنطبق على حياة الأفراد. وأحدها يمكن دائما أن يواجهه كل فرد مرتين فى حياته. فعليك دائما أن تؤمن بأن لديك دائما فرصة ثانية. إننا سنواجه الروس مرة أخرى خلال سنوات قليلة. إننى مقتنع تماما بذلك».

إن الذعر الحالى حول إدانة رجل روسى عالى المكانة فى وكالة المخابرات المركزية CIA كان مثالا واضحا كيف يفكر كثير من الأمريكيين دون استعداد عن روسيا كقوة عظيمة لها مصالحها الخاصة والشروط المسبقة.

إن كثيرا من المراقبين تسرعوا فى إدانة يلتسين رغم أن الرجل تم تجنيده لأول مرة فى عهد جورباتشوف. ولكن المطالبة بأنه لايجب أن ترسل معونة إلى دولة تتجسس علينا كانت مخادعة على أحسن تقدير ولكن كم من نفس هؤلاء المنتقدين نادوا بقطع كل معوناتنا عن إسرائيل على أثر (فى أعقاب) قضية تجسس بولارد، عندما قامت إسرائيل بالتجسس على الولايات المتحدة؟ وكما تبين هذه الحادثة وغيرها تحتفظ معظم الدول بحقها فى جمع المعلومات عن الأصدقاء والخصوم على حد سواء. وعلى الرغم من أن الحرب الباردة انتهت منذ ثلاث سنوات فإن ميزانية وكالة المخابرات الأمريكية CIA فى عام ١٩٩٢ كانت تقدر بثلاثين مليار دولار. فعلى ماذا أنفقناها ـ هل اكتشاف ما إذا كانوا سيزرعون البن بدلا من الكاكاو فى غانا؟

منذ سبعة وعشرين عاما أى قبل أن أصبح رئيسا للولايات المتحدة بعامين قال لى شارل ديجول إن الولايات المتحدة أعادت علاقاتها مع الصين قبل أن تجبرنا قوتها على أن نفعل ذلك. وبعد جيل أصبح النمو الانفجارى للصين وازدهار اقتصادها وقوتها العسكرية والدبلوماسية يمثل تبريرا شاملا لتقييم شارل ديجول للموقف. والمغزى نفسه للتوقعات التى تحكم علاقاتنا مع روسيا. فمشكلاتها الضخمة لايبدو أنها ستستمر إلى الأبد. إن مواردها البشرية والطبيعية وكذا قدرتها على استعادة قدراتها وفى النهاية تميزها أمر لا حدود له. ويجب على الولايات المتحدة والغرب تطوير علاقة تعاون وعمل مع روسيا الآن بحيث عندما نتقابل مع هؤلاء الروس مرة أخرى سيتم ذلك كأصدقاء إذا لم نكن شركاء بدلا من أن نكون أعداء (خصوم).

إن أقصى ماتريده الولايات المتحدة من روسيا هو سياسة خارجية غير عدوانية. وفى الوقت الذى نشعر فيه بحساسية تجاه المصالح الشرعية لروسيا فإن الإدارة فى مناقشاتها مع حكومة يلتسين يجب ألا تتردد فى إثارة أسئلة عن جوانب تصرف روسيا دوليا.. تلك التى تؤثر على مصالحنا. إن دعمنا للإصلاحات الروسية لايبرر الفشل فى عرض مسائل الأمن بصراحة على موسكو ومبكرا ما أمكن فى الوقت الذى لدينا فيه تأثير ممكن بدون حدوث صدام.

إن أى محاولة لإعادة بناء الامبراطورية الروسية بالقوة وإجبار أو زعزعة استقرار

جيرانها سيكون مضادا لمصالح الولايات المتحدة. ولتجنب أى سوء فهم محتمل يجب على الحكومة الأمريكية أن تجعل ذلك واضحا للقيادة الروسية فى البداية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الدول الجديدة المستقلة تحتاج إلى أن نؤكد لها من جديد أن رغبة الولايات المتحدة فى الشراكة مع روسيا لايعنى إهمالها للمصالح الأمنية لهذه الدول.

وفى الوقت الذى قد ينظر إلى انهيار الامبراطورية السوفييتية على أنه تطور تقدمى تاريخى فإن تحلل الاتحاد الفيدرالى الروسى مسألة أخرى. ومن الصعب تصور طلاق سلمى بين الحكومة المركزية فى موسكو والجمهوريات والمناطق الروسية. ومن قبل حدث مرتين فى التاريخ الروسى ـ فى القرن السابع عشر خلال مايسمى زمن القلاقل، وفى بداية القرن العشرين خلال حكم الحكومة المؤقتة فى عام ١٩١٧ ـ أدت اتجاهات الفصل إلى تقسيم روسيا. وأدى هذا الانفصال إلى حرب أهلية دموية وانبثاق حكومات فى موسكو وصلت إلى السلطة من خلال فوهات المدافع وأعادت توحيد روسيا بقبضة من حديد وسرعان ما أصبحت تمثل تهديدا لجيران روسيا.

ومن المستحيل المبالغة فى مخاطر حرب أهلية فى دولة لديها آلاف الأسلحة النووية وعشرات من محطات الطاقة النووية ومخازن عديدة بها أسلحة كيماوية ويحتمل أسلحة بيولوجية أيضا. إن مغبة مثل هذا الصدام ستمتد حتما خارج حدود روسيا بكثير. إن الاستقرار لايعنى إعادة تكوين دولة وحدوية. إن روسيا كبيرة جدا ومعقدة جدا ومتنوعة لتتم إدارتها من الكرملين بطريقة ديمقراطية سليمة. إن أنسب اسلوب لاستقرار روسيا هو اتحاد حقيقى كما تم توضيحه فى الدستور الروسى الجديد الذى يعطى الجمهوريات والمناطق سيطرة ملموسة على شئونهم الخاصة وصوت مسموع فى الحكومة المركزية.

إن القوات المسلحة الروسية لاتمثل الآن تهديدا جديا (خطيرا) للولايات المتحدة. فروسيا تفتقر إلى القدرات غير النووية التى تمثل قوة خطيرة. فقواتها التقليدية غير مستكملة المرتبات بشكل كبير وتعطى مرتبات متدنية. فلقد انخفضت القوة العسكرية البشرية إلى مادون الـ ١,٥ مليون فرد طبقا لقرار من مجلس السوفييت الأعلى السابق ومازالت تتناقص. كما أن التهرب من التجنيد الإجبارى يمثل مشكلة حادة. ففى ربيع

١٩٩٣ تهرب ٦٠٪ من الذكور المطلوبين للتجنيد. كما أن الإدارة العسكرية ليس لديها الموارد المالية اللازمة حتى لتوفير مستوى التدريب المناسب. وقاعدتها الإدارية تنهار بسرعة كبيرة. إن العمليات الهجومية الرئيسية خارج منطقة الاتحاد السوفييتى السابق أصبحت خارج قدرات القوات المسلحة الروسية فى المستقبل المنظور. واليوم أصبح إجمالى الناتج القومى لروسيا ثلث إجمالى الناتج القومى للاتحاد السوفييتى السابق، وسيكون من الصعب إعادة بناء الآلة العسكرية من الصفر.

وفى الوقت نفسه يجب على الغرب أن يراقب إشارات الإنذار فى الأفق، فالتفكير العسكرى الروسى يتحول إلى الجانب القومى وأكثر تركيزا على الدفاع عن روسيا وأكثر تأييدا لاستخدام القوى العسكرية كأداة للسياسة الخارجية.

إن السياسة الروسية تجاه دول مابعد الاتحاد السوفييتى تمثل أعظم مأزق بالنسبة للولايات المتحدة. وأى محاولة جديدة تقوم بها موسكو لإعادة بناء امبراطوريتها ستكون مأساة لروسيا وجيرانها أيضا. ونظرا للميراث التاريخى للاتحاد السوفييتى يمكن أن نفهم سبب حساسية جيران روسيا لأى إشارات للنوايا الجديدة لموسكو. لقد استغرق جورباتشوف واليابان عددا من الحقب لإعادة تأهيل أنفسهم بعد الحرب العالمية الثانية، بل وحتى الآن توجد بعض الدول الأوربية والآسيوية التى تحس بالقلق تجاه الأعمال الحازمة لبرلين وطوكيو.

إن الإدراك الحسى والخوف من العدوان لهما نتائج حقيقية فى أنهما يؤثران على الأمن الدولى. ولايمكن للولايات المتحدة أن تكون مختلفة فى خوفها من جيران روسيا وخاصة بسبب أن هذه المخاوف ـ فى كثير من الحالات ـ بنيت على أساس عناصر الاضطرابات الجديدة فى تصرفات روسيا ذاتها. فهناك دليل ملموس أن التفكير الروسى عن الأمن خلال السنتين التى تلت انهيار الاتحاد السوفييتى كان يتحرك فى اتجاه أكثر عدوانا. لقد أصبحت القوة أداة أكثر قبولا فى السياسة الخارجية الروسية، وأصبح أسلوب «فرق تسد divide and rule» تكتيكا يعتمد عليه الكرملين كثيرا فى أماكن مثل جورجيا وأذربيجان.

لقد أصبحت السياسة الروسية أكثر جزما (تأكيدا) بل ثقيلة الوطأة Heavy ـ

handed (خرقاء تعوزها البراعة) وليست مجال خلاف (جدال). يتحدث يلتسين ووزير خارجيته الذى يميل إلى الغرب بفخار عن الدفاع القوى الجديد عن المصالح الروسية فى «الخارج القريب near abrood» ـ وهو تعبير روسى عن الجمهوريات السوفييتية الأخرى سابقا. إن الرئيس الأوكرانى كرافتشيك ورئيس لاتفيا السابق أناتولى جوربوناس وهو الرئيس الحالى للبرلمان كانا شيوعيين سابقين وليسا مثيرين للخلاف ضد روسيا. ولكنهم عبرا لى فى العام الماضى عن اهتمامهما.. بميل الروس to push ther contries aroud ولا أعتقد وجود اتجاهات عديدة جديدة للدكتاتورية. فلقد تحدثت مع كثير من السياسيين الروس من مختلف المذاهب. بما فى ذلك الرئيس يلتسين الذين كانوا تواقين إلى بعض عناصر الامبراطورية السوفييتية السابقة على الأقل. ولكن باستثناء شريحة القوميين المتطرفين فكل الروس الذين تحدثت معهم يبدو أنهم يفهمون أن الماضى لايمكن أن يعود. ولقد قال لى وزير روسيا دفاع روسيا الجنرال باقيل جراتشيف أنه كان يعارض بشدة أى تدخل سوفييتى فى الجمهوريات السوفييتية السابقة. وأكد آخرون أن قوات الجيش الروسى الناقصة عن المرتبات والفقيرة فى الإمدادات كانت غير متحمسة للقيام بدور كبير خارج حدود وطنها.

وبالمثل فإن كلا من ايجورجايدر ـ وكان آنذاك النائب الأول لرئيس الوزراء ـ وأوليج لوبوف سكرتير مجلس أمن الاتحاد الروسى أكدا لى بقوة أن روسيا لاتريد قبول مسئولية اقتصادية عن الدول المستقلة حديثا. إن السياسات المالية والاقتصادية الروسية خلال السنة الماضية كانت ـ عمليا ـ تدفع الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى خارج نطاق الروبل ـ وهى سياسة لايمكن أن توحى بأن متبنيها يرغب فى إعادة خلق الاتحاد السوفييتى.

وكل هذا لايعنى أن الولايات المتحدة يجب ألا تقلق من الأعمال الروسية الخرقاء فى «الخارج القريب» (near abroad). فيجب أن نكون واقعيين تجاه نفوذنا المحدود داخل روسيا ويجب أن نتجنب خلق شعور بأن الولايات المتحدة تريد القيام بتطويق جديد لروسيا. إنه سيكون ضد مصالح الولايات المتحدة إعطاء موسكو الإحساس بأننا على استعداد للمساعدة فقط طالما كانت روسيا راكعة على ركبتيها. إن روسيا دولة كبرى

تستحق أن تعامل بالتقدير المناسب. كما أن نفوذ الولايات المتحدة يتوقف على الشعور في موسكو أن أمريكا دولة صديقة تنظر بجدية إلى أن روسيا قوة رئيسية. وفى الوقت نفسه يجب أن يقال لموسكو بوضوح: يوجد خط لايجب أن تتعداه فى أعمالها فى «الخارج القريب» وأن هذا يتضارب مع العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة. وفى هذا المجال يجب أن نوضح أن أوكرانيا وبعض دول البلطيق بوجه خاص تحتل مكانة خاصة فى قلوب الأمريكيين - وبسبب موضعهم فى وسط أوربا - لها مكانة خاصة بالنسبة للفكر الاستراتيجي الأمريكى.. ومن حق الحكومة الروسية أن تدرك أن التجاوزات فى تلك المنطقة ستؤدى إلى تدمير خطير للعلاقات الأمريكية الروسية.

ولايعتبر سابقا لأوانه الإشارة إلى قادة روسيا على أعلى المستويات وبهدوء ولكن بوضوح تام أن تصرفات روسيا تتجه إلى نقطة قريبة لايمكن عندها لأى إدارة أمريكية أن تتغاضى عنها. وفى الوقت الذى نقدر فيه حاجة يلتسين لعدم التنازل عن مواقفه الوطنية للرجعيين لايمكن أن نسمح بحاجته للتفوق بدهاء على خصومه لتكون عذرا دائما لسياسة خارجية عدوانية.

من المحتمل أن قادة روسيا - حتى أولئك الذين ينادون بسياسة أكثر قومية - سيكونون عمليين بالنسبة لنتائج أى خطوات قد تفسر فى الغرب بأنها عدوان ضد جيرانهم. وسيأخذون فى الحسبان هشاشة التحالف السياسى الذى يؤيد تقديم المعونة لروسيا فى عواصم الغرب التى تتعرض للركود المستمر. ومن المؤكد كذلك أنهم سيتذكرون أن الحرب الباردة لم تكن ضد الشيوعية فحسب، بل أيضا لصالح الشعوب التى كانت تقاسى فى ظلها داخل وخارج روسيا وخاصة فى أوكرانيا ولاتفيا واستونيا وليتوانيا. وبعد فوز هذه الجمهوريات بالاستقلال فى النهاية فإن الولايات المتحدة لن تسمح بأن يتعرضوا لما تعرضوا له من قبل.

ويجب أن تحكم حساسية مماثلة سياساتنا تجاه دول الاتحاد السوفييتى السابق الأخرى. وإحدى هذه الدول التى تتطلب الدقة والبراعة هى أوكرانيا. ويجب على الولايات المتحدة أن تكون أكثر نشاطا فى تخفيف التوترات والتنافسات بين أوكرانيا وروسيا وتشجيع الإصلاحات السياسية والاقتصادية فى كليهما وأن تأخذ حذرها دائما

من أن تعتبر لا ضد الروس ولا ضد الأوكرانيين إلا إذا تبنت أى منهما سياسات تهدد مصالحنا.

إن لدى كل من روسيا وأوكرانيا عدة مسائل معقدة لمعالجتها تتراوح ما بين حاجة أوكرانيا إلى الإمداد بالطاقة الروسية وموقف القرم. وما يهم الولايات المتحدة ليست نتائج هذه الخلافات فى حد ذاتها وإنما أن يتم حلها بسلاسة (سلميا). ومع الوقت فإن تورطنا فى هذه العلاقة ستكون له نفس أهمية تأمين السلام بالمنطقة مثلما كان دورنا فى البداية فى تحسين العلاقات بين إسرائيل والدول العربية. وهناك احتمالان متضادان بكل مافى هذه الكلمة من معنى يلوحان على طول الحدود الروسية الأوكرانية. فقد تتطور إلى شراكة مزدهرة كتلك الموجودة بين الولايات المتحدة وكندا أو قد يجدان نفسيهما يتصرفان مثل الهند وباكستان، عقربان مسلحان بعنف ومحبوسان داخل زجاجة. إن تاريخ أوكرانيا فى سيادة موسكو عليها قد يؤدى إلى حدوث السيناريو السيىء. ويجب أن تصمم سياسة الولايات المتحدة على تأكيد أن الطرفين يدركان أن الحل الأسعد هو لمصلحتيهما.

وفى تطبيق مثل هذه السياسة لدينا حليف ممكن يتمثل فى رئيس أوكرانيا. فليونيد كراتشوف شيوعى متشدد سابق أظهر براعة متميزة بأن انتهى به الأمر ليفوز فى الحرب السياسية الداخلية بأوكرانيا. وعندما قابلته لأول مرة فى كييف عام ١٩٩١ قبل أن تحصل أوكرانيا على استقلالها عن موسكو سألته أثناء عشاء رسمى فى بيت الضيافة عما إذا كان يعتقد أن جورباتشوف سيفوز فى الانتخابات إذا ما تمت فى اليوم التالى بالاتحاد السوفييتى. وأجاب بسرعة: «لا». ثم سألت إذا كان يعتقد أنه يمكنه كسب الانتخابات إذا أجريت فى اليوم التالى بأوكرانيا. وفى هذه المرة صمت لبرهة. ثم بعد ذلك هز كتفيه وارتسمت على وجهه ابتسامة باهتة وقال مرة أخرى: «لا».

لقد أصاب نصف الحقيقة. فاليوم يعتبر جورباتشوف موظفا قديما على الساحة الدولية أما كرافتشيك فهو زعيم منتخب لدولة مستقلة من خمسين مليون نسمة مقدر لها أن تصبح قوة أوربية رئيسية.

بعد أول مقابلة لها مع جورباتشوف عام ١٩٨٥ قامت مارجريت تاتشر بالتخلص من

بعض المعادين للشيوعية عندما قالت: «فى إمكانى أن أقوم بأعمال مع مستر جورباتشوف». ويمكننى أن أقول دون تحفظ أنه يمكننا إن نتعامل مع كرافتشيك إذا اعترفنا بما هو عليه ـ رجل سياسى بارد داهية صلب المراس كان دائما أوكرانيا أكثر منه شيوعيا. (إن تمسكه بالسلطة سيتطلب منه فى الوقت الذى بقى فيه كل هؤلاء الناجين واسعى الحيلة لم يبق سوى تسعة سياسيين فقط. وأوكرانيا التى كانت سلة الخبز للإتحاد السوفييتى أصبحت من أسوأ سلال الخبز فى أوربا الآن. إن اقتصادها يجعل روسيا تبدو كسنغافورة. إن عملتها لاتساوى شيئا عمليا، وإنتاجها الصناعى إنهار تماما. وتمزقها الخلافات العرقية والدينية والسياسية. وبعكس روسيا لم تتمكن من تحقيق تقدم يذكر فى اتجاه إصلاحات السوق الحرة.

وأثناء قيامنا بتطوير علاقات أحسن مع كييف يجب أن نركز على ضرورة استمرار برنامج الإصلاحات الاقتصادية إذا كانت تحتاج بشدة للإستثمارات الغربية أن تتحقق. وإبان ذلك يجب على الغرب أن يفتح سوقه لأوكرانيا ودول أوربا الشرقية الأخرى والاتحاد السوفييتى السابق. وعندما رأيته مرة أخرى عام ١٩٩٤ قال لى كرافتشوك إن دولته أصبحت يتيما اقتصاديا. وقال: «إن الروس لايمكنهم الشراء منا لأن ليس لديهم المال فى الوقت الذى يضع الأوربيون حدودا بفرضهم الحصص». إن إعادة النمو الاقتصادى فى صالحنا بقدر ماهو فى صالح أوكرانيا. وإذا ما عادت روسيا إلى النظام الاستبدادى فإن أوكرانيا القوية ستكون ردعا قويا للعدوان. إن الوصفة لمأساة فى أوربا تكمن فى انضمام أوكرانيا ستستمر فى تنفيذ التزاماتها بنزع الأسلحة إذا بقيت علاقاتنا معها قوية ويجب أن نتحرك للأمام لأقصى مدى فى مجالات التعاون السياسية بما فى ذلك الاتصالات العسكرية المتبادلة والمعونة الاقتصادية والتبادل الواسع فى المجال التعليمى. فمجرد تبنى أوكرانيا برامج إصلاح اقتصادى حقيقى يجب أن يطبق كل برنامج معونة لروسيا على أوكرانيا كذلك.

ويحتمل أن تتساءل موسكو بالنسبة لجهودنا فى بناء أوكرانيا وقلقها له مبرراته. ولكن يمكننا تهدئتهم بإيجاد الطرق للوقوف مع أوكرانيا التى لاتكون معادية لروسيا وبالتركيز على أن سياستنا بنيت على وجهة نظر صحيحة هى أن مصالحنا ومصالح موسكو وكييف ستستفيد من أن تكون كلا الدولتين قوية ومنفتحة وحرة.

وفى الوقت الذى أنا فيه ضد الشيوعية دائما لم أكن أبدا ضد الروس. وكصديق للشعب الروسى أفهم أنه ليس سهلا على كثير من الروس أن يقبلوا أن الدولة التى اعتبروا دائما أنها دولتهم لم يعد لها وجود. وأفهم لماذا هم قلقون على الخمسة والعشرين مليون روسى الذى أصبحوا فجأة بسقوط الاتحاد السوفييتى أجانب فى أرضهم ولايحظون دائما بالرعاية.. كما أفهم أيضا لماذا لايرغب الروس فى أن يمدوا إلى مالا نهاية بالطاقة والمواد الخام الأخرى بسعر أدنى من سعر السوق إلى الدول التى استقلت حديثا والتى قررت بمحض إرادتها أن تتخذ لنفسها طريقها الخاص.. إن الأنانية ليست جريمة مادام لايتصرف الناس على أساسها.

وكنتيجة لذلك فإننى أفهم أن روسيا أمة كبيرة وقوية ولها قوات مسلحة تتمركز فى دول سوفييتية سابقة كثيرة. إن كثيرا من هذه الدول تتعرض الان لقلاقل ـ قلاقل لم تخلقها موسكو ـ ومن مصلحة الأمن القومى أن تكون موسكو قلقة بسبب ذلك. كما أفهم أيضا أنه عندما أعلن يلتسين أن من مصلحة روسيا أن تشترك فى مهمة حفظ سلام فى الخارج القريب near abroad لم يقصد التهديد بأن يفعل ذلك من جانب واحد ولكنه طلب موافقة الأمم المتحدة:

إن تقديم الحرية الاقتصادية والسياسية فى هذا الوضع العنيف (الصاخب) لن يكون سهلا. وفى الواقع من الممكن أن تتحقق. ولكن مصالحنا الحيوية تتطلب منا أن نفعل كل مايمكننا لمساعدة أولئك الذين يؤمنون بهذه الأهداف. لقد وصف جيمس بيلينجتون أمين مكتبة الكونجرس الموقف بقوله: «إن الانقلاب الفاشل عام ١٩٩١ أدى إلى نهاية غير متوقعة متزامنة لأكبر امبراطورية ـ الاتحاد السوفييتى، وعقيدة ذات نفوذ ـ الشيوعية، وأقوى آلة سياسية ـ الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى». وأضاف أن مانشاهده ليس تطور تقليديا أو تغيرا ثوريا ولكنه أعمال سيكولوجية عنيفة لمجتمع كبير مضطرب فى الأحشاء ـ فى الأحشاء أكثر منه فى العقول ـ تزيد من الخشونة والابتذال والفساد ولايزال تنفذ إصلاحاتها الديمقراطية الفتية والتى وصفت بأنها "Shitocrats" [1] مع إمكان أن ينمو فيها مجتمع جديد بسرعة من القاع لأعلى بدلا

(١) إنها كلمة تعنى السباب (شتيمة قبيحة تأتى من كلمة SHIT)

من القمة لأسفل». لقد كان دقيقا في تحديد الاختلاف العميق الملموس بين هذه الثورة والثورة البلشفية وهو عكس ماحدث عام ١٩١٧ إنها تعطى قوة أكبر للشعب وليس لطبقة الصفوة ـ الطليعة عند القمة.

لقد واجهت يلتسين ورجال إصلاحاته الاقتصادية مشكلات تحير العقل (mind - boggling). إن اقتصاد الـ ٨٢٠ مليار دولار الروسى انكمش بمقدار ١٠٪ للعام الثالث على التوالى. وفى عام ١٩٩٣ وصل التضخم إلى معدل سنوى مقداره ٩٠٠ فى المائة. فى حين قد يؤدى انخفاض انتاج البترول إلى تحويل دولة لديها ثامن أكبر احتياطى بترول فى العالم إلى دولة تستورد الطاقة عام ١٩٩٥ . يوجد فساد لامعقول. فلقد أظهر تقرير أعد ليلتسين فى العام الماضى أن كل المشروعات الخاصة تقريبا والبنوك التجارية فى المدن الرئيسية عليها أن تدفع جزية تصل إلى ٢٠٪ للجريمة المنظمة. وفي الوقت الذى مازال فيه معدل الجريمة فى موسكو أقل منه فى واشنطن العاصمة فإن معدل الجرائم فى الشارع ارتفع إلى ٢٦٪، ووصلت الجرائم التى استخدمت فيها أسلحة نارية إلى ٢٥٠٪. كما أن القوات المسلحة التى كانت تفتخر بنفسها يوما ما فى فوضى وتفتقر إلى أماكن الإيواء والمرتبات غير مناسبة والمهمة غير مناسبة أيضا. ويعتقد الكثيرون أن روسيا قد تكون أكبر من اللازم ومعقدة أكثر من اللازم لتحكمها حكومة ديمقراطية. إننا لانتحدث عن بولندا أو تشيكوسلوفاكيا حيث نجح العلاج بالصدمة بصورة ممتازة جدا. إن روسيا تغطى إحدى عشرة منطقة توقيت وتشمل إحدى وثلاثين جمهورية كلها أعلنت سيادتها والبعض أعلن استقلاله عن موسكو. وتوجد ١٣٢ قومية مختلفة. وبعد خمسة وسبعين عاما من غسيل المخ الشيوعى بالمقارنة بخمسة وأربعين عاما فى أوربا الشرقية لاتوجد طبقة مديرين روس للسوق الحرة.

يجب على يلتسين وبرلمانه المنتخب أن يعيدوا بناء النظام الزراعى الذى يفتقر إلى البنية الأساسية لإنتاج المواد الغذائية وعرضها بالأسواق قبل أن تتعفن وأن تنقذ الروبل الروسى الذى يجعل الاحتكار المطلق للنقد يبدو قويا (بالمقارنة)، وتحويل المنشآت الصناعية العسكرية الضخمة إلى الأغراض المدنية بدون خلق مشكلة بطالة ضخمة قد تؤدى إلى ثورة. وإنشاء أماكن الأيواء المناسبة لآلاف الجنود السوفييت العائدين من أوربا الشرقية ومن الجمهوريات السوفييتية السابقة. إن مهمتهم صعبة ـ إذ من

المحتمل أنها أعظم مشروع فى وقت السلام يتحمله شعب واحد. إنه العمل لا لعام واحد أو لحقبة واحدة وإنما لجيل كامل على الأقل، ويجب على الولايات المتحدة أن تظل مشتركة بفاعلية فى هذه العملية إذا أردنا لروسيا النجاح..

وليس بمستغرب أن كثيرا من المراقبين يعتقدون أن لا أمل لروسيا. ولكنهم يتغاضون عما حققه يلتسين فعلا فى هذه الفترة القصيرة لرئاسته. وفى حماس البحث عن رسالة THE Pumper - Stricker الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر قرر كثير من المعلقين أن برنامج الإصلاح الاقتصادى مات. إن الرسالة الحقيقية بعيدة عن الدقة: إن برنامج الإصلاح مختلف. ففي موسكو أيضا يوجد كثيرون على حق فى إيمانهم بالأسس الكلاسيكية للسوق الحرة ولكن الاستمرار فى القول بسذاجة أن يلتسين فشل لأنه لم يطبقها فى روسيا. وفى الحقيقة أن الناقدين يطالبون يلتسين ليس القفز من الألف إلى الياء فى غضون شهور فحسب بل أيضا القفز من الألف إلى الياء بلغة روسية قليل من الناس فى روسيا يعرفون كيف يتحدثون بها. إن لذاعة لسان صغيرة أمر عادى بالنسبة للقادة فى الولايات المتحدة والدول الأخرى فى الغرب الذى يعانى من ركود مدمر: لدينا قواعد كثيرة مطبقة ترهق المشروعات الخاصة فى دولنا. وليس علينا أن نتعامل مع السلطات التشريعية فى عنف وانشقاق دولة مثل قبة الكونجرس، ولاتوجد دولة ليس لديها أى تقاليد من أى نوع عن الحرية الاقتصادية. ومع ذلك فى كل مناقشة حدثت بينى وبين قادة روس عام ١٩٩٤ من كل القطاعات ابتداء من المؤيدين الراديكاليين لإصلاحات السوق الحرة إلى الشيوعيين المذهبيين لم أجد واحدا يفضل عودة روسيا إلى الاقتصاد العام الموجه. بل إن المتبجحين المتعجرفين من الشيوعيين فى قبة المجلس جينادى زويجانوف يعرف أن الماضى ذهب إلى غير رجعة. بقدر ما كان يتمنى أن يكون الوضع عكس ذلك. لقد قال لى: «لا، إننا لايمكننا أن نعبر النهر مرتين».

وأحد أكثر القادة كفاءة (قدرة) الذين قابلتهم خلال أحدث زيارة كان وزير اقتصاد روسيا ذو الأربعين ربيعا الكسندر شوكهين الذى قابلته لأول مرة فى عام ١٩٩٣ عندما كان وزير دولة (يطلق عليهم Junior Minister). إنه عن حق يعتبر طائرا نادرا بين

الاقتصاديين. إنه رجل متفائل. وخلال اجتماعنا لمدة تسعين دقيقة عبر عن أمله فى خفض معدلات التضخم التى تزداد حدتها مع القلق بسبب نقص الإنتاج. وتعصب عندما سألته عما إذا كان خروج المصلحين الراديكاليين من الحكومة مثل بيجورجايدا، وبوريس فيودوروت يعنى نهاية الإصلاح الاقتصادى الحقيقى فى روسيا. قال: «يمكننا أن نحصل على رجال الإصلاح الاقتصادى الذين يفضلهم الغرب في الحكومة وسنظل نواجه صعوبات في الوقت الذى يمكن أن يسير الإصلاح قدما بدون هؤلاء الأفراد. ربما تعرف الآن أن لدينا فريقا أكثر واقعية»، أنا أقترحته. وابتسم بتكلف. لقد استغرق العشاء وقتا طويلا، وتم مباشرة بعد ماراثون اجتماعات مع رئيس الوزراء وآخرين فى الحكومة كانوا يحاولون خفض الموازنة بقدر كاف لإرضاء المطالب الحاسمة لصندوق النقد الدولى. وقال أيضا: «إن الفريق يستغرق وقتا كبيرا فى إقناع الاخرين بأنهم إلى جانب الإصلاحات وأنه لايوجد وقت كاف لأن نكون واقعيين».

إن حكومة رئيس الوزراء فيكتور تشيرنوميردين لاتدفع برنامج الإصلاح بالسرعة التى يطالب بها معظم النقاد فى الغرب، ولكن جهودها لم تتوقف. إننا نسرع فى الخصخصة كما نبذل جهودنا لخفض الانفاق وزيادة الدخل. إن أولئك المشرفين على برنامج الإصلاحات هم أكثر الناس إدراكا للقيود المفروضة على ديمقراطية روسيا الوليدة المنبطحة. إن الأنقياء يمكنهم أن يروا دورا أكبر للدولة فى محطات القوى والمواصلات والصناعات الحيوية الأخرى أكثر مما يتمنون. ولكن بدلا من انتقاد الإصلاحات الروسية بسبب عيوبها يجب على الدوليين الذين يدعمون التحول التاريخى الروسى نحو الديمقراطية أن يشجعوا الحكومة على الإنجازات التى حققتها. إن الموسكويين يحبون الجدل حول السياسة. وكل فرد من أول نواب المجلس إلى كتبة الفنادق لديه فكرة عن الطريق الذى يجب أن تسلكه روسيا. وكذلك الدبلوماسيون الغربيون ومندوبو الصحف الذين يقدمون نصائح لانهاية لها بنيت على أساس تفهمهم العاطفى المبنى على أساس دراساتهم المتوسطة للاقتصاديات البسيطة ومعلوماتهم التى حصلوا عليها فى مدارس الأطفال عن السياسة الروسية، إن التعرف على الطريق الذى ستسلكه روسيا يحتاج إلى قيادة سياسية واعية وقوية ولها أساس قوى. مثل هذه القيادة ستكون بطبيعة الحال قيادة روسية ولذلك سوف لاتستجيب للمثل الغربية. وكنتيجة لذلك فاحتمال نجاحها أكبر.

إن أحسن الأخبار من موسكو فى ربيع ١٩٩١ هى أنه لايوجد أى سياسى لديه فرصة للوصول إلى الرئاسة يريد أن يعود من جديد إلى طريق الشيوعية. وكما يعرف الروس أكثر من أى أحد فى العالم تقريبا فإن الطريق إلى الشيوعية والاقتصاد الموجه هو نهاية مميتة. وبعد خمسة وسبعين عاما من الشيوعية التى لاتؤمن بالله فإن الشيوعية ماتت والله حى.

لقد حان الوقت للتركيز أكثر على الإيجابيات الأخرى. فكل قوات روسيا ستغادر أوربا الشرقية بنهاية عام ١٩٩٤ . لقد وقعت روسيا اتفاقية تاريخية لخفض التسليح مع الولايات المتحدة تنص على خفض واسع فى الترسانة النووية. لقد قام يلتسين بإجراء تخفيض كبير فى ميزانية الدفاع. وقام بإجراء أول انتخابات فى تاريخ روسيا. إن روسيا دولة غنية جدا وليست بنجالاديش مسلحة نوويا. إنها غنية فى مواردها الطبيعية. وكما أشار بروس لينكولن إلى أن سيبيريا بها سدس ذهب العالم وخمس بلاتين العالم، وثلث الحديد به، وربع كمية الخشب الزان. إنها غنية فى مواردها البشرية. فتسعون فى المائة من الروس متعلمون، وخمسة وتسعون من قوتها العاملة حاصلون على تعليم متوسط. ولدى روسيا علماء ومهندسون ممتازون. إن أول رجل انطلق إلى الفضاء كان روسيا وليس أمريكيا. إن المشروعات الخاصة تتسع بسرعة أعلى مما توقع أحد، وأصبح ثلاثون فى المائة من القوة العاملة الروسية تعمل الآن فى القطاع الخاص. وحوالى ١,٦ مليار دولار رأس مال أجنبى تم استثمارها فى روسيا منذ عام ١٩٩٢ .

لقد بدأ انحدار الاقتصاد الروسى قبل انتخاب يلتسين بمدة طويلة. لقد كان الاقتصاد مريضا بشدة عندما وصل جورباتشوف إلى السلطة. لقد حاول أن يعالج سرطانا خبيثا منتشرا بالأسبرين مبتدئا بالإصلاحات السياسية بدلا من الإصلاحات الاقتصادية ـ وهو عكس ماتقوم الصين بعمله وعكس مافعله الكوريون الجنوبيون والتايوانيون والشيليون. إن الولايات المتحدة لايمكنها تحمل الوقوف متفرجة فى الدراما التاريخية التى تحدث فى المنطقة السوفييتية السابقة. هنالك حاجة كبيرة إلى تحليل واقعى للتطورات فى المنطقة السوفييتية سابقا وعلاقاتها بالمصالح الحيوية الأمنية

والاقتصادية للولايات المتحدة. إن تقدم حقوق الإنسان والحرية السياسية يجب أن تكون هدفا أمريكيا مهما. ولكن تشجيع (دفع) الحرية فى بيئة روسية متفجرة لايمكن أن تبنى على مثل الدول الغربية التى تؤثر إلا قليلا على الظروف والأحوال المحلية.

يجب ألا نتوقع من روسيا أن تتبنى نمط الديمقراطية الأمريكية، لقد كتب سيرجى شيميمان Serge Schmemann فى نيويورك تايمز أن الروس يبحثون فعلا عن طريق ثالث ـ مزيج من الشئون الاجتماعية السوفييتية ورفاهية الرأسمالية وبعض الكتل الصغيرة Dollops من المسيحية. وكتب يقول: «لقد كانت الشيوعية فشلا كبيرا ولكن من الصعب المبالغة فى كيف تمكنت من غرس نفسها بعمق فى قلوب وعقول أمة. لقد حبست روسيا فى سباق مصيرى بين إنهيار بنيانها الداخلى ونمو بنيان جديد، بين الحنين إلى أمن نفذ بالقوة فى ماضيها ووعد بالحرية بمفهوم غامض.

أما سيرجى ستانكفتش، عضو ديمقراطى فى المجلس ومفكر سياسى روسى مشهور فيقول: إن روسيا كانت اشتراكية الاتجاه قبل الشيوعية بمدة طويلة ولذلك سيكون لها نظام ضمان اجتماعى أكبر وأقرب إلى النظم فى ألمانيا وفرنسا عنه فى الولايات المتحدة. وأشار إلى وجود ثلاثة أنماط للرأسمالية ـ الأمريكية والأوربية والآسيوية. وكل منها تعمل بنجاح لأنها تتوافق مع أسس المجتمع وقيمه فيها. وعلى روسيا أن تختار عناصر من كل هذه الأنماط لكى تنجح وتطور سوقا حرة بصورة كاملة.

إن للولايات المتحدة مصالح حيوية فى أن تصبح روسيا دولة ديمقراطية وليس لمجرد أن الأمريكيين شعب يحب الحرية. وعلى الرغم من أن السجل التاريخى لايدعم دائما الحكمة التقليدية التى تقول إن الديمقراطيات لاتقاتل بعضها البعض، فالنظام الديمقراطى CHECKS and Balances (المراجعات والتوازنات) يجعل الأمر أكثر صعوبة فى شن حرب عدوانية. إن الرأى العام الأمريكى يمكن أن يكون أكثر استعدادا لدعم علاقة استراتيجية قوية بين الولايات المتحدة وروسيا إذا كانت روسيا دولة تلتزم بالحرية وحقوق الإنسان.

فى الدفاع عن الديمقراطية فى روسيا يجب أن نكون واقعيين وصبورين. وحين نطلب أن يصبح الروس ديمقراطيين جيفرسونيين (Jeffersonian نسبة إلى الرئيس الأمريكى جيفرسون) فسينتهى بنا الأمر لنواجه أناسا فى السلطة ليسوا ديمقراطيين بالمرة. فعلى روسيا أن تجد بنفسها طريقها إلى الحرية. لقد حذر ديميترى سيمز بقوله: «إن أسلوب الإصلاح الاقتصادى بالصدمة فى الداخل وفى السياسة الخارجية والذى يتجاوب مع أفضليات واشنطن فى الخارج لايمكن فى جميع الاحتمالات أن يدعمه برلمان روسى تم انتخابه ديمقراطيا».

إن المظهر المثير للإعجاب لحزب زيرينوفسكى وكذلك الشيوعيين وحلفائهم فى حزب أجراجريان "Agragrian Party " يوحى بعدم رضى واسع لسياسات الحكومة الروسية الحالية. فثلاثة وأربعون فى المائة من أولئك الذين أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر ١٩٩٣ اختاروا هذه الاحزاب فى حين أن حوالى ١٥٪ أيدوا اختيار روسيا الكتلة المشهورة التى تساند الإصلاح الاقتصادى الراديكالى. ولايجب أن نبالغ فى تصوير هذه النتائج بصورة مسرحية. فبعد مضى عدة أسابيع على الانتخابات الروسية الأخيرة فى ديسمبر كان كل حديث شاذ لزيرينوفسكى فى الصفحة الأولى لكل صحيفة فى الغرب، كما أن ٢٣٪ من الأصوات التى حصل عليها حزبه تمثل الأغلبية وليس مجرد جماعة ذات آراء متطرفة. ولرسم صورة لما قام به فى عام ١٩٦٨ حصل جورج دالاس فى الولايات المتحدة على ١٤٪ من أصوات الرئاسة وفى عام ١٩٩٢ حصل روس بيروت على حوالى ٢٠٪ من الأصوات. ومع ذلك لم ينظر إلى دالاس أكثر من كونه مرشحا إقليميا محتجا، أما نفوذ روس بيروت فلقد ارتفع إلى الذروة فى الانتخابات بين الأمريكيين الذين رفضوا إعطاء أصواتهم لبيل كلينتون ومع ذلك أرادوا التنفيس عن خيبة أملهم (إحباطهم) فى طريقة الرئيس بوش فى معالجة الاقتصاد. وبالنسبة لما ظهر به زيرينوفسكى فى موسكو يجب النظر إليه بالأسلوب نفسه. فالأصوات أشارت إلى أن كثيرا من الأصوات التى حصل عليها حزبه كانت احتجاجا ضد بوريس يلتسين والاقتصاد. وبالنسبة لآخرين فهو يمثل امبراطورية روسيا التى ضاعت، تماما مثل دالاس فقد كان بالنسبة لكثير من الجنوبيين مفخرة

للجنوب القديم. وعندما قابلته عام ١٩٩٤ قال لى أن أكثر موضوعاته تأثيرا كانت وعده بأن تقضى على مايسمى المافيا الروسية. وكان لزيرينوفسكى فرصة أقل لانتخابه كرئيس لروسيا من فرصة روس بيروت فى النجاح كرئيس للولايات المتحدة. وبالنسبة لنا فإن إعادة التفكير فى كل سياستنا تجاه روسيا نتيجة النجاح المحدود لحزبه يعتبر خطأ رئيسيا. إن العناصر الوسطية فى السياسة الروسية حصلت على نصيب أكبر من الأصوات عام ١٩٩٣ مما حصل عليه بيل كلينتون عام ١٩٩٢ . وبسبب التقدم الذى حققه الشعب الروسى فعلا فى اتجاه نظام سياسى حر واقتصاد حر يجب أن نؤكد الإيجابيات بدلا من التركيز على السلبيات فى الملحمة الروسية. ومازال الأمر يتطلب من يلتسين أن يأخذ فى الحسبان أصوات الاحتجاج إذا أراد أن ينجح فى الحكم ديمقراطيا. ويجب علينا أن نتعاطف مع جهوده فى إيجاد توازن صحيح بين مطالب الإصلاح الاقتصادى والإصلاح السياسى. إن الديمقراطية الروسية الهشة التى تواجه مقاومة عنيفة من الرجعيين الشيوعيين والقوميين يجب أن تدافع عن نفسها. إن المنعطفات المؤقتة عن المعدلات الدستورية المثالية قد تكون ضرورية كما قد توجد بعض الحدود الطارئة على المفهوم السياسى التى لايمكن تلافيها. لقد دعمت الولايات المتحدة بعض القيود المؤقتة على الأنشطة السياسية فى ألمانيا النازية سابقا. ومن قصر النظر والزيف عندما يغضب المعلقون الليبراليون الأمريكيون فى كل مرة تضطر فيها حكومة يلتسين تحت الظروف الحادة الشدة أن تبتعد أقل ابتعاد عن الأساليب الديمقراطية الغربية.

لقد أيد العسكريون يلتسين كارهين ضد برلمانها الميت الآن. لم يريدوا أن يصبحوا متورطين فى السياسة أو فى إراقة الدماء الروسية. ويلتسين يدرك تماما أن ولاءهم لا يمكن أن يعتبر أمرا مضمونا. وكنتيجة لذلك قطع شوطا طويلا يصلح من العسكريين. لقد ضاعف مرتبات الضباط فى سبتمبر ١٩٩٣، ووعد بتدبير أموال أكثر للإيواء العسكرى كما بدأ يهتم بصورة أكبر بالقيم الوطنية . وإذا ماتورط يلتسين فى مواجهة جديدة مع البرلمان الجديد فقد يصبح اعتماده على العسكريين أكثر من أن يكون مريحا. كما أن الجنرالات قد يصيحون وسطاء القوة فى روسيا ويطالبون بثمن كبير لتأييدهم.

وبدلا من تطوير سياسة مدى بعيد لها أهداف محددة فإن الولايات المتحدة والغرب تفاعلت مع كل أزمة على حدة (أزمة بأزمة). ورغم انقضاء نصف عام بعد أن شن يلتسين برنامج إصلاحاته الاقتصادية أعلن الغرب عن برنامج معونة رئيسى ولكن معظم المعونة لم يتم إعطاؤها حتى الآن. إن تجاهل المشكلات فى روسيا قد يكون مناسبا بسبب الاعتبارات السياسية المحلية قصيرة المدى، ولكنها كانت كارثة لمصالحنا الأمنية على المدى البعيد. لقد تم انتقاد الرئيس كلينتون عن حق بسبب فشل إدارته فى البوسنة والصومال وهاييتى ولكنه يستحق الثناء من نقاده ومن مؤيديه لاعترافه بأهمية نجاح الإصلاح الاقتصادى والسياسى فى روسيا، وتعبئة الدعم الغربى لتقديم المعونة الاقتصادية، ولكونه أول قائد غربى ينادى بتدعيم يلتسين خلال صدامه مع الأغلبية الرجعية فى مجلس نواب الشعب القديم.

يجب أن توجه معونتنا إلى قطاع الأعمال الخاص المولود فى روسيا، وليس للمشروعات الحكومية التى تموت أو الأعمال الحكومية التافهة. ويجب علينا بوجه خاص أن نوجه تمويلا أكثر فى صورة قروض للأعمال الصغيرة الجديدة والتى لاتقوم بتشغيل عمال عاطلين فقط فحسب بل أيضا تبدأ فى تكوين رأس المال المحلى الحيوى. فهذه القواعد غالبا ماروعيت فى الثغرات فقط. إن جهودنا حتي الآن مثل الرصاصات الطائشة غير منسقة وغير فعالة. ففى عام ١٩٩٤ لم يدل أى زعيم روسى بكلمة إيجابية عن برنامج المعونة الأمريكية. وذكر أحد التقارير الحديثة لمجلس الشيوخ أن مئات الملايين تم تبديدها. بعد الحرب العالمية الثانية خلق الغرب ما أصبح منظمة التنمية الاقتصادية لتشرف على وتنسق مشروع مارشال. ويجب إنشاء منظمة مثيلة بالنسبة لروسيا ودول الاتحاد السوفييتى السابق. فهذه الآليات سوف تؤكد لشعوب الغرب أن مواردهم لاتضيع هباء.

إن المعونة من الولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى كانت فى شكل قروض ومنح من تنظيمات دولية متعددة. ولسوء الحظ فرض صندوق النقد الدولى شروطا قاسية بالنسبة لقروضها. وهى شروط يستحيل تنفيذها عمليا. فالموافقة التى تمت عام ١٩٩٤ بقرض قيمته ١,٥ مليار دولار يعتبر مثالا كلاسيكيا ـ قرض صغير جدا وفى

وقت متأخر جدا. وكثيرا ماتبنى سياسات صندوق النقد الدولى على حالات عادية فى دولة عادية. ويجب أن تراعى حالة روسيا على أساس مستقل بسبب العقوبات على الفشل الاقتصادى فيها ستكون أعلى بكثير منها فى مكان آخر. ولايوجد حل روسى خاص لمشكلة روسية خاصة. ويجب على صندوق النقد الدولى أن يتصرف كمنظمة قروض دولية. وليس كمرابى (قرش Shark) دولى. ويجب أن يكون أكثر رغبة فى تلطيف شروطه لتناسب الموقف الروسى. وإذا لم يفعل كذلك يجب على الولايات المتحدة تقديم معونة لروسيا والدول السوفييتية الأخرى على أساس ثنائى بدلا من خلال منظمة دولية بالنسبة لها. كما هو الحال، نتحمل أكثر من ثلث الفاتورة، إن تشجيع روسيا على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية أمر، والإصرار على الاتباع الفورى للنمط الغربى الحازم أمر آخر. ويمكن لروسيا أن تتبنى إصلاحات أقل طموحا ولكن أكثر واقعية لتطوير اقتصادها على المدى الطويل. ولا يجب أن نطالب الروس بتدمير اقتصادهم بهدف انقاذه. وعلى مر التاريخ أظهروا قدرات مدهشة على قدرة التحمل. ولكن حتى الروس لايمكنهم تحمل همومهم أطول من ذلك، وهو إنذار لنا وضحه الظهور القوى للشيوعيين والقوميين المتشددين فى الانتخابات.

إن الإدارة الأمريكية بدون شك قلقة لأن الإصلاحات الروسية البطيئة ستطيل من مأساة روسيا. ولكن فى النهاية سوف يحدد الروس أنفسهم نجاح أو فشل التغييرات الاقتصادية لديهم. لدى الغرب اقتصاديون أكفأ ولكن لدى روسيا خبراء أحسن بالنسبة للموقف السياسى فى دولتهم، وأحسن من يحكم إلى أى مدى وبأى سرعة يمكن أن يستمر الإصلاح بدون إشعال انفجار اجتماعى. ويمكن أن تكون الإدارة الأمريكية والغرب عموما من الحكمة فتقاوم الإغراء بمحاولة انقاذ الروس رغما عن أنفسهم. ويجب أيضا أن نحكم على الإصلاحات الروسية بمضمونها الحقيقى وليس تبعا للمصالح السياسية لأعضاء الحكومة الروسية الذين يفضلون الغرب. إن مجموعة الشباب الاقتصاديين ذوى الاتجاهات الغربية واتقانهم الجيد للغة الانجليزية وحلاتهم الأنيقة أسهل بالنسبة للرسميين الأمريكيين ورجال البنوك الدولية فى التعامل معهم بالمقارنة بالمديرين الصناعيين التقليديين من المقاطعات الروسية. ولكن خبرتنا مع كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب تشير إلى أن أعضاء التنظيمات القديمة يعرفون على الأقل

كيف يقودون القطار ليصل فى الوقت المحدد. ويتركهم مع أدواتهم يمكنهم أن يقودوا قطار الإصلاح فى الاتجاه الخاطىء. ومع ذلك فبدونهم لايمكن للقطار أن يخرج عن مساره فى هذه العملية وتفقد الثقة فى الإصلاحات والغربيين المؤيدين لها.

إن اقتصاد روسيا مجهد تحت وطأة الديون الطائشة التى اقترضها نظام جورباتشوف الشيوعى من الحكومات والبنوك الغربية والمنظمات الدولية. ويجب إعادة جدولة كل الدين ـ ٨٤ مليار دولار ـ على فترة لاتقل عن خمسين عاما كما طلب يلتسين. ومن أكثر الأمور أهمية يجب ألا تجبر روسيا على استخدام المعونة فى سداد الديون. إن البنوك الغربية التى ارتكبت الخطأ بمنح قروض لحكومات شيوعية للاتحاد السوفييتى السابق يجب ألا يتم إنقاذها بتقديم المعونة لحكومة غير ديمقراطية فى موسكو. فبدون إعادة جدولة لكل الدين لايمكن لأى معونة أن تجعل تطوير الاقتصاد الروسى قادرا على عبور خط البداية. وعلى حلفائنا فى أوربا واليابان زيادة فتح أسواقهم للصادرات الروسية مع تقديم معونة اقتصادية لروسيا. ويعتبر ذلك حقيقيا على وجه الخصوص بالنسبة لأولئك الحلفاء الذين استفادوا من معوناتنا بعد الحرب العالمية الثانية. ففى مقدورهم رد الدين بمساعدة الروس على الشفاء من آثار الحرب الباردة وهى الطريقة نفسها الذى ساعدناهم بها للشفاء من آثار الحرب العالمية الثانية. كما يجب أن نركز أكثر على تطوير ثقافى أوسع وبرامج تعليم متبادلة مع روسيا وهو ماركز عليه جيمس بيلنجتون: يجب على الجامعات والكليات فى الاتحاد السوفييتى التوسع فى تبادل البرامج مع المؤسسات الأخت فى أمريكا لتسهيل تبادل الطلبة والمعلمين والأفكار. ويجب أن يتزاور رجال أعمال أكثر روس وأمريكيون وفلاحون أكثر وعدد أكبر من المهن الأخرى حتى يمكن للقائمين بالإصلاحات الروسية أن يروا على الطبيعة كيف يعمل اقتصاد السوق الحرة. وكما قال لى الرئيس كلينتون قبل أن أغادر إلى موسكو فى مارس ١٩٩٤ . يجب أن يكون هنالك أيضا تبادل الزيارات والاتصالات بين الكونجرس والبرلمان الروسى.

ومن الأمور الأكثر أهمية من كل معونة الدولة الأجنبية الحاجة إلى زيادة الاستثمارات فى روسيا من القطاع الخاص فى الغرب. إن الصين تحظى بأسرع نمو

اقتصادى فى العالم الآن. فحوالى نصف إجمالى ناتجها القومى ينتجه القطاع الخاص. وتم تحقيق ذلك أساسا بواسطة الاستثمار الخاص وليس معونة حكومة أجنبية. وقد تكون قمة السخرية أنه نتيجة نجاح الصين وفشل روسيا أن حكومة شيوعية تمكنت من توفير فرص استثمار أحسن للقطاع الخاص عن حكومة ديمقراطية.

إن هدفنا الرئيسى يجب أن يكون زيادة دور القطاع الخاص الأمريكى فى القطاع الخاص الناشىء فى روسيا. إن كل الاقتصاديات الغربية بما فى ذلك اقتصاد اليابان إما فى حالة ركود أو على وشك الدخول فى حالة ركود أو كما فى الولايات المتحدة بدأ الخروج من حالة الركود. ونتيجة ذلك فإن برامج المعونة الحكومية محدودة للغاية بسبب الضغوط على الميزانية. واستثمارات القطاع الخاص تحدها الفرصة. لقد قدر رئيس مجلس إدارة آرشر دانييلز ميدلان دواين اندريز أنه إذا تبنت حكومة يلتسين كل الإصلاحات الضرورية للسوق فإن الشركات الغربية ستستثمر خلال خمس سنوات أكثر من ٧٠٠ مليار دولار فى القطاع الخاص بروسيا. وهذه صورة مختلفة إلى حد كبير عن الستين مليار دولار التى تمثل أعلى تقدير للمعونة يمكن للحكومات الغربية أن تقدمها لروسيا. وهناك ميزة رئيسية أخرى للاستثمار الخاص على معونة الحكومة هى أن الشركة الخاصة تحضر معها خبرة الإدارة والتدريب والتكنولوجيا الجديدة اللازمة للتحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق الحر. والأهم من أى شىء آخر تحتاج روسيا للاتصال بالقطاع الخاص الغربى. إن البيروقراطيين الشيوعيين لايمكنهم إدارة اقتصاد سوق حر. كما لايمكن للبيروقراطيين الحكوميين من الغرب أن يعلموهم كيف يديرون اقتصادهم. لقد فعل البيروقراطيون القدر الكافى من التدمير للإقتصاديات الغربية، وفى روسيا قد تكون نصائحهم قاتلة. إن رجال الخدمة الخارجية الأمريكيين من بين الأحسن فى العالم بالنسبة للمسائل السياسية. ومع ذلك فمثلهم مثل السياسيين كثير منهم يعرف القليل جدا عن الاقتصاد وكثير مما يعرفونه خطأ.

لكى تتم استثمارات خاصة فى روسيا يجب على الحكومة الروسية إنشاء آلية عمل قانونية لدعم اقتصاد السوق الحر. وإذا كان فى إمكان حكومة شيوعية فى الصين أن تفعل ذلك فإن حكومة ديمقراطية فى روسيا يمكنها أن تفعل ذلك أيضا. فيجب عليها

ضمان حقوق الملكية للممتلكات الخاصة، والسيطرة على الإمداد بالمال لجذب المستثمرين الأجانب وتشجيع الخصخصة والمشروعات الخاصة وحل المزارع الجماعية. ويجب على الحكومة الروسية كبح الدعم للشركات الحكومية الفاشلة، وضمان حرية الأسعار للبضائع والخدمات، وبناء سوق ثابتة للقضاء على السوق السوداء وتطوير سياسات ضرائبية معقولة لزيادة الدخل مع تشجيع القطاع الخاص.

وعليها أخذ الوقت الكافي لتحقيق هذه الأهداف. فلا يمكن لسبعين عاما من غسيل المخ في روسيا أن تستأصل فى عام واحد أو خمسة أعوام أو حتى عشرة أعوام. ولكن يلتسين وبرلمانه الجديد يجب أن يلتزموا دون تراجع بهذه الأهداف إذا أرادوا النجاح فى جذب الاستثمار الخاص من الخارج وهم فى أشد الحاجة إليه.

لدى الرئيس كلينتون عدد من الخبراء السياسيين الأكفاء يقومون بتقديم المشورة له عن روسيا. ولكن، كما أشار هانك جرينبرج رئيس المجموعة الأمريكية الدولية إلى أن مايحتاج إليه الرئيس الآن رجل أعمال راق يقدم إليه تقاريره مباشرة ويتحمل مسئولية تنسيق الاستثمار الخاص من الولايات المتحدة وبرامج المعونة الحكومية. ويجب تجنيد أبرع وأحسن الرجال من مجتمع رجال الأعمال الأمريكيين وحثهم على الذهاب إلى روسيا ودول الاتحاد السوفييتى الأخرى لتقديم المشورة والنصائح للقطاع الخاص. إن فيالق السلام والخدمة الأجنبية يمكنها أن تلعب أدوارا مهمة. ولكن أكثر ماتحتاج إليه روسيا هو المشورة (النصيحة) ـ ليس فى المسائل السياسية أو سياسة الحكومة وإنما كيف تدير القطاع الخاص.

يجب علينا أن نتراجع عن الجهود حسنة النية لتجنيد اقتصاديين وعلماء سياسيين من الولايات المتحدة لإرشاد الروس عن كيف تدار الديمقراطية واقتصاد السوق الحرة. إن لدينا متاعب كافية فى إدارتنا لاقتصادنا الحر لنكون مؤهلون لأن نقول للآخرين كيف يديرون اقتصادهم. إن رجال الأعمال المحنكين هم الذين يمكنهم ملء الفراغ الإدارى فى القطاع الخاص الروسى.

لقد كان الأمر صعبا بقدر كاف لإدارة الجمهوريين فى عصر الحكومة العملاقة أن تركز على حلول القطاع الخاص لمشكلات الاقتصاد. وسيكون الأمر أكثر صعوبة لإدارة

الديمقراطيين التي كان كثير من أعضائها في مؤخرة الليبراليين في الستينات. لقد تعلم الديمقراطيون الجدد للرئيس أن يجيدوا الحديث عن المشروعات الحرة وشراكة القطاع الخاص. ويبقى الانتظار لنرى ما إذا كان الأمر مسألة اقتناع أو مجرد خطابة. وتبقى الحقيقة أن رجال الأعمال الغربيين يمكنهم أن يفعلوا أكثر بكثير من الحكمة لتجعل روسيا والجمهوريات السوفييتية السابقة مزدهرة ومستقرة. وفي عصر ما وراء السلام سيسمح السياسيون الأكفاء لرأس المال الغربي بالمساعدة في بناء روسيا جديدة وسيتم تكلفة كتبة الخطب ومنظمي الاستفتاءات بالعمل لمعرفة كيف يتم التأكد من حصول السياسيين على الثقة. ولأن روسيا أخذت القيادة في الإصلاح بين الدول حديثة الاستقلال يجب أن نجعل روسيا بؤرة المعونة الغربية في المدى القصير. وما عدا البلطيقيات لم تقم أي دولة سوفييتية سابقة بإثبات التزامها بالإصلاحات الاقتصادية الصعبة، ولم تبد أي منها أي نفوذ في المنطقة. وإلى أن يقوموا بتبني الإصلاحات اللازمة لتحويل دولهم يجب أن تكون روسيا محل تركيز لسياستنا.

ومع ذلك فللمدى الطويل ستزداد فرص روسيا للنجاح بنجاح الجمهوريات السوفييتية السابقة. وفي ضوء روابطهم التاريخية واستقلالهم الاقتصادي لايمكن لروسيا وللجمهوريات السوفييتية السابقة أن تنجح من نفسها. وفقط بتبني مبدأ «الفرد للجميع والجميع للفرد» في الإصلاح يمكن لهذه الدول التغلب على العقبات الضخمة التي تواجههم. إن لروسيا والجمهوريات التي استقلت حديثا خيارا بين صدام في المستقبل أو مستقبل التطور. ويجب على الولايات المتحدة والغرب أن يساعدهم لاختيار الطريق الصواب.

ويجب علينا أن نوضح لروسيا والدول السوفييتية السابقة أن مساعدة الغرب ستكون غير مثمرة إذا اشتبكوا في حرب اقتصادية غير مفيدة فيما بينهم. إن أي حديث عن معونة قد نقدمها ستؤثر على كل منهم إذا قطعوا علاقاتهم الاقتصادية وحاولت كل منهم أن تتصرف بمفردها.

في علاقاتنا مع روسيا وأوكرانيا والدول التي استقلت حديثا يجب أن نحافظ على مبدأ رئيسي في أذهاننا. لايوجد وقت نضيعه. لقد قال الجنرال ماك آرثر في إحدى

المرات إن تاريخ الفشل فى حرب يمكن تلخيصه فى كلمتين: «متأخر جدا». والكلمتان نفسهما تلخصان تاريخ الفشل فى الفوز بالسلام بعد النصر فى الحرب. فى أعقاب انهيار الشيوعية فشلت الولايات المتحدة والغرب فى انتهاز الفرصة.

وأنا أكتب هذه الكلمات فى ٣٠ مارس ١٩٩٤ أى أن الحكمة التقليدية الغامرة للمؤسسة الأمريكية للسياسة الخارجية تكمن فى أن احتمالات البقاء ونجاح الإصلاحات الاقتصادية فى روسيا كئيبة. فكل مايسمى الخبراء يعتقدون أن القائمين بالإصلاحات فى حالة تقهقر بعد خسارتهم فى الانتخابات. والمعارضون للإصلاحات ـ ومعظمهم بيروقراطيون شيوعيون سابقون ـ يكتسبون قوة لسوء الحظ. وفى ضوء الفوضى السياسية والاقتصادية يوجد إغراء بإلقاء الفوطة البيضاء (الاستسلام). ولكن هذا هو الوقت المناسب بالنسبة للغرب ليكون أكثر المشتركين فاعلية فى نجاح روسيا وليس مراقبا سلبيا لفشلها.

ولايجب أن نندهش للصعوبات التى يواجهها يلتسين ومعاونوه. إن مايحدث هو تحول لم يسبق له مثيل ـ تحول أقوى دكتاتورية فى العالم إلى الديمقراطية وتحول أكبر اقتصاد موجه إلى السوق الحرة. إن كل الدول الغربية بما فى ذلك الولايات المتحدة تعرف أن تطوير وإدارة اقتصاد سوق حرة مهمة لاتقهر. وهى مهمة لايمكن تنفيذها فى يوم وليلة بدون مساعدة. إننى مقتنع تماما أن الشعب الروسى سوف لايعود إلى الشيوعية. ولكن إذا لم يكن أمامه خيار فإنه سيعود إلى نوع ما من الدكتاتورية السياسية التى ستعده على الأقل بمجموعة من الضمانات الأمنية التى كان من المفروض أن يحققها النظام الشيوعى. وقبل أن نشطب على الروس يجب أن نعرف أنهم شعب عظيم. فروسيا هى التى هزمت نابليون ولقد قال لى الرئيس أيزنهاور فى إحدى المرات: إن الروس بعد معاناة وتضحيات غير معقولة لعبوا دورا حيويا وأساسيا فى هزيمة هتلر. إن قدراتهم على الانتعاش أسطورية، وعادة ما يساء تقديرهم فى الغرب بواسطة أولئك الذين لم يجربوا مثل هذه المحن. ويجب علينا أن نعترف بأنه إلى جانب يلتسين يوجد عدد من القادة المؤيدين للإصلاح نوى قدرات عالية جدا. لقد فقدوا أحد الانتخابات ولكنهم قادرون على العودة ويستحقون دعمنا إذا ما حاولوا ذلك.

إن المراهنة على الحرية السياسية والاقتصادية فى روسيا تمت لتحقيق مكاسب ضخمة للغاية وضد احتمالات كبيرة. إن الإصلاحات قد تفشل، ولكن لانريد أن يقال إننا لم نقف إلى جانبهم وجانب حلفائنا فى هزيمة الشيوعية كما فعلنا بسخاء لمساعدة أعدائنا، ألمانيا واليابان، للخروج من آثار الحرب العالمية الثانية. إن الموقف خطر بصورة كبيرة. ومازال فى مقدور المصلحين أن يسودوا، ولكن يجب أن نبذل جهدا أكبر لمعاونتهم لتحقيق أعظم تحول من العبودية إلى الحرية فى التاريخ. يجب أن نساعدهم كى يهزموا المخاطر.

لمدة خمسة وسبعين عاما حاول السوفييت تصدير أفكار الشيوعية لمعظم باقى العالم مستخدمين الدعاية والتآمر والعدوان المحرك. والآن يمكن لروسيا الديمقراطية أن تضرب لباقى العالم المثل عن شعب يتمتع بالحرية الاقتصادية والسياسية. إن السؤال العميق الذى لم يجد إجابة هو ما إذا كان فى مقدور الرأسمالية الديمقراطية فى روسيا أن تنافس الشيوعية الرأسمالية فى الصين أم لا؟ وإذا فشلت فى ذلك وإذا اتجهت روسيا إلى القادة الرجعيين فإن القادة المتشددين فى الصين والدكاترة الآخرين فى العالم سيشدون من عزمهم، أما إذا نجحت فإن الحرية السياسية والاقتصادية ستكون موجة المستقبل فى القرن الحادى والعشرين.

أمريكا وأوربا:
مهام جديدة لأصدقاء قدامى!

لمدة نصف قرن سيطرت أوربا على السياسة الخارجية الأمريكية، خلال الحرب العالمية الثانية، فقمنا بإنقاذها من النازية الألمانية. وخلال الحرب الباردة كان الدفاع عنها ضد العدوان السوفييتى هو المهمة الرئيسية لقواتنا المسلحة. ومع ذلك فاليوم تتراجع أوربا إلى الصفحات الخلفية فى الصحف الأمريكية، ويندر أن تحتل مكان الصدارة فى البرامج الاخبارية التليفزيونية، وتحظى باهتمام قليل من المؤسسة السياسية الخارجية. بل إن مأساة يوغوسلافيا السابقة يتم تغطيتها كما لو كانت كارثة مغمورة في مكان بعيد كل اهتمامنا فيه محصور على المصلحة الإنسانية.

ومع ذلك فإن أوربا لها الأهمية نفسها للولايات المتحدة كما كانت دائما. ولايمكننا إهمال منطقة بها ٣٤٥ مليون نسمة ودخل قومى ٧ تريليون (٧٠٠٠ مليار) دولار فى مقابل ٦,٢ تريليون دولار لأمريكا. إن استقرارها السياسى وصحتها الاقتصادية وحرية وصولنا إلى أسواقها وطبيعة علاقاتها مع باقى العالم ـ كل ذلك يعتبر مصالح حيوية أمريكية. إن التعاون بين أوربا وأمريكا لاغنى عنه إذا كنا نريد المحافظة على السلام وتشجيع التقدم الاقتصادى لأنفسنا ولباقى العالم. إن الفرقة قد تسبب لنا تبديد كل الانجازات التى قاتلنا معا من أجلها فى الحرب وفى وقت السلم.

إن الذيـن يـنادون بعزلـة أمريكا ـ الذين يقولون: «ليعد أبناؤنا لوطنهم BRING ONR BOYS Home» ـ يؤمنون بوجهة النظر القائلة بأن إبقاء الغرب متماسكا كان بسبب الخوف من الاتحاد السوفييتى. ومع الاختفاء الساحق للتهديد السوفييتى ـ كما يقولون ـ فإنه لا معنى لفكرة «الغرب» كعامل توحيد، وبدلا من ذلك يقال لنا إن الخطر الداهم الذى نواجهه هو أن فرنسا ستغرق أسواقنا بالبوردو المدعم وإفلاس منتجى الشاردونى الكاليفورنى.

إن وجهة نظر الانعزالية تهمل الرهان الاقتصادى الضخم الذى نواجهه وهو تأمين أوربا. إنها تهمل الالتزام الضمنى الذى أخذناه على عاتقنا وهو الاشتراك غير المحدود فى ترتيبات أمن أوربا، ليس من أجل ردع العدوان فحسب بل أيضا المحافظة على تراثنا.. كما أنها تهمل التقدم الذى حققناه منذ ذروة الانعزالية بين الحربين العالميتين وربط الولايات المتحدة بنسيج الحياة الاقتصادية والسياسية عبر المحيط الأطلسى، كان الجدل الرئيسى عند الانعزالية بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ينادى بألا تخاطر الولايات المتحدة بالتورط فى حروب أوربا، إن عضويتنا النشطة فى حلف شمال الأطلسى (ناتو) الآن هي أحسن طريقة لتخفيف خطر حدوث حرب فى أوربا وتلعب دورا قويا فى المحافظة على السلام فى أجزاء أخرى من العالم.

إن الروح الجديدة للتصحيحات السياسية لاتقاوم، فأوربا والولايات المتحدة تنتمى لنفس الحضارة. وتقاليدنا وقيمنا متقاربة. وهذا لايجعل دول أوربية أحسن من دول أخرى أو تستحق دعما أمريكيا إذا تصادمت وجهات نظرنا. ولكن ذلك يعنى أنه عندما تكون المسائل الكبرى محل رهان فحتى أكثر القادة الأوربيين عنادا سيقف خلف الولايات المتحدة كما فعل شارل ديجول خلال أزمة الصواريخ الكوبية. إن هذه الحاسة الموروثة للوحدة تعتبر مصدرا قيما لايجب على أى رئيس أمريكى أن يتغاضى عنه.

إن من الأهمية بصورة خاصة أن يتم الحفاظ على العلاقة الفريدة بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. إن روابط الميراث المشترك واللغة المشتركة واضحة للغاية ولكن فى النهاية قد لاتكون أكثر الروابط ثباتا. ولا الروابط المبنية على ذكرى الأمريكيين الذين قاتلوا وماتوا فى الحربين العالميتين دفاعا عن الأراضى البريطانية. أو الجنود الأمريكيين والبريطانيين الذين قاتلوا جنبا إلى جنب فى الخليج الفارسى. وفى عصر ماوراء السلام فإن أهم رابطة قد تكون الخبرات المتزامنة واقعيا للمجتمعين مع حكومة مغرورة. وخلال الجيل الأول بعد الحرب العالمية الثانية قامت كلا الدولتين ببناء دول ذات رخاء كبير. وخلال أواخر السبعينات والثمانينات تحولت الدولتان إلى التحفظ الأكثر وسياسات أكثر تشجيعا للمشروعات الحرة وحققتا نموا اقتصاديا. وخلال التسعينات أفلتت الفرص السياسية للقادة المحافظين نتيجة لانكماش اقتصادى عالمى. وإذا كان

على الولايات المتحدة وانجلترا أن تحسنا الخيار فى الشهور والسنوات القادمة واختيار القادة الذين يركزون على المشروعات الفردية والخاصة بدلا من تدخل الدولة فإن ذلك سيكون بسبب ماتعلموه ليس فقط من خبراتهم الخاصة وإنما أيضا من بعضهم البعض.

إن الانعزاليين الجدد بأمريكا يحصلون على معظم قوتهم من اقتراح يعتبر براقا بوجه خاص فى الأوقات الصعبة للاقتصاد: وهو أنه يجب علينا أن نستخدم مانقوم بانفاقه لبقاء قواتنا فى أوربا لحل مشكلاتنا الداخلية العاجلة. إن الأوربيين لهم الحق فى الشعور بالقلق من أن الأمريكيين يتحولون إلى نظرة داخلية بصورة كبيرة. ولكن فى الوقت نفسه فإن الأوربيين أنفسهم أصبحوا أكثر انغلاقا (ينظرون إلى الداخل) منذ نهاية الحرب الباردة. ومشكلاتهم الداخلية أصبحت أكثر انتشارا وتشد الانتباه كمشكلاتنا.

لمدة خمسة وأربعين عاما كان الأوربيون يحلمون بأن يجيء الوقت الذى يسقط فيه الجدار القبيح الذى يقسم أوربا وعندما زال التهديد بالحرب من الشرق بدأوا يوجهون اهتمامهم إلى الداخل. وبالنظر إلى الماضى كانت الحرب الباردة هى أطول مدة للسلام والتقدم الاقتصادى تمتعت بها أوربا. ولقد وجد الأوربيون الآن أن سلام الحرب تم استبداله بحروب السلام. فلقد انفجرت الكراهيات العرقية المكبوتة فى البلقان.. وخرجت الرحلة تجاه أوربا جديدة لها اقتصاد جديد وسياسة خارجية جديدة عن مسارها.

لقد بهتت الآمال لتحقيق وحدة اقتصادية أوربية جزئيا بسبب غياب أقوى عامل تاريخى للوحدة وهو العدو المشترك. لقد أنتجت الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة قادة محبوبين مثل تشرشل ودى جول واديناور ودى جاسبيرى. إن قادة أوربا فى وقت السلام، وهم رجال أكفاء أصابهم طاعون المشكلات الداخلية المستمرة، وجدوا أن شعبيتهم أقل من شعبية بوريس يلتسين الذى يواجه مشكلات اقتصادية وسياسية أكبر بلا حدود من مشكلاتهم. إن الركود العميق والذى زادت البطالة فيه إلى أكثر من عشرة فى المائة يخلق موجه جديدة من التشاؤم مع أشباح العنصرية وسياسة الحماية التى تخيم على العالم.

إن الابتهاج بتحرير مائة مليون نسمة فى أوربا الشرقية عام ١٩٨٩ من الكبت الشيوعى تحول إلى وهم نتيجة قيام قادة أوربا بحساب تكلفة الدمار الذى أحدثه نظام الاقتصاد الشيوعى الوحشى الذى وعد بالتقدم وأنتج الفقر.

فى بداية الحرب الباردة واجهت أوربا تهديدين توأم من العدوان العسكرى بواسطة جيوش ستالين والدعاية الشيوعية الأيديولوجية التى وجهت ضد اقتصاديات أوربا التى دمرتها الحرب. ولعبت الولايات المتحدة دورا حاسما فى مواجهة هذه التهديدات. لقد انضممنا إلى حلفائنا فى ردع التهديد العسكرى من خلال حلف شمال الأطلنطى (ناتو) والتهديد الأيديولوجى من خلال مشروع مارشال. وبانتهاء الحرب الباردة فقدت الشيوعية مصداقيتها وأصبحت روسيا دولة صديقة وليست عدوا. ولكن مازلنا نجد أن تحديات ماوراء السلام أعظم بكثير من تلك التى واجهناها خلال الحرب الباردة. ومنطقيا فإن التحالف الأطلسى الذى خلق لردع التهديد السوفييتى لم يكن لنتوقع أنه سيختفى بمجرد زوال هذا التهديد. وعليه فلا توجد مناقشات جادة حول حل حلف شمال الأطلنطى (ناتو). إن الأوضاع الشائكة فى أوربا الوسطى والشرقية، والحروب فى البلقان، وعدم الاستقرار فى روسيا تجعل وجود حلف شمال الأطلنطى مصدر راحة فى أوربا الغربية.

إن العناصر الحيوية لاحتمال تهديد روسى مازالت موجودة ـ قوات تقليدية كبيرة، قدرة نووية استراتيجية، وتقليد موجود لاستخدام القوة. وفى الوقت الذى لايشعر فيه أحد الآن أنه مهدد بواسطة الحكومة الديمقراطية فى روسيا فإن الموقف هناك مازال لايمكن التنبؤ به. إننا نحتاج حلف شمال الأطلنطى كضمان ضد تهديد يتجدد من الشرق فى حالة نجاح المتطرفين القوميين الروس من الوصول إلى السلطة. إن توزيع الأسلحة بمعدل واسع على الراغبين فى الشراء فى الشرق الأوسط والخليج الفارسى وفى أماكن أخرى يخلق قنبلة زمنية تؤدى إلى توريط مباشر بالنسبة لأوربا وأمريكا. إن الأوربيين قلقون بشدة حول اللاجئين من أوربا الشرقية والهجرة الاقتصادية من شمال إفريقيا. ولقد أدى كلاهما إلى حدوث ردود فعل إرهابية فى أوربا ضد الأجانب. إن العنف فى البلقان هو تهديد للمصالح الغربية.

إن الذين ينادون بعدم وجود قوات أمريكية فى أوربا كانوا يجادلون بأن التنظيمات مثل الاتحاد الأوربى الغربى وأن مؤتمر الأمن والتعاون Conference on Security and Cooperation يجب أن يحل مع حلف شمال الأطلنطى NATO يجب أن يتم دفنهم إلى جانب بقايا الحرب الباردة. بل ويجب أن يتم القضاء على هذه الفكرة تماما. لقد كان وزير الخارجية البلجيكى مارك ايشين محقا حين قال خلال حرب الخليج الفارسى: «لقد كان المجتمع الأوربى عملاقا اقتصاديا ضخما وقزما سياسيا ودودة عسكرية».. لقد تولت أمريكا قيادتهم وتجاوبت دول أوربية منفردة، وخاصة بريطانيا وفرنسا، بأن اشتركت قواتها المسلحة. ولكن التنافس التقليدى، والمصالح محدودة التفكير، وعدم توفر الحسم الجماعى للقوى الأوربية الرئيسية أدت إلى رد الفعل المخيب للآمال للعنف والانقسامات فى يوغوسلافيا سابقا. ويمكن فقط لأوربا أن تتحد حول هدف مشترك إذا استمرت الولايات المتحدة تلعب دورا قياديا. إن الحل هو توسيع نطاق حلف شمال الأطلسى (NATO) وليس إضعافه، مع وجود قوى للولايات المتحدة ومهمة جديدة. وبالنسبة للولايات المتحدة يعتبر حلف شمال الأطلنطى هو العلاقة الدستورية الأساسية التى تربطنا بأوربا، وهى رابطة لايجب أن نقطعها.

لقد لاحظ السكرتير العام مانفريد فيرنر أن حلف شمال الأطلنطى - أكثر من أى مؤسسة دولية أخرى - تغير بصورة ملموسة ليواجه التحدى الجديد. فللحلف الآن استراتيجية جديدة وشكل عسكرى جديد، وبدأ فى تقوية دعامته الأوربية، وقام بإنشاء علاقات مع خصومه السابقين من خلال مجلس تعاون شمال الأطلنطى. وبدأت الدول الأعضاء فيه فى الاشتراك فى إدارة الأزمة فيما وراء حدود حلف شمال الأطلنطى. إننا نشاهد فعلا مولد حلف شمال أطلنطى جديد ولكن آلام الولادة (المخاض) موجعة. لقد برهن اجتماع حلف شمال الأطلنطى فى بروكسل فى أوائل ١٩٩٤ أن الأوربيين يريدون قيادة أمريكية، ولكنه أظهر كذلك وجود عدم وضوح على كلا جانبى الأطلنطى حول الدور الاستراتيجى لحلف شمال أطلنطى بعد الحرب الباردة. إن التحالف مازال متشككا فى ماذا يهدد أوربا، والمصالح الأوسع الأوربية، وعن كيف ينظم نفسه فى المستقبل. ويجب التصدى لهذه المسائل المهمة قبل أن يتمكن التحالف من أن يتولى مبادرات جديدة شديدة الطموح خارج منطقته التقليدية.

إن رد فعل التحالف لانبعاث القوميات التى أدمت أوربا مرارا خلال القرن الماضى كان ردا غير مناسب بصورة خطيرة. إن الميراث النووى السوفييتى والمخاطر المتزامنة لانتشار الأسلحة النووية يجب أن يتم السيطرة عليها بفاعلية. فالصدامات بين الدول الجديدة للاتحاد السوفييتى السابق ـ بعضها لديه أسلحة نووية ـ يحتمل حدوثها. إن طلب الاستخدام السريع لقوات حلف شمال الأطلنطى يمكن أن يكون كابوسا سياسيا وإداريا. إن الدبلوماسية وقرارات الأمم المتحدة والعقوبات الاقتصادية قد تعطى أى دولة شريرة الوقت اللازم لها لتنجح فى خلق تهديد حقيقى.

لقد وافق مؤتمر الأمن والتعاون فى أوربا على أن حدود أوربا الشرقية والدول التى حلت محل الاتحاد السوفييتى السابق يجب تغييرها بالوسائل السلمية فقط. وخلال الحرب الباردة سيكون ذلك شرطا دوليا جيدا له نفس الثقة فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى إدانة العدوان. واليوم توجد فرصة لإحلال الاتفاق غير الجدى بشىء أكثر ثباتا. ومع ذلك فإن أعضاء حلف شمال الأطلنطى بما فى ذلك الولايات المتحدة مترددون فى تقديم ترتيبات أمنية قد يصعب الالتزام بها وإلى هذا الحد لم ينتج شىء من النوايا الحسنة.

ولن يمكن مواجهة هذه التحديات الاستراتيجية مالم يتغلب الفرنسيون والأمريكيون على ثلاثين عاما من التنافس الأبى وأحيانا المرير حول مكانة الصدارة فى أوربا. إن المسألة الفرنسية تشتمل على مسألة أعمق وهى هل يمكن لفرنسا تحقيق هدفها الحالى للأمن والاستقلالية من خلال وحدة أوربية أقرب وفى الوقت نفسه تحافظ على الولايات المتحدة كشريك كامل فى ضمان الأمن الأوربى والعالمى. وهذا سيتطلب، خيالا سياسيا وقيادة فى كل من واشنطن وباريس. وعلى البيروقراطيات فى البيت الأبيض التى تتشكك بعمق فى بعضها البعض أن يتم توجيهها بحزم إلى سلوكيات واستراتيجية جديدة.

يفهم كل الأوربيون بما فى ذلك الفرنسيون أنه لا الصدامات فى الشرق ولا عدم الاستقرار فى الجنوب يمكن أن يعالجها التحالف ما لم تكن الولايات المتحدة عضوا عاملا نشطا. إن أوربا تخاف أن تبتعد الولايات المتحدة، وأقلقها قرار إدارة كلينتون أن

تعطى وزنا أكبر لآسيا على أساس أنها أكثر المصادر احتمالا للنمو فى الاقتصاد العالمى خلال السنوات المقبلة، إذ أن أكثر من نصف النمو فى الاقتصاد العالمى بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ سيحدث فى آسيا وحوالى السدس فقط فى أوربا، ولكن سحب السجادة من تحت حلف شمال الأطلنطى لهذا السبب أو السماح للولايات المتحدة بالإنسحاب (الإبتعاد) قد يكون حماقة استراتيجية لها آثار تاريخية.

لقد ردد لورد إسماى (بريطانيا العظمى) أول سكرتير عام لحلف شمال الأطلنطى مرارا أن حلف شمال الأطلنطى تم خلقه لإبقاء الروس خارجه والأمريكيين داخله والألمان وإبقاء الألمان تحت السيطرة. ولكن حلف شمال الأطلنطى تحول إلى المركبة التى نهضت بواسطتها ألمانيا ـ لأن آخرين احتاجوا لدور ألمانيا فى الدفاع عن أوربا بقدر احتياج ألمانيا لدعمهم. كما أن الوجود المكثف الأمريكى فى البناء العسكرى لحلف الناتو بدوره سمح بعودة ألمانيا كقوة دون تهديد للدول الأخرى.. ولأول مرة فى التاريخ أصبح لألمانيا دور قوى إيجابى فى نظام تحالف دولى.

يجب علينا تدعيم الشراكة الأمريكية الألمانية. واليوم تمثل الثلاث قمم اقتصادية ـ الولايات المتحدة واليابان وألمانيا ـ أكثر من ٤٠ فى المائة من إجمالى الناتج القومى للعالم. وما أن تتمكن ألمانيا من التغلب على مشكلاتها الاقتصادية التى سببتها الوحدة فستكون مستعدة لاستخدام عضلاتها الاقتصادية الكبيرة فى أوربا الشرقية وفى الاتحاد السوفييتى السابق لخدمة مصالح الغرب ككل. ولتلطيف الخوف من قوة ألمانيا يجب أن نتأكد أن برلين تدخل اللعبة كعضو متكامل فى الفريق الغربى وليس كلاعب سلبى يقف على الجانب.

ومع القيادة السياسية للولايات المتحدة يجب على حلف الناتو أن يوافق بسرعة على أجندة استراتيجية جديدة. ويجب أن ندعم الحكومة الديمقراطية فى روسيا اقتصاديا وسياسيا. ويجب أن ندعم التطور الاقتصادى فى الدول السوفييتية السابقة الأخرى ودول أوربا الشرقية. ويجب أن نخلق سيطرة أحسن على انتقال التكنولوجيا القاتلة، وتطوير نظم دفاعية ضد الصواريخ الباليستيكية للمسرح، وأن نضع خطط طوارىء لإجراء جراحة استئصال غير نووية للتهديدات النووية المحتملة.

ويجب أن نتعاون فى مواجهة المشكلات العالمية التى خيمت بعد الحرب الباردة. إن المشكلات الكونية المشتركة ومشكلات المنطقة التى تتجاوز الحدود القومية والتى تتعدى القدرات القومية تشغل الان مركز المسرح. وأحد الأمثلة هى انفجار اللاجئين الدوليين من ٢,٥ مليون فى عام ١٩٧٠ إلى ١٩,٧ مليون الآن، وذلك دون حساب عدد ٢٤ مليون اضطروا إلى ترك بيوتهم فى أوطانهم. وإلى هذا الحد فإن جر الأقدام فى التحديات الجديدة هو القاعدة. وكما فى حالة مأساة البوسنة كانت التعددية دائما هى فتحة الهروب من المسئولية الفردية.

إن حلف الناتو يحتاج إلى قوة نووية وتقليدية أصغر عما كانت لدينا فى الحرب الباردة، ولكنها يجب أن تكون كافية لردع أى معتد وتضمن للدول الأوربية أنها قادرة على التعامل مع أى تحد. وهذا يتطلب على الأقل فيلقا واحدا من القوات البرية الأمريكية يمثل التزامنا باستقرار القارة. ويبدو أن مستوى القوات العسكرية الأمريكية فى أوربا أقل من ثلث الحجم السابق ٣٢٥٠٠٠ فرد، وسيتم تشكيلها للإنتشار السريع فى مناطق خارج حدود حلف الناتو ـ حتى ولو كانت خارج أوربا. ولايجب أن تحدث تخفيضات جديدة فى قوات حلف الناتو فلا تنخفض عن المستوى الحالى. إن التزامنا تجاه أوربا يجب أن يبنى على قدرات عسكرية صلبة وليس على شعارات سياسية.

يجب على حلف الناتو، كذلك، أن يستغل استغلالا كاملا لمزايا الثورة التكنولوجية وذلك بإنشاء قيادة كونية تتمركز فى الفضاء ووسائل اتصالات وسيطرة ذات تكنولوجيا عالية. وتكنولوجيا الإخفاء Stealth، وخفة الحركة السريعة، والذخائر الموجهة الدقيقة (الذكية). ولايجوز أن يتم إضعاف أو تقويض البنية الأساسية الموجودة، أو قدرات القيادة والسيطرة والمواصلات وغير ذلك من القدرات (Assets) القائمة. فكل هذه ضرورية لأى عمليات خارج المسرح الأوربى. ويجب أن نحاول تنسيق التغييرات فى عناصر تنظيمات القوات حتى يصبح تدريب قواتنا متكاملا وحتى يمكننا العمل كقوة موحدة سريعة رد الفعل. وسوف لايؤدى ذلك إلى تعاون أكبر فحسب بل سيمكن قواتنا أيضا من التجاوب مع أى أزمة بكفاءة أعلى.

تاريخيا كانت القيادة الأمريكية داخل التحالف الأطلنطي لها الأهمية نفسها للتماسك عبر الأطلنطي وذلك مثلما كان التهديد السوفييتي. وفى المستقبل ستستمر القيادة الأمريكية مهمة ولكن شكلها وأسلوبها سيكونان مختلفين تماما. ففى الماضى كان الدور الأمريكى فى «الناتو» أكثر هيمنة عما هو عليه الآن أو عما سيكون عليه فى المستقبل. فخلال الحرب الباردة قمنا ببناء جوانب قوتنا ضد التهديد المركزى وتفاعلنا مع احتمالات نشوب الحرب على المحيط الخارجي. وكان على حلفائنا ـ أولئك الذين وفرنا لها الأمن ضد التهديد السوفييتى ـ أن يتجاوبوا معنا. وهذا سوف لايجدى الان. كما سوف لاتجدى الانعزالية. أما مايجدى الآن فهو استراتيجية جديدة من الصبر وبناء الثقة على المدى الطويل، تدعمها تحالفات إقليمية مثل الناتو.

من الواضح أن مصلحة الولايات المتحدة تكمن في تدعيم نشوء دعامة أوربية حقيقية فى التحالف فى صورة الاتحاد الأوربى الغربى. فيجب على الولايات المتحدة أن تقبل نفوذا أوربيا ـ وليس فيتو (حق الرفض) ـ على استخدام القوات الأمريكية المتمركزة فى أوربا وفتح القوات من أوربا فى مناطق أخرى. كما يجب أن تكون على استعداد لدعم المبادرات الأوربية عندما تكون مصالحنا المشتركة مهددة. وفى الوقت نفسه يجب علينا ألا نعترض سبيل عمل أوربى إذا لم نكن نعتقد أن مصالحنا مهددة.

إن القيادة الأمريكية أمر ضرورى. فلا توجد دولة أخرى لها قوتنا أو موقعنا الاستراتيجي. وفوق كل شيء لدينا القدرة على لم شمل آخرين من أجل قضية جيدة ـ وهذا أبلغ دليل على القيادة . وكما حدث فى السنتين الماضيتين وكما أظهرت ثلاث أزمات حادة ـ حرب الخليج الفارسى، ويوغوسلافيا، والصومال ـ تحركت الأمور عندما قادت أمريكا فقط، وفشلت الأعمال عندما فشلت أمريكا فى أن تقود. يجب أن نستخدم هذه القوة وتلك المكانة (Prestige) لمواجهة الأزمات فى المستقبل ولإقامة كيانات أمنية مناطقية للمدى الطويل.

فى خطاب له أمام مجلس الكونجرس مجتمعين بعد أن عزله الرئيس ترومان من قيادته فى كوريا تمكن الجنرال فال آرثر من التأثير على المستمعين حينما اختتم خطابه بالكلمات التالية: «إن الجنود الكبار لايموتون. وإنما يذوون فقط».

OLD SOLDIERS Never Die. THEY ONLY FADE AWAY

ورغم أن الناتو سوف لايموت فإن دوره المركزى فى أحداث العالم سينوى ما لم نعد التفكير فى مهمته واستراتيجيته وتكتيكاته من القاع إلى القمة. متماسكا لمواجهة تهديد عبر نهر الألب يجب على الناتو بعد الحرب الباردة أن يحيط بالعالم. لقد حذر السيناتور ريتشارد لوجر حينما قال: «يجب على الناتو أن يخرج خارج المنطقة وإلا فإنه سيفلس». وأولئك الذين يتوقون إلى إنشاء تنظيم دولى يكون بمثابة الإطار لكل العناصر المهمة للتخطيط الاستراتيجى الأمريكى يجب عليهم أن لاينظروا لأبعد من «الناتو» الذى يتفوق بمصداقيته والاعتماد عليه والرهبة منه على الأمم المتحدة. ولايمكن لدولة تعمل منفردة، بما فى ذلك الولايات المتحدة، أن تتوفر لها المصادر بل وحتى المصداقية لتعمل كرجل بوليس للعالم. فبالعمل معا وبالشهرة التى أكسبت تاريخا كأنجح تحالف سلمى يمكن لدول حلف الناتو أن تكون قوة للإستقرار والأمن لانظير لها فى العالم.

وفى تبنى مثل هذه المهمة الكونية (الكرية) يجب على كل عضو من أعضاء حلف الناتو أن يعلم أنه فى غياب التهديد السوفييتى يجب أن يكون أكثر عالمية، وليس أقل. إن الخليج الفارسى مثال رئيسى لمنطقة لدول حلف الناتو بها مصالح مشتركة. وماعدا بريطانيا تعتمد أوربا بشكل أكبر على بترول الخليج من الولايات المتحدة. وهناك تهديدات تحوم حول الجبهات الأخرى كذلك. فبالنسبة لجنوب أوربا يقدر أن حجم السكان الأفارقة سيتضاعف ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٢٠، الأمر الذى سيزيد من الضغط على الاستقرار الهش للقارة. إن الشرق الأوسط والخليج الفارسى وآسيا الوسطى وشبه القارة الهندية ـ كلها بها مزيج متطور من الفقر وديموغرافيات متفجرة وعدم استقرار سياسى. إن الدخول فى أوربا الغربية أربعين ضعف الدخول فى الجنوب. كل المناطق الموجودة على المحيط الخارجى لأوربا تحتوى أيضا كل الذين يعملون على انتشار الأسلحة النووية عدا كوريا الشمالية وجنوب آسيا.

ولايوجد بين هذه التهديدات الجديدة مايمكن تحديده بسهولة. كما أنها غير حساسة لاستراتيجيات الردع لحلف الناتو التى تتابعت خلال الحرب الباردة. كان العدوان الردعى بواسطة الدول البلشفية أمرا معروفا، ولكن صدام حسين فى العراق، والأصوليين المتطرفين فى إيران ، أو لوردات العرقية المتقدة فى القوقاز فإنها تشكل

تهديدات جديدة تتطلب تفكيرا جديدا، وخاصة عندما تكون مثل هذه القوى الشريرة مسلحة بأسلحة نووية. وقد لاتكون هذه التهديدات قابلة للردع، ولكن التعاون الأمريكى - الأوربى فى عدم انتشار الأسلحة النووية، والدفاع المضاد للصواريخ، وخطط الطوارىء للضربات المسبقة يجب أن تكون على قمة أجندة الأوربيين والأمريكيين.

فى أى عمليات خارج المنطقة يجب على الناتو أن يعتمد على الخبرة الواسعة والتخصص لأعضائه الأوربيين الرئيسيين. فلفرنسا فهمٌ لايقارن فى أسلوب العمل فى افريقيا حيث لعبت دورا حيويا فى إدارة صدامات إقليمية وثلم اندفاعات زبائن السوفييت. فلقد كان فى مقدور القوات الكوبية فى أنجولا أن تستولى على المناطق الغنية بالمعادن فى زائير وكان فى مقدور ليبيا خلق منطقة نفوذ ملموسة جديدة. كل ذلك لم يحدث بفضل تدخل فرنسا. وإذا انتشرت الصدامات العرقية والقبلية فى كل أنحاء افريقيا فى المستقبل فستكون فرنسا وحدها هى التى تمتلك الأدوات السياسية والمهارة لمحاولة السيطرة على العنف.

ولبريطانيا أيضا قدرات وخبرة سيكون من البلاهة ألا يستخدمها حلف الناتو فى المشكلات خارج المنطقة. وعلى الرغم من أن بريطانيا الان أصغر منها فى عصر الامبراطورية إلا أن القوات المسلحة البريطانية مازالت لديها قدرة الوصول إلى كل أنحاء الكرة الأرضية وقواتها المضادة للإرهاب هى الأحسن فى العالم وتمثل ركيزة حيوية لمواجهة الأنواع الجديدة من التحديات التى سيقابلها الغرب. وفى بحثنا عن الاستقرار فى منطقة الخليج الفارسى فإن المعرفة الحميمة لسياساتها المعقدة ستكون ذات أهمية بالغة. وقد يكون من المستحيل سياسيا فى كثير من الحالات بالنسبة للولايات المتحدة أن تتصرف من جانب واحد. ففى حرب الخليج الفارسى لم تكن الولايات المتحدة وحدها بل بريطانيا وفرنسا التى أرسلت قوات قتالية رئيسية إلى المملكة العربية السعودية وكان ذلك حيويا لبناء تحالف دولى واسع تمكن من هزيمة الآلة العسكرية العراقية. لقد كانت قوات حلفائنا مهمة عسكريا. وكانت ضرورية سياسيا.

كانت قدرات الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والحلفاء الأوربيين الاخرين

متكاملة. للولايات المتحدة قدرات متميزة فى الاستخبارات والمواصلات الفضائية، والشئون الإدارية، والتكنولوجيا العالية التي يمكنها بدرجة هائلة تعزيز قدرات حلفائها لإبراز القوة العسكرية والنفوذ السياسى للتعامل مع مسائل خارج المنطقة (أى فى منطقة خارج منطقة الناتو). ولكن الولايات المتحدة وحدها ستكون مقيدة إلى حد كبير إذا لم تستخدم قواعدها فى أوربا أو القواعد التى يسيطر عليها الحلفاء الأوربيون خارج أوربا. إن قدرات حلف الناتو كتحالف يمكن أن تكون أوسع من مجموع أجزائها.

وبانهيار الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى أصبحت أوربا الشرقية يتيمة الأبوين ـ فلم تعد تدعمها روسيا فى الشرق ولم يتقبلها الغرب بعد. لقد عبر الرئيس ليتش فاليسا عن انطباعاته غير الخادعة بصورة وجدانية راقية عندما قابلته فى وارسو فى فبراير ١٩٩٣ بقوله: «*لقد قدمت بولندا للغرب هدية عظيمة ـ انتصارا عسكريا وسياسيا فى الحرب الباردة. والغرب سوف لايأخذ هذه الهدية ولايمكنكم إجبار أحد أن يأخذ هدية لا يريدها*».

وتوجد فكرة بين بعض مراقبى السياسة الخارجية أن أوربا الشرقية يجب أن تعمل كمخفف صدمة بين الشرق والغرب ولكنهم لايتلقون أى دعم كان من أى من قادة أوربا الشرقية أو أوربا الغربية. وعندما ذكرت هذه الفكرة للرئيس فرانسوا ميتران فى العام الماضى كان شكاكا. وقال: «من أين جاءت هذه الفكرة الشاذة؟ إن أوربا الشرقية كانت دائما جزءا من أوربا ماعدا فى الفترة التى قسمت فيها أوربا بسبب الحرب الباردة».

يجب علينا دون أى لبس وبنشاط أن ندعم هدف الاندماج الكامل لبولندا، الديمقراطية الجديدة وجمهورية التشيك وسلوفاكيا والمجر فى حلف شمال الأطلنطى أما اعتبار هذا الإجراء عملا مضادا لروسيا فلا أساس له من الصحة. وكما لاحظ الرئيس فاسلاف هافيل: «إن القوى الديمقراطية فى روسيا تفهم أن حلف الناتو ليس عدوا لروسيا وإنما شريك لها. وأن توسع حلف الناتو لن يكون حركة عدائية ولكن يجب أن تشد روسيا للإقتراب من منطقة الديمقراطية والتطور».

ملحوظة للمترجم: فى حديثه عن التدخل فى أزمة الخليج لم يذكر أى شىء عن الإسهام العربى فى هزيمة صدام ومن المؤكد أنه بدون هذا الإسهام لم يكن فى مقدور أمريكا ودول أوربا حشد قواتها لهزيمة العراق.

إن نجاح الرجعيين الروس فى انتخابات ١٢ ديسمبر قد تكون قناعا مباركا إلى الحد الذى قد يدفع احتمالات انضمام كل دول وسط أوربا إلى العضوية الكاملة فى حلف شمال الأطلنطى (الناتو). ويمكن للولايات المتحدة أن تخبر القيادة الروسية بحصافة. أن وضع بولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا والمجر فى فئة منفصلة عن الدول التى حلت محل الاتحاد السوفييتى السابق لايجب ترجمتها كعمل عدائى ولكن كأدنى إجراء وقائى فى حالة عودة الامبرياليين إلى السلطة فى موسكو.

إن الولايات المتحدة وحلفائنا فى الناتو يواجهون تحديين رئيسيين لأمن أوربا: الأول هو المحافظة على شراكة قوية استراتيجية بين الولايات المتحدة وأوربا، والثانى هو منع عودة الامبرياليين الروس. إن الشراكة من أجل السلام التى تم تبنيها فى مؤتمر حلف الناتو فى يناير ١٩٩٤ تتعامل مع التحدى الثانى من هذين التحديين، فمعادلته للحث التدريجى للروابط بين حلف الناتو وروسيا مرضية، وتليها فى ذلك معادلة تأمين العلاقات بين الناتو ودول حلف وارسو الأخرى. إن الحساسية الزائدة للمنادين بإثارة عناصر القوميين فى روسيا جعلتهم يتغاضون عن القلق الشرعى على أمن دول حلف وارسو السابق.

ولسوء الحظ لاتعالج الشراكة من أجل السلام موضوع التحدى الأول ـ الحاجة إلى المحافظة على روابط أمن قوية بين الولايات المتحدة وأوربا.

إن الناتو، الجسر الرئيسى الذى يربط بين جانبى الأطلنطى، يقوم بالبحث عن مهمة جديدة، ويوجد خطر كبير أن تقدمه بأقصى سرعة فى طريق الشراكة من أجل السلام مع روسيا قبل أن يحدد الطبيعة الجديدة للحلف قد تدمر بصورة لايمكن إصلاحها تماسك التحالف. ومثل السيطرة على التسليح فى السبعينات وقد كان القصد منها خدمة المصالح الأمنية القومية ولكنها أصبحت نهاية فى حد ذاتها، فإن الشراكة من أجل السلام يمكنها أن تصبح الشغل الشاغل الرئيسى للناتو طوال السنوات المقبلة. «وقد تؤدى هذه العملية إلى أن يصبح حلف الناتو غير متبلور إلى درجة كبيرة ليكون فعالا فى معالجته التحديات العديدة لما بعد الحرب الباردة».

ومن غير المعقول أساسا أن يضع كل فرد وكل شيء من الأطلنطى إلى الباسيفيكى ـ دول ذات تاريخ مختلف وتقاليد مختلفة ومستويات مختلفة من التطور الاقتصادى

والتزام مختلف للديمقراطية، ومطالب أمنية مختلفة ـ تحت مظلة الشراكة من أجل السلام. فدول متحدة أمر كاف.

إن الدول الأوربية المركزية التى كانت جزءا متكاملا من المدنية الغربية لقرون، والتى أدى احتلالها بواسطة هتلر إلى نشوب الحرب العالمية الثانية، وتلك التى تم اخضاعها بضراوة بواسطة ستالين أدت إلى نشوب الحرب الباردة، وتلك التى كانت فى عام ١٩٨٩ كانت أول دول تتخلص من الحكومات الشيوعية ـ كل هؤلاء يستحقون أن يتوقعوا معاملة مختلفة من التى منحت لدول الاتحاد السوفييتى السابق. فهذه الدول الفخورة لايجب الآن أن ترسل إلى "Diplomatic "Halfway House وأن تجبر على إثبات أنها تستحق قبولها كأعضاء فى التحالف الأوربى الذى تتقاسم قيمه.

لقد قيل بواسطة الرسميين فى الإدارة أن الشراكة من أجل السلام هى اللعبة الوحيدة فى المدينة وقرر الأوربيون الأوسطيون الانضمام إليها. ومع ذلك فإن ترددهم فى قبولها لايجب أن يعمينا عن الحاجة إلى إيجاد معادلة تجعل تلك الدول تشعر بالأمان والفخر فى أن تكون جزءا من أوربا جديدة.

إن العضوية الكاملة لتلك الدول يجب أن تكون هدفا محتما. ويجب أن يعتمد الجدول الزمنى للعضوية الكاملة على عدد من العوامل بما فى ذلك طبيعة التهديد من روسيا والانتفاع بضمانات أمن حلف الناتو فى مواجهة ذلك التهديد. وعلى الغرب أن يجد التوازن المناسب بين اتخاذ الاحتياطات المعقولة ضد عودة الامبريالية الروسية وجعل هذه العودة نبوءة ذاتية لتحقيق نتيجة التعجل والأعمال المثيرة فى الوقت الذى مازالت فيه قوى الديمقراطية واللاعدوان تسيطر على موسكو.

وستشتكى موسكو حتما ـ وهو أمر مفهوم ـ من أى ترتيبات تؤدى إلى تحرك حلف الناتو ليقترب أكثر من حدودها، وخاصة إذا تضمنت إجراءات تزيد من سهولة انضمام دول وسط أوربا. وقد يرفض بعض الروس أى اقتراح بإبقاء حلف الناتو على أصغر عنصر خاص بمهمة مضادة لتحالف موسكوفى، ومثل هذه الاهتمامات تستحق مناقشتها ويجب ألا يسمح بتشويش علاقاتنا مع موسكو أو التزامنا تجاه مجالاتها السابقة. ويجب أن نؤكد للحكومة الروسية بأننا سوف لانمركز أى قوات أجنبية (غير

محلية) فى أى دولة أوربية مركزية إلا إذا واجهت تهديدا بالعدوان. كما يجب أن نعرض عليها الميزات الأمنية نفسها التى سيتلقاها الأعضاء الجدد للناتو فى ظل خطة المشاركة من أجل السلام.

يجب على الإدارة أن تطور معادلة يمكنها أن تحمى تماسك حلف الناتو، وأن تكون عادلة لبولندا والمجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وأن تعالج الاهتمامات الأمنية الروسية المشروعة. ويجب أن تعترف بأن الأسبقية الأولى هى أنه يجب أن يوضع دور جديد لمؤسسة حلف شمال الأطلسى (الناتو). وبعد أن يتم ذلك فقط يمكن أن يتخذ قرار حول التطبيق الكامل للشراكة من أجل السلام، والذى يستلزم احتمالات كثيرة لتغيير طبيعة هذا التحالف. ومثل هذه المعادلة يجب أن تقبل أن يعطى لبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا والمجر مكانة خاصة وأن تمنح فرصة أن تكون كل منها عضوا كاملا فى حلف الناتو، ولكن يجب عليها فى الوقت نفسه توضيح أن ضمهم إلى الحلف يحدث بغرض تطوير الاقتصاد الأوربى وبيئة الأمن الأوربى. ويجب على الناتو أن يتأكد من أن كل دولة ، بما فى ذلك روسيا ، تفهم أن خطوة دمج دول وسط أوربا فى الحلف ستتسارع إذا أصبح التهديد الروسى حقيقيا مرة أخرى. وهذا التفهم سيؤدى إلى تشجيع سلوك مسئول من جانب روسيا. وأولئك الذين يعارضون السماح لدول أوربا الشرقية بدخول حلف الناتو خوفا من القومية الروسية يشعرون بحذر زائد من أن التهديد سيزيد من الاستقرار فى أوربا بدلا من انقاصه. وخلال الحرب الباردة أولئك الذين كانوا ينتقدون سياسة الاحتواء الأمريكية كثيرا أكدوا أنه علينا أن نثبت للقادة السوفييت أننا كنا فى جانب السلام. والقادة السوفييت يعلمون أننا كنا فى جانب السلام تماما كما يعرف معظم الروس أننا فى جانب السلام الآن. ولم يكن حلف الناتو فى يوم من الأيام تهديدا للاتحاد السوفييتى العدوانى خلال الحرب الباردة. ومن المضحك أن نفترض أن توسيع حلف الناتو ليشتمل دول أوربا الوسطى الديمقراطية قد يكون تهديدا لروسيا الديمقراطية السلمية. ويعبر زبيجنيوبريزنسكى عن هذه النقطة بقوله: «إن توسيع منطقة أمن أوربا الديمقراطية الذى يقرب أوربا من روسيا أكثر ليس سببا للاعتذار. فبوجود أوربا آمنة ومستقرة ستود روسيا الديمقراطية أن تربط نفسها بها». وبغض النظر عن مايفعله حلف الناتو سيستغل الديماغيون (الدهمائيون) الروس

ذلك للحصول على مكاسب سياسية بسبب المحنة الاقتصادية وخيبة الأمل التى أحس بها الشعب الروسى نتيجة ضياع الامبراطورية السوفييتية. ويجب أن نوجه سياستنا ليس لهامشيات الحياة السياسية الروسية وإنما إلى الاتجاه السائد، كما أن الاتجاه السائد بين الروس يعرف أن الناتو، بغض النظر عن التحاق دول أوربا الشرقية به أو عدم التحاقها، لايمثل أى تهديد لروسيا. وكما كتب هنرى كيسنجر: «لايوجد مراقب عاقل يتصور أن بولندا أو جمهورية التشيك، أو المجر، أو سلوفاكيا يمكنها أن ترقى إلى مرتبة التهديد العسكرى ضد روسيا سواء منفردة أو مجتمعة». ومازالت هنالك خطوات حذرة يجب اتخاذها لتأكيد أن جهود تدعيم وتوسيع حلف الناتو لن تترجم بصورة خاطئة بواسطة بعض القادة الروس على أنها تهديدات لأمن دولتهم. ويمكننا زيادة مستوى ارتياح روسيا بالتشاور المباشر مع العسكريين بها فى كل خطوة تتخذ، وكذلك بأن نؤكد لقادة الكرملين أن السبب الرئيسى لتوسيع نطاق حلف الناتو هو تحسين الظروف لتطوير الديمقراطية والحرية فى روسيا التى لاتريد عدم الاستقرار على طول حدودنا أكثر مما لانبغى نحن.

ومن المهم كذلك أن تستمر الولايات المتحدة فى أن تلعب دور القيادة فى حلف الناتو مادام كان التحالف بقيادة الولايات المتحدة ملتزما بأن يكون إلى حد بعيد أقل انذارا للروس من موقف لعبت فيه ألمانيا دورا أكثر حسما.

إن بعض الذين يعارضون إنضمام دول أوربا الشرقية لحلف الناتو يفعلون ذلك بسبب خوفهم من أن مثل هذا العمل ليس بسبب احتمال زيادة حدة القومية فى روسيا ولكن لأنهم يعتقدون أن هذه الدول لم ترتفع بعد إلى مستوياتنا السياسية والاقتصادية. ويعتبر هذا السلوك ـ على الرغم من أنه مثال حى لأسلوب اقتراب المحللين المثاليين من السياسة الخارجية ـ معيبا بصورة خطيرة، فلايجب أن يكون هناك أى شك فى إخلاص قادة دول مثل المجر وبولندا وسلوفاكيا وجمهورية التشيك عندما يقولون إنهم يريدون تحويل دولهم إلى ديمقراطيات السوق الحرة. لقد قاسوا طويلا جدا تحت جور دولانى (Statist) ليعودوا إليه باختيارهم. وإذا ماتم وضعهم تحت حماية مظلة حلف الناتو وبذلك يتحررون من القيام بكل مايلزم أمنهم بمفردهم فإن اقتصادياتهم وديمقراطياتهم

ستتطور بصورة أسرع ـ تماما كما فعل أولئك فى ألمانيا الغربية واليابان عندما تولت الولايات المتحدة وحلفاؤها المسئولية الخاصة بأمنهما بعد الحرب العالمية الثانية.

إن الدول التى خلفت السوفييت تختلف تصنيفا. ويجب تدعيم الإدارة الأمريكية فى سياستها التى تقدم لروسيا وأوكرانيا والدول الجديدة المستقلة أشكالا مختلفة من التعاون الأمنى الذى يتراوح مابين المناورات المشتركة إلى السماح لهم باستغلال المدارس العسكرية لحلف الناتو. ولكن لاتوجد حاجة لربط هذا التعاون مع عضوية حلف الناتو أكثر مما كان الأمر فى حالة ترتيبات الأمن الأمريكية اليابانية.

وآخر شيء يجب على الولايات المتحدة أن تفعله هو أن تسمح للشراكة من أجل السلام بخلق الانطباع فى طوكيو أو لنفس الموضوع فى بكين بوجود سيادة مشتركة أمريكية ـ روسية U. S - Russian Condominium. إن روسيا كبيرة جدا وقوة مهمة جدا لتضاف إلى تحالف الناتو بدون إعادة تقييم أساسى للأمن فى اليابان والصين ودول أخرى أيضا. ومن الواضح أن مهندسى الشراكة من أجل السلام لم يفكروا فيه. ولكن لكى تكون رجل دولة هى أن تراقب العواقب غير المتوقعة للأعمال التى تتم بنية حسنة.

ويجب على الدول الأوربية الشرقية أيضا أن تندمج فى المجتمع الاقتصادى الأوربى. وكما قال رئيس وزراء بريطانيا جون ميجور: «إذا فشلنا فى إدخال الدول الديمقراطية بشرق ووسط أوربا فى مجتمعنا فإننا نخاطر بإعادة خلق الإنقسامات بين من يملكون ومن لا يملكون "The haves and the have - nots". إن جدارا اقتصاديا جديدا سيقسم أوربا بين الغنى والفقير.

لقد تعلم الألمان الغربيون أن تكلفة نقل ألمانيا الشرقية إلى المستويات الاقتصادية لألمانيا الغربية تكلفة عالية للغاية. إن تكلفة نقل باقى أوروبا الشرقية إلى مستويات أوربا الغربية ستكون أعلى. فتقارير أرنود دى بورشجريف بأن بنك إعادة البناء والتطوير الأوربى قدر أن الأمر سيستغرق خمسة وثلاثين عاما بالنسبة للدول الأوربية الشرقية لتصل إلى مستوى نصف الدخول الغربية. وستكون رحلة طويلة وغالية ولكن الثمن الذى قد ندفعه إذا لم نساعدهم سيكون أعلى بكثير. إن حرية التجارة أمر حيوى

على المدى الطويل لنمو دول أوربا الشرقية. لقد ركز السيناتور سام نان على نقطة أساسية: «حاليا يعتبر الستار الحديدى لتجارة الأوربيين الغربيين أكثر تهديدا لديمقراطية أوربا الشرقية وإصلاحات السوق الحرة من جيش روسى ضعيف ومحطم معنويا وبعيد». ويجب على الولايات المتحدة وحلفائنا الأوربيين أن نحطم حواجزنا التجارية والسماح لهذه الدول بالوصول إلى أسواقنا. فخلال الحرب الباردة كانت التجارة الأوربية الشرقية مقصورة على الاتحاد السوفييتى. ولقد تداعى هذا السوق بشدة. وبالاتجار مع أوربا الغربية سيزول هذا التثاقل. ولإعطاء أوربا الشرقية فرصة لتقف على أقدامها يجب على الولايات المتحدة وحلفائنا الأوربيين ليس مجرد مساعدة المنطقة بعكاز تمويلى من المعونة ولكن يجب فتح أسواقنا للدول الأوربية الشرقية حتى يمكنها أن تسير على أقدامها. إن أوربا الشرقية تحتاج ترياقا من الاستثمارات الغربية لتتغلب على آثار السموم التى نتجت من خمسة وأربعين عاما من الشيوعية. وتوجد فعلا بعض قصص النجاحات الرئيسية فلقد حققت تشيكوسلوفاكيا أعلى نصيب للفرد من الدخل سنويا فى أوربا قبل الحرب العالمية الثانية. وبعد ربيع ١٩٦٨ الدامى فى براغ كانت تخضع لأعنف حكومة شيوعية فى أوربا الشرقية. ومنذ عام ١٩٨٩ جذبت سياساتها الاقتصادية للسوق الحرة شركات أمريكية مثل ويستنجهاوس وجنرال اليكتريك. وارتفعت صادرات التشيك إلى أوربا الغربية والولايات المتحدة بمقدار ٢٠٪ فى العام الماضى. وحسب تقديرات معدلات النمو هذا العام عند ٦ فى المائة فإن الدخل القومى لجمهورية التشيك سيرتفع بمقدار ٦٠ فى المائة مابين ١٩٩١ وعام ١٩٩٤.

لقد استردت بولندا عافيتها بصورة مدهشة كذلك، فلقد حررت الأسعار بها وفتحت حدودها للتجارة الحرة وخصخصت صناعتها وخفضت من عجز الإنفاق وشجعت المشروعات الخاصة. ولسوء الحظ فإن الألم الذى خلقته سياسات السوق الحرة أدى إلى صدام أدى بدوره إلى فوز القوى الشيوعية السابقة فى الانتخابات البرلمانية. لقد ذهبت بولندا بعيدا فى مجال إصلاحات السوق الحرة بصورة يصعب معها العودة إلى الخلف ولكن إذا لم يستمر الغرب فى تقديم المعونة لها وفتح أسواقه لها فإن بولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وغيرها من الدول الأوربية الشرقية قد تتحرك بعيدا عن الطريق إلى الحرية السياسية والاقتصادية.

لقد خلف التاريخ أسطورة تراجيدية عن الصراع من أجل القارة الأوربية، وتوجد فى كل المنطقة آثار جروح قرون من الحرب. أما الحرب الباردة فلقد حققت على الأقل سلاما باردا فى أوربا. والتحدى الذى يواجهنا هو ألا تؤدى نهاية الحرب الباردة إلى فتح الباب لحروب ساخنة فى المستقبل قد تؤدى ليس إلى إشعال النار فى أوربا الشرقية فحسب بل وفى أوربا الغربية أيضا.

لقد كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى الماضى تتعرض دائما للنقد بسبب انحيازها الكبير إلى أوربا على حساب آسيا. واليوم ليس بالغريب أن تميل الإدارة إلى آسيا فى ضوء حقيقة أن الدول الآسيوية ـ ماعدا بعض الركود فى اليابان ـ لديها أعلى معدلات نمو اقتصادى فى العالم. ولكن يجب علينا ألا نسمح لإنبهارنا بآسيا أن يعمينا عن القوة الاقتصادية الهائلة المحتملة لأوربا.

يجب أن يكون هدفنا أوربا غنية موحدة تتنافس مع أمريكا غنية ومع آسيا التى تسعى بسرعة لأن تكون غنية. وهذا هو الذى سينقذنا جميعا. إن التنافس الاقتصادى ليس لعبة Zero - Sum. ولن تتحقق مكاسب لأى دولة غنية فى المدى البعيد إذا كان منافسوها فقراء. والآن بعد أن نجحنا فى تدمير الجدار القبيح الذى قسم أوربا الحرة عن أوربا الشيوعية يجب أن يكون هدفنا لما وراء السلام أوربا موحدة فى عالم غير مقسم إلى تكتلات بواسطة جدران اقتصادية. إننا نبحث عن عالم فيه التقدم الاقتصادى لطرف ما يخدم الكل (الجميع).

إن اختلافاتنا أحيانا مع أصدقائنا فى أوربا يجب ألا تحجب مصالحنا المشتركة الخالدة. لقد كنا حلفاء فى الحرب ويجب أن نظل حلفاء فى السلام. إننا جميعا ديمقراطيات التزمت باحترام حقوق الإنسان. وبعضنا مارس الاشتراكية ولكننا جميعا الآن مؤمنون بسياسات اقتصاد السوق الحر. وعلى الرغم من اختلافاتنا الحالية حول التفاصيل فمازلنا دولا ملتزمة بأسس التجارة الحرة.

إننا نشترك فى ميراث ثقافى نادر. فمنذ ستين عاما تنبأ أرنولد توينبى فى مؤلفه «دراسة فى التاريخ"Study of history"» مستقبل أوربا»: «يجب على أوربا غدا أن تنظر للأمام لترى عالمنا الأوربى الصغير محاطا بدستة عمالقة عيار أمريكى. ومهما

يكن التطور فلقد جاءوا إلى الحياة فى نطاق أن الحضارة الغربية كانت أوربا منبعها».

سيتذكر كثير من الأمريكيين والأوربيين إعلان الرئيس كنيدى البليغ فى برلين عام ١٩٦١: «إننى برلينى»[1] إن الأمريكيين بكل أصولهم متعددة العرق ومتعددة العقائد يمكنهم الآن أن يقولوا : «نحن أوربيون». ولكن لا محل للشك من وجهة نظر تاريخنا أن أقرب علاقات ثقافية لنا هى مع الأوربيين. وفى بحثنا عن أصدقاء جدد فى آسيا يجب ألا ننسى أصدقاءنا القدامى فى أوربا.

(١) ياترى هل سيأتي يوم يقول فيه رئيس أمريكي: «إنني إفريقي»
المترجم

آسيا والقرن الأمريكى الجديد

فى عام ١٩٠٥ سافر ملازم أول جيش فى الخامسة والعشرين من عمره اسمه دوجلاس ماك آرثر مع والديه إلى آسيا فى رحلة سياحية مدتها شهر.. وتصويرا للعجائب التى شاهدها منذ ستين عاما مضت كتب ماك آرثر فى مذكراته: «لقد كان واضحا لى أن المستقبل، وبالتأكيد، ووجود أمريكا ترتبط كجديلة لايمكن فكها مع آسيا والجزر البعيدة».

واليوم بعد مضى قرن تقريبا من زيارته الأولى لليابان والصين وسنغافورة وخمس دول آسيوية أخرى كان ماك آرثر سيدهش كيف كان رفاقه الأمريكيون متباطئين فى فهم أن الولايات المتحدة مقدر لها أن تكون قوة آسيوية باسيفيكية رئيسية ـ ليس فقط فى الحرب حيث قاد ماك آرثر ببراعة فائقة بل أيضا فى السلام. ولقد قال البعض أنه إذا كان القرن العشرين هو قرن أمريكى فإن القرن الحادى والعشرين سيكون قرنا آسيويا. ويمكن أن يكون القرن الحادى والعشرين قرنا أمريكيا ثانيا ـ ولكن فقط إذا فهمنا أنه يجب أن نكون مشتركين بصدق سياسيا واقتصاديا ودبلوماسيا وثقافيا فى المنطقة الآسيوية الباسيفيكية كما نفعل فى أوربا، كانت الولايات المتحدة مرارا العامل المسيطر فى معادلة الحربة فى أوربا الغربية وذلك بتأكيد النصر فى الحروب العالمية ولكونها تمثل رأس الحربة فى تحالف الناتو. وفى عصر ما وراء السلام يجب أن تلعب الولايات المتحدة دورا مماثلا فى آسيا.

إن الحوار فى الولايات المتحدة بين الأوربيين الأوائل والآسيويين الأوائل كان له معنى خلال الحرب الباردة ولكن لامعنى له الآن. وكلاهما يأتى فى المكانة الأولى. إن دورا أمريكيا فى أوربا سيظل لاغنى عنه. ومع ذلك فأولئك الذين يتشككون فى أهمية

آسيا للولايات المتحدة أو فى ضرورة التزامنا بمستقبلها يتجاهلون التاريخ. فعلى مدى الخمسين عاما الأخيرة تكبدت الولايات المتحدة مئات وآلاف الأرواح فى المسرح الباسيفيكى فى الحرب العالمية الثانية وفى حربى كوريا وفيتنام. ورغم أن الحرب الباردة انتهت فإن التوتر النامى موجود فى كل المنطقة وإذا أهملناه فقد يورط الولايات المتحدة فى صدامات مستقبلية.

وفى الوقت الذى لاتعتبر فيه قوى شرق آسيا الرئيسية ـ روسيا والصين واليابان ـ أعداء طبيعيين لنا فإنهم ليسوا أصدقاء طبيعيين. فمنذ أول علاقات دبلوماسية لنا مع الصين فى عام ١٩٧٢ وللولايات المتحدة علاقات مع تلك القوى الثلاث أحسن من العلاقات بين بعضهم البعض. وفى الوقت الذى قد تكون فيه محل ثقة بعض الدول الآسيوية الوحيدة التى لا تعتبرها هذه الدول الثلاث الرئيسية قوة عدوانية محتملة يمكننا أن نلعب دورا فريدا لمصلحة الجميع فى المحافظة على السلام والاستقرار.

وتعتبر آسيا إلى حد بعيد أكثر المناطق الاقتصادية فعالية فى العالم. وفى الحقب القادمة ستكون المنطقة التى تحدث فيها الأحداث الرئيسية. إن المعدل المتوسط للنمو فى آسيا عام ١٩٩٢ كان ٦,٦ فى المائة بالمقارنة بواحد فى المائة فى أوربا الغربية، ٢,١ فى المائة فى الولايات المتحدة. ويقدر أنه بنهاية العقد سيكون إجمالى الناتج القومى لآسيا ٣٠ فى المائة من إجمالى الناتج القومى فى العالم وأن مليار آسيوى، وهو مايعادل إجمالى سكان أمريكا الشمالية وأوربا، سيسكنون فى مساكن إسكان متوسط ويخلقون سوقا ضخمة جديدة للتجارة مع الغرب. إن النمو الانفجارى لآسيا سيضاعف ثلاث مرات عدد مستهلكيها الذين سيكون لهم دخول تعادل المتوسطات الغربية.

إن تجارتنا مع آسيا تزيد بمقدار ٥٠ فى المائة عن تجارتنا مع أوربا. إن مشروعات مؤسسة موتورولا التى تنتج أجهزة الجيب للإستدعاء ستصل إلى أن نصف انتاجها من هذه الأجهزة ستصفر فى الصين، فى حين تعتقد شركة كاريير أنه خلال ست سنوات سيقوم نصف إنتاجها من أجهزة التكييف بتكييف غرف المعيشة الآسيوية. وهاتان مجرد شركتين أمريكيتين وآلاف عمالها بأسرهم لهم مصلحة فى آسيا المستقرة المزدهرة. إن الصادرات إلى آسيا على هذا المستوى ـ مع الصناعات التى تنتج وتقدم

خدمات يريدها الآسيويون ـ ستخفض العجز فى الميزان التجارى بصورة كبيرة تؤدى إلى دفع السياسيين والعلماء الأمريكيين إلى الخطابة الزائدة. يجب على الغرب أن يرحب بالنمو الاقتصادى الآسيوى القائم. وكما لاحظ الاقتصاديون: «إن نجاحات آسيا كانت نتيجة عمل شاق وتفاؤل وانفتاح ورغبة فى التعلم ورغبة فى التغيير وإقتناع بعدم وجود رحلات مجانية. وهذه الأساليب ليست تهديدا للغرب. فهى التى صنعت الغرب فى بداية الأمر».

ولسوء الحظ فإن هذا النمو الاقتصادى المدهش لم يصاحبه استقرار سياسى. إن دول شرق آسيا تثق فى بعضها البعض أكثر قليلا من ثقتنا فى الاتحاد السوفييتى إبان الحرب الباردة. وإذا ماتركت دون كبح فإن هذه الأحقاد قد تفور وتؤدى إلى سباق تسلح بل وإلى حرب. إنها تجعل استمرار قيادة الولايات المتحدة أمرا حيويا. وبدون تحالف أمنى رسمى مثل الناتو وروسيا والصين واليابان فإنها ستشتبك فى عملية توازن حساسة ستحدد مستقبل الباسيفيك. إن الولايات المتحدة هى القوة الكبيرة الوحيدة التى تمتلك فعالية سياسية واقتصادية مع كل القوى الثلاث وجيرانهم العديدين لتحديد مسار العلاقات فى الاتجاهات البناءة.

إن الصين تحتاج لعلاقات مع الولايات المتحدة لتضمن أن اليابان لن تعود إلى سياسة خارجية حازمة ومنع سيادة الاقتصاد اليابانى على المنطقة. واليابان تحتاج إلى وجود عسكرى أمريكى كدرع واق ضد روسيا والصين وكوريا المتحدة فى المستقبل. وتحتاج روسيا للولايات المتحدة للمحافظة على وجود عسكرى مناسب لكبح النفوذ العسكرى والسياسى الصينى واليابانى المتزايد فى المنطقة. وكوريا الجنوبية تحتاج للولايات المتحدة لمنع عدوان الكوريين الشماليين والمساعدة فى ترسيخ عملية الوحدة الكورية.

والكل يعلم أنه بنهاية الحرب الباردة ظهرت روسيا جديدة على المسرح العالمى. ومايجب أيضا أن نعترف به أن «يابان» جديدة و«صين» جديدة قد صعدت إلى المسرح كذلك.

الولايات المتحدة واليابان: فى خطوة مشتركة فى القرن التالى

إن اليابان أعظم صديق لنا وأكبر منافس لنا فى آسيا. وفى الحرب الباردة تقاسمنا مصلحة مشتركة فى ردع التغلغل السوفييتى فى شرق آسيا. ولقد مهد هذا التحالف الأساس للنهضة الاقتصادية المدهشة لليابان ونموها خلال الحقب الخمس الماضية. وبزوال التهديد السوفييتى سيؤدى تنافسنا الاقتصادى ومصالحنا السياسية المختلفة إلى خلق ضغوط شديدة على تحالفنا.

وكلا الدولتين ستستمران فى الاستفادة من هذه العلاقة. وبسبب آثار الأعمال الوحشية والسياسات اللاإنسانية للإحتلال خلال الحرب العالمية الثانية يجب أن تعتمد اليابان على علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة لتهدىء من مخاوف جيرانها وخاصة حينما تتبنى سياسة خارجية ودفاعية أكثر اتجاها نحو الخارج. إن الولايات المتحدة تحتاج إلى قواعد فى اليابان لتضمن الحضور المتقدم الذى نريده لحماية مصالحنا فى شرق آسيا ولتسهيل التعاون الأمنى الأمريكى ـ اليابانى. إن اليابان غير النووية تحتاج إلى التزام عسكرى من الولايات المتحدة ليس للدفاع عن الجـزر اليابانيـة (home Islands) فقط بل أيضا تعزيز الاستقرار فى آسيا وبالتالى إبقاء الانفاق العسكرى عند مستويات معقولة.

إن اقتصادياتنا تعتمد على بعضها بعمق. ولايمكن لاقتصاد اليابان أن يبقى حيا بدون سوق الولايات المتحدة. وكما أن الصادرات الأمريكية إلى اليابان تزداد فالعكس أيضا صحيح. وفى حالة سيارات الركوب يعتبر الاعتماد المتبادل كبيرا جدا لدرجة أن نصف أجزاء بعض الموديلات اليابانية تصنع فى الولايات المتحدة والنصف الآخر فى اليابان مع وجود مصانع تجميع فى كل من الدولتـين. ويخصـ ـس كثـير من الموديـلات

لامعنى للحديث عن السيارات «اليابانية» أو «الأمريكية» ـ فهى فى الواقع سيارات أمريكية ـ يابانية. وهذه الروابط الوطيدة يمكن قطعها فقط بثمن غال من الولايات المتحدة واليابان معا.

وخلال زيارتى الأولى لليابان عام ١٩٥٣ أكد رئيس الوزراء شيجيرو يوشيدا (وكان هو وماك آرثر مهندسى معجزة اقتصاد اليابان) على أن دولته التى مازالت تتخلص من التدمير الذى حدث لها من الحرب العالمية الثانية. يجب أن تضع أسبقية أولى على تطوير اقتصاد سوق حرة قوية وبسبب ضعفها الاقتصادى آنذاك وهزيمتها فى الحرب العالمية الثانية أعتقد أن اليابان يجب أن تتبع سياسة خارجية منخفضة المستوى (Low Posture) شبيهة بتلك التى تتبعها الدول الأوربية المتوسطة الحجم.

وخلال الحرب الباردة حصدت اليابان فوائد اقتصادية ضخمة باعتمادها على مظلة الأمن الأمريكية وإبقاء إنفاقها العسكرى منخفضا. إن صدمة الحرب العالمية الثانية محت عطش اليابان للقيادة السياسية فى العالم مدة جيلين. لقد حذا خلفاء يوشيدا ـ بعناية ـ خطواته. وفى السبعينات أصبحت اليابان قوة اقتصادية عظمى جغرافية استراتيجية. وبالسماح للولايات المتحدة بأن تقدم القدر الرئيسى لاحتياجاتها الأمنية ناسبت البروفيل السيكولوجى لليابان وحققت العجائب لاقتصادها أيضا. ونادرا ما حولت دولة الضرورة إلى مثل هذه الميزة المربحة.

لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغيير نظرة الشعب اليابانى الخارجية للعالم. واليوم تعتبر اليابان أمة من شعب جديد. فحوالى ٦٨ فى المائة من سكانها ولدوا منذ الحرب العالمية الثانية. كما أنها أمة لها قيادات جديدة. فلأول مرة خلال أربعين عاما لا يوجد الحزب الديمقراطى الحر فى السلطة. وخمسة فقط من بين واحد وعشرين عضوا فى مجلس وزراء هوسيكاوا كانوا أحياء عندما بدأت اليابان توسعها الامبراطورى المدمر فى أوائل الثلاثينات. وهى أمة السياسات الجديدة. فداخليا تتحرك نحو الإصلاحات التى ستحقق للياباني العادى سيطرة أكثر على النظام السياسى للدولة. وفى سياستها الخارجية فتخطط تدريجيا ولكن بثبات مسارا تجاه موقع مؤكد على المسرح الدولى.

وفى الوقت الذى يعتبر فيه الأمر حيويا بالنسبة لليابان والولايات المتحدة للمحافظة على شراكة ثنائية فإن التوترات الحالية أضعفت الروابط القوية بينهما. إن بعض المعارضين لليابان فى أمريكا يجادلون فى أننا يجب ألا نتحمل فاتورة الدفاع عن اليابان بعد الآن. وبعض المعارضين لأمريكا فى اليابان يجادلون فى أن أمريكا مجتمع فاسد لايجب أن ننظر إليه كنموذج اقتصادى أو سياسى. ويعتقدون أن اليابان يجب أن تقطع روابطها مع أمريكا وأن تمضى قدما منفردة. لقد أخفت مسائل الأمن هذه التوترات أحيانا. والآن بعد أن زالت القيود تجاوزت الخلافات السياسية والاقتصادية المسائل الأمنية. فعندما تصبح الدول صديقة لبعضها البعض أساسا بسبب وجود عدو مشترك لها فإنها تميل إلى التشاجر مع بعضها البعض عندما لايوجد عدو مشترك يوحد بينها.

إن سياسة يوشيدا التى خدمت اليابان بشكل جيد جدا خلال الحرب الباردة أصبحت الآن مهجورة (قديمة). فاقتصاد اليابان الذى كان واحدا على ثلاثة عشر من حجم الاقتصاد الأمريكى عام ١٩٥٣ نما ليصبح نصف حجم هذا الاقتصاد الان. لقد تنبأ لى كوان يو بتغيير دور اليابان فى عام ١٩٦٧ عندما قال لى: «لامفر من أن اليابان ستلعب مرة أخرى دورا رئيسيا فى العالم. إنهم شعب عظيم. ولايمكنهم ولايجب أن يقنعوا بدور عالمى يقتصرون فيه على صناعة راديوهات ترانزستور أحسن وماكينات خياطة وتعليم الآسيويين الآخرين كيف يزرعون الأرز». واليابان ـ قوة اقتصادية وزن متوسط ـ هى الآن المتحدى الأول لبطولة الوزن الثقيل الاقتصادى. ولقد جاء الوقت لتلعب دورا فى السياسة الخارجية يلائم قوتها الاقتصادية.

وهناك مساحة واسعة لعدم الموافقة حول ماهية هذا الدور. فالبعض يرى أن اختفاء الاتحاد السوفييتى المعادى المسلح نوويا فإن ضمان الأمر بواسطة الولايات المتحدة فقد قيمته. والبعض الآخر يقول إنه بظهور النابذين للحرب والعنف فى اليابان فإن جيرانها لايخافون وجودها فى المنطقة. وكلا الرأيين معيب. فعندما ينظر قادة اليابان إلى جيرانهم فى شرق آسيا فإنهم يرون روسيا التى لم تعد شيوعية ولكنها مازالت قوة عظمى نووية، ويرون الصين المسلحة نوويا تتحول بسرعة إلى عملاق عسكرى

واقتصادى، ونظام كوريا الشمالية المولع بالقتال يحاول مسعورا امتلاك أسلحة نووية. وعندما ينظر جيران اليابان شرقا فإنهم يرون بعث اليابان التى يعتقدون أنها قد ترى يوما ما فى باقى آسيا صيدا لها. وبالنسبة لليابان فتسليح نفسها من جديد أو امتلاكها لأسلحة نووية أمر غير مقبول سياسيا لاداخليا ولاخارجيا. إن القلق المتوانى فى أوربا حول احتمال تهديد عسكرى من ألمانيا صغير بالمقارنة بخوف آسيا من أن تصبح اليابان مرة أخرى قوة عسكرية رئيسية. إن كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية والفلبين والصين وتايوان وماليزيا وأندونيسيا - كل هؤلاء لديهم شيء واحد مشترك. كلهم كانوا أعداء لليابان فى الماضى ويخشون أن يصبحوا أعداء لليابان فى المستقبل. فإذا قررت اليابان زيادة قواتها المسلحة فوق المستوى اللازم للدفاع عن جزرها فإن كل الدول التى قاست من الاحتلال اليابانى قبل وخلال الحرب العالمية الثانية قد تزيد من انفاقها على الدفاع. ومثل هذا السباق فى التسلح قد يجعل التنافس السوفييتى باهتا بالمقارنة.

إن شعب اليابان ينقسم أيضا بعمق حول إعادة العسكرية. فاليابان هى الدولة الوحيدة التى عانت التدمير الناتج من الأسلحة النووية. بل وحتى صغار السن الذين لايتذكرون الحرب العالمية الثانية يعارضون بشدة امتلاك اليابان للأسلحة النووية. وكثير من اليابانيين يعتقدون أن نفس عوامل الخطورة الإقليمية والهيمنة الإقليمية التى ميزت الثقافة اليابانية فى الثلاثينات قد تطفو إلى السطح فى اليابان وتدفع الدولة إلى استعادة قوتها فى آسيا. ويعرفون كذلك أن أى كسب فى إصلاح العلاقات مع الدول المجاورة قد يختفى فى يوم وليلة إذا تبنت اليابان سياسة خارجية أكثر عدوانية.

ومع ذلك فاليابان لم تعد قزما عسكريا. فلقد أخذت على عاتقها خمسين فى المائة من تكاليف وجود قوات أمريكية على أراضيها، وطورت قوة دفاع قوامها ٢٤٠٠٠٠ رجل للدفاع عن أراضيها، وقامت ببناء أسطول قوى للمحافظة على سلامة طرق مواصلاتها البحرية من أى تهديدات عدائية. وفى الوقت الذى تنفق فيه اليابان ١٪ فقط من إجمالى دخلها القومى على الدفاع، وتنفق القدر نفسه تقريبا بشروط مطلقة مثل كثير من حلفائنا فى غرب أوربا لأن اقتصادها أكبر بكثير.

لقد وجد المرشحون السياسيون فى الولايات المتحدة أن اتجاها مشجعا موثوقا فيه هو القول بأن اليابان الان غنية بالقدر الكافى لتوفير الدفاع عن نفسها وأن علينا «أن نعيد الأولاد إلى الوطن». وبصرف النظر عن ديماجوجية هذه المقولة فإنها خطأ خطير. فإذا سحبت الولايات المتحدة قواتها من القواعد الأمامية فى منطقة الباسيفيك فإن طوكيو ستواجه اختيارين لايقبلان النقض. إما أن تسلح نفسها بأسلحة نووية الأمر الذى سيشعل عدم استقرار بركانى فى المنطقة، أو قد تتحالف مع روسيا أو الصين الأمر الذى قد يخل توازن القوى فى آسيا ويدمر احتمالات التعاون الإقليمى. وبدون درع الأمن الأمريكى قد تضطر طوكيو على اتخاذ إجراء قد لايفيد أحدا وقد يقلق الجميع.

وإذا لم تلعب الولايات المتحدة دورا فإن مثلث الباسيفيك المكون من اليابان والصين وروسيا قد يكون غير ثابت مثل منضدة لها ثلاثة أرجل فقط. إن ثمن استمرار الولايات المتحدة فى أن تلعب دور موازنا فى آسيا أقل بلا حدود من الثمن الذى قد تدفعه إذا ما انسحبت الآن ثم تضطر للعودة بعد ذلك لموازنة العلاقات بين هذه القوى الكبيرة الثلاث - قوى عدوانية محتملة. وبينما يعتبر من المهم المحافظة على وجود قوات أمريكية فى أوربا من الضرورى المحافظة على المستوى الحالى لوجود القوات الأمريكية فى آسيا.

إن زيادة ميزانية الدفاع لليابان أمر غير عملى سياسيا ولكن يجب على قادة اليابان زيادة ميزانيتها للمعونات الخارجية إلى حد كبير حتى يكون العبء الكلى لأمنها القومى - وهو مزيج من الانفاق على الدفاع والمعونات الخارجية - مثيلا للعبء الذى تتحمله كنسبة من إجمالى الناتج القومى. إن الـ ١١ مليار دولار ميزانية المعونة الخارجية اليابانية تساوى تلك الخاصة بالولايات المتحدة، ولكن الانفاق على الدفاع بالإضافة إلى المعونات الخارجية يساوى ١,٥ فى المائة فقط من إجمالى الناتج القومى بالمقارنة بـ ٤,٥ فى المائة من الناتج القومى تنفقها الولايات المتحدة على الدفاع والمعونات الخارجية. وبزيادة ميزانية معوناتها الخارجية يجب على اليابان أن تتخذ خطوات حاسمة لمواجهة الانطباع الواسع الانتشار بأن اقتصادها وبرامج مساعداتها صممت لا لمساعدة الآخرين ولكن لمساعدة اليابان.

لقد تم وصف مشكلة اليابان المحسوسة إلى عام ١٩٨٥ بواسطة رجل دولة جنوب شرق أسيوى، وهو رجل ليس ضد اليابان، بأنه قلق من تأثير المعونة الخارجية اليابانية على بلده وقال: «إن المشكلة مع اليابانيين عندما يقدمون معونة أجنبية هى فى أنهم يتصرفون مثل شبه الموصلات Semiconductors. إنهم يأخذون كل شىء ولا يعطون أى شىء فى المقابل».

يجب أن تستخدم اليابان المعونة والاستثمار لتشجيع ليس مجرد مصالحها الاقتصادية الضيقة. ولكن أيضا مصالح أمنها القومى الأوسع فى السلام والاقتصاد والتقدم والاستقرار السياسى فى كل أنحاء آسيا. وفى الوقت الذى لايمكن فيه تأكيد شرعية أى برنامج معونة إلا إذا كان يخدم مصالح الدولة المانحة فإنها سوف لاتكون مؤثرة إلا إذا خدمت أيضا مصالح الدولة المتلقية للمعونة.

وفى زيادة وإعادة توجيه برامج معوناتها الخارجية يجب على اليابان أن تصبح المتبرع الرئيسى للمعونة إلى روسيا ودول الاتحاد السوفييتى السابق ودول أوربا الشرقية. وأى عائد اقتصادى فورى سيكون صغيرا ولكن مثل هذه المعونة ستمثل استثمارا طويل الأجل فى السلام والتقدم الاقتصادى للمنطقة. فلدى كل الدول الحرة رهان ضخم على بقاء حكومة روسية ديمقراطية غير عدوانية. وعلى حكومات مستقرة في الدول المستقلة حديثا من الدول السوفييتية. ومع ذلك ففى الوقت الذى تعهدت فيه كوريا الجنوبية بثلاثة مليارات دولار ودفعت ١,٥ مليار دولار كمعونة إلى روسيا فإن اليابان تعهدت بثلاث مليارات دولار وقدمت مليار دولار فقط. بغض النظر عن أن ناتجها القومى يساوى إثنتى عشرة مرة من الناتج القومى لكوريا الجنوبية، إن رفض روسيا إعادة أربع جزر شمالية إلى اليابان استولى عليها ستالين فى نهاية الحرب العالمية الثانية يمثل العقبة الرئيسية أمام اليابان لزيادة معونتها إلى روسيا. وباتباعها مثال الولايات المتحدة التى أعادت أوكيناوا إلى اليابان خلال رئاستى فى عام ١٩٧٢ يجب على روسيا إعادة هذه الجزر إلى اليابان دون شروط. وبالنسبة لليابان فإن ربط المعونة بإعادة روسيا للجزر يعتبر بناء سياسيا واستراتيجيا. فلو حدث ونجح الوطنيون الروس المتشددون بقلب حكومة يلتسين فإن اليابان لن تستعيد هذه الجزر. ومع وجود

حكومة يلتسين فى السلطة يجب على اليابان أن تتفاوض فى آن واحد على إعادة الجزر وتطوير خطة معونة اقتصادية واسعة القاعدة لروسيا وللجمهوريات السوفييتية الأخرى. لقد بدأت اليابان تتحرك فى هذا الاتجاه ولكن ليس بنشاط كاف فى ظروف الأزمة القائمة فى روسيا.

إن الشرق الأوسط مسألة حيوية أخرى للمصالح اليابانية. ويجب أن تكون اليابان المانح الرئيسى للمعونة للدول العربية التى تسعى لتحقيق سلام مع إسرائيل بعد خمسة وأربعين عاما من الحروب. إن الولايات المتحدة لايمكنها الاستغناء عن بترول الخليج الفارسى. وكذلك اليابان. ومع ذلك فخلال حرب الخليج الفارسى شاركت اليابان بصعوبة بتقديم قوات بحرية غير قتالية وأفراد خدمات طبية. وسوف لاتكسب اليابان مقعدا على منضدة القوى القائدة فى العالم مالم تجد طرقا لاستخدام قوتها الاقتصادية لتحقيق تأثير سياسى. إن تدعيم مسيرة السلام العربى ـ الإسرائيلى تمويليا ودبلوماسيا يعتبر فرصة مثالية. وشىء آخر كذلك هو الاشتراك الكريم في عمليات حفظ السلام الدولية فى آسيا ومناطق أخرى. ومثلهم مثل الألمان رفض اليابانيون تقديم أفراد عسكريين لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة على أساس أن دستورهم يحدد استخدام قواتهم المسلحة للدفاع عن جزرهم (home Islands). ويبدو أن هذا الاتجاه يمثل بصورة متزايدة مسوغا منطقيا ذاتيا. ولايمكن لأحد أن يتوقع أحد غير اليابان الغنية التى توفر معونة أجنبية ودعما لحفظ السلام تحت الطلب مثلها مثل صرف نقود من آلة صرف النقود الآلية فى البنوك. ولايمكن لأحد أن يتوقع منهم أن يفعلوا أكثر من التصرف طبقا لمصالحهم، كما تفعل كل دولة عظيمة. ولكن إذا أرادوا أن ينظر إليهم العالم نظرة جدية والاشتراك الكامل فى ثمرات الاستقرار الكونى يجب عليهم استخدام قوتهم الضخمة لتشجيع مصالح الدول الأخرى بمثل مايشجعون مصالحهم.

يجب أن نستمر فى تدعيم طلب اليابان الحصول على كرسى فى مجلس الأمن إذا أبدت الاستعداد فى المشاركة فى مخاطر وعبء العضوية. ومع الوقت ستؤدى العضوية فى أكثر نادى دبلوماسى خصوصية فى العالم إلى إجبار اليابان على صورة أكثر

مسئولية عالمية بالنسبة للجميع ـ توسيع نطاق برنامج المعونة الخارجية، والمساهمة المالية وبالقوة البشرية فى جهود حفظ السلام وكذلك ـ وقد يكون الأكثر أهمية ـ اتخاذ خطوات أكثر فعالية لتقليل الحواجز الدقيقة الدستورية والثقافية أمام الاستثمارات الأجنبية والواردات.

وإلى حد بعيد فإن المسائل الأكثر عصبية فى العلاقات الأمريكية اليابانية هى المسائل الاقتصادية، وتعبئة الرأى العام فى كل من الدولتين لمساندة روابط أمنية قوية أمريكية يابانية ستكون مستحيلة ما لم نكن قادرين على تخفيض التوتر التجارى. فالشكاوى ضد التصرفات التجارية اليابانية أدت فى الولايات المتحدة إلى أن يغالى البعض فى الرأى بأن اليابان تحاول تحويل أمريكا إلى مستعمرة اقتصادية لها. وهذا ليس حقيقيا. فالشركات اليابانية تمتلك فقط ٢٣,١ فى المائة من إجمالى الأعمال المملوكة للأجانب فى الولايات المتحدة بالمقارنة بـ ٢٣,١ فى المائة للبريطانيين، ١٤,٦ فى المائة للهولنديين، ٧ فى المائة للألمان. وغالبا ما تتخلف كثيرا عن الحقيقة الثقافة الشعبية وبعد النظر بالنسبة للسياسات والسياسة العامة. ففى أحد أفلام السينما المحبوبة لعام ١٩٩٣ «الشمس الصاعدة Rising Sun » تم التركيز على الجشع التكنولوجى والاقتصادى اليابانى، فى حين أنه فى الوقت نفسه كان المحللون يرحبون بالزيادة الدرامية فى نوعية الموديلات الجديدة لديترويت ويسجلون تناقص مبيعات السيارات اليابانية فى الولايات المتحدة. علاوة على ذلك عرض الفيلم السينمائى مع بداية الركود فى اليابان بعد أربع سنوات من تردى أرباح الشركات وأعلن عدد من أكبر شركاتها خططا لإلغاء فكرة التوظيف المضمون مدى الحياة. ومن الطبيعى أن من السذاجة بصورة حادة أن يتوقع أحد أن المنشور المشوه لهوليود سيصور أمريكا بدقة. ولسوء الحظ فإن للسينما والتليفزيون والموسيقى الشعبية تأثيرا ضخما على نظرة أمتنا لنفسها وموقعها من العالم. ولايعنى أى من هذا إنكار أن لدينا مشكلة اقتصادية فى علاقاتنا مع اليابان. وإنما تكمن لا فى استيلاء اليابانيين على ممتلكاتنا ولكن فى خلل الميزان التجارى الحالى. إن عجز الميزان التجارى مع اليابان ارتفع من عشرة مليارات دولار عام ١٩٨٠ إلى واحد وخمسين مليار دولار عام ١٩٩٢ . كما أن تقلبات أسعار العملة والاتجاهات الدورية المتضادة للاقتصاد والعجز الكبير فى الموازنة واختلاف

معدلات المدخرات والنمو ـ كلها ضمن الأسباب الحقيقية لهذا الخلل. ولسوء الحظ فإن السياسيين على جانبى الباسيفيك يستغلون مشكلات التجارة الأمريكية اليابانية لتحقيق بنوط سياسية فى بلادهم. وتماما كما لايمكن لأمريكا أن تلقى بالملامة فى مشكلات العجز على اليابان فإن اليابانيين لايمكنهم إلقاء الملامة على سياسات أمريكا المالية لما يحدث من تقلبات الاقتصاد الكونى.

إن علاقتنا الاقتصادية ستنمو إذا ما قدم كل منا تنازلات فى بعض الأمور. فيجب علينا أن نقبل المسئولية عن جزء من العجز التجارى الذى ينتج من البضائع الأمريكية غير القادرة على المنافسة وآثار عجز الميزانية لدينا. ويجب علينا ألا نفرض جمارك على البضائع اليابانية ولكن يجب أن نعمل مع حلفائنا الأوربيين فى مباحثات التجارة فى الاجتماعات الاقتصادية للدول السبع الصناعية G-7 على إقناع اليابان بأن تفتح أسواقها لبضائعنا. ويجب أن نرد على اليابانيين فقط إذا لم يفعلوا شيئا لمعالجة الممارسات التجارية غير العادلة التى تعاقب بوضوح الشركات الأمريكية. يجب على اليابان أن تبدأ من نفسها بتخفيض حواجزها التجارية وتخفيض جماركها. فإجراءات مثل إعادة إصلاح نظام تسعيرها الاحتكارى والمنافى للمنافسة قد يساعد على تطوير التنافس التجارى فى الباسيفيك. إن استعداد حكومة اليابان على إجراء تنازلات فى أسواق أرزها يمثل بداية رمزية جيدة، ولكن مستقبل العلاقات الأمريكية اليابانية يتوقف أساسا على منع الممارسات التجارية غير العادلة من التحول إلى حرب تجارية على مستوى كامل.

وفى الوقت الذى لايوجد فيه للعجز فى الميزان التجارى تأثير اقتصادى على الولايات المتحدة كما يقول المنتقدون لليابان فإن التأثير السياسى لايمكن إنكاره. ومادامت أسواق اليابان غير مفتوحة كأسواقنا فإن العلاقات بين الولايات المتحدة واليابانى ستعانى كثيرا من المصاعب، وخاصة فى الأوقات الاقتصادية الصعبة. وبالنسبة للكثيرين يبدو أن اليابان ترفض اللعب طبقا للقواعد. وفى الواقع هى تلعب طبقا لقواعدها هى. وليس بالضرورة أن يكونوا مخطئين ولكنهم يميلون بقوة إلى تطوير علاقة عمل راسخة بين دولتينا.

إن كثيرا من السياسيين والمعلقين صنعوا لأنفسهم مستقبلا واقعيا من تحذير الأمريكيين ضد الخطر الصاعد لليابان. وكانت جهودهم بناءة إلى حد أنهم ساعدوا على إيقاظنا للأهمية الحيوية للتنافس النشط. ولكنهم غير بنائين عندما يبدأون فى تغذية الخوف والعدوان. إن جون كونالى، الذى عمل فى بداية حياته مساعدا لجمهورية ألمانيا الفيدرالية (FDR) تحدث لى مرة عن اجتماع مبهر حضره ومعه عدد من الديمقراطيين الشبان مع الرئيس روزفلت خلال الحرب العالمية الثانية تمتعوا فيه بصورة ضخمة بنصيحة سياسية لاتباعه الشبان. وعندما انتهى الاجتماع اعتدل فى كرسيه للخلف وأومأ بمبسم سيجارته وقال لى: «يا أولاد تذكروا دائما ـ لكى تكون ناجحا فى السياسة من المفيد أن يكون لك عدو»

Boys always remember - to be a success in politics, it helps to have an .«enemy

وليس سرا أن الدول أيضا كثيرا ماتكون فى أحسن صورة لها عندما تقاتل عدوا. وأحيانا يمكن للسياسيين كسب الانتخابات بالمنافسة ضد عدو خيالى، ولكن الدول المسئولة لايمكنها أن تتمتع بهذه الرفاهية. وفى عصر ماوراء السلام لاتحتاج الولايات المتحدة خصما جديدا على مستوى الاتحاد السوفييتى السابق لكى تظل قوية. إنها تحتاج فقط لأن تفهم أن المحافظة على الرفاهية والسلام والحرية فى الوطن ونشرها فى الخارج هى قضايا نبيلة وتستحق الاتحاد من خلفها تماما كالجهود التى بذلناها فى الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة.

إن ضرب اليابان فى الولايات المتحدة وضرب الولايات المتحدة فى اليابان أمران يتسمان باللامسئولية. فلم يكن هناك أمتان عظيمتان أكثر اختلافا ومع ذلك فهما أكثر تشابها. فكلانا دولة ديمقراطية.. ولكل منا سياسات اقتصاد سوق حرة. وكلانا دولتان تجاريتان لهما مصلحة فى التجارة الحرة. ولاتوجد لأى منا أطماع فى أراضى الأخرى. ومع ذلك فنحن ثقافيا نختلف بسنوات ضوئية. ومن الخبرة أعرف أن اليابانيين قد يغضبون فى المفاوضات الاقتصادية والسياسية. وأنا على ثقة من أننا غاضبون مثلهم. ولكن يجب أن نحافظ على وجهة نظر صحيحة وواقعية كما أصر المؤرخ وولتر ماكدوجال: «إن من مصلحة طوكيو وواشنطن الاعتراف بأن مسائل الأمن المشترك لهما

أهم بكثير من شجارهم التجارى. وللدخول إلى القرن الحادى والعشرين بصورة تختلف عن الخطوة المشتركة سيكون ضربا من الجنون. إن اليابان وأمريكا بتجميع قواتهما المتكاملة يمكنهما المساعدة فى الوحدة الكورية وفى تطوير الصين وسيبيريا ووضع أساس نظام متعدد بأقل خطر ممكن لهم أو تهديد للآخرين. ولكن يابان وأمريكا مختلفتان وتحت السلاح قد تحنيان رقابهما مرة أخرى فى القرن الباسيفيكى الثانى للنير القاسى للجيوبوليتيكا (الجغرافيا السياسية Geopolitics).

مثل هذه النصيحة يجب أن ينتبه إليها أولئك الليبراليون، والعدد القليل من المحافظين الانعزاليين، وروس بيرو الذين ينادون بأن ترفع الولايات المتحدة راية سياسة الحماية. إن سياسة العزلة الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية كانت خطأ دراميا (تراجيدى) فى الثلاثينات. وهى خطأ الآن كذلك. إن الولايات المتحدة ترتبط بنظام تجارى دولى لاسبيل إلى الخلاص منه. فالصادرات حاليا تمثل ١١ فى المائة من إجمالى الناتج القومى، وهذا الرقم يتوقف زيادته على تنفيذ النافتا NAFTA والجات GATT . وبدلا من أن نقع فى حفرة سياسة الحماية يجب أن نستمتع بالفرصة لتحقيق التميز بالتنافس مع الآخرين.

إن «التجارة الناجحة Managed Trade» هى المصطلح الشفرى فى الولايات المتحدة لحل مشكلاتنا الاقتصادية مع اليابان. وفى الوقت الذى يعتبر فيه محبوبا فى بعض الأحياء قد يكون كارثة بالنسبة للولايات المتحدة. وفى مثل هذا التنافس فإن اليابان، وفيها الحكومة والعمل يتصرفان كفرد واحد، سيكون لها ميزة على الولايات المتحدة حيث غالبا ماتكون الحكومة غريما للأعمال. إن وضع أهداف لليابان ماهى إلا حماية مقنعة هزيلة.

ولايجب علينا تحت أى ظروف تبنى سياسة صناعية قومية فى ظلها قد يقوم البيروقراطيون غير المؤهلين بإملاء قرارات عمل من المفضل تركها للأسواق الخاصة . كما لايجب أن ندعم الصناعات الأمريكية حتى ولو لنتعادل مع اليابان أو أى قوى صناعية أخرى. أما المقاولون الخاصون فيمكنهم ذلك. والحل للعجز فى ميزاننا التجارى هو فى أن يقدم العمل الأمريكى منتجات أفضل والتى يقدم لها التجارة الحرة والأسواق الحرة حوافز مناسبة.

إن الجدل حول المسائل الفنية المثارة فى النافتا NEFTA والجات GATT تخفى الهدف البسيط ولكنه العميق جدا للولايات المتحدة والذى تدعمه بقوة سياسة التجارة الحرة.

إن التجارة الحرة استثمار فى السلام. وبينما الدول التى تتاجر مع بعضها البعض كثيرا ما قاتلت بعضها البعض فإن التجارة حافز قوى لتفادى الحرب. كما أن التجارة أيضا استثمار فى فرص العمل. لقد كانت الصادرات متخلفة عن فرص العمل الجديدة التى تمت اتاحتها فى الثمانينات. وفى ظل الجات GATT والنافتا NEFTA فإنها ستخلق أكثر من مليونى فرصة عمل أكثر بحلول عام ٢٠٠٤ .

وتعتبر التجارة الحرة أيضا استثمارا فى التقدم. إن الأمريكيين شعب منافس. ونريد أن نكون الأحسن. ويمكننا أن نكون الأحسن إذا تنافسنا مع الأحسن. وعندما نبنى جدران الحماية حولنا فإننا نصم أنفسنا بالمقدرة المتوسطة.

وعكس صيحات التحذير من المعارضين لليابان (Japan - bashers) فإن عدد الخبراء الأمريكيين إلى اليابان فى تزايد بمعدل عال عن أولئك الذين يذهبون إلى باقى العالم. ومنذ ١٩٨٧ زاد عدد خبرائنا بمعدل ١٣,٩ فى المائة سنويا، فى حين زاد أولئك إلى اليابان وحدها بمعدل متوسط ١٥,١ فى المائة. ولما كان معظم إجمالى فرص العمل الأمريكية الجديدة التى خلقت فى الفترة نفسها حدثت نتيجة نمو التصدير لذا يلزم المحافظة على هذه المعدلات وزيادتها. وبسبب العلاقة بين الصادرات الجديدة وفرص العمل الجديدة يجب أن نستمر فى مقاومة ضغوط المنادين بسياسة الحماية رغم صفارات الإنذار التى يطلقها الديماجوجيون. وحسب التقديرات فإنه خلال السنوات القليلة القادمة فإن ٢٥ فى المائة من النمو فى الاقتصاديات الغربية ستأتى من الطلب المتزايد فى اليابان وباقى آسيا. إن اتخاذ إجراءات حماية الآن سيكون قمة اللامسئولية. والأكثر أهمية من العجز التجارى لليابان هو تنبه اليابان لهذا العجز. وإذا ما بدأت اليابان تعطى اهتماما أكبر للعالم يجب على صانعى السياسة الأمريكية اتخاذ القيادة فى إعطاء اهتمام أكثر نحو اليابان. وهناك خبراء فى شئون اليابان قليلون جدا

فى الإنساق العليا لوزارة الخارجية وفى وسائل الإعلام. ومنذ نهاية الحرب الباردة خرج جزء كبير من الدراما من اجتماعات القمة بين قادة الولايات المتحدة وروسيا، ومع ذلك فلقد حظوا بتغطية إعلامية أكبر من زيارات رؤساء اليابان لواشنطن والتى عادة ما قوبلت من الصحافة باهتمام أكثر قليلا من توريد الديك الرومى القومى رسميا إلى البيت الأبيض فى اليوم السابق ليوم الشكر «Thanksgiving». وإلى عهد قريب يبدو أن الرئيس كان عليه ألا يستهلك أيا من وقته فى القلق على اليابان أكثر من المكسيك ـ إن إهمال أمريكا اللاتينية من قبل الإدارات المتتالية أمر مفزع فى حد ذاته. ولايجب أن نضيع أى وقت الآن فى وضع أولوياتنا فى الخط نفسه مع الحقائق الاقتصادية. على سبيل المثال مجموعة التعاون الاقتصادى الآسيوى الباسيفيكى التى تشمل اليابان وماليزيا ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايلاند والولايات المتحدة غير محددة بصفة خاصة. إن الدور الكبير للولايات المتحدة فى عملية APEC أمر حيوى إذا أردنا أن نحمى مصالحنا. ومع ذلك فإننا نساهم فقط بمبلغ ٣٨٢٠٠٠ دولار سنويا بالمقارنة بمبلغ ٥٠ مليون دولار أنفقت على منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير ومركزها فى أوربا، ومبلغ ٧٠ مليون دولار لمنظمة أمريكا اللاتينية.

وعندما قابلت لأول مرة هارولد ماكميلان فى واشنطن منذ أربعين عاما قال:

«حتى نهاية الحرب الباردة كانت العلاقة الاستراتيجية الأمريكية مع اليابان قوية، ولكنها كانت مبنية على الخوف. وبزوال الخوف لايمكننا توقع أن يحب أحدنا الآخر. يجب أن نبنى علاقة جديدة مبنية ليس على الأساس الهش للخوف ولكن على أساس قوى من المصالح المشتركة الاقتصادية والأمنية».

ولنقوم بأعمال معا اقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيا فى عصر ماوراء السلام يجب على كل من الولايات المتحدة واليابان أن تتغير. فيجب على الولايات المتحدة أن تسيطر على عجز الموازنة بها وأن تدفع تأمينا (أو مكافأة) للتمييز، وأن تعكس تيار القوة والمال نحو الحكومة الفيدرالية فى واشنطن. ويجب على اليابان أن تلعب دورا رئيسيا على المسرح العالمى وتسيطر على المستهلكين بها بفتح أسواقها، وتصلح نظامها السياسى ليسمح بمنح سلطات أكثر لقادتها المنتخبين بدلا من البيروقراطيين المنعزلين الذين

حكموا اليابان لحقب عديدة. إن الإصلاحات السياسية والانتخابية التى تمت فى يناير ١٩٩٤ تعد أول فرصة حقيقية للتغيير الأساسى منذ أن فرضت الولايات المتحدة دستورا على اليابان فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ومايزال البيروقراطيون لهم قوة مطلقة فى اليابان أكثر منهم فى الولايات المتحدة، بحيث لايجب أن يتحمل الناخبون نظاما سياسيا أعطى الرسميين المنتخبين قليلا جدا من القوة الحقيقية. ولكنهم فى النهاية يدقون الأجراس لهم رغم أن المتشككين الذين يقولون إنهم سيخرجون من هذه الجولة الأخيرة للإصلاح أكثر قوة من قبل. ولسنوات عندما كان يشتكى أحد من عدم تجاوب نظام اليابان السياسى البيروقراطى كانت الإجابة التقليدية «شيكـانا جـا نـاى Shikata ga nai» ـ «إنها لاتقدم ولا تؤخر». ولكن مع بداية انتخابات يوليو ١٩٩٣ عندما فقد حزب الأحرار الديمقراطيين أغلبيته فى المجلس لأول مرة منذ ١٩٥٥ ظهرت بارقة جلاسنوست يابانية. فهنالك مجموعة من قادة الإصلاح يعملون على التخلص من سيطرة البيروقراطيين. إن التغيير لن يأتى سريعا ولكنه سيأتى. وإذا كان قد أمكن إسقاط حائط برلين وطرد الشيوعيين من الكرملين فمن الممكن للناخبين اليابانيين أن تكون لديهم القدرة نفسها على تغيير مسار الأحداث، كما يفعل الناخبون فى الديمقراطيات الصناعية الأخرى، وستكون مأساة بحق إذا أدت استقالة رئيس الوزراء موريهيتوهوساكادا، الذى شخص حركة الإصلاح، إلى منع اليابانيين من تحقيق مايستحقون: رأى كبير فى مصيرهم.

إن اليابان ليست الساحرة الشريرة المتسلطة فى الشرق وليست العراف (الساحر) «Wizavd of oz» الذى يعتمد على مؤثرات خاصة لإخفاء كل نقاط ضعفه الإنسانية. إنها تقترب من نهاية ركود مدمر وهو ثانى كبوة منذ الحرب العالمية الثانية. إن اقتصادها انكمش عمليا خلال النصف الأخير من عام ١٩٩٢ . ومعظم شركاتها القائدة واجهت احتمال هبوط أرباحها أو حتى خسائر. وكنتيجة لذلك ولتطورات أخرى وصورتها التى سادت فى الثمانينات بأنها رجل الوزن الثقيل المرعب الصاعد فى العالم أصبحت اليابان تتحرك على الحبال فى التسعينات.

وكما هى العادة فإن الحكمة التقليدية كانت خاطئة. ففى شدة الركود بها كان معدل

البطالة فى اليابان ٣ فى المائة (وهو رقم مرتفع بالنسبة لليابان) ولكنه كان أقل من نصف المعدل فى الولايات المتحدة. إن ميزانية اليابان متوازنة. ونسبة الادخار الداخلى ٣١ فى المائة فى مقابل ١٥٪ فى الولايات المتحدة. بحلول أواخر ١٩٩٣ كان معدل النمو فى اليابان أكبر من ٢ فى المائة فى العام. ومثلها مثل الولايات المتحدة ستخرج اليابان من هذا الركود أكثر هزالا وقوة من قبل ـ منافس قوى وإذا اتبعنا سياسات صحيحة صديق ثمين. إن الاقتراب من مشكلاتنا مع اليابان بعقلانية وبدون خوف أو عدم ثقة أو المديونية سيسهم بدرجة ملموسة فى المحافظة على علاقات بناءة مع حليف حيوى.

وفى حديث لى مع المجتمع اليابانى الأمريكى فى طوكيو عام ١٩٥٣ قلت إن التعاون بين الولايات المتحدة واليابان كان مهما للسلام فى الباسيفيك. وهذه المقولة أكثر صحة الآن. فالشعب اليابانى مقدر له أن يكون قوة عالمية رئيسية. وسيقوم بتقديم مساهمات ضخمة ثمينة لاستقرار المنطقة وللاقتصاد الدولى. إن المنافسة السلمية والتعاون بين القوتين العظميين الاقتصاديتين فى العالم أمر حيوى إذا أصبح القرن الحادى والعشرين فى آسيا قرن سلام ورفاهية وانتشار للحرية السياسية.

الصين : «أقوى الجميع»

خلال أحد الاجتماعات فى سان كليمنت منذ واحد وعشرين عاما فى ثانى مؤتمر أمريكى ـ سوفييتى عبر ليونيد بريجينيف عن قلقه من التهديد النامى من الصين. ولقد اعتبرت أنها حيلة (خدعة) لحث الولايات المتحدة على أن تختار الجانب الذى تقف معه فى الصدام الصينى ـ السوفييتى. وعندما قلت إن الأمر يتطلب على الأقل خمسة وعشرين عاما قبل أن تصبح الصين قوة اقتصادية وعسكرية ملموسة رفع كلتا يديه لأعلى وقد فرد أصابعه واعتقدت أنها إشارة بالاستسلام.

وفى النهاية قام المترجم بترجمة إيماءاته وقال: «عشر سنوات». لقد كان بريجينيف أقرب إلى الصواب منى.

لقد أصبحت الصين أسرع قوة اقتصادية نامية فى هذا العقد وقد تصبح أقوى قوة عظمى اقتصادية فى القرن التالى. فعلى مدى خمسة وأربعين عاما تحولت من مجتمع زراعى متخلف إلى عملاق اقتصادى يتطور بسرعة. واليوم يصل معدل نموها إلى ١٤ فى المائة وهو أعلى المعدلات فى العالم بين الدول الرئيسية. لقد تفوقت على ألمانيا كثالث أكبر اقتصاد فى العالم بعد الولايات المتحدة واليابان. إن أربعين فى المائة من الدخل القومى الصينى يأتى من التجارة وهى نسبة تزيد على نسبة التجارة فى اليابان والولايات المتحدة والهند. إن ثلاثين فى المائة من صادراتها تذهب إلى الولايات المتحدة. وكمقياس للثقة فى مستقبل الصين زادت الاستثمارات الأجنبية فى الصين بمقدار ١٧ فى المائة من يناير إلى سبتمبر ١٩٩٣ .

وماتخسر فيه معظم الصناعات المملوكة للدولة والمدعمة فإن نصف الدخل القومى للصين تحققه المشروعات الخاصة المربحة. ولقد تضاعف نصيب الفرد ثلاث مرات فى

السنوات العشر الماضية. وقد يصبح أكبر مجتمع شيوعى فى العالم أغنى اقتصاد رأسمالى فى العالم فى القرن المقبل.

لقد تنبأ نابليون ـ الذى لم يزر الصين ـ بأن هذا سيحدث. فمنذ حوالى قرنين قال: «الصين ـ هناك ينام عملاق. اتركوه نائما لأنه عندما يستيقظ سيحرك العالم». ولقد صحا العملاق وبدأ فى تحريك العالم.

خلال أول زيارة لى عام ١٩٧٢ كان معظم الصينيين فى شوارع بكين يسيرون على أقدامهم. وفى عام ١٩٨٢ كانت الأغلبية تركب الدراجات. وفى زيارتى عام ١٩٩٣ كانت حركة المواصلات الكثيفة تسبب ازدحام شوارع بكين وهى انخرهو وجوانزهو وشنغهاى.

فى عام ١٩٧٢ تركنا خلفنا وحدة أقمار صناعية للإرسال التليفزيونى كنا قد أحضرناها معنا لتستخدمها الصحافة الأمريكية. وتحولت لتكون حصان طروادة للنفوذ الغربى فى الصين. ففى ذلك الوقت كان يوجد بالصين حوالى ٣٠٠٠٠٠ جهاز تليفزيون. وفى عام ١٩٩٥ شاهد مليار صينى التليفزيون على ١٤٦ مليون جهاز معظمها صنع فى الصين. لقد أدت ثورة الاتصالات إلى إمكان إرسال صور حية للحياة فى الدول الحرة عبر الحدود ولايمكن لأى فكر أيديولوجى أن يمنعها.

إن بعض المعلقين يتحدون بأننا لم نعد فى حاجة إلى علاقة وطيدة مع الصين بعد أن اختفى التهديد السوفييتى. والوجه الآخر للعملة بالنسبة لهذا الرأى أن الصين لم تعد فى حاجة إلى الولايات المتحدة لتحميها ضد عدوان سوفييتى محتمل. وكلا الرأيين خطأ.. ففى عصر ماوراء السلام تحتاج الصين والولايات المتحدة أن تتعاون مع بعضهما البعض لأسباب لا صلة لها بالمرة بالاتحاد السوفييتى أو روسيا. لقد أصبحت الصين ثالث أقوى قوة عسكرية واقتصادية. إنها من القوة بقدر كاف لتلعب دورا رئيسيا فى الصدامات الإقليمية بجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط والخليج الفارسى. إنها الدولة الوحيدة التى تمتلك النفوذ الضرورى لكبح عنان برنامج التسليح النووى المشئوم لكوريا الشمالية. ولايجب أن نقلل من قدرة الصين على عرقلة مصالحنا حول العالم إذا أصبحت العلاقة بيننا عدائية وليست تعاونيـــة. وعلى الناقـــدين للصـــين أن

يتذكروا أنها لم تستخدم حق الفيتو فى هيئة الأمم المتحدة خلال حرب الخليج الفارسى. وبواسطة قوة الفيتو كان فى مقدروها أن تمنع بفاعلية صدور أى قرار تحاول تمريره فى المستقبل. وهذا لايعنى أننا يجب أن نتراجع أمام كل مايقلق الصين. إن لنا نفوذا لأن الصين تحتاج التعاون الاقتصادى الأمريكى وتحترم قوتنا العسكرية. ويجب أن نستخدم هذا النفوذ لدفع سياسات الصين فى الاتجاهات البناءة.

قبل أن أذهب إلى الصين فى عام ١٩٧٢ توقع أحد المراقبين أن أول سؤال سيوجهه ماو إلىّ هو: «ماذا تنوى أغنى دولة فى العالم لأكثر الدول سكانا فى العالم». وخلال إجتماع الخمسة أيام مع الرسميين الصينيين لم يثيروا أى مسائل اقتصادية. كان كل اهتمامهم استراتيجية مطلقة مع التركيز على القوة العسكرية النامية للاتحاد السوفييتى. وبعد ذلك بعشرين عاما خلال زيارتى السابعة إلى الصين تحول التركيز إلى المسائل الاقتصادية فقط. وفى الوقت الذى قد يتعبد فيه القادة الصينيون فى كنيسة الشيوعية فإنهم يعيشون بالكتاب المقدس للرأسمالية. إنهم ملتزمون بسياسات اقتصاديات السوق الحرة ـ بالرأسمالية بوجه صينى. ولم يكن غريبا أن لى كوان ياو السنغافورى الصينى العرق توقع حدوث ذلك منذ خمسة وعشرين عاما. فلقد قال لى: «إن ماو يرسم على الفسيفساء. وعندما يختفى من الصورة ستأتى الأمطار وتمحو الرسم الذى رسمه، وستبقى الصين دائما هى الصين». إن الصين لديها واحدة من أكثر الحكومات الشيوعية تطبيقا لها (من غير اعتبار للمصاعب) فى العالم. ولكن اقتصاديا فإن شعبها ومعظم قادتها على المستويات الدنيا صينيون أكثر منهم شيوعيين. إن القطاع الخاص الذى حفزه رجال السوق الحرة فى الخارج وفى الداخل ينمو بسرعة أعلى بكثير من القطاع العام. وهذا التطور لايمكن تغييره إلى العكس.

وفى الوقت الذى يعطى فيه معظم الأمريكيين درجات عالية لسياسات اقتصاد السوق الحرة فإنهم ينتقدون عن حق حرمان الحكومة المستمر الشعب من الحرية السياسية. ومع ذلك يجب أن نضع التطورات الصينية فى مكانها الصحيح من التاريخ.

بعد الخدمة لمدة ست سنوات كرئيس لمكتب النيويورك تايمز فى الصين لاحظ نيكولاس كريستوف أنه حتى الجو السياسى الحالى يمثل تطورا ضخما لمعظم

الصينيين. وكتب يقول: «تقوم الحكومة بسحق أولئك الذين يعارضونها ولكنها لم تعد تحاول تنظيم كل عنصر من الحياة اليومية. لقد استعاد الصينيون الآن حياتهم الخاصة من الحزب الشيوعى. ومرة أخرى يمكنهم توقيع جزاءات. ومازال المعارضون يعاملون بقسوة. ولكن الحياة للفلاح العادى - الذى ينظر إلى السياسة كأنها متفجرات يجب تجنبها - يتمتع بالحرية نسبيا. إنها لاتتعدى حرية طائر في قفص ولكن معظم الطيور تفضل أن تحلق حول القفص بدل أن تكون فوق سيخ للشي وهو ما كان يمثل الحياة فى الصين».

إن الحرية معدية. والحرية الاقتصادية تؤدى حتما إلى الحرية السياسية. لقد حدث ذلك فى كوريا الجنوبية وتايوان وشيلى ودول أخرى حكمتها نظم دكتاتورية. وسيحدث ذلك فى الصين ولكن إذا لم يتم قمع الحرية الاقتصادية بواسطة الدكاترة السياسيين الخائفين أو تخريبها بواسطة سياسات الولايات المتحدة بوقف (قطع) التجارة مع الصين بسبب مخالفاتها لحقوق الإنسان.

إن الصين ليست ذات أهمية اقتصادية بحتة للولايات المتحدة. ومنذ أواخر الأربعينات إلى أوائل التسعينات لم تتردد فى تأكيد مصالحها بواسطة الوسائل العسكرية. وفى عام ١٩٥١ دخلت الحرب الكورية. وفى الخمسينات وضعت ضغطا عسكريا على جزر تايوان. وفى عام ١٩٦٢ اصطدمت بالهند. وفى الستينات والسبعينات دعمت الشيوعيين الفيتناميين والكمبوديين فى حرب فيتنام. وفيما بين ١٩٦٨ وعام ١٩٦٩ تصادمت مرارا الجيوش الصينية والجيوش السوفييتية بسبب منطقة نهر أوسورى. وفى عام ١٩٧٩ هاجمت الصين ربيبتها فيتنام بعد أن قامت هانوى بغزو كمبوديا واضطهاد الصينى الأصل فى فيتنام.

واليوم تعيش الصين وروسيا فى حالة انفراج التوتر الآسيوى Asian detente. ويفضل المتشددون الصينيون أن يروا فشل حكومة يلتسين الديمقراطية لأن ذلك سيقلل من التهديد الأيديولوجى للديمقراطية الروسية ويضعف قدرة روسيا على حماية مصالحها فى شرق آسيا. وفى الوقت نفسه يخاف الرسميون الصينيون من ظهور روسيا قومية جديدة لأنها ستصطدم حتما بالصين حول المناطق الاقتصادية المهمة فى

شرق أسيا وتجبر الصين على جذب انتباهها بعيدا عن مناطق أخرى. إن القلق الرئيسى لقادة الصين يكمن فى الشرق. لقد أصبحت اليابان الاستمطار الاقتصادى فى آسيا فهى تستثمر أكثر من ٦٠ مليار دولار فى المنطقة. ويرحب الصينيون بالاستثمارات الاقتصادية لليابان ولكنهم شكاكون بدرجة عالية من الدوافع وراء سياسات اليابان فى آسيا. ويتذكر حكام الصين العدوان الغاشم اليابانى قبل وخلال الحرب العالمية الثانية. وهذا سبب واحد فى أن الصين متلهفة على أن تستمر الولايات المتحدة فى دورها فى آسيا. وحتى معظم القادة الشيوعيين المتشددين فى الصين تعترف بأن الولايات المتحدة لاتشكل تهديدا على الصين وتؤدى دورها كنفوذ مهم كابح لليابانيين ومنافسيهم الروس.

ومن السخرية أن كثيرا من العلماء الليبراليين فى الولايات المتحدة، الذين يدعمون بقوة انفتاحنا على الصين فى عام ١٩٧٢ عندما لم يسمح ماو باى حرية سياسية أو اقتصادية، يعارضون الآن العلاقات الحميمة الأمريكية ـ الصينية بسبب رفض الصين للحرية السياسية وإساءتها لحقوق الإنسان. إن تخفيض (منع) تجارتنا مع الصين بإلغاء اعتبار الصين الدولة الأولى بالرعاية قد يكون خطأ مأساويا. لايمكننا تحسين الموقف السياسى فى الصين من خلال سياسة اقتصادية «Scorched earth». «حرق كل شىء ذو فائدة». إن إلغاء وضع الصين كدولة أولى بالرعاية قد يضر مصلحى السوق الحرة ورجال الأعمال الذين يمسكون بمفتاح مستقبل الصين. وهذا لايؤدى فقط إلى تدمير اقتصاد أرض الوطن ولكنه سيؤدى كذلك إلى ضياع المنطقة المحيطة. ولاتوجد أى دولة أخرى تساند ربطنا لأكثر الأمور المحببة للشعب وهى حقوق الإنسان. ويمكن أن تحدث دمارا لايمكن إصلاحه لهونج كونج التى تمثل القنال لأكثر من ٤٥ فى المائة من صادراتنا إلى الصين، ولتايوان وماكاو التى تعتمد على التجارة مع هونج كونج لتعيش.

إن التهديد الذى ينتج من التراجع عن ميزة الدولة الأولى بالرعاية يعارضه بشدة معظم الصينيين بما فى ذلك معظم المعارضين الذين ينظرون إلى وجهة نظر جمهرة السياسيين الأمريكيين على أنهم جهد محسوب لإذلال دولتهم وشعبهم الفخور. إنهم

يعرفون أن اصطلاح «الدولة الأولى بالرعاية» مصطلح مغلوط. وهناك عشر دول فقط من بين ١٨٨ دولة فى العالم لاتوجد بها هذه الحالة. وعدة دول من ١٧٨ دولة ممن توجد بها هذه الحالة لها سياسات خاصة بحقوق الإنسان بنفس درجة السوء أو أكثر سوءا من سياسات الصين. ومن السخرية فإن كثيرا من الليبراليين الذين يعارضون إلغاء مبدأ الدولة الأولى بالرعاية للصين كانوا من بين أوائل من نادوا برفع الحظر التجارى الأمريكى ضد فيتنام ـ وهى كالصين واحدة من أكثر النظم الشيوعية المتشددة القمعية فى العالم.

لقد قال وينستون تشرشل فى إحدى المناسبات: «إن روسيا تخاف من الصداقة أكثر مما تخاف من العداوة». ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لقادة الصين اليوم. ففى الوقت الذى تعرف فيه أن تقدم اقتصاد الصين يتوقف على استمرار سياسات السوق الحرة فإنهم يدركون أن الحرية الاقتصادية تمثل تهديدا قاتلا للدكتاتورية السياسية. يجب أن نحتج بشدة ضد الممارسات الصينية ضد حقوق الإنسان متى وأين يمكننا ذلك. ولكن عقاب قادة الصين بسبب الممارسات ضد حقوق الإنسان بالحد من أو خفض علاقاتنا الاقتصادية لاتخدم على المدى الطويل مصلحة أولئك الصينيين الذين يريدون حرية سياسية أكثر. وقد يؤدى ذلك إلى شعور أكثر بالراحة ولكن إذا ما قفلنا الباب أمام الإصلاح الاقتصادى فإننا نوجه ضربة لكل احتمالات التغيير السياسى السلمى للسياسة الخارجية فى المستقبل المنظور. وهذا ثمن مرتفع ندفعه لمجرد الشعور بالتفوق المعنوى.

ويجب كذلك أن نقاوم إلقاء المحاضرات على الصينيين عن سياسات تنظيم النسل. إن الإجهاض مسألة شديدة الحساسية فى الولايات المتحدة. وأعتقد أنه لا توجد مسألة تعتبر من المسائل الشخصية البحتة أكثر من اختيار المرأة القيام بالإجهاض أو عدم القيام به. ويجب على الحكومة ألا تتدخل فى حق الفرد فى اتخاذ هذا القرار. وأنا أعلم أن عددا كبيرا من الناس المعتدلين فى رأيهم يختلفون بشدة مع موقفى. وكل مايمكننا جميعا أن نوافق عليه هو أنه لايجب أن نفرض وجهات نظرنا الخاصة بمسألة مثيرة للخلاف الشديد على الدول الأخرى مثل الصين التى تواجه مشكلات سكانية ضخمة.

فقادة مثل هذا الدول عليهم الاختيار بين السماح بالإجهاض أو الحكم على ملايين الناس بالموت جوعا بسبب الانفجار السكاني.

ومهما كانت الدوافع لمن ينتقدون الصين فإنهم يعيقون تطبيق العلاقات البناءة التي يجب أن نحققها مع أكبر دول العالم سكانا ومن أكبر القوى النووية في العالم ومن المحتمل أن تكون أغنى دولة في القرن الحادي والعشرين - كما أنهم يخاطرون بأكبر أمل للشعب الصيني في أن يعيش في حرية ورفاهية.

إن المخاطر كثيرة بصورة مذهلة. لقد صور نيك كريستوف (الذي يكتب في فورين افيرز Foriegn AFFairS في العام الماضي) هذه المسألة:

«إن الصين ستصبح قطبا رابعا للنظام الدولي. وهذا أمر حقيقي بصفة خاصة إذا مانظر الإنسان إلى «الصين الكبرى» التي تتكون من الجمهورية الشعبية، وهونج كونج، وتايوان. وطبقا لتوقعات البنك الدولي فإن صافي واردات «الصين الكبرى» في عام ٢٠٠٢ سيكون ٦٣٩ مليار دولار في مقابل ٥٢١ مليار لليابان. وكذلك باستخدام الاسعار الدولية المقارنة من المتوقع أن يكون إجمالي الناتج القومي للصين الكبرى عام ٢٠٠٢ حوالي ٩,٨ تريليون دولار في مقابل ٩,٧ تريليون دولار للولايات المتحدة. وإذا تحققت هذه التنبؤات أو بتعبير آخر فإن الصين الكبرى لن تصبح قطبا اقتصاديا آخر فحسب ولكنها ستصبح أكبرهم جميعا أيضا».

واليوم فإن قوة اقتصاد الصين تجعل محاضرات الولايات المتحدة عن المعنويات وحقوق الإنسان طيشا وحمقا. وخلال عقد واحد ستجعلها غير ذات موضوع. وفي غضون عقدين ستجعلها مضحكة. وحينذاك قد يهدد الصينيون بإلغاء منح الولايات المتحدة ميزة الدولة الأولى بالرعاية إلا إذا بذلنا مجهودا أكبر لتطوير ظروف المعيشة في ديترويت وهارلم وجنوب ووسط لوس أنجيلوس.

لقد انتقدت الصين عن حق بسبب تشجيعها لانتشار الأسلحة وذلك ببيعها أسلحة متي وأين يمكنها ذلك بما في ذلك للدول المنبوذة. إن شكاوى الولايات المتحدة من مبيعات السلاح التي تقوم بها دول أخرى هي قضية الإناء (Pot) المسمى القدر الأسود (Kettle black). لقد احتكرنا ٥٦ في المائة من سوق السلاح في العالم بمبيعات

قدرها ١٢ مليار دولار سنويا بالمقارنة بمبيعات قدرها ٨٠٠ مليون دولار من الصين، ١,٥ مليار دولار من روسيا. وعلى الرغم من أننا نميز اختيار زبائننا أكثر بكثير من الآخرين فإننا لسنا فى وضع أمثل لنقد الآخرين.. والطريقة الوحيدة لوقف انتشار التسليح هى خفض مبيعات الأسلحة بالنسبة للجميع دوليا بما فى ذلك نحن.

وخلافا لتضخيم مسألة حقوق الإنسان فإن استراتيجية استمرار التعاون الاقتصادى والاعتماد على الضغوط الدبلوماسية حققت بعض النجاح. لقد أفرجت الصين عن معظم المعارضين المشهورين وى جينجشينج بعد أن استمر حبسه لمدة خمسة عشر عاما تقريبا. وحصل معارضون آخرون على أحكام أخف أساسا بسبب استمرار الرسميين الحكوميين الأمريكيين فى الضغط للإفراج عنهم وسجلوا شكاوى فى المؤتمرات الدولية. وفى النهاية ستصبح الديمقراطية وحقوق الإنسان أكثر تأثيرا بصورة أكبر بانتشار قوى السوق الحرة ونفوذ رجال الأعمال الصينيين فى هونج كونج وتايوان أكثر منه نتيجة الهجوم على حكومة بكين.

إنها مخاطرة أن تطلق تنبؤات عن الصين. لإعادة صياغة ما قاله اللورد جورزون عن الانتصار البريطانى الكبير فى الهند منذ مائة عام فإن الصين مثل جامعة كبيرة لم يحصل أى من طلبتها على أى درجات علمية. ويتفق معظم المراقبين أنه سيحدث صراع من أجل السلطة بعد أن يترك دينج كسياوبنج المسرح. وأولئك الذين يفترضون بأنه ستوجد قيادة عسكرية جديدة (Warlordism) فى الصين يركزون بشدة على ماضى الصين ولايركزون بقدر كاف على صين جديدة يجب أن نتعامل معها اليوم. إن قادة المناطق يريدون سلطات أكثر من النظام المركزى الذى أضر بهم كثيرا خلال الثورة الثقافية والقفزة الكبيرة للأمام، ولكنهم صينيون أوفياء لايبحثون على الاستقلال. والخطر الأكبر هو أن الصين سوف تقسم بجدار اقتصادى جديد بين الولايات الساحلية الغنية والولايات الداخلية الفقيرة إلا إذا حدث تقدم أكثر فى تحقيق فوائد التقدم الاقتصادى للجميع.

وتوجد مجموعتان متنازعتان لخلافة دينج. المعتدلون يفضلون توسيع سلطة القانون والتحرك تجاه نظام فيدرالى وخلق ملكية خاصة حقيقية وسرعة التخلص من دعم

الزراعة والإيجارات والأعمال. أما مجموعة النظريين غير العمليين فتفضل حزبا شيوعيا قويا ـ ولكنه حزب يتحول إلى حزب أقل ثورية من حزب تكنوقراطى حاكم. وقد يفضل قادتها رؤية قيود على نمو القطاع الخاص ونمو اقتصادى أبطأ بوجه عام. وهذا يزيد من شكوك الغرب وخاصة الولايات المتحدة. ويريدون دورا قويا مستمرا لشركات الدولة حتى إذا كان الدعم الحكومى ضروريا. وتزعم كلا المجموعتين أنهما يدعمان إصلاحات السوق الحرة. إنهم يختلفون حول خطوات ومدى هذه الإصلاحات.

إن الصين محبوسة داخل السوق الدولية. ولن تكون هناك عودة إلى العزلة الاقتصادية التى كانت فى الستينات وأوائل السبعينات. وحتى معظم الشيوعيين الرجعيين المتشددين فى الوقت الذى يعارضون فيه الإصلاحات السياسية كلية ليس لديهم أى خيار سوى تدعيم سياسات اقتصاد السوق الحرة التى ضاعفت ثلاث مرات دخل الشعب الصينى فى السنوات العشر الماضية.

إن الأخبار الاقتصادية الجيدة من الصين تحجب مشكلات الصين الضخمة التى سيقابلها القادة الجدد. إن شبح الفساد والجشع غير المحكوم يخيم على الصين. وليس هذا شحما يجعل آلية الاقتصاد تدور بسلاسة كما فى كوريا واليابان. إنها أموال تؤخذ مباشرة من النظام. إن السلطات المركزية تحاول فرملة الفساد ، ولكنهم غير قادرين على المساس بالمقترفين الرئيسيين وهم الكوادر الكبرى للحزب الذين يطلق عليهم الأمراء الحمر. ويوجد كثير جدا من القادة الصينيين أيديهم فى صندوق النقود ومن وجهة نظرنا نتوقع هجوما على هذه المشكلة الان. ولكن القادة الصينيين عميقو التفكير يعرفون أن الحكومة التى تتحمل الفساد سوف تكون حتما ضحية الفساد.

إن الصينيين يشتركون مع الألمان فى الخوف المرضى من الغلاء. فكثير من أعضاء الأيام الأخيرة لنظام الوطنيين فى شنغهاى كانوا موجودين عندما كانت تنقل النقود في عربات نقل يدوية وساعد الغلاء على تدمير النظام المحتضر. فى مايو ١٩٩٣ يبدو أن البرنامج المتقشف للهبوط على أرض لينة الذى شنه نائب رئيس الوزراء زهو Zhu (أحد الرسميين الاقتصاديين البارزين) نجح بدون أن يحدث انخفاضا حادا فى نمو الدخل القومى للصين. ولكن مأساة ميدان تيانامين عام ١٩٨٩ تذكرنا بخطورة عدم

الاستقرار السياسى إذا أدى الغلاء إلى انكماش اقتصادى. أما كيف سينتهى صراع مابعد دينج فسيتوقف أساسا على مايحدث داخل الصين. ولكن التطورات خارج الصين، بما فى ذلك فى روسيا، يمكن أن تؤثر على النتيجة. فإذا نجحت تجارب الحرية الاقتصادية والسياسية فى روسيا فإن المعتدلين سيستفيدون. أما إذا فشلت الإصلاحات فى روسيا فإن ذلك سيشجع الرجعيين.

كما أن سياسات الولايات المتحدة ستؤثر على نتيجة صراع الخلافة. فإذا قطعنا تجارتنا مع قطاع السوق الحرة بالصين لمعاقبة قادة الصين بسبب ممارساتهم ضد حقوق الإنسان فإننا سنضعف أولئك الذين يريدون زيادة الحرية السياسية.

عندما ذهبت إلى الصين فى عام ١٩٧٢ كان هناك قدر كبير من التخمين عن لماذا قمت بتغيير موقفى المتشدد فى معارضة الاعتراف بحكومة الصين الشيوعية. واقترح البعض أننى رأيت أخيرا النور وأن معرفتى بأن جماعات الضغط «الصين الحرة» سيئة السمعة كانت مخطئة فى وصم حكومة الصين الشيوعية بأنها شيطانية. وأقترح آخرون أننى ذهبت إلى الصين للحصول على دعم الصينيين لإنهاء حرب فيتنام. ولم تكن أى من وجهتى النظر صحيحة.

لقد تقاربت الصين والولايات المتحدة جزئيا بسبب قلق كل منهما من التهديد ضد الصين وضد باقى آسيا من الاتحاد السوفييتى العدوانى. ولكنى آمنت بأنه حتى لو لم يكن هنالك تهديد سوفييتى كان من الضرورى تطوير علاقة جديدة مع الصين آنذاك عندما كانت الصين ضعيفة وكانت فى احتياج لنا بدلا من الانتظار إلى أن تصبح الصين أقل احتياجا لنا من احتياجنا لها.

إن المسألة اليوم ليست من مع أو ضد حقوق الإنسان. وأولئك الذين يدعمون سياسة اقتصادية مفتوحة صينية يهتمون بعمق بحقوق الإنسان ويطالبون بتغييرات فى هذه السياسة. والسؤال هو ماهى السياسة التى يمكن أن تكون أكثر فعالية فى إقناع القادة الصينيين بالسماح بحرية سياسية أكثر وإنهاء الممارسات ضد حقوق الإنسان.

لمدة خمسة وعشرين عاما قبل ١٩٧٢ لم يكن لنا أى اتصال مع الحكومة الشيوعية الصينية ـ لاتجارة، ولا علاقات دبلوماسية، ولا سياح، ولاتبادل للناس. وكانت الصين

مجتمعا مغلقا تماما بدون حرية سياسية واقتصادية. ومنذ انفتاحنا أدهش الصينيون العالم بالتقدم الذى أحرزته أمتهم فى مجال الحرية الاقتصادية وفتح المجتمع الصينى على العالم الحر.

وخلال الحرب الباردة تعاونت الولايات المتحدة مع الصين واستمر ذلك بسبب خوفنا معا. وفى فترة ماوراء السلام سنحتاج إلى حوافز اقتصادية جديدة تساعد فى تمسكنا معا بآمالنا.

منذ سبعة قرون مضت وصف ماركو بولو الصين بأنها متقدمة بصورة كبيرة عن أى مدينة أوربية فى: «تميز مبانيها وجسورها وعدد مستشفياتها العامة وفاعلية المحافظة على النظام العام وأخلاق ونقاء شعبها». وفيما بين عام ٢٢١ ، ٢٠٦ قبل الميلاد قام الصينيون ببناء سور الصين العظيم وعزلوا أنفسهم عن بقية العالم. ومنذ أربعة قرون توقف تطور الصين، وتخلفت الدولة بلا أمل عن باقى العالم. والآن بدأت الصين تحظى مرة أخرى باحترام العالم كواحدة من قوى العالم الكبرى. وكثير ممن ليس لديهم خبرة عن الصين يفشلون فى فهم أن واحدا من المفاتيح لتاريخها فى هذا القرن هو استعادة الكبرياء الوطنى والوحدة بعد أجيال من التفتت والاستغلال الأجنبى. إن كبرياءهم ليس شيوعيا أو غير شيوعى الطبيعة ولكنه ببساطة صينى، وهو يضمن أن قادة الصين سوف لايستجيبون بأسلوب بناء للإنذارات الأخيرة.

إننى أتذكر بوضوح زيارتى لدنج كسياوبنج فى خريف ١٩٨٩ وذلك بعد مضى أربعة أشهر على الإجراءات الصارمة فى ميدان تيانانمين. فبعد أن حيّانى فى صالة الشعب الكبرى قلت له أنه لم تحدث أزمة أسوأ مما حدث فى العلاقات بين بلدينا وأن الأمر يرجع إلى الصين لاتخاذ خطوات لمعالجة غضب العالم المتمدن. ومع وجود عشرات من الصحفيين من كل أنحاء العالم ينظرون إلينا أدلى بإجابة غاضبة بأنه لا يتحمل التدخل فى شئون الصين الداخلية.

وبعد أن خرجت الكاميرات أصبح أكثر حيوية بصورة مختلفة. وحتى ذلك الوقت كانت معركة الصين التى تركت آثارها على الأحياء الكبار السن صماء تماما. وأخذت المناقشة طابع الواقعية والمترجم الرسمى يرفع صوته بتعليقاتى فى أذنه اليسرى وابنته

تصرخ بها فى أذنه اليمنى، ولكن فى الوقت الذى كانت لديه صعوبة فى سمعه لم يجد صعوبة فى أى يرى مسئوليته كزعيم أعلى لأمته. قال لى: «بعد سنوات من الخنوع للأجانب أصبحت الصين الآن موحدة ومستقلة ولن يغفر الشعب الصينى لقادته الاعتذار لدولة أخرى. وبعد أن أخذ نفسه عرض موضوع «فانج ليزهو» المنشق الذى كان قد لجأ آنذاك إلى السفارة الأمريكية فى بكين وقدم عرضا عمليا جدا لإنهاء الموضوع.

كانت رسالة دينج واضحة: يمكن حل خلافاتنا بالمناقشة خلف الستار ولكنها قد تتفاقم بالكلمات الساخنة العلنية. وبعد بضعة أشهر قليلة تم إطلاق سراح «فانج ليزهو» ولكن بمبادرة من الصين وليس بطلب من الولايات المتحدة.

وفى أواخر ١٩٩٣ أعتقد الكثيرون أن دينج أعطى الحكومة الصينية تعليمات بالمضى فى التعامل مع الإدارة الجديدة فى واشنطن: «زيدوا من الثقة، وقللوا من المشكلات، وطوروا التعاون وتحاشوا المواجهة». وفى أولى تحركاتها ردت إدارة كلينتون بزيادة عدم الثقة وإثارة المشكلات والتهديد بعدم التعاون وإثارة الخلافات. فلقد أدى خطاب من الرئيس كلينتون إلى بكين عدد أربع عشرة نقطة نقد لمسائل، تراوحت مابين حقوق الإنسان والتجارة، إلى مناوشات دبلوماسية اقتربت من تعرض العلاقات البناءة بين البلدين للخطر. وكان أوج ذلك عندما تصرفت الولايات المتحدة بناء على معلومات غير دقيقة بتوجيه اتهام غير صحيح للصين ببيعها كيماويات لإيران لإنتاج غازات سامة وقررت متابعة ثم الصعود على وتفتيش سفينة صينية شكت فى أنها تحمل كيماويات.

ومن المحتمل أن القادة الحكماء سادوا وعادت العلاقات الصينية الأمريكية إلى التوازن بعد اجتماع قمة بين الرئيسين الصينى والأمريكى فى سياتل فى أواخر ١٩٩٣ ومازال كما كتب دون أوبردورفر قبل المؤتمر مباشرة: «يبدو أن كثيرا من الأحاديث الحالية فى واشنطن عن الصين منفصلة بصورة غريبة عن حياة التحضر المتبرعمة فى بكين والنمو السريع لمدن الساحل الشرقى. وعلى النقيض يبدو أن الولايات المتحدة أكثر أيديولوجية فى تعاملها مع أكثر من دولة شيوعية واقعية (براجماتيكية) بصورة متزايدة». وفى المستقبل وخاصة بالنسبة لمسائل السياسة الخارجية يجب أن نعامل الصين بالاحترام الذى تستحقه دولة كبرى وليس كدولة منبوذة.

وبسبب مواردها الطبيعية والبشرية الضخمة ستكون الصين حتما قوة عظمى اقتصادية وعسكرية فى القرن التالى. إننا نحتاج الصين كصديق. إن للشعب الصينى ذكريات طويلة. ولايجب أن نسمم علاقات الصداقة التى جازفنا كثيرا بإقامتها عندما فتحنا الباب للصين منذ واحد وعشرين عاما.

وفى الوقت نفسه فإن التقدير الواقعى لعلاقات الولايات المتحدة مع تايوان وعن العلاقات بين الحكومتين فى تايبيه وبكين مبالغ فيه. إن إعلان شنغهاى الذى اتفق عليه هنرى كيسنجر «وزهو انلاى» منذ واحد وعشرين عاما تغلب ببراعة على الخلافات بين الحكومتين وذلك بإعلان أن الولايات المتحدة تقر بأن الطرفين اتفقا على وجود صين واحدة وأن كلا منهما يزعم أن الحكومة الشرعية للصين وإن الخلافات سيتم حلها سلميا. وتغير الموقف بحدة منذ ذلك الوقت.

إن الأرض الرئيسية للصين (Mainland) أكبر بـ ٢٥٠ مرة من حجم تايوان وحجم سكانها ٥٥ ضعف حجم سكان تايوان. ولكن فى عام ١٩٩٢ كان اقتصاد الأرض الرئيسية ٢,٢ ضعف (فقط) اقتصاد تايوان. إن تايوان الصغيرة عملاق اقتصادى. فلها أكبر احتياط نقد أجنبى فى العالم. وهى أكبر أربع عشرة دولة تجاريا فى العالم، ولها ناتج قومى ترتيبه الحادى والعشرين لأقوى ناتج قومى فى العالم ـ فهو أكبر من الناتج القومى لثلاثة أرباع الدول الأعضاء فى هيئة الأمم. وكانت سادس أكبر شريك تجارى وسادس أكبر سوق تصدير للولايات المتحدة ١٩٩٢ . إن تايوان تصدر للولايات المتحدة ثلثى ماتصدره الأرض الرئيسية للصين.

ومثلهم مثل زوجين دخلا فى طلاق مر يوجد بين الصين وتايوان خلافات معلنة لاتقبل المساومة. فالانفصال انفصال سياسى دائم ولكنهما شريكان اقتصاديان (التعبير الانجليزى لذلك in bed together economically). ولايمكن للصين أن توافق أن تأخذ تايوان عضوية متساوية معها فى الأمم المتحدة. ولكن كل منهما يحتاج الآخر اقتصاديا. فتايوان تتحول بسرعة لتكون أكبر مستثمر أجنبى فى الصين. والتجارة بينهما ومعظمها يمر عبر هونج كونج تجارة ضخمة. إن تايوان الأكثر ازدهارا تخدم مصالح الصين. والصين الأكثر ازدهارا تخدم مصالح تايوان. ويجب على الصين

أن تسقط معارضتها ضد عضوية تايوان فى المنظمات الدولية الاقتصادية. وفى الوقت الذى لايجب أن نجازف بتعريض علاقاتنا مع بكين للحظر بالاعتراف الرسمى بتايوان دبلوماسيا يجب أن نعترف بتايوان اقتصاديا وذلك بدعم جهودها بقوة لتصبح عضوا فى هذه المنظمات. ويجب أن نبدأ بمنح الرسميين الحكوميين لتايوان المجاملات الدبلوماسية التى يستحقها قادة واحدة من القوى الاقتصادية الرئيسية فى العالم. وأحسن ضمان لأمن تايوان هى علاقتنا مع جمهورية الصين الشعبية. إن الصينيين سوف لايشنون هجوما عسكريا ضد تايوان مادامت الصين تدرك أن مثل هذا العمل يعرض علاقتهم مع الولايات المتحدة للخطر.

وتوجد عوامل مماثلة تؤثر على علاقة الصين بهونج كونج. ففى عام ١٩٨٤ عندما تعهدت الصين أنه بعد مضى خمسين عاما وتصبح هونج كونج جزءا من الصين عام ١٩٩٧ فإنها ستحافظ على نمط حياة هونج كونج الرأسمالى قال بعض المراقبين أن هذه سياسة صينية ذات طريقين - حكومة واحدة ونظامين اقتصاديين. ولم يوافق ميلتون فريدمان وقال: «إن دولة واحدة ذات نظامين هى صورة من عالم الأحلام. فالدولة الواحدة هى دولة واحدة». ولقد ثبت صحة كلامه اقتصاديا. فبرغم الخلافات التى ركزت عليها وسائل الإعلام بين حاكم هونج كونج البريطانى كريس باتين وبكين حول المسائل السياسية فإن الصين وهونج كونج دولة واحدة اقتصاديا وستظلان كذلك. إن هونج كونج أكبر مستثمر أجنبى فى الصين والصين هى أكبر شريك تجارى لهونج كونج. إن الاقتصادين يمتزجان معا وسوف لاينفصلان لأن كلا منهما يحتاج الآخر. إن نصيب الفرد من الدخل القومى لهونج كونج ١٩٠٠٠ دولار سنويا فى مقابل ١٦٠٠٠ دولار فى بريطانيا. وبعد أن تصبح هونج كونج مرة أخرى جزءا من الصين عام ١٩٩٧ ستستمر خلافاتهما السياسية كما لو كانت ستؤدى بهما حتما إلى التوحد. إن هونج كونج مجتمع من أغنى مجتمعات العالم وفى القرن المقبل ستصبح الصين كذلك. وأحد الأسباب التى ستجعل الصين لاتتبنى سياسة قمعية فى هونج كونج بعد عام ١٩٩٧ هى أنها تعلم أن هذا سيدمر أى أمل يمكن أن يقنع تايوان بقبول ترتيبات مماثلة.

فيتنام وكوبا وكوريا الشمالية: الباب المغلق أم الباب المفتوح؟

إن الدروس من الصين تعتبر مناسبة بشكل مباشر لما يجب أن تكون عليه سياساتنا تجاه الدول الثلاث الشيوعية المتشددة وهى فيتنام وكوبا وكوريا الشمالية.

فى تخطيط الانفتاح الأمريكى على الصين وضعت مطلبا رئيسيا كخطوة أولى. ففى عام ١٩٦٧ ركزت لأول مرة فى مقال الـ Foriegn Affairs علنا على الحاجة إلى مثل هذا الانفتاح. وقلت إن الطريق الصحيح لنقوم بذلك يتطلب ضغطا قصير المدى يصمم لإقناع بكين أن مصالحها يمكن خدمتها فقط بقبول القواعد الأساسية للكياسة الدولية». وعلى المدى الطويل يتطلب الأمر «سحب الصين لتعود إلى المجتمع الدولى، ولكن كأمة عظيمة وتقدمية، وليس كبؤرة للثورة العالمية». وبتعبير آخر يجب أن يتم إعادة الصين إلى المجتمع الدولى ولكن لايمكن أن نسمح لها بأن تطلق النار علينا.

وعندما كتبت ذلك كانت الصين لاتزال قوة عدوانية وتهديدا خطيرا لجيرانها، وعندما توليت الرئاسة فى يناير ١٩٦٩ كان أحد أول الأعمال التى قمت بها تحريك سلسلة من المبادرات التى تهدف إلى الانفتاح على الصين بالطريقة السليمة. وبحلول وقت أول زيارة لى لبكين فى عام ١٩٧٢ كانت الصين لاتزال دولة قمعية داخليا. وفيما عدا غزوها القصير لفيتنام لم تعد تهديدا عسكريا مباشرا لجيرانها.

من الثلاث دول الشيوعية المتبقية تعتبر كوريا الشمالية بوضوح تهديدا نشطا ليس ضد كوريا الجنوبية فحسب بل للسلام والأمن في كل منطقة الباسيفيك. إنها لم تعبر بعد العتبة التى حددتها منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما مضت بالنسبة للصين. وإلى أن تتوقف عن كونها تهديدا يجب أن نستمر فى معاملتها كدولة منبوذة قادتها مازالوا يصرون على أن يجعلوها كذلك.

وتشبه فيتنام وكوبا كوريا الشمالية فى أن كلا منهما مازالت تحت سيطرة نظام شيوعي قمعى. وتوجد اختلافات درامية بين الدولتين. ولكن لاتمثل أى منهما تهديدا نشطا للسلام العالمى.

لقد حول قادة فيتنام الحاليون طاقات دولتهم غير العادية من العدوان الخارجى إلى التطوير الداخلى. ومثلهم مثل قادة الصين يحتفظون بسيطرة سياسية محكمة ولكنهم يفتحون اقتصادهم لقوى السوق. والنتيجة أن فيتنام الآن على حافة أن تصبح قوة اقتصادية ملموسة. وعلى العكس من ذلك فى كوبا مازال كاسترو يقدم خدمات كلامية للثورية الدولية. ولكن سياساته الاقتصادية الستالينية حطمت اقتصاد بلده. وبدون كفيله السابق السوفييت، لم يعد يملك الموارد التى تمكنه من أن يشكل تهديدا خارجيا خطيرا.

وفى حالة كل من كوبا وفيتنام نجد أمامنا سؤالا يحتاج إلى إجابة وهو كيف يمكننا أن نحافظ على مصلحتنا القومية ومصالح شعوب هاتين الدولتين ومصلحة المجتمع الدولى: هل بسياسة الباب المغلق أم الباب المفتوح؟

ومن بين الدولتين تعتبر فيتنام الاختيار الأسهل. فرغم كونها قمعية فإن حكومتها ثابتة وقوية. ومن الواضح أن الضغوط الاقتصادية أو الدبلوماسية لن تتمكن من الإطاحة بها. والسؤال الآن هو: ماهى أنسب السبل لفتحها أكثر لرياح الحرية التى تجتاح العالم. ومرة أخرى يوجد تشابه بينها وبين الصين. فالاندماج الاقتصادى المتزايد مع العالم يحقق حريات اقتصادية أكبر والحريات الاقتصادية تخلق ضغوطا داخلية من أجل الحريات السياسية.

ويجب أن نبدأ بالفصل بين السؤال الخاص بعلاقتنا السياسية مع فيتنام عن علاقتنا الاقتصادية وترك كل منهما يتطور حسب خطواته. وحتى إذا ماكنا راضين تماما بأن حكومة فيتنام فعلت كل مافى مقدورها للبحث عن الأمريكيين المفقودين فى القتال فى حرب فيتنام يجب أن نحافظ على العلاقة السياسية فى الفريزر (Freeze Deep) مادامت هانوى قد استمرت تعامل الفيتناميين الجنوبيين كمواطنين درجة ثانية ـ والذين كانوا حلفاءنا فى الحرب. ويجب علينا أن نتابع قرار الإدارة

الأمريكية برفع الحظر التجارى ببذل أقصى الجهود لتشجيع الاستثمار فى فيتنام وجذبها أكثر داخل الاقتصاد الكروى (العالمى) وليس مساعدة النظام الفيتنامى الحالى وإنما تدعيم قوى التغيير.

وبالنسبة لكوبا فإن الضغط للمحافظة على استمرار المقاطعة (الحظر) الاقتصادية المستقى من القناعة الثابتة وخاصة بين كثير من الكوبيين الموجودين فى المنفى أنه الطريقة المثلى لتحقيق نهاية سريعة لنظام كاسترو القاسى المدمر. وأنها لحقيقة أن انهيار الحكومة السوفييتية وانقطاع الدعم الاقتصادى السوفييتى الذى نتج عن ذلك خلق ضغوطا جديدة عنيفة على كاسترو. إن الحرمان قاس. والأحوال الاقتصادية بالجزيرة التى كانت سيئة من قبل ازدادت سوءا. ومع ذلك فإن حكومته البوليسية حافظت على قبضتها الحديدية.

والحقيقة المجردة رغم قسوتها هى أنه بعد خمسة وثلاثين عاما تحت حكم كاسترو فشل المتشددون ضده فى التخلص منه. ولقد حان الوقت لتحويل بؤرة سياساتنا من إيذاء حكومة كوبا إلى معاونة شعبها. والاحتمال بعيدا أن كاسترو، الحاكم الباقى المنعزل من العالم السوفييتى، يمكنه مرة أخرى أن يشن تهديدا مخربا جديا فى نصف الكرة هذا حتى لو تحسن اقتصاد كوبا، وفى الوقت نفسه فإن حالة الشعب ميئوس منها وتزداد سوءا. إنهم يحتاجون إلى الطعام وإلى ضروريات الحياة لكل فرد، ويحتاجون إلى المبادىء الأولية ليعمل الاقتصاد ويحتاجون الحرية. إن الطبيعة الفريدة للعلاقة بين الولايات المتحدة وكوبا تلقى على عاتقنا مسئولية خاصة تجاه شعبها. ومادام يبدو من المعقول أن الضغوط الاقتصادية العنيفة ستساعدهم فى التخلص من دكتاتورية كاسترو فمن الصواب استمرار هذه الضغوط. ومادام كاسترو جزءا من الشبكة الدولية للمعتدين الشيوعيين فإن الحظر يقوى الأمن العالمى. ولكن هذه الشبكة اختفت وأحسن خدمة نقدمها للشعب الكوبى الآن هى خلق ضغط من الداخل بتنشيط صلات كوبا مع العالم الحر. إن مانجح فى الصين لديه أحسن فرصة الآن لينجح فى كوبا.

وهذا يعنى أنه يجب أن نسقط الحظر الاقتصادى وأن نفتح الطريق للتجارة

والاستثمار والتفاعل الاقتصادى مع الإصرار على السماح للأفكار والمعلومات بالسريان بحرية كالبضائع. إن اقتصاد العالم اليوم هو سوق اقتصادية جوهرية وحيث يمكن لنظام السوق أن يخترق فإنه يحمل معه بذور الإصلاح الاقتصادى والسياسى. ويجب أن نضع التحدى بنزاهة أمام كاسترو. فإذا كان يريد لشعبه أن يزدهر فعليه أن يسمح بفتح الباب للبضائع والأفكار. أما إذا أصر على استمرار الباب مغلقا فسيكون الأمر واضحا دون أدنى شك أن خوفه من الحرية يقف حجر عثرة فى طريق شعبه للهروب من الفاقة. وإذا فتحه فإنه أيضا يفتح الباب لرياح الحرية.

ويجب على الولايات المتحدة أن تتعلم كيف تفكر فى نفسها كقوة آسيوية باسيفيكية بالطريقة الآلية الغريزية نفسها التى تفكر بها بصفتها جزءا من المجتمع الأطلنطى. وهذا واقع ليس فقط بسبب قابلية أمريكا لقبول مهاجرين من آسيا وإنما أيضا لأن آسيا ستكون قريبا أكبر سوق لبضائعنا. وهذا أكبر مايشغل بال صناع السياسة فى واشنطن وأحب مضمار لتطبيق قوة الولايات المتحدة الدبلوماسية بل والعسكرية أيضا. وتماما كما كنا مشغولين عام ١٩٩٣ بالحرب الأهلية فى يوغوسلافيا سابقا قد نصبح مشغولين فى عام ٢٠٠٣ بخطر الحرب من أجل دولة آسيوية تسيطر على حقوق البترول فى بحر الصين الجنوبى.

وإذا كان على أمريكا أن تلعب دورا بناء فى آسيا، يجب على الشعب الأمريكى أن يكون راضيا عن دوره الجديد كمواطنين باسيفيكيين. ويجب أن نفكر فى شعوب آسيا ليس كتهديد أو خصوم ولكن كمنافسين مؤهلين وشركاء فى تأمين السلام والاستقرار فى منطقة هشة. لقد وصفت اليابان فى وقت ما بأنها بريطانيا العظمى فى آسيا. ويجب أن يكون هدفنا أن نشعر بعمومية الهدف نفسه والقيم مع القوى العظمى الصاعدة فى آسيا كما نفعل مع الامبراطوريات السابقة فى أوربا.

ولنقوم بذلك يجب أن نتغلب على خوفنا من آسيا القوية الجديدة للقرن الحادى والعشرين. وبحلول عام ٢٠٠٠ سيكون ٣,٥ مليار من إجمالى سكان العالم ٦,٢ مليار نسمة آسيويون، وسوف ينتجون أكثر من نصف بضائع العالم، وبالنسبة للمتشائمين فإن هذه الحقائق تنبىء بانحدار الغرب وأن أمريكا ستهبط إلى الهامشية. وهذه

التحليلات تتواصل من فكرة خاطئة أن هناك حجما ثابتا من النمو والازدهار هنا وهناك وعليه فإذا ما ارتفعوا فإننا سنهبط. نعم إن الولايات المتحدة عليها أن تسعى حثيثا للحصول على أموالها من الصين كقوة عظمى اقتصادية وعسكرية بحلول منتصف القرن المقبل. ولكن بمفهوم اقتصادى بحت فإن النمو الذى يناطح السحاب ومع نمو طبقة مستهلكين وسطى ضخمة ستخلق فرص جديدة غير معقولة للغرب إذا ما ارتفعنا إلى مستوى التحدى.

إن المتشائمين قلقون من سرعة تحرك الاستثمار اليابانى فى آسيا الذى وصل الآن إلى حوالى ٦٠ مليار دولار، وذلك لأنهم يخافون من أن يكون هذا التحرك يتم بهدف إبقاء الاستثمار الامريكى والأوربى خارج آسيا. وهذه النزعة قصيرة النظر وغير بناءة وخاطئة. فالواقع أن الاستثمار اليابانى يعاون فى خلق ظروف وأحوال فى آسيا ستكون مفيدة بصورة كبيرة جدا لباقى العالم لحقبات قادمة.

وهذه الفرص موجودة هناك لاقتناصها. وسينتهى بنا الأمر إلى الوقوف على الخطوط الجانبية إذا أبقينا أنفسنا خارج اللعبة بسبب قصر نظرنا . أما إذا بقينا داخل اللعبة وتعاونا كعضو كامل فى المجتمع الآسيوى الباسيفيكى فسيتمكن الجميع من تسجيل أهداف وسيفوز الجميع.

إن التجارة لاتمنع الحروب ولكنها تتطلب السلام. وكما قال لى كوان يو فى الاجتماع المشترك لمجلسى الكونجرس خلال زيارته لواشنطن منذ تسعة أعوام مضت أن طموح الأمم ينمو إما بواسطة الاتجار مع جيرانهم أو إذا لم يتمكنوا من ممارسة تجارة مفتوحة فإنهم يلتهمون أراضى جيرانهم. إنه من مصلحتنا الحقيقية أن تنمو دول آسيا بأسلوب سلمى.

إن العالم المثالى فى ماوراء السلام ـ وهو مالا يمكن تخيله الآن ـ أن تكون هناك ١٨٨ دولة متساوية الغنى تتاجر مع بعضها البعض بحرية وبطرق عادلة وكل دولة تنتج مايمكنها أن تنتجه بتميز وتشترى ماتحتاج إليه فعلا. وبعد مضى جيل من الآن فإن هذه النتيجة يمكن أن تكون فى متناول العالم. واليوم فإن معظم آسيا أغنى بصورة لم تكن يتخيلها أحد بعد الحرب العالمية الثانية. وإذا ما انضمت معظم دول آسيا ـ التى

كانت ترزح تحت الفقر - إلى العالم المتقدم فى بداية القرن القادم وهو ما يحتمل أن يحدث فإن باقى دول العالم النامى - إذا ما اتبعت مثال السوق الحرة فى آسيا - يمكنها أن تتحول من الفقر إلى الإزدهار.

بناء جسور جديدة مع العالم الإسلامي

خلال الحرب الباردة ألقى الأمريكيون نظرة خاطفة قاسية على الشرق الأوسط ومنطقة الخليج الفارسى عن طريق: الصدام بين العرب وإسرائيل وتهديدات الأصوليين المسلمين ممثلة فى حوادث مثل الرهائن الأمريكيين فى إيران عام ١٩٧٩ . كما أن اهتمامنا البالغ بحماية دولة إسرائيل وصراعنا مع المتطرفين ترك انطباعا قويا بأن العالم الإسلامى والعرب يغليان بالغضب. وهذا العالم عبارة عن مجتمع متنوع تعداده ٨٥٠ مليون نسمة، ١٩٠ مجموعة عرقية تعيش فى سبع وثلاثين دولة حول العالم. وهذه الدول تسيطر على معظم بترول العالم ولديها أكثر الجيوش قوة، وفى القرن المقبل ستصبح قوة تجارية غير عادية أيضا. وفى عصر ماوراء السلام يجب ألا نتخلى عن التزامنا تجاه إسرائيل ولايجب أن يحدث ذلك فى المستقبل. كما أن معارضتنا للنظم الإرهابية فى العراق وإيران لايجب أن تتوقف إذا ماهددت مصالحنا. ولكن فى تشكيل سياسة إسلامية للعصر الجديد يجب أن تتعلم الولايات المتحدة أن تنظر إلى العالم الإسلامى لا كوحدة وكقوة راديكالية تميل إلى مواجهة الغرب وإنما كمجموعات عرقية وثقافية مختلفة ترتبط بعقيدة واحدة هى الإسلام وتراث من الفتن السياسية.

إن فشلنا فى تقدير قيمة الخلافات فى العالم الإسلامى والتهديدات الحقيقية التى تواجهها هذه الشعوب ساعدت إلى حد كبير على حدوث مأساة البوسنة والهرسك ـ أحد أسوأ الفصول المأساوية لعصر مابعد الحرب العالمية الثانية.

من المناطق التى تمثل العالم الإسلامى ـ منطقة الخليج الفارسى التى تمثل بلا شك مصلحة حيوية للولايات المتحدة. فهى جسر بين أوربا وآسيا وافريقيا، ويوجد بها ٥٥٪ من احتياطى بترول العالم المؤكد وتشمل اثنين من أهم الممرات المائية حيوية وهى قناال السويس ومضيق هرمز. كما أنها منطقة من أكثر مناطق عدم الاستقرار فى العالم.

ومنذ ١٩٨٠ فقد أكثر من ١,٤ مليون فرد حياته فى الحروب والهجمات الإرهابية. وخلال الخمس وأربعين سنة الماضية تحاربت إسرائيل وجيرانها العرب خمس مرات ـ فى عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣ وعام ١٩٨٢ ـ قتل فيها أكثر من مائة ألف فرد. وفى عام ١٩٩٢ أنفقت إسرائيل وجيرانها الملاصقين لها سوريا والأردن ومصر ١١ مليار دولار على الدفاع. وفى تلك السنة قدمت الولايات المتحدة معونة (منحة لا ترد) لإسرائيل ١,٨ مليار دولار معونة عسكرية، ١,٢ مليار دولار معونة اقتصادية وقدمت لجيرانها العرب ١,٣ مليار دولار معونة عسكرية، ٩٠٠ مليون دولار معونة اقتصادية. إن عسكرة المنطقة ليست مجرد خاصية للصراع العربى الإسرائيلى وحده. فلقد قامت سوريا بغزو الأردن عام ١٩٧٠، وقامت العراق بغزو إيران عام ١٩٨٠ والكويت عام ١٩٩٠ . وقامت ليبيا بغزو تشاد عام ١٩٨٠ ، واحتلت سوريا لبنان عام ١٩٧٦، واشتبكت اليمن الشمالى واليمن الجنوبى فى حرب أهلية طويلة قبل أن تتحدا. وتحاول إيران هدم الحكومات الديمقراطية. بتمويلها للمجموعات الإرهابية فى لبنان والجزائر والمغرب والسودان. لقد أدى الاقتتال الإسلامى ـ الإسلامى إلى فقد أرواح تزيد عشر مرات على الأرواح التى فقدت فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى. وهذه الصدامات كانت ستحدث حتى لو لم يكن هنالك حرب باردة أو صراع عربى ـ إسرائيلى. إن السلام بين العرب والإسرائيليين لا يعنى انتهاء الصراع بين الدول المسلمة فى المنطقة.

إن للغرب مصلحة حيوية فى المحافظة على الوصول إلى بترول الخليج، فأوربا تعتمد على الخليج فى الحصول على ٧٥٪ من احتياجاتها البترولية، واليابان تعتمد على مايزيد على ٩٠٪. وفى الوقت الذى تحصل فيه الولايات المتحدة على ٦٪ من بترولها من هذه المنطقة والتأثير الصغير لانقطاع البترول من الخليج الفارسى قد يشل الصناعة الأمريكية. ومثل هذا الانقطاع قد يكون مميتا لصناعات حلفائنا فى أوربا الغربية واليابان. وطالما بقى الغرب يعتمد بهذه الصورة على بترول الخليج يجب علينا أن نحتفظ بالقدرة على الدفاع عن أصدقائنا فى منطقة الخليج الفارسى.

هذا وللولايات المتحدة أيضا مصلحة حيوية فى بقاء وأمن إسرائيل. فالولايات

المتحدة وإسرائيل ليسا حليفين رسميا ولكن علينا التزاما معنويا يفوق أى ترتيبات أمن. وكما قلت بوضوح لمؤتمر قادة الحزبين فى الكونجرس فى بداية حرب يوم كيبور عام ١٩٧٣، «لن يسمح أى رئيس للولايات المتحدة بأن تنهار إسرائيل Go down the tube»، إن إسرائيل هى ملاذ لملايين قاسوا اللامعقول فى كارثة يهود أوربا HOLO-CAEST. إنها الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط ومنذ نشأتها وهى محاطة بدول مصممة على تدميرها. إن عمق التزامنا تعبر عنه حقيقة مؤداها أنه منذ اعترافنا بإسرائيل منذ ٤٥ عاما مضت قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل ٤٠ مليار دولار معونات اقتصادية وعسكرية، وهذا ضعف ماتم انفاقه على مشروع مارشال. كما أن حقيقة أن الحكومات العربية اعترفت فى النهاية بحق إسرائيل فى البقاء فهو اعتراف منهم بأن التزامنا ببقاء إسرائيل هو محور للسياسة الأجنبية لأمريكا وهى سياسة لن تتبدل.

إن المصافحة المثيرة بين إسحاق رابين وياسر عرفات فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ فى واشنطن قد تشير إلى عصر من السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب. وهذا سيكون انجازا تاريخيا له مغزى عظيم. ومهما كانت الاتفاقيات السياسية بين إسرائيل وجيرانها العرب يجب أن تتبعها برامج معونة اقتصادية ملموسة لإعطاء كل الأطراف حافزا للمحافظة على السلام. ويجب ألا نسمح لهذه البرامج بأن تفشل بسبب نقص الدعم المالى. هذا بالإضافة إلى أن الأطراف المشتركة ـ الولايات المتحدة واليابان ودول أوربا الغربية ودول الخليج الفارسى ـ لديها دافع للمحافظة على السلام فى الشرق الأوسط ويجب ألا تتردد فى تقديم الاستثمارات اللازمة للمحافظة على السلام.

ويبدو أن التهديد الرئيسى لمصالحنا الحيوية فى الخليج الفارسى يأتى من النظم الراديكالية فى العراق وإيران وسوريا والسودان وليبيا ومن المنظمات الإرهابية التى تدعمها فى داخل وخارج المنطقة. ومنذ وصول صدام حسين إلى السلطة عام ١٩٧٩ خلق من العراق قوة إقليمية رئيسية بممارسته القوة الغاشمة داخل وخارج دولته. فلقد قام بسحق المعارضة فى العراق وقتل معارضيه فى الشرق الأوسط وأوربا، وزاد من انتشار قاعدة قوية فى كل أنحاء العالم العربى عن طريق الإرهاب والتهديد. إن سكان العراق ١٨ مليونا فقط ولكنها تسيطر على ١١٪ من احتياطى بترول العالم. وحجم

قدراتها العسكرية يزيد على المملكة المتحدة. وحتى بعد حرب الخليج الفارسى مازالت القوات المسلحة العراقية تعتبر الخامسة عشرة فى ترتيب أقوى قوات مسلحة فى العالم، فلديها أكثر من ٢٣٠٠ دبابة، ٣١٠ طائرات قتال، ولديها قوات مسلحة من مليون رجل. وعلى الرغم من جهود الأمم المتحدة فلدى العراق أحد أكثر البرامج النووية تقدما فى الشرق الأوسط ماعدا بالنسبة لإسرائيل(١).

إن إيران عدو إسرائيل الآن لديها قدرات تزيد على أى دولة تؤهلها لتكون القوة المهيمنة فى منطقة الخليج، وبتعداد سكان يقدر بستين مليون نسمة، ١٠٪ من موارد البترول فى العالم ولديها بنية أساسية تكنولوجية حديثة، فإن إيران لديها قوة عسكرية واقتصادية أكبر من أى دولة أخرى فى الشرق الأوسط ماعدا تركيا. إن لإيران جيشا قوامه يصل إلى المليون رجل وهى تقوم بشراء أسلحة ومعدات من الاتحاد السوفييتى السابق والصين. ومنذ نهاية الحرب مع العراق عام ١٩٨٨ تبنت إيران استراتيجية شيطانية دقيقة هى تصدير مبادئها المتطرفة الأصولية الإسلامية مع المحافظة على علاقاتها الاقتصادية مع الغرب. فلقد قامت بتمويل حركات التطرف فى مصر والجزائر والمغرب وتونس وأفغانستان، ودعمت النظم الراديكالية فى السودان ودول أخرى، وركزت على برنامج طموح لتطوير الأسلحة النووية بمعاونة كوريا الشمالية والصين.

إن إيران هى الراعى الرئيسى للإرهاب فى الشرق الأوسط، وتدعيم حماس فى جنوب لبنان، وتمويل المجموعات الإرهابية الإسلامية التى تتمركز فى طهران، وحركة أكتوبر فى مصر. وتشكيل أطقم إرهابية لاغتيال الإيرانيين فى أوربا الغربية. لقد قامت بنشر أيديولوجيتها فى آسيا الوسطى مع التركيز على التركمانيين والأزبكستانيين والطاجكستانيين. ولأن العراق هى التى شنت حرب الخليج فإنها حظيت باهتمام الغرب، ولكن إيران هى التهديد الأبعد خطورة بكثير على المدى الطويل. فالتهديد العراقى هو تهديد عسكرى فقط. ومن حيث الفلسفة العلمانية ليس لها تأثير خارج حدودها. أما التهديد الإيرانى فهو تهديد عسكرى ودينى فى آن واحد.

---

(١) هذا يخالف الواقع فلقد تم تدمير كل الصناعات التي لها صلة بأسلحة التدمير الشامل في العراق ولم يبق بالشرق الأوسط أحد يمتلك أسلحة نووية سوي إسرائيل (المترجم)

وكما أشار إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل عندما تقابلنا فى نيويورك فى أواخر عام ١٩٩٣ إذ قال إن تكتيكات إيران تنذر بالسوء وشبيهة بالتهديدات السوفييتية المشهورة Comintern قبل الحرب العالمية الثانية. وبدلا من الدعم المكشوف للحركات الموالية لإيران فى الدول المختلفة فإن إيران تسعى إلى السيطرة وتقوم بتدعيم حركات المقاومة الوطنية التى تدافع عن التطرف الأصولى الإسلامى، تماما كما كان يفعل الحزب الشيوعى فى تدعيمه للأحزاب الشيوعية فى الدول غير الشيوعية، لقد شرح رابين أن هذا سمح لأحد المصريين ـ على سبيل المثال ـ بأن يصبح متطرفا مسلما مواليا لإيران ومواليا لمصر فى الوقت نفسه تماما كأعضاء الأحزاب الشيوعية فى الغرب التى سيطر عليها السوفييت خلال الحرب الباردة وكانوا غير موالين لأوطانهم.

وكنتيجة لذلك تنمو حركات التطرف فى كل أنحاء العالم الإسلامى الآن ويبدو أنهم موالون لأوطانهم ولكن ولاءهم الأول لعقيدة التطرف الموجودة فى إيران. ولقد أكد رابين أن ذلك شكل من أشكال العدوان الغادر. فهذا يسمح للمعتدى بالسيطرة على فريسته دون المخاطرة بإدانة دولية. وبدلا من الخروج عبر حدودها تقوم إيران بالبقاء داخل حدودها وتجند مواطنى الدولة التى تريد السيطرة عليها ممن يشتركون معها فى التطرف الدينى ليقوموا نيابة عنها بتنفيذ فتوحاتها.

إن الاستراتيجية الإيرانية مثلها مثل الاستراتيجية السوفييتية سابقا تتركز فى توسيع نطاق نفوذها وسيطرتها على دول أخرى عن طريق الفكر بدلا من استخدام القوة العسكرية البحتة. كما يوجد أيضا تشابه غريب فى التكتيك وهو قيام إيران باستخدام الإرهاب لدعم العدوان.

يجب على الولايات المتحدة أن تتبنى سياسة العزل والاحتواء تجاه كل من إيران والعراق. ويجب أن يكون الهدف هو خلق مشكلات داخلية فى كلا الدولتين بشكل يمنعهما من خلق مشكلات فى الخارج.

إن استراتيجيتنا تجاه العراق يجب أن تكون العزل الكامل لنظام صدام حسين عن الخارج وتدعيم المجموعات المعارضة داخل العراق. وسياستنا الان قاصرة على فرض مناطق حظر الطيران لحماية الأكراد فى الشمال والشيعة فى الجنوب واستمرار المقاطعة الاقتصادية لإجبار صدام على ترك السلطة وفرض تفتيش هيئة الأمم ضد

برامج التسليح النووى. وهذا ليس كافيا، إذ يجب علينا أن ندعم بقوة المعارضة الرئيسية ضد صدام (المجلس الوطنى العراقى) التى تحاول إجبار بغداد على الانفتاح فى نظامها السياسى. ويجب علينا كذلك أن نقدم معونات اقتصادية متزايدة للأردن وأن نلعب دورا رئيسيا فى مسيرة السلام العربى ـ الإسرائيلى للحد من أى بدائل إلى أن يسقط صدام.

ويجب أن تكون استراتيجيتنا تجاه إيران هى احتواء نفوذها داخل وخارج الخليج الفارسى، ويجب علينا أن نحافظ باستمرار على الاستغلال المباشر لنقط ضعف إيران إذا ما استمرت فى حملتها لبث الذعر والتهديد ضد مصالح الغرب. لقد تحولت إيران إلى دولة تتبنى الإرهاب ويجب علينا أن نكون على استعداد لمساعدة الفصائل العرقية والدينية فى إيران لمعارضة نظام طهران وبالتالى إضعاف قدراتها على تهديد مصالحنا فى الخارج.

مازالت إيران تعانى من الدمار الذى أحدثته الحرب العراقية ـ الإيرانية والتى قتل خلالها مايزيد على المليون إيرانى. ورغم ثروتها البترولية الطائلة بددت إيران فرصها الاقتصادية بسبب التخطيط الفقير وبرامجها الاقتصادية السيئة المرتفعة التكاليف وسوء إدارة المال. ومادامت إيران تسعى إلى هدم جيرانها وتدعيم المجموعات الإرهابية ضد الأهداف الغربية يجب أن نعمل على عدم قيام الغرب بأى شىء لمساعدة طهران للخروج من مأزقها الاقتصادى. ويجب علينا الاتفاق مع الحكومة الروسية على ألا تبيع روسيا معدات تكنولوجيا عسكرية للإيرانيين وخاصة لأن النفوذ الإيرانى بدأ فى التسلل إلى الدول الإسلامية على طول الحدود الجنوبية لروسيا. ويجب أن نزيد من مساعداتنا لدول مثل مصر التى تواجه التآمر بواسطة المجموعات المتطرفة التى تدعمها إيران، وزيادة التعاون مع الدول المسلمة المعتدلة الموالية للغرب مثل تركيا. وفوق كل شىء يجب علينا الاعتراف بأن التهديد الرئيسى لنا على المدى البعيد فى الخليج هو إيران وليس العراق. إن أحسن طريقة لاحتواء التهديدات المتطرفة الإيرانية والتهديدات الأخرى بالمنطقة وفى كل أنحاء العالم الإسلامى هى تقوية علاقاتنا مع القادة المسئولين مثل الملك الحسن ملك المغرب والرئيس مبارك رئيس مصر والملك فهد ملك السعودية العربية والرئيس سوهارتو رئيس أندونيسيا.

منذ حوالى ربع قرن مضى تمكنت إدارتى مع الدبلوماسية الماهرة لهنرى كيسنجر من إقناع الرئيس المصرى بعيد النظر أنور السادات أن يبتعد عن الاتحاد السوفييتى ويتجه إلى الغرب. ولقد أثبت ذلك أنه أكثر التطورات الجغرافية السياسية أهمية فى عصر الحرب الباردة. فلقد قامت مصر الموالية للغرب بعقد اتفاقيات كامب دافيد وأصبح اتفاق رابين ـ عرفات ممكنا.

وعندما زرت مصر فى عام ١٩٧٤ اصطف سبعة ملايين نسمة على الطريق عندما سافر السادات وأنا عبر الدولة فى سيارات وقطار مكشوف ـ وكان أكبر استقبال حافل لم يسبق حدوثه لزائر. إن الترحيب والمظاهرات التى قام بها الشعب المصرى لإظهار المودة للشعب الأمريكى ولتراث الحرية والازدهار الذى تمثله تبدى فى الضيافة والانفتاح والتسامح التى تمثل العلامات الحقيقية للفلسفة الإسلامية. إنها مشاعر الصداقة مع الأمريكيين التى يشترك فيها ملايين المسلمين هى التى يجب أن تقود سياستنا وليست مشاعر السخط والطغيان. إن تنمية الشراكة مع الدول التى تشترك معنا فى المصالح وفى الأهداف السياسية والاقتصادية هى التى تمكن الولايات المتحدة من المساعدة فى خلق أمثلة ناجحة تعتبر أمثلة للدول الأخرى وتزيد من الاستقرار والرخاء فى كل قطاعات العالم الإسلامى وهزيمة النظم والمجموعات المتطرفة.

إن دولة مسلمة واحدة تستحق مكانا فى الشراكة الكاملة مع الولايات المتحدة وهى تركيا التى كان لظهورها كلاعب دبلوماسى رئيسى فى منطقة الخليج يمثل تطورا إيجابيا. وفى بداية القرن كانت تركيا توصف بأنها الرجل المريض فى أوربا. وخلال حرب الخليج بدأت هذه الصورة تتغير عندما قدمت تركيا قوات إضافية لحلف شمال الأطلنطى أكثر من أى دولة أخرى. والآن نتيجة القيادة القوية واتباع سياسات السوق الحرة أصبحت تركيا أكبر اقتصاد فى الشرق الأوسط. وبتعداد سكان يصل إلى ٦٠ مليون نسمة ستلعب تركيا دورا سياسيا رئيسيا يتلاءم مع قوتها الاقتصادية والعسكرية. وبغض النظر عن أهداف جماعات الضغط (اللوبى) اليونانية المضادة لتركيا فى الولايات المتحدة يجب علينا زيادة التعاون الاقتصادى والعسكرى مع تركيا. فتركيا يمكنها أن تلعب دورا محوريا كجسر بين العالم الإسلامى والعالم الغربى،

ويمكنها ردع التغلغل الإيرانى فى الشرق الأوسط وأن تؤثر بفاعلية على أزبكستان وتركمستان وطاجكستان وكرجيزى وكازاخستان ومنعها من السقوط تحت النفوذ الإيرانى.

يجب على الولايات المتحدة أيضا مساعدة القوى المعتدلة فى أفغانستان التى تعارض الأصوليين المتطرفين من إيران ومن مصادر أخرى والذين تم إهمالهم بعد انتهاء الحرب السوفييتية فى أفغانستان. إن أفغانستان لم تفقد أهميتها الاستراتيجية فى مجال مستقبل آسيا الوسطى. لقد أدرك البريطانيون أهميتها فى القرن التاسع عشر تماما كما فعل السوفييت عندما قاموا بغزو أفغانستان عام ١٩٧٩ . ويجب علينا إدراك هذه الحقيقة الجغرافية السياسية اليوم. فإذا سقطت أفغانستان فى مجال النفوذ الإيرانى فإن إيران ستمتلك مفاتيح آسيا الوسطى.

وبكل ثروتها البترولية الهائلة ولضعف السعودية العربية ودول الخليج الأخرى فإن النظم العراقية والإيرانية ستكون فى موقف تمثل فيه تهديدا مستمرا للخليج. ونتيجة ذلك. يجب على الولايات المتحدة أن تتحمل مسئولية ضمان أمن الخليج بواسطة قوتها العسكرية. ويجب علينا أن نطور علاقات وطيدة مع السعودية العربية ودول الخليج الفارسى الأخرى الصديقة. ويجب أن نستمر فى التمركز والتكديس المسبق للمواد والمعدات وتشجيع هذه الدول على إنشاء البنية الأساسية العسكرية لها وأن نكون على استعداد لاستخدام القوة فى أى طوارىء تهدد مصالحنا وأن نضمن تعاونا أكثر من خلال الاتفاقيات الرسمية.

ولأن هذه النظم لايمكنها أن تتعانق مع الولايات المتحدة علانية خوفا من حدوث اضطرابات داخلية يجب علينا أن نغض البصر عندما تفشل هذه النظم فى الوقوف إلى جانبنا فى المسائل الدولية الأخرى. ومن المهم بقدر كبير أن يعملوا معنا فى مسائل أمن الخليج.

إن العلاقات الجيدة مع دول الخليج المعتدلة ليست بديلا للضمانات العسكرية من الولايات المتحدة . فبواسطة قوات مشتركة من ٢٢٣٠٠٠ جندى، ١٣٠٠ دبابة، ٥٦٧ طائرة وشعب تعداده ١٨ مليون نسمة تعتبر هذه الدول أقزاما بالمقارنة بجيرانهم العراق

وإيران. لذلك يجب على الولايات المتحدة أن تقبل أن قوى الغرب وحدها بمواردها العسكرية هى القادرة على توفير القوة واعتراض سبل أى تقدم إيرانى أو عراقى فى المنطقة.

ويجب علينا تعزيز قدراتنا فى النقل الجوى والبحرى لنتمكن من دفع قوات أمريكية إلى منطقة الخليج الفارسى. فخلال حرب الخليج الفارسى استغرقنا ستة أشهر لفتح القوات والمعدات اللازمة، وفى الوقت الذى أعطتنا فيه العراق الوقت اللازم للاستعداد فإن أى عدوان جديد قلا لايرتكب الخطأ نفسه. ويجب علينا بقدر الإمكان أن نقوم بتخزين مسبق للمعدات ـ مثل الدبابات والمدفعية الثقيلة والمركبات المدرعة الخفيفة ـ لتشكيل قوة ضاربة دفاعية محدودة يمكن استخدامها فى السعودية العربية ودول الخليج الأخرى لردع العدوان. والأكثر أهمية يجب علينا الاستثمار المكثف فى خلق قوة انتشار سريع حقيقية، حتى يمكننا تحريك فرق ثقيلة إلى المنطقة بسرعة واستغلال التكنولوجيات الجديدة. وفى كل الأحوال والظروف فإن الولايات المتحدة هى الوحيدة التى يمكنها القيام بهذا الدور. ولا يمكننا المجازفة بالاعتماد على دول أخرى ـ سواء كانت حليفة من غرب أوربا أو دول صديقة فى المنطقة ـ لحماية مصالحنا فى الخليج الفارسى . فقد يفتقرون إلى الموارد العسكرية والإرادة السياسية للعمل بحسم فى أى أزمة.

وهذا يعنى أن الولايات المتحدة تواجه مطالب عسكرية ملحة بالنسبة للمستقبل المنظور. وهناك حد لما يمكن تخفيضه من الموازنة إذا كنا نود أن نحتفظ بقدرة عسكرية قوية للدفاع عن مصالحنا فى مناطق بعيدة مثل الخليج الفارسى. ففى الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٥ يجب علينا تخفيض الانفاق على الدفاع بما يزيد على ٥٠٪. وبحلول عام ١٩٩٨ ستنفق الولايات المتحدة أقل من ٣,٢ فى المائة من إجمالى الناتج القومى على الدفاع، وهو أقل مستوى منذ إدارة روزفلت قبل الهجوم على بيرل هاربور.

وكما كتب الجنرال ويليام أودوم: «إن حرب الخليج الفارسى برهنت لكل المؤسسات العسكرية المعنية أنه فى ترتيب (أو تصنيف) القوى العسكرية فى العالم لا تأتى الولايات المتحدة فى المكان الأول فحسب وإنما يوجد بعدها اثنا عشر محلا أو أكثر

خالية أيضا». ولكن أوبوم ذكر أيضا أن هذه القدرات يمكن أن تضيع فى بضع سنوات قليلة بسبب سوء الإدارة. إن مكمن القوة فى قدراتنا العسكرية لايجب أن يعطينا إحساسا خاطئا بالأمن. فالمطالب التى نواجهها فى الخليج الفارسى هى مطالب حيوية للغاية وستستنفد كل إمكاناتنا إلى أقصى حد لها. إن الخليج بعيد عن الولايات المتحدة مثل كثير من المناطق الأخرى فى العالم، وعلينا أن نتوقع ألا تكون لدينا قواعد أمامية. وإذا أردنا أن يكون لنا الحجم المطلوب للدفاع عن هذه المنطقة يجب أن ندفع ثمن ذلك.

لايمكن للولايات المتحدة أن تجازف بإجراء تخفيض آخر فى ميزانية الدفاع. ويجب على الرئيس أن يستغل منصبه كقائد أعلى للحصول على دعم الشعب فى المحافظة على قوات عسكرية قوية على الرغم من الضغوط المالية الداخلية. إننا نقع الآن على منحنى منزلق تجاه الفراغ العسكرى الذى كان فى السبعينات. فمع نمو القوى الإقليمية فى الخليج فإنه بسبب تناقص ميزانياتنا الدفاعية قد لانكون قادرين على تكرار عاصفة الصحراء إذا تطلب الأمر ذلك فى أواخر التسعينات. ولن يسبب ذلك قلقا إذا كانت اتجاهات المنطقة نحو الاستقرار ولكن الواقع غير ذلك.

إن عملية السلام العربى ـ الإسرائيلى تعتبر عاملا آخر لدفع الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط. فلمدة خمس وأربعين سنة تقاتل العرب وإسرائيل مرارا وتكلموا قليلا. وكانت الاتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تطورا رئيسيا. ولكنهم فى أول خطوة فقط على الطريق الطويل الذى يؤدى إلى سلام عادل مستديم.

إن محادثات السلام المتحفظة داخل الدول العربية والفلسطينيين تخدم مصالح كل من إسرائيل والولايات المتحدة. فلقد كسبت إسرائيل كل حرب من الحروب الخمسة التى قاتلتها ضد جيرانها العرب، ولكن فى كل حرب منها كانت خسائرها تتزايد. ومثلهم مثل الكوريين والفيتناميين يمكن للعرب أن يتعلموا كيف يقاتلون. ومن أكثر القادة دينامية الذين قابلتهم كان أول رئيس وزراء لإسرائيل دافيد بن جوريون. لقد لاحظ أن المتطرفين فى إسرائيل الذين يطالبون بامتصاص أرض العرب قد يفقدون إسرائيل مهمتها. لقد قال : «إذا نجحوا فإن إسرائيل سوف لاتكون يهودية ولا ديمقراطية، وسيتفوق العرب عدديا علينا وسيحتاج الأمر إلى إجراءات غير ديمقراطية

وقمعية للسيطرة عليهم». ويقدر أن عدد السكان العرب في إسرائيل سيصل إلى ١,٣ مليون نسمة بنهاية عام ٢٠٠٠ ، ومن مصلحة إسرائيل ألا تستمر في معاملة العرب كمواطنين من الدرجة الثانية.

إن فرض سلام دائم في الشرق الأوسط هو أحسن الفرص حاليا منذ قيام دولة إسرائيل. وبدلا من اتحاد سوفييتي عدائي يدعم الأعداء العرب لإسرائيل لدينا الآن روسيا ديمقراطية تدعم مسيرة السلام. ولأنهم كانوا في الجانب الخطأ في حرب الخليج فإن أعداء إسرائيل لم يعد لهم أمل في الاعتماد بعد ذلك في أي تمويل ودعم مالي من دول الخليج البترولية الغنية. ولأن مصر لم تعد عدوا لإسرائيل بصورة كبيرة. والفشل في انتهاز الفرصة لإقامة سلام دائم الآن سيكون مأساة بالنسبة لكل الشعوب في الشرق الأوسط وخاصة أن مثل هذه العوامل المناسبة قد لاتدوم. وفي الوقت الذي يعارض فيه المتشددون الإسرائيليون الاتفاق مع الفلسطينيين والدول العربية فإن رئيس الوزراء رابين اعترف بشجاعة بأن الوقت قد حان لتتفاوض إسرائيل مع جيرانها. وأثبت أنه الزعيم المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب. إن شن الحرب يحتاج قائدا قويا ولكن صنع السلام يحتاج إلى زعيم أكثر قوة.

وكقائد متشدد في وقت الحرب لايمكن لرابين أن يتهم بأنه متساهل مع عرفات لأنه صنع السلام. وبعد مصافحته التاريخية لعرفات في ١٣ سبتمبر سألته أثناء لقاء لنا في نيويورك عما إذا كانت لحظة صعبة بالنسبة له. فرابين الذي يسيطر بعمق على مشاعره أحس بانفعالات كأي زعيم آخر قابلته وفقد تقريبا اتزانه حينما قال : «لم يكن الموقف سهلا ولكن لم يكن أمامي خيار آخر». إنه يتذكر بوضوح اللحظة المؤلمة المخيفة التي قتل فيها أحد عشر رياضيا إسرائيليا في أوليمباد عام ١٩٧٢، وهو هجوم كان عرفات مسئولا عنه. ولكنه كان يعرف كذلك أنه نتيجة انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفييتي لم يعد لعرفات دعم من روسيا، كما أنه لن يحصل على مستوى الدعم نفسه من الدول العربية السعودية ودول الخليج المعتدلة الأخرى لأنه اتخذ الجانب الخاطىء في حرب الخليج، كما أدرك أيضا أن عرفات بدأ يتعرض لبعض الانتقادات من الفلسطينيين لموقفه المعتدل، وأن خطرا متزايدا في احتمال أن يحل محله زعيم فلسطيني أكثر تطرفا.

لقد واجهت رابين المشكلة التقليدية نفسها التى وصفها بول جونسون: «إن جوهر الجغرافيا السياسية هى القدرة على التفرقة بين المستويات المختلفة للشر». كان رابين يعرف أن عرفات شر، ولكن الخيار لم يكن بين عرفات وشخص آخر أقل شرا ولكن بين عرفات وشخص آخر أكثر شرا، إن عرفات يحتاج للتعامل مع رابين لأن عرفات ضعيف. ويمكن لإسرائيل أن تخاطر بعقد صفقة مع أسوأ عدو لها لأنها قوية، إن إحدى إيجابيات عدم التنحى عن مبادرة السلام الجديدة بين إسرائيل وجيرانها العرب هو تقليل بل ويحتمل أن تزيل عاملا له تأثير سلبى على علاقات الولايات المتحدة مع الدول غير العربية المسلمة من المغرب وحتى أندونيسيا. فقادة معظم هذه الدول كثيرا ماقالت لنا خصوصيا أنها لاتوافق على السياسات المتطرفة المضادة لإسرائيل من جيرانها العرب. ولكن لم يكن فى مقدورهم سياسيا أن يفعلوا شيئا وإنما الوقوف إلى جانب إخوانهم المسلمين فى معارضة إسرائيل. إن السلام العربى - الإسرائيلى سيزيد من فرص تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وكل الدول الإسلامية.

لقد حذر بعض المراقبين المحنكين ومن بينهم بروفيسير جامعة هنتيجرون من أنه إذا أساء الغرب معالجة علاقاته مع العالم الإسلامى فإن صداما للحضارات "clash of civilizations" قد يضع الغرب فى مواجهة ضد الإسلام. إن الصدامات العسكرية الحديثة (الحالية) تؤيد هذه النظرية. ففى يوغسلافيا سابقا يتقاتل المسلمون البوسنيون والمسيحيون الصربيون حول السيطرة على البوسنة والهرسك. وفى الاتحاد السوفييتى السابق يدور قتال حول ناجورنو - كاراباخ . وفى لبنان يقوم المسلمون والمسيحيون بقتل بعضهم البعض لعدة سنوات، وفى آسيا الوسطى أدت التوترات الدينية إلى القتال فى طاجكستان.

يجب على الولايات المتحدة ألا تسمح لصدام الحضارات بأن يتحول إلى الخاصية السائدة لعصر مابعد الحرب الباردة. وكما لاحظ هنتنجتون Huntington أن الخطر الحقيقى ليس فى حتمية هذا الصدام ولكن فى عدم القيام بأى عمل من جانبنا هو الذى سيحقق هذه النبوءة. وإذا ما تابعنا الاستمرار على إهمال الصدامات التى يكون فيها المسلمون هم الضحية فإننا بذلك ندعو إلى صدام بين العالمين الغربى والمسلم.

إن صداما واحدا من هذا النوع يمكن أن يوصف بأنه فشل للسياسة الخارجية الأمريكية (لسوء الحظ وأيضا غير سليم) هو المذبحة في يوغسلافيا سابقا حيث أنه منذ ثلاث سنوات قام القادة الشيوعيون على أنقاض الدولة المصطنعة لتيتو. بجهود ضخمة لتدمير حكومة كرواتيا الديمقراطية. ومنذ بداية الحرب حدثت تجاوزات من كلا الجانبين ولكن دورة العنف بدأت نتيجة العدوان الصربي ضد الجمهوريات اليوغسلافية الأخرى ـ وهو عدوان فشلت الولايات المتحدة وحلفاؤها بإصرار ومرارا في تحديد خطورته وثمنه. وفي أوائل عام ١٩٩١ ضمن عدد من المراقبين طالبت الولايات المتحدة برفع الحظر عن ضحايا العدوان الصربي. إن الولايات المتحدة والأمم المتحدة والمجتمع الأوربي ترددت وراوغت وعلقت وأدانت ولكنها لم تفعل شيئا لمواجهة المذبحة الصربية الدائرة. إن المذبحة المسجلة لأعداد من كانوا يتسوقون وأطفالهم في سراييفو في فبراير ١٩٩٤ ماكانت لتحدث لو تدخل الغرب في الوقت المناسب.

وبعد المذبحة اتفقت الولايات المتحدة وأعضاء حلف الناتو على إصدار إنذار أخير للصرب بسحب أسلحتهم من حول سراييفو والذي لوقت محدود رفع الحصار عن أحد المدن دون حرمان الصرب من الأراضي التي استولوا عليها بالعدوان في مناطق أخرى من البوسنة. ومن سوء الطالع أن الولايات المتحدة لم تفعل شيئا في هذا الصراع الممتد إلى أن اضطرت للقيام بذلك نتيجة رد الفعل الشعبي للصور الدموية التي ظهرت على شاشات التليفزيون.

إنها حقيقة مرة ولكنها أيضا لايمكن إنكارها وهي أنه لو كانت غالبية سكان سراييفو من اليهود أو المسيحيين لما سمح العالم بحصار المدينة ولما سمح بوصول الحصار إلى ماوصل إليه في الخامس من فبراير عندما سقطت دانة صربية في سوق يعج بالناس. ففي مثل هذه الحالات كان الغرب يتدخل بسرعة ولكان محقا لو فعل ذلك.

إن حصار سراييفو يمكن أن يتعلم منه الغرب شيئين كنتيجة له. الأول هو أن الشعوب المستنيرة لايمكنها الاختيار بين إدانة العدوان وإدانة الإبادة الجماعية. فعندما قام شيوعيو الخمير الحمر بمجزرة مليونين من الكمبوديين في أواخر السبعينات تم كبح غضب الأمريكيين بالمقارنة بالعذاب الذي قاسيناه بالنسبة لمذبحة ستة ملايين يهودي

المعروفة بالهولوكوست (كارثة يهود أوربا). لقد بدا أن الموقف فى كمبوديا مفعم بالمتناقضات خاصة بالنسبة للأمريكيين الذين عارضوا جهودنا لهزيمة الشيوعيين الذين قاموا بالمذبحة. والدرس الثانى هو: لأننا القوة العظمى الباقية لاتوجد أزمة لاتتصل بمصالحنا (أى أن كل الأزمات لها علاقة بالمصالح الأمريكية). وإذا ما أرادت الولايات المتحدة أن تقود العالم فإن عددا من الخطوات اللازمة قبل دفع القوات البرية ـ على سبيل المثال إلغاء حظر الأسلحة ـ كان يجب اتخاذها مبكرا فى أزمة البوسنة لردع العدوان الصربى. إن فشلنا فى القيام بذلك يصم سمعتنا كلاعب عادل على المسرح الدولى ويعتبر سببا للصورة التى رسمها الأصوليون الإسلاميون للغرب بأنه قاسى القلب بالنسبة لمصير الشعوب الإسلامية ويحمى فقط الشعوب المسيحية واليهودية (وهذا يعنى التعصب ضد المسلمين).

إن السيناريو المزعج (المخيف) الذى يراه البعض أن الإسلام المتطرف فى طريقه للصدام مع الغرب سيتحقق فقط إذا وصلت القوى المتطرفة إلى السلطة فى العالم الإسلامى. ولكن معظم مسلمى العالم لايرقصون على طبول المتطرفين. إن النظم المتطرفة مازالت أقلية وتمثل فقط ١٠٪ من إجمالى سكان العالم الإسلامى.

وتتباين النظم المعتدلة بين المجتمعات المنفتحة مثل تركيا والباكستان إلى دول منفتحة نسبيا مثل مصر وأندونيسيا. والجميع يحاول الجمع بين الأحسن من الثقافة الغربية والثقافة الإسلامية، بدلا من إعادة عقارب الساعة إلى القرن الثانى عشر. إنهم يخلقون بديلا مشجعا للأصولية المتشددة لأولئك الذين يبحثون عن حياة أفضل لقد كتب وتياكار تشامبرز "Whittaker Chambers" إن الشيوعية كانت عقيدة وأنها كانت قوية فقط مادامت العقائد الأخرى فاشلة، إن الأصولية الإسلامية عقيدة قوية. فمظهرها دينى وليس علمانيا. وهى تخاطب الروح وليس الجسد. ولايمكن للقيم العلمانية الغربية أن تنافس هذه العقيدة. وكذلك لايمكن للقيم العلمانية الإسلامية أن تنافسها. وفى صدام الحضارات توجد حقيقة واضحة هى أننا الأمة الأقوى والأغنى فى التاريخ وهذا ليس كافيا. والعامل الذى سيكون حاسما هو قوة المبادىء العظيمة، الدينية والعلمانية، التى تجعل أمتنا أمة عظيمة، وعلى الرغم من أن الغرب والمسلمين

بينهم خلافات حقيقية فى الثقافة والتطور التاريخى فمن الممكن أن يتعلم كل جانب من الآخر، وأن ندرس أسباب نجاحاتنا وفشلنا السابقة.

لقد كان القرن العشرون فترة صدام بين الغرب والعالم الإسلامى. وإذا ما عملنا معا يمكننا أن نجعل القرن الحادى والعشرين ليس فقط عصر سلام فى الشرق الأوسط والخليج الفارسى وإنما أيضا قرنا فيه ما وراء السلام ـ حضارتان عظيمتان تثريان بعضهما البعض وتثريان كل العالم ـ وليس بأسلحتهما وثرواتهما ولكن بالتمسك المستديم بمثلهما العليا.

العالم النامى:
الخط الأخير للحرية

لقد أصبح تعبير «العالم الثالث» تعبيرا قديما. فبانهيار الشيوعية يتحول الاتحاد السوفييتى وأوربا الشرقية والصين إلى دول أكثر رأسمالية اقتصاديا منها شيوعية، ولم يبق سوى عالمين. أحدهما يشمل دولا من العالم المتقدم وهى أساسا فى نصف الكرة الشمالى وهى غنية أو تصبح غنية والثانى يشمل الدول النامية وهى أساسا فى نصف الكرة الجنوبى وهى دول فقيرة وفى بعض الحالات تتحول إلى دول أكثر فقرا. وعلى الرغم من أن نصف الكرة الجنوبى لم يعد يمثل أسبقية استراتيجية لأمريكا ولكن من الخطأ بالنسبة للولايات المتحدة أن تهمل الأخطار والفرص فى العالم النامى الذى يعيش فيه ثلثا سكان العالم.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية صعقت معظم دول أمريكا اللاتينية وافريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا بفساد الرسميين الحكوميين والسياسات الاقتصادية المدمرة. وبنهاية الحرب الباردة أدى تغيران إلى تحسين فرص التقدم الاقتصادى والسياسى بصورة حادة.

ولمدة خمسة وأربعين عاما كانت كثير من الدول النامية هى مخالب الصراع بين الشرق والغرب. وكانت المعونة التى تقدم لهم تتوقف ليس على احتياجاتهم ونوعية اقتصادهم وسياساتهم السياسية ولكن على الجانب الذى أيدوه فى الصراع بين الشرق والغرب. والآن فإن الاختبار الوحيد هو ما إذا كانوا قد تبنوا سياسات اقتصادية وسياسية لها فرصة لتحقيق تقدم اقتصادى وحرية.

والأمر الأكثر أهمية أن عددا من الدول فى العالم النامى تعلم سر تقدم الغرب

الاقتصادى. ولأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح أمام دول العالم النامى فرصة واقعية لتخرج من دائرة الفقر وعدم الاستقرار السياسى التى هددت تقدمها ونموها الاقتصادى. إن قصص النجاح لما كان يسمى سابقا العالم الثالث تشير إلى طريق التقدم. ماهو سر التقدم الاقتصادى غير العادى لشرق آسيا؟ إن السياسات الاقتصادية هى التى كافأت المبادرات الخاصة والاستثمار فى التعليم والجمارك المنخفضة ومعدل التضخم المنخفض وإطار قانونى ثابت يجذب الاستثمارات الخاصة من الداخل ومن الخارج. وبنفس درجة الأهمية تأتى الدول التى تمتعت بالتقدم الاقتصادى ورفضت دورا حكوميا اقتصاديا رئيسيا. لقد أدركت الحقيقة الأساسية أن القطاع الخاص وليس القطاع الحكومى هو الذى يحرز التقدم.

وفى شرق آسيا قامت النمور الأربعة - كوريا وهونج كونج وتايوان وسنغافورة - بتبنى سياسات اقتصاد السوق الحرة التى احدثت نموا انفجاريا. وتتحرك الآن ماليزيا وتايلاند بسرعة فى الاتجاه نفسه. وبدأت أندونيسيا فى تطوير مواردها المحتملة الضخمة البشرية والطبيعية.

لقد بدأت الهند التحرك بعيدا عن سياساتها الدولانية التى ألمت بأمة قدر لها أن تكون أكثر دول العالم كثافة سكان فى العالم فى القرن الحادى والعشرين وتستمر فى أن تكون الأفقر. إن الرهانات ضخمة. إن لنا مصالح مهمة فى نجاح الهند فى تطبيق إصلاحات اقتصاد السوق الحرة. وفى روسيا فإن السؤال ما إذا كان فى مقدور الرأسمالية الديمقراطية منافسة الرأسمالية الشيوعية فى الصين. إن المحلفين مازالوا يتدارسون. وفى الهند السؤال هو ما إذا كانت الاشتراكية الديمقراطية ستتمكن من منافسة الرأسمالية الشيوعية فى الصين. إن القرار قد اتخذ. فالأخيرة فازت. وفى هذه المنافسة بين أكثر دولتين فى العالم سكانا تستحق الهند أن تدعم محاولتها فى تحقيق تقدم اقتصادى بالديمقراطية. ولكنها سوف لاتنجح إلا إذا هجرت الاشتراكية.

وفى أمريكا اللاتينية أثبتت لنا الخبرة أن الديمقراطية وحدها غير كافية. وخلال الثمانينات تحولت اثنتا عشرة دولة فى أمريكا اللاتينية من الديكتاتورية إلى الديمقراطية. ومع ذلك فإن الناتج القومى لأمريكا اللاتينية انخفض فى المدة نفسها

بسبب فشل القادة المنتخبين ديمقراطيا فى هجرة السياسات الدولانية (Statis policies) وتبنى سياسات اقتصاد السوق الحرة. وكنتيجة لذلك أصبحت الثمانينات تعرف باسم العقد المفقود.

وهناك قصة جديدة كتبت فى التسعينات. فالأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وكوستاريكا والمكسيك وبيرو وفنزويلا، بل وبوليفيا أفقر دول أمريكا الجنوبية انضمت إلى شيلى فى تبنى سياسات السوق الحرة التى تحقق نموا ملموسا فى اقتصادياتها وفى نصيب الفرد من الدخل لشعوبها. إن دافيد روكفلر الذى كان يتابع التطورات فى أمريكا اللاتينية لعدة حقب لاحظ وقال: «من الواضح الآن أن هناك مزاجا من الواقعية والمبادرات فى الخارج فى تلك الجزر».

تاريخيا كان العالم النامى بالوعة اقتصادية وسياسية. إننى أتذكر بوضوح أول زيارة لى كنائب للرئيس لدولة من هذا العالم، أندونيسيا، وذلك منذ أكثر من أربعين عاما. وقام الرئيس سوكارنو، الذى كان يرتدى حلة بيضاء رائعة، بالترحيب بالسيدة نيكسون وأنا فى قصر الرئاسة. وكان المطبخ الممتاز والخدمة الممتازة فى العشاء الرسمى الذى أقامه لنا يرقى إلى مستوى أى دولة غربية. ولكن أثناء مرور ركبنا بشوارع جاكرتا والتى كانت آنذاك أكثر مدن العالم كثافة سكان رأينا المجارى المكشوفة تصب فى القنوات، وكان الأطفال يسبحون فى المياه القذرة، وكان النساء يغسلن الملابس فيها. وأولئك الذين يشتكون من شرور التصنيع والذين يتحدثون بشوق عن كيف كانت ظروف الحياة للناس أحسن قبل التصنيع عليهم أن يقوموا بزيارة بعض الدول فى العالم النامى التى لم تتلوث بعد بالتقدم الاقتصادى.

وفى كثير من أجزاء العالم النامى لم يتغير إلا القليل. إن إجمالى الناتج القومى لكل دول قارة افريقيا معا جنوب الصحراء أقل من الناتج القومى لهولندا. ولأن نهاية الحرب الباردة أدت إلى زوال رغبة الدول الرئيسية فى شراء أصدقاء فى افريقيا فإن المعونة الخارجية اختفت. إن Sub - Saharan Africa هى المنطقة الوحيدة فى العالم المحتمل أن تتعرض لزيادة فى الفقر المطلق طول العقد القادم. وفى كل أنحاء العالم النامى يعانى أكثر من ١٩٢ مليون طفل من أمراض سوء التغذية. إن معدل النمو السكانى

السنوى كان ٢,٥ فى المائة طول الحقب الحالية، وهو خمسة أضعاف معدل النمو فى دول العالم المتقدم خلال السنوات العشر الماضية. وفى معظم هذه الدول لم يزد نصيب الفرد من الدخل شيئا يذكر فى الستينات.

إن الغرب غير مسئول عن مشكلات العالم النامى ولكن علينا مسئولية فريدة وفرصة لمحاولة المساعدة فى حل تلك المشكلات. فبدون مساعدتنا فإن الجهود التى تبذل لكسر دائرة الفقر ستفشل. وبمعاونتنا لديهم فرصة للنجاح. وفى الوقت الذى لايمكننا فيه أن نكون وكالة الشئون الاجتماعية، يمكننا أن نلتزم بمساعدة هذه الدول لإيجاد حل لمشكلاتهم.

إن سياساتنا لمساعدة العالم النامى تؤسس ليس على الإيثار وحده بل أيضا على المصلحة الذاتية أيضا. فهنالك ثلاث مناطق رئيسية تتأثر فيها مصالحنا بسياساتنا تجاه العالم النامى: اقتصادنا وأمننا والزيادة المشئومة لعدد اللاجئين الصاخب الذى يأتى إلى الولايات المتحدة.

إن النمو الاقتصادى الزائد فى الدول النامية سيؤدى إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية فى الولايات المتحدة . إن صادرات بضائعنا وخدماتنا إلى كندا مصلحة حيوية للولايات المتحدة وهى دولة متقدمة ذات تعداد سكان ٢٠ مليون وصلت إلى ١٠٨ مليار دولار عام ١٩٩٢ . وصادراتنا إلى المكسيك الدولة النامية ذات التعداد السكانى الذى يساوى خمسة أمثال تعداد سكان كندا هى أيضا مصلحة حيوية وصلت إلى ٥٠ مليار دولار. وتحرك المكسيك وخروجها من الفقر سيخلق آلاف فرص العمل للمكسيكيين وآلافا أكثر فى الولايات المتحدة حيث تتوقف ثمانية ملايين فرصة عمل تتوقف على التجارة الخارجية.

لقد تعلمنا من الصومال ومن البوسنة أن نهاية صدام القوى العظمى لايعنى انتهاء الصدام الإقليمى. فعدم الاستقرار فى العالم النامى سيستمر فى فرض تهديد ملموس لمصالح الولايات المتحدة. فهناك ثلاثة من أكبر خمسة جيوش فى العالم فى العالم النامى. وكل الدول الآن التى تحاول أن تكون قوى نووية توجد فى العالم النامى، ومعظمهم ليسوا أصدقاء للولايات المتحدة. إن كابوس الحرب النووية فى الدول النامية

قد يصبح حقيقة. ولكن بنهاية الحرب الباردة انفتحت الأبواب للمبادرات الدبلوماسية التى لم يكن أمامها فرصة نجاح عندما كان الاتحاد السوفييتى يعارضها. إن المثال الحى لهذا هو احتمال السلام فى الشرق الأوسط. فلقد حدثت خمس حروب بين إسرائيل وجيرانها العرب طوال الخمسة والأربعين عاما الماضية. وفقدت مائة ألف نفس فى تلك الحروب. وحدثت أربع حروب بين الهند وباكستان فى فترة الخمسة والأربعين عاما نفسها. وفقد أكثر من خمسة ملايين نفس فى تلك الحروب. ولعب الاتحاد السوفييتى دور المفسد فى الحروب العربية الإسرائيلية السابقة. والان تدعم روسيا مبادرة السلام الأمر الذى يعطيها فرصة النجاح.

ولقد أنفقت أفقر دول فى العالم ـ الهند وباكستان ـ أكثر من ١١ مليار دولار فى السنة بهدف شن حرب فى المستقبل. ولهذا الصدام جذور فى الخلافات الدينية العميقة، ولكنه تفاقم بسبب حقيقة أن الاتحاد السوفييتى دعم الهند، والصين دعمت الباكستان، والآن توجد نافذة مفتوحة لفرصة النجاح أو المفاوضات بين الدولتين. وفى عملية مشابهة لمفاوضات الشرق الأوسط يمكن للولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا والصين أن تساعد كوسيط للسلام.

إن الفقر فى الدول النامية سيستمر فى إنتاج ملايين اللاجئين. ففى كل أنحاء العالم تتحرك ملايين الناس من الدول الأقل تطورا (النامية) إلى الدول المتقدمة. فعلى حدودنا مع المكسيك يقدر عدد الذين يعبرون الحدود خلسة إلى الولايات المتحدة بستين ألفا كل شهر وهذا يضع عبئا ضخما على الميزانية الفيدرالية وميزانيات الولايات التى تتصارع مع مشكلات الشئون الاجتماعية (Welfare) والجريمة والبطالة. وفى أوربا تسبب الهجرة الجماعية الاقتصادية توترات اجتماعية متزايدة وإرهاب الأجانب فى الدول المضيفة. وما لم تنم "Welfare" اقتصاديات نصف الكرة الجنوبى فإن تيار اللاجئين من العالم النامى ستصبح طوفانا.

يجب على كل من الدول المتقدمة والدول النامية أن تغير من سياساتها. والمعونة الأجنبية ليست الحل. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية قدمت الولايات المتحدة ٤٥٠ مليار دولار فى شكل معونة أجنبية لدول العالم النامى. وكانت النتائج محزنة. وغالبا

ما أدت المعونة الأجنبية إلى تقوية عدم الكفاءة للحكومات الدولانية (Statist govern-ments) وشجعت الفساد وخلقت الحمائية (Protectionism مذهب الحماية). وكان المفروض أن تؤدى المعونة الأجنبية إلى الرخاء، ولكن فى أغلب الحالات دعمت الفقر.

خلال الحرب الباردة ارتبطت معظم المعونة الخارجية التى قدمناها ارتباطا مباشرا بمصالحنا الأمنية. أما ماوراء السلام فيجب أن تواصل مسيرتها وحدها: هل تخدم مصالحنا ومصالح شعوب الدول المتلقية؟ ويجب على الولايات المتحدة أن تستمر كريمة فى تقديم المعونات الإنسانية حيث يكون لدينا القدرة على أن نقوم بذلك. ولكن لايجب أن تستخدم المعونة الأجنبية فى مساندة حكومات الدعم التى ترفض تبنى سياسات تدعم السلام. إن النمو الناجح فى القرن الحادى والعشرين لايمكن تحقيقه بالاعتماد على السياسات الدولانية الفاشلة للقرنين التاسع عشر والعشرين.

يجب أن نشجع التجارة الحرة مع تلك الدول بدلا من الاستمرار فى توزيع كميات لا حدود لها من المعونة الأجنبية. وكما أوضحت الايكونومست (THE ECONOMIST) أمام مؤتمر القمة للدول الصناعية الديمقراطية فى طوكيو فى يوليو ١٩٩٣: «إذا هدمت الدول الغنية كل حواجزها أمام بضائع العالم الثالث فإن زيادة صادرات الدول النامية ستساوى ضعف مايتلقونه كمعونات». إن خفض حواجز التجارة أمر حيوى إذا كنا نريد أن نمنح دول العالم النامى أى فرصة لتحقيق نمو اقتصادى. ويجب على الولايات المتحدة أن تأخذ الصدارة فى تطبيق الاتفاقيات مثل النافتا NAFTA والجات GATT لأنها تفتح أسواقنا للدول النامية بالإضافة إلى خلق أسواق لرأس المال والسلع الاستهلاكية والخدمات للدول المتقدمة. وهناك سبب رئيسى لتدعيم التجارة الحرة مع العالم النامى وهو ليس اقتصاديا ولكنه سياسى. فالبعض يعارض التجارة الحرة مع المكسيك ودول أخرى لأنهم يعتقدون أن الصناعة الأمريكية ستوضع في موقف منافس ليس فى صالحها. وآخرون يعارضون التجارة الحرة داخل دول العالم النامى التى ليست ديمقراطية بالنمط الغربى. ولكن التجارة الحرة مع هذه الدول ستفعل الكثير لإشعال شرارة الإصلاح السياسى أكثر من أى عمل ثنائى يمكن أن تصمم عليه حكومة الولايات المتحدة.

إن أهم درس يمكن للدول النامية أن تتعلمه هو إهمال نصيحة أولئك ـ فى الولايات المتحدة وأوربا الغربية ـ الذين مازالوا يعتقدون أن طريق الاشتراكية وحده هو الذى يؤدى إلى جنة اقتصادية. إن آخر ملاذ للماركسية هو مؤسسات التطور الاقتصادى التى ترى سيطرة الدولة وليس السوق هى المفتاح إلى النمو. وهم يقومون بتدعيم فرض جمارك مرتفعة على البضائع الغربية وتقديم دعم للصناعات المحلية وسياسة التنظيم الحكومى الصارم لكل الاقتصاد الوطنى. لقد ظنوا أن التطور الاقتصادى الذى تسيطر عليه الدولة يمكن أن يؤدى إلى الاستقلال الاقتصادى. ولكنه على العكس من ذلك يؤدى إلى طريق اقتصادى مسدود.

منذ أربعين عاما مضت كنائب للرئيس قمت بزيارة كل من دول آسيا ماعدا الصين. وكان القادة السياسيون والصحفيون والمعلمون والطلبة فى الدول حديثة الاستقلال يتجادلون حول ماهى السياسات التى تؤدى إلى تقدم سريع. وكان البعض متيما بالنموذج السوفييتى وآخرون متيمين بنموذج الشيوعية الصينية، والبعض الاخر كان يفضل نموذج الاشتراكية الديمقراطية التى كانت تكتسب شعبية فى أوربا الغربية. والان لم تعد تنافس. فلقد تم رفض نموذج الشيوعية بواسطة شعب الاتحاد السوفييتى السابق وأوربا الشرقية. ومازال للصينيين حكومة شيوعية ولكنهم يستخدمون سياسات اقتصاد السوق الحرة لخلق نمو مثير. وتمت تجربة الاشتراكية الديمقراطية ومازالت مرغوبة فى دول متباينة مثل السويد وفرنسا والهند. وأصبحت سياسات السوق الحرة هى موجة المستقبل ، ولكنها لاتنتج رفاهية لحظية أو دون أى عقبات. فالدول التى تتبنى سياسات السوق الحرة تمر بفترات ركود ونمو بطىء ونمو سريع جدا. إن سياسة اقتصاد السوق الحرة حتما ستواجه نجاحاتها وعثراتها. ولكن السوق الحرة هو النظام الوحيد الذى يمكنه أن يحرر الطاقات الانتاجية للأمة.

وإذا كان شعب ما يهتم فقط بالاستقرار فعليهم ألا يختاروا اقتصاد السوق الحرة. فالأسواق الحرة غير مستقرة بطبيعتها. فلقد شبه أحد فلاسفة القرن التاسع عشر الرأسمالية بعاصفة تخلق التدمير. إن الاقتصاد الموجه يمكنه توفير الاستقرار ولكن على حساب قمع القدرات الخلاقة. أما نظام السوق الحرة فيشجع الإبداع (القدرات

الخلاقة) على حساب الاستقرار. وعلى ذلك فالخيار يكون بين التقدم الاقتصادى على حساب بعض عدم الاستقرار أو الاستقرار على حساب التقدم. إن خافضى الضرائب والـ Keynsians والماليين Monetarists والمقترحين لنظم اقتصادية أخرى سوف يستمرون فى الجدل حول مزايا سياساتهم المختلفة. والحل هو الجدل الحر حول مايمكنه أن يعمل (ينجح) ومالا يمكنه أن يعمل (ينجح) والرغبة فى ترك السياسات الفاشلة والتوسع فى السياسات الناجحة. وعندما ننصح قادتنا عن الدول النامية يجب أن نتحرر نحن من وهم فكرة أن لدينا كل الإجابات (الحلول) وذلك لسبب بسيط وهو أن جوهر السوق الحرة أنه لاتوجد إجابات مؤكدة (مضمونة). وإذا كانت هناك إجابات مؤكدة لكنا جميعا ملياردير ات.

من أكثر الحكايات إثارة خلال الخمسين عاما الماضية هى أن الدول التى كانت ترزح فى فقر مدقع بعد الحرب العالمية الثانية ولكنها تبنت سياسات اقتصادية سليمة وحققت تقدما اجتماعيا واقتصاديا مدهشا وهى الصين وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا وتايلاند وشيلى وغيرهم. نجحت لأنها ركزت على أسس اقتصادية أساسية مثل خفض الضرائب وتقليل التنظيمات الحكومية والأسواق المفتوحة والصناعات المتنافسة وركزت بشدة على التعليم. لقد أدت هذه الأسس إلى انتعاش اقتصادياتها واندماجها مع اقتصاديات العالم المتقدم. ومثل هذا التقدم فى متناول كل دولة. وخلال حقبتين أو ثلاث حقب فإن أى دولة يمكنها انقاذ نفسها من الفقر والانضمام إلى صفوف الدول الصناعية الجديدة. وبمساعدة الدول النامية فى تبنى سياسات تنمية يمكن لهذه الدول أن تساهم مساهمة إيجابية ضخمة لمصلحة شعوبها ولرفاهية كل الشعوب.

إن قصص نجاح الجيل القادم سيكتبها ثلاثة عمالقة فارعى الطول فى العالم النامى هم الهند والبرازيل وأندونيسيا فكلهم تخطوا الأزمة وفى طريقهم إلى رفاهية اقتصادية محتملة.

فالهند بتعداد سكان ٨٧٥ مليون نسمة تتخلى ببطء عن سمعتها كدولة اشتراكية فلقد زادت من تجارتها مع أوربا الغربية والولايات المتحدة وخفضت من الدعم

للصناعات التى تديرها الدولة ودعمت الروبية فى أسواق المال العالمية. وانخفضت نسبة الأمية بمقدار ١٢٠ فى المائة منذ عام ١٩٦٠ . وارتفع نصيب الفرد من الناتج القومى من ١١٠ دولار إلى ٣١٠ دولار خلال العشرين سنة الماضية. ورغم حقيقة أن الهند تعانى من صدامات دينية ونزاعات أهلية فإنها ستصبح قوة كبرى فى القرن القادم إذا استمرت فى طريقها تجاه اقتصاديات السوق الحرة. إن البرازيل التى تشمل أكثر من نصف سكان أمريكا الجنوبية حققت تغيرا اقتصاديا مثيرا فى التسعينات تعرضت لغلاء غير مسيطر عليه وديون أجنبية متزايدة وبنية أساسية منهارة وفساد سياسى منتشر فقام الرئيس ايتامارفرانكو بفتح الباب للإصلاح الاقتصادى. وزاد الناتج القومى للبرازيل ٤ فى المائة عام ١٩٩١ وارتفع الإنتاج الصناعى حوالى ١٠ فى المائة. وزادت الصادرات إلى الولايات المتحدة ٨٠ فى المائة على مدى السنوات العشر الأخيرة. وخفضت الرسوم الجمركية على منتجات مثل السيارات من ٨٠ فى المائة إلى ٢٥ فى المائة. ومازالت البرازيل تواجه صعوبات رهيبة ولكن مع هذه الاستشراقة الاقتصادية المتطورة يمكن للبرازيل أن تصبح خزانة عرض اقتصادية لباقى دول أمريكا اللاتينية.

إن أندونيسيا نموذج مدهش لكيف يمكن لدولة نامية أن تتحول من الفقر إلى التقدم من خلال تبنى سياسات السوق الحرة. وفى كثير من الأحيان تغاضى خبراء السياسة الخارجية عن أندونيسيا رابع دولة فى كثافة السكان فى العالم بعد الصين والهند والولايات المتحدة. وهى أكبر دولة مسلمة بها سكان أكثر من كل الدول العربية مجتمعة. وخلال الخمسة والعشرين عاما الماضية انخفض الجزء من الأندونيسيين الذين يعيشون فى فقر مدقع من ٦٠ فى المائة إلى ١٥ فى المائة. وزاد نصيب الفرد من الناتج القومى السنوى من خمسين دولارا إلى ٦٥٠ دولارا. وقامت سياسات تنظيم الأسرة بخفض معدل زيادة السكان السنوى من ٢,٤ فى المائة إلى ١,٨ فى المائة. وتعانى أندونيسيا من الفساد والمحاباة والحكومة المتسلطة. ولكن التقدم فى اتجاه الحرية السياسية بدأ وسيستمر كلما اتسع نطاق الحرية الاقتصادية.

ويمكن لفيتنام أن تصبح قصة نجاح اقتصادى إذا تراجعت عن السياسات الاقتصادية والسياسية الفاشلة التى سارت عليها فى الماضى. ولأن قادتها لاعبون قساة فى مجال القوة السياسية فإنهم سيفهمون قريبا أنهم جيوبوليتكيا غير قادرين على تحمل ثمن تأخير نموهم الاقتصادى نتيجة السياسات الشيوعية فى الوقت الذى حققت فيه منافستهم المعنوية للصين نموا عاليا بوسائل رأسمالية. لقد بدأت فيتنام فتح اقتصادها للمستثمرين الأجانب وخاصة من أوربا الغربية واليابان. ولكن معظم اصلاحاتها الاقتصادية ليست إلى نافذة الملابس.

ومصر لديها احتمالات مدهشة وخاصة أن كثيرا من الأعمال الدولانية التى سبقت النمو الاقتصادى فى السبعينات والثمانينات قد ألغيت. وتحت القيادة الشجاعة للرئيس حسنى مبارك فتحت *الباب للتجارة الحرة* مع أوربا *الغربية* وعملت كقناة اقتصادية بين أوربا وباقى العالم العربى. لقد ضاعفت من صادراتها إلى الولايات المتحدة خلال السنوات العشر الأخيرة. ومع وجود التهديد المشؤوم من الأصوليين المسلمين المتطرفين، والانفجار السكانى والغلاء، تواجه مصر مشكلات محزنة. ولكن لما كانت إلى حد بعيد أكثر النظم الإسلامية كثافة بالسكان ونفوذا فى الشرق الأوسط فإنها تستحق أقصى اهتمام ودعم من الغرب.

لقد حولت تركيا نفسها من حالة السلة الاقتصادية (ecomomic basketcase) إلى سلة خبز اقتصادية. ففى بداية الثمانينات ألغى رئيس الوزراء السابق تورجوت أوزال بجرأة *قيود التجارة* وحرر *السياسات* وقام بدمج تركيا *اقتصاديا* مع غرب *أوربا*. وأدت هذه السياسات إلى رفع نصيب الفرد التركى من الناتج القومى من ١٤٠٠ دولار إلى ١٩٨٠ دولارا إلى ٢٠٠٠ دولار عام ١٩٩٣ ، والتزمت الحكومة الجديدة لتانسوسيلر بالمحافظة على هذا المسار للإصلاح الاقتصادى.

لقد أصبحت المكسيك حالة اقتصادية عجيبة للتسعينات، تحت قيادة الرئيس ساليناس. زادت المكسيك من تجارتها مع الولايات المتحدة وحررت صناعتها التى تديرها الدولة واستعادت ثقة العالم فى البيزو (عملتها) وألغت الدعم الحكومى المكلف. ومنذ أن بدأت المكسيك فى خفض حواجز تجارتها عام ١٩٨٦ ارتفعت صادرات

الولايات المتحدة من ١٢,٤ مليار دولار إلى ٤٠ مليار دولار عام ١٩٩٢ . وكنتيجة لذلك أصبحت المكسيك أكثر اقتصاد متقدم فى أمريكا اللاتينية وضربت مثالا تحتذى به باقى الـــدول.

لقد حدثت ثلاث حروب عظمى فى هذا القرن ـ الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. وقبل كل منها كان هناك صدام واسع الانتشار. وبعد كل منها كان هناك شعور بالنشاط غير محكوم.

بعد الحرب العالمية الأولى كان كثير من الأمريكيين يأمل أن عصبة الأمم ستتمكن من تحقيق هدفنا فى جعل العالم آمنا بالنسبة للديمقراطية. ولكن طلب وودرو ويلسون الشجاع البليغ للمثالية سقط ضحية مأساة انهياره البدنى وقوى المعارضة للانعزالية فى الولايات المتحدة. لقد آمن ويلسون أنه فى ظل عصبة الأمم يمكن للدول أن تعمل معا لحل صداماتها سلميا، وبعد عشرين عاما شنت دكتاتورية المحور الحرب العالمية الثانيـة.

وبعد هزيمة ألمانيا واليابان فى الحرب العالمية الثانية قال كورديل هال وزير الخارجية الأمريكى فى شهادته أمام الكونجرس: «لن تكون هنالك حاجة بعد الان لمناطق النفوذ ولا التحالفات ولا توازن القوى أو أى شىء آخر لتفرقة التحالفات التى تاقت إليها الدول فى الماضى التعيس لضمان أمنها أو تعزيز مصالحها». ونشأت الأمم المتحدة كتنظيم قد يجعل كل ذلك ممكنا. وفى عام ١٩٤٦ أى بعد أقل من عام من نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة شن الاتحاد السوفييتى الحرب الباردة.

وبعد انهيار الشيوعية السوفييتية فى الحرب الباردة وهزيمة العدوان فى حرب الخليج الفارسى قالت الحكمة التقليدية لوقت ما أننا سنشاهد بداية نظام دولى جديد. وأعتقد الكثيرون أن قدرة الإنسان فى التعقل ستحل محل غريزته للعدوان. إن الموت والدمار فى البوسنة هو مثال واحد فقط لمأساة حقيقة أن نهاية الحرب الباردة بين القوى العظمى لاتعنى إنتهاء الصدام بين القوى الأصغر. إن حلم إيمانويل كان عن «السلام الأبدى» إنهار وتحول إلى كابوس. وإلى جانب ذلك بتفتت الوحدة الأوربية بعد انتهاء تهديد الأمن والتهديدات الاقتصادية بأن تصبح ـ مع إعادة صياغة مقولة كلاوزفتز ـ استمرارا للحرب ولكن بوسائل أخرى.

ستحتاج الأمور لقيادة عظيمة لمواجهة التحديات التى نواجهها فى العالم فى عصر ما وراء السلام. ومن المهم أن نلاحظ أنه لايوجد أى قائد من بين القادة الآخرين الحاليين فى العالم الغربى يمكنه القيام بهذه المهمة على الرغم من أنهم ـ رجالا ونساء ـ على كفاءة ويحظون بموافقة شعبية تعادل ماحصل عليه بوريس يلتسين. لقد لاحظ تشرشل مرة أن أحد رؤساء وزراء بريطانيا فى القرن التاسع عشر، اللورد روزبرى: «كان من سوء حظه أنه عاش فى وقت الرجال العظام والأحداث الصغيرة». وتاريخيا لم يعتبر القادة عظاما إلا إذا كانوا قادة فى أوقات الحرب. يجب أن نغير تفكيرنا يجب اعتبار المحافظة على السلام حدثا عظيما كشن الحرب. ويجب على أولئك الذين يواجهون التحديات الجديدة المثيرة لهذا العصر التاريخى ما وراء السلام أن يكتسبوا رداء العظمة لأنه سيكون من حسن طالعهم أن يعيشوا فى زمن أحداث عظيمة من صنعهم.

ماهو الدور الذى ستلعبه الولايات المتحدة فى هذا العصر «مابعد السلام»؟ فى بداية القرن العشرين لم نكن قوة عظمى اقتصادية أو عسكرية. وفى الوقت الذى لعبنا فيه دورا ملموسا على المسرح الدولى فإن القيادة الأمريكية للعالم لم تكن عاملا حيويا (لا غنى عنه) للمحافظة على السلام. واليوم فإن الولايات المتحدة هى أغنى وأقوى دولة فى العالم.

ومن الواضح أنه لايوجد بديل للقيادة الأمريكية. أما ماهو غير واضح فهو كيف يجب على الولايات المتحدة أن تقود. إن التاريخ يوضح أن دروس الماضى يمكن استخدامها لحل مشكلات المستقبل. إننا نواجه أخطارا أقل مما قابلناها فى الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. وفى تلك الحروب الثلاث كانت المخاطر حقيقية ـ كنا نراها ونشعر بها ونلمسها. وحتى خلال الحرب الباردة واجهنا خطرا واضحا وموجودا. وبتعبئة مواردنا الاقتصادية والسياسية والعسكرية تمكنت الولايات المتحدة وحلفاؤها من مواجهة وهزيمة تلك التهديدات.

ومع نهاية الحرب الباردة أصبح التهديد أقل ولكن التحدى أعظم. ونحن بلا شك نمتلك الوسائل للمحافظة على القوة العسكرية اللازمة لتأمين السلام الذى ضحينا بالكثير من أجله. إن التكاليف ستكون أقل بكثير لأن الخطر تقلص نتيجة انتهاء الحرب

الباردة. ولكن لايوجد لنا عدو أجنبى لتوحيدنا أو قضية تحفزنا. والسؤال الواقعى هو ما إذا كانت أمريكا ستتوحد خلف سياسة قيادة مضيئة للعالم - واحدة من أعظم القضايا يمكن لأى دولة مواجهتها.

يجب أن نرحب بفرصة مواجهة التحدى - ليس من أجل أولئك الذين تتعرض حريتهم للتهديد ولكن من أجل أنفسنا. وفقط عندما نشترك فى مشروع أكبر منا فإننا سنكون صادقين مع أنفسنا.

هل نستحق القيادة؟ لانستحقها إلا إذا أبرزنا قيما تمتد إلى ماوراء السلام وما وراء أمننا وما وراء ثرواتنا. منذ مائتى عام مضت بهرنا العالم بسبب مثاليات الحرية التى وقفنا من أجلها. واليوم يجب على الولايات المتحدة مرة أخرى، أن تبرهن ليس أننا أقوى وأغنى دولة فى العالم فحسب بل نحن دولة جيدة ولها مبادىء أيضا ومثال للآخرين يحتذون به. هذا التحدى الذى نواجهه فيما وراء السلام - وكيف سنواجه هذا التحدى - سيحدد ليس مستقبلنا فحسب ولكن أيضا مستقبل السلام والرفاهية والحرية لباقى العالم.

الفصل الثالث

أمريكا فى ماوراء السلام

لاتكمن الحقيقة المطلقة لشخصية أمة من الأمم فى كيفية استجابتها للمحن وقت الحروب، وإنما فى كيفية تصديها لتحدى السلام، إن نهاية الحرب الباردة توفر لنا فرصة إلهية لمعالجة المشكلات المحلية التى طال إهمالها، والعودة إلى مبادئنا الأساسية، وتحقيق تجدد أمريكى حقيقى. ويتوقف مستقبلنا ومستقبل العالم على ما إذا كنا سنواجه هذا التحدى، إن أمريكا القوية الموحدة والمتنامية هى التى يمكن أن تساعد فى جعل القرن المقبل قرنا للسلام والحرية. أما أمريكا الضعيفة الممزقة الراكدة فيمكن أن تكون عنصرا فاعلا فى سيادة قرن آخر من الاستبداد والحروب.

إن أمريكا هى أعظم وأنجح تجربة اجتماعية على الإطلاق فى تاريخ البشرية. وليس هناك ماهو أكثر ضرورة لسلام العالم وأمنه خلال القرن الحادى والعشرين، من تجديد وتقوية أمريكا ذاتها والحفاظ على معناها بالنسبة للبشر فى كل مكان. وما لم ننجح فى التصدى لمشكلاتنا الداخلية الخطيرة، فإن تلك المشكلات ستؤدى إلى تفتت رخائنا تدريجيا وإفساد روح الأمة وإخماد ما وصفه لينكولن «بآخر أفضل أمل للإنسان على وجه الأرض».

لقد ظل التجديد المستمر دائما جزءا من التجربة الأمريكية. غير أن «التجديد» و«التغيير» ليسا شيئا واحدا، فالتغيير لاينفع إلا إذا تصادف وكان بمثابة تحسن. فالتغيير الذى يدمر ماهو جيد، هو شىء سيىء، وقبل مائة عام، ألهب فريدريك إنجلز، زميل ماركس، مشاعر الملايين بشعار «يجب أن نغير العالم». ولقد خلفت الشعارات التى روجها، وراءها، تراثا رهيبا من الموت والدمار والتنكيل الوحشى. وكما حذر إيرفينج بابيت «فحيث تغيب البصيرة، يهلك الناس. وحيث توجد بصيرة زائفة، يهلكون أسرع». إن التغيير الذى نحتاج إليه اليوم هو ذلك الذى يستعيد أفضل ما لدينا ويقودنا إلى ماهو أفضل.

إن استعادة أفضل مافقدناه هو الضرورة الأولى. فالمشكلات الداخلية التى تبتلى بها الأمة اليوم هى نتيجة مباشرة للتغيرات المدمرة فى القيم الثقافية والسياسات الاجتماعية ومعايير السلوك التى اتسم بها مسار الثلاثين عاما الماضية.

إن الكثير من قادة الفكر لدينا راضون عن النظر إلى الولايات المتحدة على أنها مجرد «أمة واحدة» ضمن مائة وثمانين من أقرانها على المستوى الأخلاقى إن لم يكن بالضرورة على الصعيدين العسكرى أو الاقتصادى. ومعظم الأمريكيين يختلفون مع هذا الرأى. فنحن نريد، والعالم يحتاج، أن تكون أمريكا أكثر من ذلك.

لقد كانت أمريكا منذ البداية أكثر من مجرد مكان. إنها تمثل قيم ومثل حضارة إنسانية. ومهمتنا الأساسية هى المحافظة على تلك القيم وتعزيزها فى الداخل والخارج.

لقد قلت فى أول خطاب تنصيب لى قبل خمسة وعشرين عاما «إن أزمة الروح تحتاج إلى علاج من الروح». كان هذا صحيحا آنذاك ولايزال صحيحا اليوم. إن العنف والتنازع والشر والتخلف الذى يعكر نوعية الحياة فى أمريكا ، كلها من نتاج الروح وتحتاج إلى علاج من الروح. إنها تصرفات وليست ظروفا. إننا سنعيد أمريكا إلى طريق الحضارة عندما يحترم الأمريكيون مرة أخرى السلوك الحضارى ويطالبون به.

إن قوانيننا وأعرافنا مدفوعة منذ الستينات بالأوهام الثقافية التى استقرت خلال ذروة الثقافة المضادة، بما فى ذلك إنكار المسئولية الشخصية وتصور أن السلطة القسرية للحكومة يمكن أن تتمخض عن نهضة روحية، وعلاج الفقر ووضع حد للتعصب الأعمى، وتشريع النمو، والقضاء على أى عدد من نواحى القصور الفردى، لقد وصف البعض فترة الستينات بأنها ثانى أسوأ عقد مشئوم فى التاريخ الأمريكى، لايفوقه سوءا سوى عقد الستينات من القرن الثامن عشر عندما غرقت البلاد فى مستنقع الحرب الأهلية الدامية. وكما قال رش ليمباج «فإن أمريكا فى أعين ناشط الستينات عجزت تماما عن أن تفعل ماهو صواب. فلم يعد ينظر إلى الولايات المتحدة بوصفها أعظم تجربة فى الديمقراطية والحرية فى تاريخ العالم، وإنما كمركز للنزعة العسكرية والامبريالية والعنصرية والقمع الاقتصادى».

لقد شهد عقد الستينات انفجار العنف الداخلى بصورة غير مسبوقة فى التاريخ المعاصر. وكان ذلك أيضا الوقت الذى استولى فيه النزلاء فى الواقع على مستشفى الأمراض العقلية: عندما استتبت فكرة أن الطلبة يجب أن يتولوا إدارة الجامعات الكبرى، وأذعنت لذلك الكليات والإدارات الجامعية الخانعة، عندما نُزع من إدارات الشرطة حق المحافظة على الأمن والنظام، عندما أفرغت بدعة «تصفية المؤسسات» مستشفيات الأمراض العقلية من مرضاها وألقت بهم فى الشوارع، عندما كان يُحتفى بالسلوك الإجرامى بوصفه احتجاجا اجتماعيا، عندما نجح الناشئون فى ميدان حقوق الرعاية الاجتماعية فى تحويل الإعانة الحكومية إلى حق مكتسب، وعندما أعلن طليعة المثقفين الذين نفختهم وسائل الإعلام والترفيه، حربا سافرة على قيم الأسرة، والكياسة، والمسئولية الشخصية، وسخروا من الحلم الأمريكى.

قد بدأ البعض يعترفون بذلك. إن توماس صويل أحد أفضل المفكرين الاجتماعيين ثاقبى النظر، تساءل فى الآونة الأخيرة عما إذا كان أحد قد لاحظ «كيف أن الكثير من الاتجاهات السلبية التى نبتلى بها اليوم بدأت فى عقد الستينات»؟. وفى كتاب جديد، الحلم والكابوس: تراث الستينات بالنسبة للطبقة الدنيا، يحلل رئيس تحرير مجلة فورشون مايرون ماجنيت على نحو ممتاز العلل المتعددة التى تعود أسبابها مباشرة إلى الثورة الثقافية. ويجادل بأن النظام الذى أعيد صنعه «عزز بين أفراد الطبقة الدنيا والمشردين فقرا عسيرا جديدا آثار الصدمة والاستياء، وتجاوز الميدان الاقتصادى ليدخل ميدان علم الأمراض». لقد سلب تلك المواقف والسلوكيات بالذات التى دائما ماوفرت المخرج من الفقر، احترامها: الاقتصاد والعمل الشاق والإشباع المؤجل، وهلم جرا، من خلال الطائفة الكاملة للفضائل البرجوازية التى يبدو أن الزمن قد عفا عليها».

لقد أقام مؤسسو البلاد أرضا للفرص. ولأكثر من ثلاثة قرون كانت الفرص كافية نظرا لأن الثقافة عودت الناس على اغتنامها. بيد أننا خلقنا الآن ثقافة تتجاهل فيها أعداد مروعة من الناس فرص العمل المعروضة، ليختاروا بدلا منها تلك الفرص التى يعرضها عالما الرعاية الاجتماعية والجريمة المتشابكان. إن مهمتنا الان لاتنصب على خلق الفرص، وإنما على فرض العمل النزيه كطريق إليها. إننا فى حاجة إلى إعادة أمريكا إلى مسارها قبل أن تسقط فى الهاوية.

وكما قال شكسبير فإن الحل لايكمن فى قوانيننا بل فى داخلنا. فلنعد ثقافتنا وقيمنا إلى مسارها، وعندئذ سيأتى الدور على القوانين.

وفى تقييمنا للوضع الداخلى يجب أن نحافظ لدينا على إحساس بالتناسق والتناسب. فقد لاحظت كارين إليوت هاوس رئيسة تحرير الشئون الخارجية السابقة بصحيفة وول ستريت جورنال أننا نسمع «مواعظ لاتتوقف عن الكآبة والقدر المشئوم، عن التدنى والسقوط، عن أن أمريكا تتوسع بأكثر مما يجب وأن أمريكا عاجزة عن المنافسة»، وهى أفكار «روجها كزيت الثعابين رجال السياسة والاقتصاد والمبشرون الأكاديميون». يجب ألا نسمح بأن تصبح هذه الترنيمة الجنائزية التشاؤمية نشيدنا القومى.

إن الولايات المتحدة أغنى دول العالم قاطبة وأكثرها إنتاجا. إننا مازلنا الأكثر تدينا من بين دول العالم الصناعى المتقدم. وتمثل الولايات المتحدة بالنسبة للملايين من كل جنس وعقيدة ولون ودين، الأرض الموعودة. فالمهاجرون من جميع أنحاء العالم لايزالون يتحملون مشاقا ومخاطر بالغة كى يصبحوا أمريكيين. ورغم مشكلاتنا العنصرية الخطيرة، أحرزت الولايات المتحدة تقدما لم يسبق له مثيل نحو بناء مجتمع يحكم على الأفراد ليس حسب هويتهم وإنما وفق أعمالهم. وعلى الذين لايجدون ماهو صواب فى أمريكا أن يقارنوا سجلنا بسجل الديمقراطيات الصناعية الأخرى حيث يتحدد وضع الفرد، إلى حد كبير، استنادا إلى مولده أو عرقه. يجب عليهم أن يفكروا فى محنة العمال الأتراك فى ألمانيا، أو العرب فى فرنسا، أو الكوريين فى اليابان. إن معظم الأمريكيين أناس يتصفون بالكياسة والكرم والعمل الشاق، تحركهم أخلاقيات المسئولية الفردية، والمحاسبة عن أفعالهم، والتعاطف مع محن الآخرين.

على أن الغالبية سوف تتفق على أن الأمور ليست كلها على مايرام فى أمريكا. فأعراض مشكلاتنا مألوفة على نحو محزن، إذ يعتقد كثير من الأمريكيين أن النظام السياسى يمر بأزمة، وعاجز عن حل المشكلات الخطيرة نظرا لأن الزعامة السياسية باتت بمعزل عن الناس وغير مستجيبة لتطلعاتهم. ومنذ استهلال المجتمع العظيم فى عام ١٩٦٥، أنفقت الحكومة الفيدرالية مبالغ طائلة على برامج داخلية جديدة. ولم تحقق

هذه البرامج وعودها المفرطة. ويعزز ذلك السخرية من الحكومة فى جميع المجالات. وما دعوة روس بيرو إلا دليل على هذا الانعدام العام للثقة.

وعندما غادر الرئيس بوش السلطة فى العشرين من يناير عام ١٩٩٣، كان الدين القومى يربو على ٤ تريليون دولار. وسوف يضاف إلى هذا الدين العجز فى الميزانية الذى تجاوز ٣٠٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٣ . ولايبدو هناك انفراج يذكر فى الأفق حتى مع أكثر التكهنات تفاؤلا التى تنطوى عليها خطة ميزانية الحكومة. إن انخفاض معدلات الإدخار والاستثمار ونمو الإنتاجية يعرض الزعامة الاقتصادية العالمية للولايات المتحدة للخطر. لقد باتت حلقة الفقر المفرغة أسوأ بالنسبة للملايين برغم انفاق المليارات للتخفيف من حدتها.

وثمة شعور متزايد بأن العقد الاجتماعى اللازم لمجتمع حر بدأ ينحل. فمنذ عقد الستينات، ارتفع معدل الجريمة بأكثر من ٥٦٠ فى المائة. وازدادت الولادات غير الشرعية بأكثر من ٤٠٠ فى المائة. وتضاعفت نسبة الطلاق أربع مرات. وازداد عدد الأطفال الذين يعيشون فى بيت مع أحد الوالدين فقط ثلاث مرات. كما زادت نسبة الانتحار بين المراهقين بأكثر من الضعف. وكل يوم ينسحب ١٦٠٠٠٠ طالب من مدارسهم ويبقون فى البيت خوفا من العنف. ويستمر تعاطى المخدرات فى التصاعد، بينما لاتزال الأحياء الفقيرة بالمدن الأمريكية تعانى الخراب الذى يخلفه أكثر من مليونين من مدمنى المخدرات.

إن الأمريكى العادى يشاهد نحو خمسين ساعة تليفزيونية فى الأسبوع، بما يمثل زيادة ٢٥ فى المائة منذ الستينات، وعشر ساعات زيادة على أسبوع العمل العادى. وما يشاهده يشل العقل ويتسم بالسخف والعنف والإباحية الجنسية. وقد كشف استقصاء أجرى عام ١٩٩١ عن أن البالغين يعتقدون أن تأثير التليفزيون على قيم الأطفال أعظم بكثير من تأثير أولياء الأمور والمدرسين وزعماء الدين مجتمعين.

إن ما يتفق الكثير من المعلقين الآن على وصفه بأزمة الروح، قد أثرت على جميع طبقات المجتمع الأمريكى، ويُعزى إلى السيدة كلينتون الفضل لشجاعتها فى الإفصاح عن غياب الهدف الأسمى فى الحياة، رغم حقيقة أنه منذ أواخر الستينات شن الكثير

من أشد أنصارها ليبرالية هجوما لا هوادة فيه على القيم التقليدية باسم التحرر. ومن سوء الحظ أن معظم العلاجات التى تقدمها الحكومة تزيد المشكلات سوءا. ولايزال الليبراليون ملتزمين اقتصاديا بزيادة التوسع فى دولة الرعاية الاجتماعية، واجتماعيا بجدول أعمال للتحرر الشخصى من المثل الأخلاقية التقليدية وبالمساواة ليس فى الفرص وإنما فى النتائج، ودوليا بتعددية ضعيفة هدفها جعل أمريكا تابعة وليست قائدة.

إن جدول أعمال الحكومة الطموح لزيادة حجم عملياتها يكرر أخطاء الماضى نفسها فى السياسة الداخلية. فالولايات المتحدة لاتحتاج إلى حكومة أكبر بقدر ما تحتاج إلى تجديد التزامها بحكومة محدودة ولكنها قوية. وبالحرية الاقتصادية التى هى السبيل الوحيد لضمان الرخاء وحرية الفرد، وبنظام أخلاقى وثقافى يعزز الأسرة والمسئولية الشخصية والرغبة الغريزية فى التمتع بفضائل المجتمع المدنى.

حكومة قوية، ولكنها محدودة

فى عام ١٩٩٢ أظهرت حملة انتخابات الرئاسة بصورة مثيرة مدى استياء الأمريكيين من المناورات الحزبية. إذ أعرب ثلاثة من بين كل أربعة ناخبين عن اعتقادهم بأن الولايات المتحدة تسير على الطريق الخطأ. فالرئيس كلينتون وروس بيرو نددا بالوضع الراهن لأنهما أدارا حملتيهما كاثنين من خارج الحكومة. وحتى الرئيس بوش أضطر إلى أن يصف نفسه بأنه مرشح من أجل التغيير. وطبقا لاستطلاعات الرأى العام فإن عدم الثقة فى الحكومة وصل إلى أعلى مستوياته على الإطلاق. إذ أن ٤٢ فى المائة فقط من الأمريكيين كان لديهم قدر معقول من الثقة فى الحكومة الفيدرالية. ويعتقد معظم الأمريكيين بأكثر من ثلاثة إلى واحد أن الحكومة تخلق مشكلات أكثر مما تحلها.

لقد كان الاستياء الشعبى من القوة بحيث أن طائفة من المقترحات لإجراء إصلاح جذرى لقيت تأييدا واسع النطاق. ويدعو معظم الليبراليين إلى التوسع فى الحكومة كعلاج لعلل البلاد. ويساوى الكثير من المحافظين الحكومة الجيدة بالحكومة الضعيفة،

استنادا إلى نظرية أن الذين يحكمون أقل هم الأفضل. وثمة اقتراح بأن تكون الرئاسة لفترة واحدة مدتها ست سنوات، بينما يقضى اقتراح آخر بإجراء تعديل دستورى لموازنة الميزانية. ويتمثل الحل الذى يقترحه روس بيرو فى إقامة ديمقراطية استفتائية تأخذ السلطة من الممثلين المنتخبين وتسلمها مباشرة إلى أيدى الشعب.

الكل مخطئون

تنطوى بعض الإصلاحات المقترحة على مميزات وجيهة. ففرض حد أقصى على مدة الرئاسة ومنح الرئيس حق الڤيتو لنقض بند أو جزء من التشريع دون أن يؤثر على التشريع كله، هى أفكار جيدة يجب أن تُسن كقوانين. غير أن تعديل موازنة الميزانية فكرة سيئة. إنها مقيدة للغاية من حيث النظرية وغير قابلة للتطبيق عند الممارسة، بل ومن شأنها أن تثير المزيد من السخرية إزاء الطريقة التى تباشر بها الحكومة عملها. إن من شأن خفض فترة الرئاسة إلى مدة ست سنوات مرة واحدة أن تحد من فعالية الرئيس بجعله عاجزا عن ممارسة سلطاته منذ اليوم الأول لتقلده المنصب، وتحد من محاسبته بحرمان الشعب من حق إصدار حكم بشأن إعادة انتخابه.

لايوجد عيب فى النظام السياسى الأمريكى لاتستطيع علاجه العودة إلى حكمة الآباء المؤسسين. غير أن إضعاف الأحزاب السياسية، وتقلص السلطة الملائمة للرئيس، وتشتت السلطة داخل الكونجرس، وانبثاق نظام قضائى استبدادى، ووسائل إعلام متغطرسة تتبع أهواءها ولا تخضع لسيطرة أحد، واتساع نطاق الحكومة وامتداده إلى مجالات لاتنتمى إليها، كل هذه العوامل فتتت السلطة والمسئولية والتركيز والمحاسبة اللازمة لحكومة فعالة.

إننا فى حاجة إلى العودة إلى المبادىء الأولى للدور الملائم للحكومة والتوزيع المناسب للسلطة داخل الحكومة. إن الدستور يقضى بإقامة ثلاثة أجهزة متساوية للحكم يوازن كل منها الآخر. إننا فى حاجة إلى حكومة محدودة ولكنها قوية توفر «الطاقة فى الجهاز التنفيذى». إذ لايسعنا أن نتحمل حكومة يهيمن عليها نظام قضائى استبدادى

وكونجرس استبدادى يكرس جل جهده لتوريط الحكومة فى موضوعات لاتفهمها ومشكلات لاتستطيع حلها.

إن أكبر مشكلة أساسية هى الفشل الواسع النطاق فى فهم أهداف الحكومة وكيفية عملها. إن حكومتنا التطفلية تشجع السلبية وتخنق روح المبادرة وتخلق الأزمات، وهى ضعيفة رغم ضخامتها. إن من بين الشروط الضرورية لتجديد أمريكا إعادة اكتشاف بصيرة المؤسسين والتصرف على أساسها، وهى البصيرة التى حجبها ضجيج الليبراليين المعاصرين والأحرار والشعبيين.

إن آراء المؤسسين لم يكونوا مثاليين وهميين وإنما كانوا مثاليين عمليين. فاعترافا منهم بأن الإنسان معيب بالسليقة وتحركه المصالح الشخصية، سعوا إلى ابتكار نظام حكم يضع هذه الحقائق فى الحسبان. ولم تكن نيتهم خلق إنسان جديد، أو إعطاء الحياة الفارغة معنى جديدا، أو إعادة توزيع الثروة، أو إدارة الاقتصاد. وإنما كانت أهدافهم محدودة ولكنها سامية: استحداث نظام قادر على المحافظة على ظروف الحرية ضد التهديد الداخلى أو الخارجي، وإدارة قوانين البلاد على نحو فعال، وتشجيع المداولات العقلانية والاختيار من جانب شعب يحكم نفسه بنفسه. وكما كان للملائكة أن يحكموا الرجال فلا حاجة إلى رقابة خارجية أو داخلية على الحكومة». أو كما لاحظ إيمانويل كنت «فإن أفضل حكومة هى تلك التى تعلمنا أن نحكم أنفسنا».

لقد كان الآباء المؤسسون يريدون حكومة قوية بدرجة تكفى لحماية أمنهم وليس حكومة من القوة بحيث تهدد حريتها، ومن ثم فرضوا قيودا حذرة على مجال عمل الحكومة الفيدرالية. ولكنهم كانوا أيضا يفهمون أن الحرية لا يمكن أن تعيش بدون رئاسة قوية.

فرصة إعادة الترشيح

لايوجد شىء خطأ فى النظام السياسى الأمريكى، لايمكن إصلاحه بالرجوع إلى حكمة آبائنا الذين أسسوا أمريكا. ولكن إضعاف الأحزاب السياسية وتآكل السلطة

السليمة للرئيس وتوسيع السلطات داخل الكونجرس، وانبثاق نظام قضائي امبراطوري، ووسائل إعلام متجبرة (متكبرة) تسير حسب هواها ولا يسائلها أحد، وتوسع حكومي ضخم في موضوعات لا تخصها - كل هذا فتت القوة والمسئولية والتركيز اللازم لأي حكومة فعالة (ناجحة). إننا في حاجة للرجوع إلى الأسس الأولى لدور سليم للحكومة والتوزيع السليم للسلطات داخل الحكومة. إن الدستور يحدد التوازن بين السلطات الثلاث للحكومة. ونحن في حاجة إلى حكومة محدودة ولكن قوية ليمكنها تحقيق: «الطاقة في السلطة التنفيذية Energy in the executive». ولايمكننا قبول حكومة يسيطر عليها نظام قضائي امبراطوري وكونجرس امبراطوري يلتزمان بداية بشغل الحكومة بأمور لاتفهمها ومشكلات لايمكنها حلها.

إن المشكلة الأولى هي الفشل المنتشر في فهم الهدف من الحكومة وكيف تعمل. إن حكومتنا المتضخمة والتي تتدخل في كل شيء تشجع السلبية وتخنق المبادأة وتنتج الجمود وبكل حجمها هذا هي ضعيفة. إن الظروف التي تحتم التجديد الأمريكي هي إعادة اكتشاف والتصرف طبقا للرؤى العظيمة للمؤسسين بعد أن هدأ ضجيج الليبراليين المعاصرين والمنادين بمبادىء الحرية والشعبيين (الذي كانوا ينادون بالسيطرة على السكك الحديدية والحد من الملكية الخاصة).

إن آباءنا المؤسسين لم يكونوا مثاليين (يوتوبيين)، لكن كانوا مثاليين عمليين (واقعيين) وإذا اعترفنا أن الإنسان أصلا معيب وتدفعه المصلحة الشخصية فإنهم سعوا في وضع نظام قادر على المحافظة على ظروف وأحوال الحرية ضد التهديد الداخلي والخارجي، وإدارة قوانين الدولة بفاعلية وتشجيع التشاور العقلاني والاختيار بالنسبة لحكم الشعب. وكما وضح جيمس ماديسون في الفيدبراليست Fediralist في العدد ٥١ قال: «إذا كان الرجال ملائكة فلا ضرورة لأي حكومة. وإذا كان للملائكة أن تحكم الرجال فلا ضرورة لسيطرة داخلية أو خارجية على الحكومة». أو كما قال إيمانويل كانت: «إن أحسن حكومة هي التي تعلمنا كيف نحكم أنفسنا». لقد أراد المؤسسون حكومة قوية بالقدر اللازم لحماية أمنهم ولكنها ليست بالقوة التي تهدد حريتهم ولذلك وضعوا حدودا دقيقة على مجال عمل الحكومة الفيدرالية. ولكنهم فهموا

كذلك أن الحرية لايمكنها أن تبقى بدون رئاسة قوية. وفى الشئون الخارجية فإن مسألة الرئاسة القوية لها أهمية بالغة. فالرئيس وحده له القدرة الحيوية فى الشئون الخارجية للمبادرة بعمل فعال وحازم. إن أعضاء السلطة التشريعية لهم دوائر انتخابية محددة أما الرئيس فيمثل الدولة. وتماما كما كان من الخطأ بالنسبة للكونجرس أن يسن سلطات شن الحرب عام ١٩٧٣، ووضع حدود لسلطة الرئيس فى تطبيق السياسة الخارجية بسبب عدم شعبية حرب فيتنام من الخطأ أيضا أن نحد من سلطة الرئيس فى تطبيق السياسة الخارجية فى المستقبل بسبب فشل سياسات الرئيس كلينتون فى الصومال وهايتى والبوسنة. ويوجد دائما احتمال أن الرئيس قد يرتكب أخطاء فى أعماله خلال أزمات السياسة الخارجية، ولكن الأكثر احتمالا أن الكونجرس قد يرتكب أخطاء أكبر إذا لم يتصرف كلية. وهذا حقيقى الآن لأن الولايات المتحدة وحدها لديها القوة وعليها المسئولية لقيادة قوى الحرية فى العالم. فيجب على قائد العالم الحر أن يكون قادرا على القيادة.

واليوم ليست المشكلة فى رئاسة رائد القوة ولكن الرئاسة العرجاء. فبسبب الخوف من أخطاء رئاسة متسلطة يبدو أن الكثيرين يتناسون مخاطر كونجرس متسلط. والآن توجد أكثر من خمس وعشرين لجنة فرعية فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ تتعامل مع السياسة الخارجية. ولايمكن إدارة السياسة الخارجية بواسطة لجنة. وعلى ذلك فإن الرؤساء وما لهم من دورات محددة أكثر مسئولية أمام الناخبين عن كونجرس متسلط، الذى يتم انتخاب أعضائه ٩٨ فى المائة من الوقت. أما الرئيس فهو معرض لتقديمه للقضاء ولقوة المجلس بالنسبة للثروة والقيود السياسية والبرلمانية الأخرى. كما أن الرؤساء وخاصة المحافظين منهم تكبح جماحهم وسائل الإعلام المختلفة.

ومن السخرية أن الكونجرس سمح فى صمت للمحاكم أن تمارس سلطة تشريعية فى الوقت الذى حاول فيه ممارسة سلطات تنفيذية. إن الحكومة الدستورية الحقة تستلزم نظاما قضائيا مستقلا يفوض فى إحباط الأعمال التشريعية والتنفيذية التى تخالف الدستور. ولكن يبدو أن بعض القانونيين نسوا أن الفصل بين السلطات يتوقف على قيود متساوية شرعية تحد من تطبيقهم لأسس دستورية بدلا من خلقها.

وتحت ستار المحافظة على الدستور «الحالى» أو عقيدة «الحياة وتطوير الدستور» كثيرا ما حاول القانونيون أن يستبدلوا آراءهم السياسية الخاصة بآراء ممثلى الشعب المنتخبين. وهذا يسمح للمشرعين بتحويل المسائلة الصعبة سياسيا بعيدا عن الكونجرس وهى من صميم اختصاصه إلى قاعة المحكمة وهو ليس من اختصاصها. إن إغتيال شخصية روبرت يورك - وهو أكثر الناس صلاحية كمرشح للمحكمة العليا منذ فيليكس فرانكفورتر - يوضح ضحالة الفكر الليبرالى المعاصر عن دور القضاء فى نظام فصل السلطات. لقد اكتشف المؤسسون أن رفض مجلس الشيوخ ليورك أمر مرعب وذلك بسبب التزامه «بالهدف الأصلى Original Intent» كأساس لترجمة الدستور. ومن أهم الواجبات العاجلة للرؤساء الأمريكيين فى المستقبل هى التوضيح للشعب عن الحاجة إلى إعادة الهيئة القضائية إلى دورها الصحيح كحراس للدستور وليس تعديله.

إن الكثيرين يتباكون على تزايد قوة المال ونفوذ الوسطاء فى واشنطن. وهذا تركيز على مظهر وليس جوهر المشكلة. إن مجموعات الضغط القوية تذهب إلى واشنطن بسبب انتشار الحكومة فى كل قطاع فى المجتمع والاقتصاد. وبدون تقليص ملموس لدور الحكومة ستظل مجموعات الضغط وقوة المال باقية لأن التأثير يوجد فى واشنطن.

إن الجدل حول حملة الإصلاح المالى وتحديد مدة دورة الرئاسة كما دار بين معظم رجال القانون الراسخين المتخندقة فى واشنطون قد تسلى وتحبط المؤسسين. إن مشروع حملة الإصلاح المالى الذى تفضله الإدارة ماهو إلا خطة لحماية أصحاب المناصب. إن النص الذى يفضله الجمهوريون هى خطة تحدى الحماية. وبالمثل فإن المعارضين لحدود على دورات أعضاء الكونجرس هم أولئك الموجودون فى السلطة وعادة هم ديمقراطيون فى حين أن المؤيدين هم أولئك الذين خارج السلطة وعادة هم جمهوريون. ولما كان من الواضح أنه حتى بالنسبة لمعظم المراقبين العاديين فإن كلا الجانبين سيغير موقفه عن الإصلاح فى اللحظة التى يتغير حظهم السياسى، فكل مناقشاتهم تتسم بروح الأبهة لقتال الخنازير فى الحصول على مكان فى المعلف.

إننى أفضل أن يحكمنى كونجرس يسيطر عليه الجمهوريون وليس الديمقراطيين.

ولكن كلا الحزبين ملومان بسبب أزمة الثقة التى أشعلت المناقشات حول حملة الإصلاح المالى وحدود الدورة والتى بدأت انتشار عدم الثقة بين معظم الشعب الأمريكى فى كفاءة الحكومة الفيدرالية. ويستغل كل من الحزبين التعبير الساخر للناخبين كغطاء لتغيير النظام ليتفق مع مصالحهم الشخصية. يجب على الجمهوريين والديمقراطيين أن يوقفوا حملة الإصلاح المالى وتطوير برنامج الحزبين للهجوم على جذور قضية التكلفة المرتفعة للحملات: الحجم المتضخم للحكومة الفيدرالية.

إن فشلهم لعمل ذلك هو فى حد ذاته وإلى حد كبير السبب فى أن المدة الطويلة لعضوية الكونجرس يجب أن تجبر على تنحيتها لصالح أولئك الذين لهم مصلحة شخصية فى بقاء الوضع على ماهو عليه. إن تحديد مدة العضوية علاج ضرورى تعيس. وهى أمور تعيسة لأنها تحد من سلطة الشعب فى الاختيار الحر لممثليهم. ولكنها أصبحت ضرورية للتخلص من الصفوة السياسية المتخندقة، وكثير منهم قدموا إلى واشنطن للقيام بعمل جيد ولكنهم بقوا فى أماكنهم ليفعلوا كثيرا لصالحهم الشخصى.

وهناك جدل حول أن حكومتنا يمكنها هزيمة صدام حسين بحسم، ثم يجب عليها أن تكون قادرة على حل مشكلاتنا الداخلية. وبصورة أساسية إساءوا فهم الهدف الحقيقى من الحكومة. إن شن الحرب وتحقيق الأمن القومى من المهام التى خلقت الحكومات من أجلها. والحكومات غير قادرة على إدارة الاقتصاد وقطف المكاسب والخسائر للصناعات والتكنولوجيات cutting edge، وتحويل طبيعة البشر أو خلق يوتوبيا اجتماعية، إن الفكرة الخاطئة لليبرالية المعاصرة تكمن فى افتراضها أن كل مشكلة لها حل حكومى. وهذا غير صحيح.

واليوم نسمع كثيرا كيف يعاد تكوين الحكومة ولا نسمع بقدر كاف كيف نخفض حجمها. لقد اقترحت دراسة نائب الرئيس جور للآداء القومى عددا من المبادرات التى تهدف إلى تدعيم أجهزة الحكومة الزائدة وخلق المهارة الحرفية فى الإدارة البيروقراطية. ورغم نبل هذه المبادرات فإنها تخلط بين الغابات والأشجار. وأحد الأمريكيين الذين يفهمون المسألة جيدا هو بيتر جريس والذى قامت لجنته الثنائية بوضع توصيات شاملة منذ عقد مضى لخفض الانفاق الحكومى بدرجة كبيرة. لقد قال

جريس: «في الوقت الذى استقى فيه نائب الرئيس أفكارا جيدة ممن سبقوه فى المنصب وقدم كثيرا من أفكاره هو فإنه يستخدم سكينا للزبد فى عمل يحتاج إلى منشار قوى. إن دافعى الضرائب يهتمون بتكوين بيروقراطية أحسن بدلا من التخلص من البيروقراطية التى تثقل كاهلهم وترهق جيوبهم». ويجب أن يكون هدفنا ليس فى جعل الحكومة أكثر كفاءة فى قيامها بما يجب ألا تفعله منذ البداية.

وفى محاولة لقيامها بالكثير مما لايجب عليها أن تفعله فإن الحكومة تحقق القليل فى مجال مسئوليتها الأساسية ـ حماية الأرواح ، والحرية، وملكية الناس، والمحافظة على تلك الظروف التى يمكن فى ظلها للإقتصاد الحر أن يخلق رفاهية جديدة بأسلوب أحسن. وأكثر من أى خطة إصلاح فإن تحديد الحكومة فى مجالها الصحيح سيزيد من ثقة الشعب فيها. وإعادة تنشيط أساس الفيدرالية بنقل القوة من واشنطن إلى الولاية والحكومات المحلية قد يسمح للمواطنين بإدارة أكثر لشئونهم بأسلوب أكثر سهولة. وفى الوقت نفسه فإن الولاية والحكومة المحلية توفر معامل لاختيار طرق اقتراب جديدة للمشكلات المحلية ففى ويسكونسن تقدم حاكم الولاية تومى تومبسون ببرنامج إصلاح اجتماعى جرىء للولاية. وإذا استمر النجاح فى خفض عجلة الشئون الاجتماعية فقد يكون ذلك نموذجا يحتذى به كبرنامج قومى.

إن كثيرا من الليبراليين وبعض المحافظين وروس بيرو ينادون بديمقراطية مباشرة أكثر لعلاج الجمود وعدم استجابة الحكومة. وبهدف اللعب على مشاعر الناس نادى بيرو بـ «اجتماع مدينة الكترونى electronic TOWN meeting ». قومى يقوم فيه المواطنون الأمريكيون بتقرير مصير المسائل المعقدة بالنبض العفوى (أو الفورى) بدلا من التشاور المباشر.

وتطايرت هذه الفكرة السخيفة فى وجه الخبرة والدستور. ومع قليل من الاستثناءات وكما حدث فى اجتماع مدينة نيوانجلند كان للنظم التى جمعها المواطنون وإدارة الحكومة ذاتها لها سجل تعس من الفوضى والعصبية والتعسف وحكم الغوغاء. وكما لاحظ هوبز منذ ثلاثة قرون مضت أن الديمقراطية المباشرة تخلق «ارستقراطية الخطباء» لقد أقام المؤسسون نظاما أمريكيا للحكومة أساسا لأن دساتيرها المدروسة قدمت علاجا لأمراض الديموقراطيات المباشرة. إن الغرض من تفويض القرارات

للممثلــين المنتخبــين ليـس لهــدم إرادة الشعــب ولكن لرفع مستوى وشكل حكمها علــى الأمــــور.

فى النظام النيابى للرأى العام أهمية كبيرة. فالرؤساء والنواب الذين يتجاهلون الرأى العام يعرضون انتخابهم للخطر. وخلال أول مناظرة له مع ستيفن دوجلاس أبدى إبراهام لينكولن ملحوظة هي حقيقة الآن كما كانت آنذاك حين قال: «فى هذه المجتمعات ومثيلاتها حساسية الرأى العام هى كل شىء، فـإذا توفـر تأييـد الشعـب لا شىء يفشل، وبدونه لا شىء ينجح. وعليه فالذى يصوغ الرأى العام يصل إلى عمق أكبر ممن يسن القوانين أو يعلن القرارات».

لقد أدرك لينكولن والمؤسسون الخطر العظيم من أن الرسميين العامّين قد يقرون مجرد انفعالات الشعب فى لحظة ما دون تنقية أو تشاور أو اختيار. وهذا هو الذى يحاول الدستور تفاديه بإنشاء ديمقراطية نيابية تبنى على اختيار الممثلين وفصل السلطات.

إن مشكلتنا اليوم ليست فى القليل جدا من الديمقراطية المباشرة ولكن فى أن كثيرا من السياسيين يتذبذبون تبعا لتأرجح مزاج الرأى العام.

إن الرأى العام مثل العشيقة المتقلبة. فما هو محبوب ليس دائما هو الصحيح. ولكن ماهو صحيح وغير محبوب يمكن أن يتحول إلى محبوب إذا كان رجل الدولة من الشجاعة وبعد النظر فى قيادته. إن النهاية السياسية المختلفة لينفيل تشامبرلين ونيستون تشرشل تضع أمامنا صورة مذهلة. فتشامبرلين والسياسة الخاطئة المأساوية الترضوية وصلت به إلى قمة الشعبية بعد مؤتمر ميونيخ مباشرة فى سبتمبر ١٩٣٨، عندما ضحت بريطانيا العظمى وفرنسا بتشيكوسلوفاكيا الديمقراطية لهتلر فى مقابل أمل مهدور هو انقاذ أنفسهم. وآنذاك كان تشرشل غير محبوب شعبيا بسبب دعوته البطولية الحاسمة بعمل فعال لوقف هتلر قبل فوات الأوان واليوم معظم دول العالم تحتفل بتشرشل، كمنقذ للحرية فى أحلك ساعاتها. والقليلون يحتفلون بشمبيرلين.

إن تاريخنا ملىء بالأمثلة . فلو اتبع هارى ترومان استطلاع الرأى عام ١٩٤٧ لفقد بعد نظره لعالم مابعد الحرب. لقد كانت شعبيته منخفضة . وكان للجمهوريين أغلبية

ساحقة فى مجلسى النواب والشيوخ. وكانت العالمية غير محبوبة تقليديا فى الدوائر الانتخابية للجمهوريين. ولكن كانت لديه الشجاعة لأن يخلق منها قضية قوية لما هو حق. وقام الجمهوريون فى المجلسين (النواب والشيوخ) بتوفير الأصوات اللازمة للموافقة على برنامج معونة تركى - يونانى، وخطة مارشال، وحلف شمال الأطلنطى (الناتو)، وأحجار الزاوية لسياسة الاحتواء التى أدت إلى الانتصار فى الحرب الباردة. وبعد ذلك كان انفتاحنا على الصين عام ١٩٧٤ وقرار الرئيس بوش مواجهة عدوان صدام حسين على الكويت عام ١٩٩٠ لم تكن لتحدث لو أننا استجبنا لاستطلاعات الرأى بدلا من توجيه الرأى العام.

كرر بونديتس التهكم من أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ لفشلهم فى أن تكون لديهم الشجاعة للتصويت إلى جانب الحق حتى إذا كان فى ذلك مخاطرة بعضويتهم ولكن توقع قيام السياسيين بتوفير الأصوات ضد مصالحهم السياسية أمر غير معقول تماما كما نتوقع قيام المراسلين الصحفيين بالكشف عن العلاقات المشبوهة لرؤساء التحرير وأصحاب الصحف. إن التشريعيين مثلهم مثل الصحفيين ما هم إلا بشر. ولايمكن لرئيس أن يحكم بأن يطلب من أعضاء الكونجرس التضحية بأنفسهم. وبدلا من ذلك يجب أن يستخدم قوة الإقناع المتأصلة فى أعلى مكتب فى الدولة فى تحويل موقف صحيح ولكنه غير مقبول جماهيريا إلى موقف يهتف له الرأى العام. فعن طريق الإقناع وحده سيتمكن الشعب الأمريكى من إقناع الكونجرس وحينذاك يحصل الرئيس على دعم لسياساته.

فرصة متكافئة ونتائج غير متساوية

كان الآباء المؤسسون يعتقدون أن الحقوق المدنية هى حقوق للأفراد وليس للمجموعات. لقد حدد مبدأ الحقوق الطبيعية، الذى ورد فى إعلان الاستقلال، هدفنا بأنه المساواة فى الفرصة التى ترفض التفرقة فى الوضع القانونى والتميز حسب النوع أو الدين أو العرق أو القبيلة أو اللغة أو الجنس. فالكل متساوون أمام القانون. ولكن الإصرار على المساواة فى الفرصة هو عكس مطلب المساواة فى النتيجة.

إن الأفراد يختلفون بشدة فى المواهب والذكاء والمهارات والصفات والقدرة على البقاء وعلى مجرد الحظ الذى يتوقف عليه النجاح فى الحياة. إن الدستور وفلسفته الأساسية يؤكد ضرورة إعطاء الأفراد الحق فى النجاح على أساس الجدارة التى توحى بأن الكل لن يحققوا نجاحا متساويا.

فى عام ١٩٦٩ وضعت إدارتى خطة فيلادلفيا موضع التنفيذ، وهى خطة حددت أهدافا وجداول زمنية لتشغيل الأقليات تبعا لعقود الإنشاءات الفيدرالية. ولقد وضعت هذه الخطة بعناية للضغط على اتحادات الإنشاءات التى كانت واضحة تماما وإجبارها على أن تبدأ فى قبول السود فى برامج التدريب الحرفى للصبية (التلمذة المهنية) وكأعضاء بها. وحددنا عن عمد الفرق والأهداف والحصص رغم أن الأهداف العددية لفترات محددة تم وضعها فى العقود. ولم يتم الحكم على الإذعان بالنظرة الاعتباطية للأعداد وحدها وإنما بنظرة أوسع لجهود المتباعد فى توفير فرصة توظيف متساوية. وكان هذا السبيل الصحيح للعمل الإيجابى ـ خطة ذات هدف محدد مؤقته فى طبيعتها ومصممة لعلاج أفكار محددة وواضحة للمساواة فى الفرص. ونجحت الخطة.

ومع ذلك ففى السنوات التالية قامت المحاكم وهيئات الحقوق المدنية وبعض العملاء الفيدراليين بتقديم فكرة العمل الإيجابى الذى يتعدى الفرصة المتساوية لتحقيق نتيجة

متساوية، وذلك بغض النظر عن حدوث أى تمييز متعمد. لقد أصبحت الغايات حصصا (كوتة) جامدة، وفى كثير من الحالات أصبح الاختبار الجديد أحد الـ «تأثير المتباين» ـ وهذا يعنى أنه ما إذا كانت التركيبة العرقية لعمال شركة ما تعكس بدقة التركيبة العرقية للمجتمع بغض النظر عن قدرة الفرد أو اهتمامه أو أى شىء آخر.

وعلى مدى العقدين المنصرمين قامت المحاكم برفض التمييز والحصص العنصرية فى القبول بالجامعات والتوظيف والترقى. لقد سمحت بإلغاء التفرقة فى الوظائف العامة وفى القطاع الخاص وفي العقود الحكومية. لقد حددت وأحيانا طالبت بخلق أحياء خاصة بالأقليات لتؤكد وجود ممثل لأقلية محدده. وفى بعض الحالات (القضايا) لم يقم بعض القضاة بتحديد مخصصات (كوتة) فى موقف لاتوجد فيه أى تفرقة عنصرية داخلة وإنما فرضوا هذه المخصصات من تلقاء أنفسهم.

إن قضية لانى جوينير تكشف عن الكثير. فلقد ألغى الرئيس كلينتون ترشيحها لأكبر منصب للحقوق المدنية فى وزارة العدل بسبب العاصفة التى ثارت حول تأييدها.

her advocacy of Proportional representation for Politically correct minorities.

لدفاعها عن التمثيل الجزئى السياسى التفضيلى للأقليات

ولكن المشكلة كانت بسبب صراحتها أكثر من أفكارها، فالجامعات الأمريكية والمستخدمين كانوا يقبلون روتينيا موظفين أقل كفاءة بالمقارنة بمنافسيهم الأكثر كفاءة. ففى نظام الجامعات بكاليفورنيا كثيرا مارفض تعيين مرشحين آسيويين لهم مؤهلات أعلى من غير الآسيويين على أساس أن عدد الآسيويين أكبر من اللازم. وبالنسبة لموظفى الحكومة فيتم تعريضهم لأختيارات "race normal" التى تصنف الأقليات المتقدمة للوظائف على أساس منحنى العلاقة مع أعضاء الأقلية نفسها.

إن مبالغة الرئيس كلينتون فى استخدام نظام «الحصة» لشغل المناصب فى مجلس وزرائه لم تكن أمرا غريبا. فكثير من الديمقراطيين الليبراليين لم يطالبوا بمثل هذا الإجراء المحدد فحسب بل حاولوا أيضا تطبيقه على كل فئة ممتدة من الضحايا الذين يمثلون الآن مايقرب من ثلثى السكان.

إن مؤسسة المعالجة التفضيلية مع وجود نظرية مجموعة الحقوق التى تمثلها تنسف الأسس الرئيسية لدستورنا ومجتمعنا الحر. إنها ترفض الاعتراف بفكرة وبميزة وجود مجتمع تنافسي عادل. وهى غالبا ماتؤدى إلى نتيجة غير مقصودة وهى تشجيع الفشل بدلا من التغلب عليه. إنها تؤدى بالمستفيدين إلى أن يعتبروا أنفسهم ضحايا سلبيين يتوقف مصيرهم على الآخرين بدلا من أن يمسكوا بالفرص المتاحة لكل الأمريكيين. كما أنها تلخص العقلية المزعجة التى تسود المجتمع الأمريكى بصورة متزايدة - وهى أحد أعظم التهديدات لصحتنا المالية ومعنوياتنا وقدرتنا على تجديد أمتنا. لقد اعتدنا سماع أن بعض الناس آمنوا بأن العالم مدين لهم بالحياة. واليوم يظن ملايين الأمريكيين أن واشنطن مدينة لهم. إن المؤيدين لدولة الرعاية الاجتماعية يؤكدون ويتصورون ببساطة أن ميزة العيش فى الولايات المتحدة أن الفرد من حقه الحياة والحرية والبحث عن السعادة فحسب وإنما أيضا المأكل والملبس والرعاية الصحية وكثير من مطالب الحياة الكثيرة الأخرى..

إن بعض اليمينيين يحبون سحق «ملكات الرخاء» باقتراحهم أن المطالبة بهذه الأمور من حق الفقراء فقط. ورغم صحة أن برامج المجتمع العظيم للستينات تبنت مفهوم التأنى فى الاعتماد على الدولة بين ملايين الفقراء الأمريكيين فلقد حان الوقت للقضاء على التفرقة التى تميز معظم الحوار حول هذه المسألة. فالفقراء ينادون بأهداف مناسبة. ولكن إذا أرادت الطبقة المتوسطة بل وحتى الأغنياء الأمريكيين البحث عمن يلومونه على هذا الأمر فإنهم يلومون الميزانية الفيدرالية فى الوقت الذى يجب أن يلوموا أنفسهم. إن الفلاحين الأثرياء يقولون أنهم لايمكنهم الاستمرار دون دعم الأسعار. وصناع الصلب واتحاداتهم يطالبون بالحماية من المنافسين الأجانب. ويتوقع رجال البنوك من الحكومة الفيدرالية أن تغطى قروضهم السيئة. إن المتقاعدين الأثرياء الذين تزيد معاشاتهم بكثير عن مساهماتهم يعارضون أى سياسى يقترح تحديد مزاياهم. ويعتقد طلبة الجامعة أنهم يستحقون قروضا منخفضة الفوائد يؤمنها لهم دافعو الضرائب الذين لايمكنهم الالتحاق بالجامعات. كما أن المحامين والأطباء ورجال الأعمال كلهم يريدون مكانا لهم فى الوعاء الفيدرالى.

لقد تم خلق عقلية تؤمن بالرعاية الاجتماعية بواسطة سياسيين قدموا وعودا لايمكن للحكومة تنفيذها، وبواسطة الليبراليين المحترفين الذين يطالبون الحكومة أن تفعل ماليست مؤهلة له. وهذا يهدد بتدمير فضائل الاعتماد على النفس والمسئولية الفردية والمبادأة التى بنت دولتنا وسيكون من الضرورى تجديدها. إن لكل الأمريكيين فرصة متساوية لاكتساب كل ماهو جيد فى الحياة. ولكن بالنسبة لأولئك غير القادرين على أن يفعلوا ذلك ليس لهم الحق فى الحصول على أشياء جيدة من مدخرات الآخرين.

ولايوجد سبب لماذا لايمكن للأمريكيين الحصول على ضمان اجتماعي ومزايا صحية وغير ذلك من الدعم الحكومى بغض النظر عن قدرتهم على الدفع. فدولار واحد من كل المزايا التى لامعنى لها وغير المدروسة التى تذهب إلى الفقراء. وإذا ما استجمعت قيادتنا السياسية شجاعتها لإلغاء هذه البرامج على أساس مدروس لأمكننا تحقيق وفورات ملموسة ولتمكنا من التوزيع العادل لعبء تخفيض التكلفة على الطبقة المتوسطة والمرتفعة من دافعي الضرائب. إن أخطر عيوب إدارة كل من ريجان وبوش كان فشلهما فى خفض المزايا التى كانت تذهب إلى غير الفقراء رغم أنهم لم يحصلوا على دعم من الديمقراطيين المعارضين لوقف هذه البرامج. وعلى العكس من ذلك فإن الإدارة الحالية استمرت فى القتال ليس لحفظ المستويات الحالية للميزات فقط ولكن أيضا توسيع نطاق تطبيق هذه القاعدة المزعجة بطرق جديدة ومكلفة.

لقد كانت أمريكا تعبر عن الحرية، وملتزمة بمبدأ أن الناس خلقوا سواسية. كما كانت تعبر عن مجتمع يوفر الفرصة ويثيب الجهد ويشجع الصناعة التى يمكن للفرد فيها أن يذهب إلى أبعد مدى. يمكن لجهده ومهارته أن تحققه ـ ولكن فى مجتمع تتوافق فيه الحقوق مع الواجبات.

المثالية الواقعية والحقيقة المستنيرة:

لم يهتم الآباء المؤسسون بالشر الذى لايمكن إصلاحه فى الإنسان والكمال المتأصل يه. وبدلا من ذلك كانت لديهم فكرة مشوشة عن طبيعة الإنسان على أساس أن معظم

الأفراد عبارة عن مزيج من القوة والضعف. فالشر فى الإنسان وضع قيودا على القوة المطلقة وأن المصلحة الشخصية لاتحكمها أى قيود. ولكن جانب الخير فيه يسمح بخلق حكومة جيدة. لقد آمن المؤسسون أن ممثل الحكومة ملتزم بدرجة عالية من النزاهة وبعد النظر لايقدرها مؤيدو مذهب الحرية.

وإذا علمنا أن البحث عن الأمثل كان عدو الخير فإنهم عملوا على إنشاء أحسن نظام عملى لبعث الخير فى الإنسان وكبح عيوبه. لقد اعترف هاملتون وماديسون بأهمية المصلحة الشخصية ورغبوا فى أن يسخروها بدلا من كبحها لخدمة الخير العام.

إن التاريخ المروع للقرن العشرين يوضح الشرور التى يمكن أن تقوم بها الحكومات التى تحاول تغيير طبيعة البشر. ويشرح زبيجيو برجنسكى بوضوح محاولات ألمانيا النازية والشيوعية عن طريق الإكراه ما اعتبرته كل منهما مثالية (يوتوبيا utopia) كأكثر جهد متجبر فى تاريخ البشرية لتحقيق السيطرة على البيئة البشرية كلها، وتحديد تنظيم اجتماعى عقائدى للإنسان، وتكييف الشخصية الإنسانية. ورغم أن تلك المحاولات فشلت فى النهاية فلقد أدت إلى موت أكثر من ١٦٠ مليون نسمة من خلال مذبحة متعمدة مدفوعة سياسيا.

وفى المقابل فإن التركيبة الأمريكية للمثالية الواقعية (Hardheaded صلب الرأى) والواقعية المثقفة خلقت لنفسها سجلا من القيادة الدولية والرفاهية واللياقة الجوهرية لاتدانيها أمة فى الماضى أو الحاضر. فلقد مكنتنا من القيادة فى الخارج وتحقيق درجة مذهلة من الرفاهية والعدالة الاجتماعية داخليا ليس على أساس ضيق أنانى من المصالح ولكن من خلال السعى للمثل العالية والقيم المشتركة. ومع ذلك حتى بالنسبة للولايات المتحدة تخلق المثالية بعض المخاطر. إن المثالية اليوتوبية (Utobian) تتسبب أحيانا فى تحول سياستنا الخارجية بخطورة بين الحملات الأيديولوجية وبين الانعزالية قصيرة النظر. وكما يحذرنا الفشل الكامل للمجتمع العظيم فإن الحافز اليوتوبى قد يؤدى إلى سياسات داخلية مكلفة للغاية وغير مفيدة فى ملاحقة الغير ممكن تحقيقه والغير مرغوب فيه: مجتمع متطرف يخاطر بالحرية قد يؤدى إلى إطفاء حرية الفرد كلية. إن المساواة تنكر الطبيعة البشرية. وتجنب الخطورة الإجبارية ينكر الخبرة

البشرية. إن مفتاح النجاح فى الحكومة وفى الحياة ليس فى تجنب المخاطر ولكن في توقعها. فى تحديد ما هى المخاطرة التى نقدم عليها وإلا نكون مأخوذين كلية بما يمكن أن نخسره. ويجب علينا دائما أن نحافظ على مقدمة ومركز ماقد نحصل عليه. ويجب دائما أن نتذكر كلمات القديس توماى اكويناس منذ سبعة قرون مضت: «إذا كان أسمى هدف لأى قبطان أن يحافظ على سفينته فعليه أن يبقيها فى الميناء إلى الأبد».

إن المثالية بدون واقعية سذاجة وخطرة، والواقعية بدون مثالية سخرية ولا معنى لها. إن المفتاح للقيادة الفعالة داخليا وخارجيا هو المثالية الواقعية التى لاتخضع لا لليوتوبية Utopianism ولا لليأس.

الإعلام: حرية بلا قيود

لقد آمن المؤسسون بعمق فى أهمية حرية الكلمة واحترامها إن لم يكن الموافقة مع كل صور التعبير عن الرأى. وكان أملهم أن العقلاء من الشعب سيناقشون المسائل بعنف ولكن بروح من الانفتاح والتسامح.

إن حرية الصحافة أمر رئيسى لحيوية ممثلى الديمقراطية ولحماية حقوق الفرد. إنها توفر ساحة ضرورية للحوار المفتوح. وفى الأيام الجيدة يمكنها عمليا أن تمد الناخبين بالمعلومات. وأولئك الذين يشتكون من تصرف وسائل الإعلام الآن يجب أن يتذكروا أن شكاوى مماثلة يرجع تاريخها إلى تاريخ قيام الجمهورية. لقد نال كل من واشنطن وآدمز، وجيفرسون، وجاكسون، ولنكولن وكليفلاند وهوفر وفرانكلين روزفلت معاملة مريرة من الإعلام مثلهم مثل أى رئيس فى العصر الحاضر. إن الإعلام الشديد المعاكس هو حقيقة من حقائق الحياة.

ومع ذلك فإن الإعلام يتحمل نصيبا كبيرا من المسئولية عن الخسارة الحالية للثقة فى المؤسسات السياسية الأمريكية. وعلى الرغم من أن العداء من نصيب المحافظين أكثر من الليبراليين فإن تحيز الإعلام يميل إلى النقد الشديد الزائد لكل السياسيين والموظفين العموميين. ولايوجد توازن سهل بين الاستعلام المشروع والاهتمام المثير.

ولكن الضغوط التنافسية كثيرا ما تدفع وسائل الإعلاء إلى تجاوز حدود المسئولية والسلطة المدمرة غير اللازمة والثقة فى الحكومة. وأحد الأمثلة الفاضحة كانت محاولة لوسائل الإعلام لإثبات عدم شرعية فوز ريجان عام ١٩٨٠ وذلك بوصفها، خطأ وبدون أى دليل، إنها صفقة مع آية الله.

إن بعض عناصر الإعلام مازالت مستمرة فى إعطاء مصداقية لبعض الرسميين الذين اشتركوا فى مؤامرة ضخمة لاغتيال الرئيس كيندى. لقد عالجوا بخطورة وإيجابية فحص فيلم جى. أف. كى (جون كيندى) الذى محا حقيقة تاريخية بواسطة خيال صارخ وحقود. وإذا أرادوا أن يصدقهم أحد يجب أن يتبع ذلك اعتبار أن الولايات المتحدة افتقدت حكومة شرعية حقيقية منذ عام ١٩٦٣ . إن طبيعة اغتيالات كليمنت هانسويرث وروبرت يورك وكلارنس توماس التى اشتركت فيها بسعادة وسائل الإعلام كانت أيضا أحداثا مشينة كان لها تأثير فى إحباط أفراد فى مناصب رفيعة فى خدمة الحكومة. كان فى مقدور الصحافة الأمريكية أن تسهم بصورة كبيرة فى تحسين النظام الأمريكى بتجديد (ترميم) شكل وتوازن تقاريرها. إن اختبار الشخصيات العلامة من خلال ميكروسكوب الصحافة أمر مشروع. ولكن استخدام البروكتوسكوب (منظار جراحى) أمر زائد عن الحد.

لقد عبر وولتر ليبمان عن ذلك بطريقة أدق منذ ثمانية وثلاثين عاما فى كتابه الكلاسيكى «فلسفة الشعب THE Public Philosophy»: «إن حق نشر الكلمات بغض النظر عما إذا كان أو لم يكن لها أى معنى وبغض النظر عن صدقها لايمكن أن يكون مصلحة حيوية لدولة عظيمة ولكن لفرضية أنهم وسيلة نشر الكلام الذى يحمل أهمية حقيقية. ولكن عندما تكون وسيلة النشر للسخافات والخداع فضفاضة بحيث تغرق صلب الحقيقة وحرية الكلمة فإن ذلك قد يقرر تفاهة وعبثا يجعلها غير قادرة ومحمية ضد استعادة النظام واللياقة».

قبل عصر فيتنام ووترجيت كان إهمال وسائل الإعلام «بنور الحقيقة Kernels of Truth» لصالح البذاءة وتجارة الشائعات محتملا إلى حد ما لأنها لم تكن (على الأقل) تخفيها قشرة من مظاهر النفاق. إن الصحفيين مجموعة من المتعجرفين دائما. لقد قال

لى بيرت أندروز من جريدة نيويورك هيرالدتريبيون ـ والذى عمل معى فى قضية الجيرهيس ـ إن المشكلة بالنسبة لبعض زملائه الذين يغطون أخبار وزارة الخارجية أنهم يكتبون كما لو كانوا وزير الخارجية». إن العصر الماضى «لبقع الحبر السيئة» كما وصفت فى فيلم «الصفحة الأولى THE FRONT PAGE» ـ أجلاف المتاجرين بالفضائح يجلسون حول حجرة الصحافة فى المحكمة يلعبون الكوتشينة فى انتظار الشنق التالى ـ أصبحوا فى عصرنا المنقذين للجماهير. إن قضاء إحدى الأمسيات المنتجة فى التجول من خلال حجرة نوم أحد السياسيين قد تكون المفتاح لمقالة افتتاحية مهيبة بل وفى يوم ما عيارا ثانويا على كرسى فى الإعلام والمسئولية العامة فى أى عدد من الجامعات، إن نتيجة تعيين رجال الإعلام أنفسهم كفرع من الحكومة كأمر واقع، وكفريق كنواب لمحققين خاصين (لايدعمهم دافع الضرائب) هى أنهم أصبحوا حصانة ضد النقد عما كانوا عليه من قبل، بل أقل رغبة فى الاعتراف بأخطائهم وتجاوزاتهم. وهذا يؤدى حتما إلى الإساءة إلى مهنة القيد الوحيد عليها هو ماتفرضه على نفسها.

إن الإعلام لايقبل أن يقوم الأطباء بالتصديق على مايقومون به ولا أن يقوم السياسيون بالتحقيق مع أنفسهم، ولكننا تعلمنا أن نتوقع أن يكون لرؤساء التحرير والمحررين ورجال الإذاعة قدرة فريدة على تأكيد أنهم أنفسهم يتصرفون بإحساس بالمسئولية. إن الحقيقة هى التى تقول إنهم يخطئون كأى بشر ولكن التكفير عن ذلك لايكون مناسبا لروحهم المهنية ولايمكن إثباته بسبب مكانتهم لدى الجمهور.

لقد أحدثت الستينات والسبعينات تغيرات عميقة فى الإدراك الحسى لرجال الإعلام بالنسبة لدورهم فى المجتمع. وبدلا من تحريك المجداف فى الوقت المناسب يتحدثون عن اتجاه تحرك القارب فإن عمل وسائل الإعلام الآن هو مراقبة السباق من على الشاطىء مع رفع الحواجب من وقت لآخر لبعضهم البعض. وقد تحدث مناقشة لمدة ثلاث ساعات بين مجموعة من المتناقشين فى مدارس الصحافة حول ما إذا كان رئيس تحرير ما يمكنه أن يوقف نشر قصة ما بناء على طلب الحكومة عن الاستخدام الوشيك للقوة العسكرية إذا كانت حياة الأمريكيين ستتعرض للحظر. ويمكننى ذكر اسماء دستتين من الصحفيين من الخمسينات، كلهم محترفون مهرة، لم يكن ليترددوا فى الوقوف إلى جانب حياة رجالنا ونسائنا العسكريين.

وهناك سبب واحد أدى إلى التغيير هو أن الصحفيين أصبحوا أكثر تشككا عن ذى قبل. وسبب آخر هو على مايبدو انخفاض شعورهم بأن عليهم مسئولية بناء جو من الفهم المشترك فى مجتمع يتزايد تفككه. ومثل معظم المؤسسات الثقافية يبدو أن الإعلام مفعم بإحساس سلبى غريزى عن أمريكا وقيمها، وبشعور متناقض عن قوتها ومكانتها.

وإذا قدر لتجديد أمريكا أن يتحقق فعلى وسائل الإعلام أن تقرر المساعدة فى تحقيق ذلك بدلا من التحليل والنقد القاسى الذى يؤدى إلى الهلاك. يجب على الصحفيين أن يتعلموا النظر فى المرآة وألا يخافوا من إلغاء كروت نادى الصحافة القومى إذا قالوا: «أريد لأمريكا أن تكون قوية وحرة وعادلة ومتمدينة وأن تستمر فى النمو والازدهار».

قوى الحكومة : Myths of Government

لقد انتصرت رأسمالية السوق الحر فى كل أنحاء العالم، ولكن يبدو أن معظم الليبراليين لم يتعلموا شيئا من هذه الخبرة. إنهم متيمون بكثير من المبادىء التى جربتها وتبرأ منها ضحايا الشيوعية والاشتراكية. ومازال تعبير «الحرية الاقتصادية» تعبيرا «زلق». خلال مناقشاتنا الحادة فى عام ١٩٥٩ كرر خروشوف الحجج التى قالها لى الشيوعيون فى كل سفرياتى حول العالم وهى لماذا يرون أن نظامهم أحسن من نظامنا. وكلما ذكرت الأمم الحرة والشعوب الحرة كان رده أن الشيوعية قدمت لشعوبهم تعليما مجانيا وإسكانا مجانيا وعلاجا مجانيا. وكان ردى أننا نسعى لحريات أعلى ــ حرية الصحافة وحرية التعبير وحرية العقيدة وحرية الانتخابات والحرية السياسية. وكان يكرر أن الرأسمالية تعنى الحرية فى أن تكون عاطلا وأن تموت جوعا وأن تكون بلا مأوى. وكان لكل منا وجهة نظر. فالحريات التى يدافع عنها مادية. أما الحريات التى دافعت عنها فكانت غير مادية. وفيما بين هذين المفهومين للحرية توجد الحرية الاقتصادية للسوق الحرة. ولم يقبل خروشوف أو الشيوعيون المذهبيون الاخرون هذا المبدأ. وفى هذا المنعطف التاريخى العظيم يجب أن نثبت أن رأسمالية السوق الحرة الديمقراطية لاتتفوق فى الإنتاج على الرأسمالية الشيوعية وتوفير الاحتياجات

للأفراد فحسب وإنما أيضا توفر لهم حريات أعلى غير مادية تنكرها عليهم الشيوعية. وهذا التحدى يتطلب من الحكومة فى نهاية الأمر أن تسيطر على توازن دقيق بين الفرصة والأمن ـ بين النمو والمساواة. فلكي ينمو فإن اقتصاد الرأسمالية الديمقراطية يتطلب حوافز اقتصادية قوية للاستثمار تشمل ضرائب منخفضة وأقل الإجراءات ولكى يكون منصفا يجب أن يوفر بعض البضائع والخدمات لأولئك الذين لايمكنهم توفيرها لأنفسهم وهو ما سيؤدى حتما إلى ضياع بعض موارد النمو. إن الانفاق الزائد على الضمان الاجتماعى سياسة قاسية غير إنسانية لأنه يضعف قدرة النظام فى خدمة أى إنسان. إن هذه السلسلة المتصلة هى الشيوعية التى بوعدها بأن تدبر كل الاحتياجات فى النهاية تجرد الاقتصاد من القدرة على تدبير أى شىء. لقد كان خروشوف مخطئا عندما قال لى إن الإسكان والتعليم والصحة مجانية فى الاتحاد السوفييتى. فالثمن الذى كان يدفعه الشعب السوفييتى فى مقابلها ثمن فلكى.

طبقا للعرف السائد يمكن القول إن الشيوعية والاشتراكية فقدتا مصداقيتهما. ولكنهما سوف لاتفقدان المصداقية كلية إلا بعد أن تتغلب الحكومة علي ميلها إلى التغاضى عن الحقيقة البسيطة التي تقول إن الانفاق الاجتماعى الزائد عن الحد يوهن القدرة الاقتصادية على توفير الاعتمادات المالية اللازمة للبرامج الاجتماعية. إن كثيرا من سياسات الإدارة الحالية ترجع جذورها إلى الحكمة التقليدية الانعكاسية للمثالية التقليدية: ضرائب أعلى، وتعليمات خانقة، التوسع الزائد فى الحجم، والتكلفة، وهدف الحكومة، والتجارة المسيطر عليها، والخفض الكبير فى الانفاق العسكرى. إننا نحتاج لتجنيب بعض الأوهام المستمرة لسنوات عديدة أدت إلى الارتباك بدلا من الجدل القومى الواضح.

فى أواخر الثمانينات نجح البروفيسور بول كيندى (من جامعة ييل) فى تحقيق شعبية أطروحة أن الانفاق العسكرى الزائد والتوسع الامبراطورى أدت إلى اضمحلال كل القوى العظمى منذ عام ١٥٠٠، وأن الشىء نفسه قد يحدث لأمريكا، فالتجارة الزائدة وعجز الموازنات مع نمو قوى حلفاء مثل ألمانيا واليابان أعطت فكرة كيندى صدى لاتستحقه. فلقد فاته هو والناقدون الاخرون نقطة مهمة هى أن الجزء من إجمالى

الناتج القومى الذى استهلكه الانفاق العسكرى الأمريكى فى عام ١٩٥٣ كان ضعف الجزء من الناتج القومى الذى انفقه ريجان على البنية العسكرية.

كما أن اضمحلال أمريكا ليس أمرا متعذرا إصلاحه (أو تغييره) أو شديد الانحدار كما صوره كيندى. إن أواخر الأربعينات والخمسينات تمثل مقياسا غير عملى لمقياس قوة أمريكا النسبية لأن الحرب العالمية الثانية تسببت فى دمار الكثير فى كل أنحاء العالم. وباستخدام العشرينات بدلا من الأربعينات كدلالة فإن نصيب أمريكا من الصناعة العالمية وإجمالى الناتج القومى بقيت ثابتة بصورة مدهشة. فلقد زاد نصيب الولايات المتحدة عمليا من الصناعة العالمية خلال الثمانينات عندما نجح ريجان فى خلق ١٨,٤ مليون فرصة عمل جديدة بالمقارنة بصافى الزيادة فى الناتج القومى لغرب أوربا فى المدة نفسها الذى كان صفرا. إن إجمالى ناتجنا القومى مازال يزيد على إجمالى الناتج القومى لليابان، أقرب المنافسين لنا، وذلك بما يعادل الضعف. وعن طريق الإنتاجية الصناعية، والإبداع التكنولوجي، ونصيب الفرد من الإنتاجية مازلنا نقود العالم. إن اقتصادنا يجذب استثمارات أجنبية أكثر من أى قوة صناعية رئيسية أخرى. وبناتج قومى يقرب من ستة تريليون دولار يكون لدينا مصادر إضافية (واسعة) تمكننا من أن نؤدى دورنا الضرورى فى قيادة العالم.

ولدينا كذلك الموارد لخلق رفاهية مذهلة فى وطننا إذا كانت الحكومة أقل استحواذا. إن الليبراليين يبالغون بشدة فى وصف الآثار الضارة للإنفاق العسكرى على الاقتصاد الأمريكى وقللوا من تأثيرها الإيجابى عالميا. لقد كان مستوى الانفاق العسكرى فى إدارة بوش يساوى تقريبا ما كانت تنفقه الولايات المتحدة عام ١٩٤٠، عام ماقبل بيرل هاربور، عندما كانوا معرضين للعدوان.. وهذا عبء ضخم على أغنى دولة فى العالم إذا ما أخذنا فى الاعتبار البدائل المحتملة.

إن أكثر فترات القوة التى تدس على الشعب هى أن الثمانينات كانت ـ كما كان بعض النقاد يصفونها بمرح ـ هى «العقد المتدهور Decadent Decade». وبالحط من شأن الثمانينات يحاولون تبرير برنامجهم الذى يقول بتوسيع دور الحكومة على حساب القطاع الخاص، والتوسع فى إعادة توزيع ثروة أمريكا، واشتراكية نظام الرعاية

الصحية الأمريكي، والاندفاع بكل قوة نحو المساواة فى النتيجة، وإدارة التجارة بدلا من التنافس فيها. إن المأساة الليبرالية مألوفة. إنهم يتغنون بأن الرئيس ريجان قام فى وقت واحد بمضاعفة ميزانية الدفاع وخفض الضرائب، وخفض بقسوة من البرامج الاجتماعية الحيوية ليزداد الأغنياء غنى ويزداد الفقراء فقرا، وكدست الدولة دينا ضخما. ووضع الاقتصاد الأمريكي فى موقف تنافسى سيىء فى الاقتصاد العالمى.

إن هذه الصورة المريعة صورة خاطئة، فالاستنتاجات التى استنبطها كثير من الليبراليين أكثر خطأ. وبعد نهاية مأساوية لفترة طويلة من التضخم والنمو البطىء التى كانت متخلفة من ميراث المجتمع الإغريقى العظيم فإن تخفيضات ريجان للضرائب بعثت فى الاقتصاد نشاطا مزدهرا وسبعة أعوام من النمو المتواصل زاد فيها الاقتصاد الأمريكى بما يعادل الثلث تقريبا ـ أو بما يعادل حجم كل اقتصاد ألمانيا الغربية. لقد زادت الإنتاجية الأمريكية زيادة ملموسة. وبقى نصيب أمريكا من إجمالى الناتج القومى للعالم ثابتا. وزادت مكانة أمريكا فى مجال الصناعة العالمية. وأدى التركيز المتزايد على المنافسة والالتزام بدلا من الدعم والتنظيمات إلى إجبار رجال الأعمال الأمريكيين على اتخاذ الإجراءات التى تساعد على زيادة قدرتهم على المنافسة فى التسعينات. وفى الوقت الذى زاد فيه عجز الموازنة الفيدرالية خلال سنوات ريجان من المهم أن نحافظ على هذا فى منظورنا للأمور. فمن ناحية يجب علينا تجنب الإغراء بالمغالاة فى فورية وشدة الخطر. فإن عجزا قدرة خمسة فى المائة من إجمالى الناتج القومى لن يؤدى إلى الآخرة فى يوم وليلة. ومن ناحية أخرى فعلى عكس مزاعم التجريديين غير العمليين فإن العجز شىء يجب الاهتمام به. إنهم يشوهون اقتصادنا على المدى الطويل بإرهاقه بتمويل الاستهلاك على المدى القصير وهو ما كان يمكن أن يستغل كرأس مال لاستثمارات تفيد على المدى الطويل. إنهم يتناقشون فى الفوائد الخاصة بالجيل الحالى والأعباء على الأجيال المقبلة. فى الوقت الذى تكون فيه الاستمرارية على المدى القصير وحتى الركود المشروع والحرب المشروعة فإن العجوزات تعمل كالمياه التى تدمر أساس أى اقتصاد قوى. "Justifiale recession and war, deficits act like water, eroding the foundation of a strong economy" ومع ذلك فمن الخطأ إلقاء اللوم على تخفيضات ريجان للضرائب وزيادة الانفاق على الدفاع على أنها السبب فى خلق

مشكلة العجز. ورغم أن الإنفاق على الدفاع تضاعف من ١٤٧,٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٩,٢ مليار دولار عام ١٩٨٩ فإن زيادة الدخول من الضرائب نتيجة خفض معدلات الضريبة فاقت الزيادة في الانفاق العسكرى. إن أخطاء الحسابات فى إدارة ريجان لاتكمن فى سياسات الضرائب والدفاع وإنما فى فشلها هى والكونجرس فى السيطرة على الانفاق الحكومى الذى استمر فى التزايد بصورة كبيرة خلال الثمانينات ويستهلك الآن أربعة أخماس الميزانية الفيدرالية. لقد كان البناء العسكرى صفقة. لقد ساعد فى كسب الحرب الباردة ووفر الدماء والمال على المدى البعيد. ولسوء الحظ زاد الانفاق الداخلى بشدة خلال العقود الثلاثة الماضية. إن الزيادة الشديدة فى الانفاق الداخلى هى اللعنة التى حدثت.

لقد أضافت الإدارة الحالية دخولا من زيادات ضخمة فى الضرائب إلى حصة السلام من نهاية الحرب الباردة ـ والتى ضخمتها من خلال خفض كبير فى نفقات الدفاع ـ ولكن رغم تنبؤاتها الزائدة التفاؤل ـ مازالت تواجه عجزا فى الموازنة لايمكن السيطرة عليه. وحتى أكثر اللاعبين السياسيين أناقة لايمكنه أن يستمر طويلا فى إخفاء حقيقة أن العجوزات المتواترة هى إلى حد كبير بسبب عقود من عدم السيطرة على البرامج الداخلية والمسئوليات.. فكل برنامج يرتبط بحبل سرى ضخم مع مصالح مجموعة أو مجموعة ضغط (لوبى Lobby) والتى بدورها ترتبط بفتيل مع أعضاء أقوياء فى الكونجرس يمسكون بخيوط المحفظة. إن السمة الوراثية لقيادة الحكومة هى أن تزيد وتوسع من سلطاتها. وككل شىء آخر فإن ذلك يأخذ دورة حياتية خاصة به، فهى سوف لاتنتحر بسرور أو تقطع ذراعا أو أصبعا. وكما وجدت عندما ألغيت مكتب الفرصة الاقتصادية (Office of Economic Opportunity) فى أوائل رئاستى أن أى برنامج أو إدارة، مهما كان ذلك زائدا عن الحاجة أو ضروريا، يتهم بعدم الإحساس بالفقراء والشباب والمرضى أو الحيوانات الصغيرة. لقد أصبح من المستحيل أن تتصور كيف عاشت الأمة قبل وجود برنامج التهديد.

تأتى تشنجات الغضب بوجه عام من البيروقراطيين ومجموعات المصالح والتنظيمات الأخرى التى تحصل على دولارات دافعى الضرائب التى توزعها الحكومة الفيدرالية.

وجميعهم أساتذة في خلق ضغوط سياسية تركز على مركز العصب فى الكونجرس ووسائل الإعلام. لقد تعلم الرئيس ريجان ـ أحد أقوى الرؤساء لعصر مابعد الحرب الباردة ـ دروسه مبكرا فى دورته الأولى. ففى الوقت الذى خلق فيه مكتبه مبادأة الدفاع الاستراتيجى وقام بتسليح كونتراس نيكاراجوا، وفتح صواريخ نووية متوسطة المدى فى أوربا، وذلك على الرغم من المعارضة الصاخبة لمنتقديه. ولكن عندما علمت اتحادات المعلمين العملاقة بخطته لإلغاء بيروقراطية ضخمة جديدة، «إدارة التعليم» (وزارة التعليم Department of Education)، الخصم العنيد لامبراطورية الشر نجحت فى أن تكون ندا له And had to cry uncle وصرخت بالرفض.

وكان برنامج الليبراليين أكثر البرامج صعوبة فى إلغائها. وهناك إثنان منها أشعر تجاهها بإحساس حاد بالمسئولية. الأول هو الدعم للتليفزيون القومى والهبات التى تعطى *للفنون والعلوم الأدبية*. فلقد زادت ميزانياتها بخطوات صحية خلال رئاستى رغم تحفظاتى وبحلول عام ١٩٧٣ كانت تتلقى ما إجماليه ١٢٩ مليون دولار. وبعد عشرين عاما: عشرة منها انفق اقتصادنا مما زاد من العجز فإن ميزانياتها تضاعفت خمس مرات ووصلت إلى ٦٤٠ مليون دولار. وإذا تم إلغاء البرامج الثلاثة غدا وأعيدت الأموال التى لم تنفق إلى الخزانة الفيدرالية فإن نوعية الحياة الأمريكية تقل بمقدار ضئيل جدا. وإذا أراد كثير من الناس مشاهدة مسرحية رائعة أو أداء فنى يؤدى فيه الشعب أمورا شاذة (غريبة) لأجسامهم بالخضراوات فإن ساحة السوق، بما فى ذلك المؤسسات الضخمة التى تدعم الفنون، ستجد طريقة لتجعل ذلك ممكنا. وعلى ذلك ففى الجو السائد حتى إذا أراد الرئيس إلغاء هذه البرامج، لايمكنه أن يفعل ذلك بنفس صعوبة سفره *إلى المريخ* لأنهم قرة عين المؤسسة الليبرالية.

بل إنه من الصعب إلغاء أو إبطاء هذه البرامج فى الوقت الذى تنمو فيه اتجاهات البيروقراطيات نحو دمجها مع الميول العميقة لجيل مابعد حرب فيتنام من الرسميين *الفيدراليين* ومجموعات *الضغط الخاصة* المضادة للمؤسسات وللأعمال. وأوضح مثال لذلك هو الطريقة التى أديرت بها برامج *البيئة* منذ أن قمت بإنشاء وكالة حماية البيئة ووقعت *القانون* الخاص بحماية *الحيوانات* والكائنات الأخرى الحية (محافظة على البيئة).

إننى أعتبر نفسى رجلا بيئيا Environmentalist. ولايمكن لأى رجل عاقل (عادى) أن يجادل ماقاله تشرشل: «إننى أرى مجدا قليلا فى امبراطورية يمكنها أن تحكم الموجات وألا تقدر على تنظيف بالوعاتها». فعندما أنشأنا أكاديمية حماية البيئة كان هدفنا هو خلق توازن معقول بين الحماية الإجبارية للبيئة والنمو الاقتصادى الضرورى. ومنذ أن أعدنا تنظيم أنفسنا أراد معظم رجال الأعمال ذوى الأهداف الحسنة هواء نقيا ومياها نقية لأولادهم وأحفادهم بالسرعة نفسها التى طالب بها المتظاهرون الذين جابوا الشوارع تصورنا علاقة تعاونية بين العمل والوكالة الجديدة مع تطبيق عقوبات فى حالات إساءة الاستعمال.

ولكن كما يحدث غالبا بالنسبة لبرامج الحكومة يتأرجح البندول أكثر من اللازم. فلقد صممت الإجراءات لحماية كائنات مثل الدببة والذئاب والنسر الأصلع التى تستخدم الان لإجبار فلاحى ايداهو على ترك أراضيهم من أجل القواقع Bruneau Hot Spring (فى حجم ظفر الإبهام)، واعتراض سبيل تطورات ضخمة فى جنوب كاليفورنيا التى خربها الركود الاقتصادى لحماية مايسمى Pacific pocket mouse (فأر الجيب الباسيفيكى). وبالمثل تم قصف الجماهير بقسوة بالتحذيرات من بيروقراطيى أكاديمية حماية البيئة والتنظيمات الخاصة عن الإنذار العالمى وتآكل طبقة الأوزون والتى يعرف القليل من الناس أن كثيرا من السلطات المحترمة تعتقد أن هذه المسائل تفتقر إلى كثير من الأسس العلمية. ناهيك عن شركات السيارات التى صدرت لها تعليمات بإجراء تعديلات غالية التكلفة فى تصميم السيارة على أساس دليل مهلهل.

لقد قامت الحكومات تحت تأثير مزايدات رجال المحافظة على البيئة بشن هجوم على صناعة محطات توليد القوى النووية. إن معارضة رجال البيئة للطاقة النووية لامعنى لها. إنها أغزر وأرخص وأنقى مصدر للطاقة. فبدلا من بث السموم والسخام فى البيئة تتميز محطات الطاقة النووية بعملية التنظيف (Self - contained) وتنظيف نفسها ذاتيا Self - cleaning . إن التقدم التكنولوجى جعل من الطاقة النووية آمنة وكفؤا ومنطقية بيئويا. ففى الستينات عندما بدا أن الطاقة النووية تمثل تهديدا لشركات .

البترول الكبيرة انحاز كثير من قادة اليسار للطاقة النووية. وعندما أصبحت جزءا مما يسمونه «المؤسسة» انقلبوا ضدها. لقد أصبح رجال التنظيم الحكوميون شركاء معهم فى إزعاج الصناعة كلها. وفى السبعينات والثمانينات كانت تفتتح محطات توليد الطاقة النووية بمعدل واحدة كل ثلاثة أشهر. وفى التسعينات ستفتتح محطات الطاقة النووية بمعدل واحدة كل تسعة وثلاثين شهرا - وبسبب غلق المحطات بسبب هيستيريا المحافظة على البيئة والمضادة للطاقة النووية سيكون الناتج مجرد محطة واحدة جديدة كل قرن. وهناك سبب وحد وهو أنه عند نضوج mature (إذا صحت هذه الكلمة) الإدارات الجديدة والموظفين الجدد فإنهم ينظرون إلى مجالات جديدة ليغزوها، ومناطق جديدة يبسطون فيها سلطاتهم. وهناك سبب آخر هو أن النبضات الموروثة المضادة للرأسمالية من جيل فيتنام تجد مخرجا جديدا لها فى الحفاظ على البيئة وفى كل جوانب الحكومة. إن كثيرا من البيروقراطيين يصلون إلى مناصبهم من المدارس التى تخرجوا فيها مباشرةً وليس لديهم أى خبرة أو اهتمام بالأعمال Business. إن العملاء الذين تستخدمهم الحكومة من بين موظفى تخطيط المدن للعمل فى الإدارات الفيدرالية القوية تعلموا أن الحرفة رفيعة الشأن للحكومة هى مراقبة والتفتيش على وتنظيم وعقاب القطاع الخاص. بعد مضى مائة وأحد عشر عاما منذ وفاة ماركس. وبعد عامين من وفاة الشيوعية فى روسيا عدد كبير مسبب للكآبة من المثقفين والصحفيين وموظفى الحكومة الرسميين ونتيجة لعزلهم مع اليسار فى الستينات أصبحوا مدفوعين بالعداء نفسه لرأس المال الذى ساعد على إطلاق شرارة أنظم شطط أيديولوجى فى وطننا.

يجب أيضا أن نفكر مرتين فى تأثير إصلاحاتنا البيئية على تطور العالم. إن الدول الغنية يمكنها تحمل قوانين حماية البيئة الصارمة. أما الدول الفقيرة فلا يمكنها ذلك. عندما زرت بانجوك لأول مرة عام ١٩٥٣ كانت أحد أجمل مدن العالم. كان الهواء نقيا ولكننا لم نستطع شرب المياه. وخلال زيارتى الأخيرة لها عام ١٩٨٥ تمكنت التكنولوجيا المتقدمة من تنقية المياه، ولكن كان الجو يشتمل على دخان الصناعة. إن كل التايلنديين بالقطع يحبون الهواء النقى ومع تقدم دولتهم سيدفع معظم التايلنديين من خلال

الضراء ثمن الهواء النقى. ولكن قليل من التايلنديين يريدون استبدال مستوى معيشتهم العالى جدا ثمنا لهذا الهواء.

إن الأمم التى وصلت إلى حافة النمو الاقتصادى الضخم لايجب أن تشوه البيئة بشدة وبدمار كما فعل الشيوعيون فى الاتحاد السوفييتى السابق وأوربا الشرقية. ولكن يجب ألا نفرض مثل هذه القيود الدولية التى تستفيد منها شعوب هذه الدول فى حين يصدم باقى العالم فى سبيل الحساسيات الرقيقة لأصحاب المذهب الصفائى "Purists" فى نادى سييرا Sierra Club . إن بعض أكثر الدعاة تطرفا يفضلون إبقاء الناس فى العالم النامى (الثالث) أقرب مايكون إلى الطبيعة Mother nature بدلا من السماح لدولهم بتجربة نوع التقدم الدرامى من خلال التصنيع الذى سيجعلهم أكثر صحة ورخاء وذلك فى مقابل بعض التدمير للبيئة.

فى اليابان يعتقد البعض أن الحكومة منحازة بشدة إلى جانب الشركات. وفى الولايات المتحدة الحكومة معادية بشدة للشركات (رجال الأعمال). إن الحكومة تبطىء من النمو بزيادة تنظيم الأعمال أكثر من اللازم وضعضعة قوتهم عن طريق زيادة شريحة الضريبة التى تطبقها كلما زاد نموها. ولذلك تضيف الإهانة إلى الجرح بمهاجمة عجز الموازنة برفع الضرائب دون خفض حجم نفقات الحكومة. ولتجديدأمريكا وإعدادها لعصر جديد من التوسع والرفاهية يجب أن نحافظ على ضرائب منخفضة بقدر الإمكان والفحص القاسى لكل ركن مغبر فى الحكومة على كل المستويات وإبعاد البرامج التى لانحتاج إليها أو التى تخمد النمو.

يجب أن نواجه العجز عن طريق خفض الانفاق وليس عن طريق رفع الضرائب. إن الشعب الأمريكى مثقل بالضرائب بشكل ضخم لأن حكومته تنفق الكثير جدا على برامج داخلية براقة سياسيا. فى عام ١٩٩٢ وصلت الضرائب الفيدرالية وللولاية والمحلية إلى حوالى ٤٠ فى المائة من إجمالى الناتج القومى، وهو برنامج أكبر من أى برنامج آخر منذ الحرب العالمية الثانية. إن زيادة الضرائب التى تفرضها إدارة ذات مشورة خاطئة ستجعل هذه النسبة تتزايد، وهى لاتشتمل على زيادات الضرائب المهولة المطلوبة لتمويل خطة الرعاية الصحية الثورية التى تنادى بها الإدارة.

إن الإدخارات والإنفاق أمر حيوى بالنسبة لقدرتنا على تمويل التوسع الصناعى والنمو الإنتاجى. إن الضرائب على المكاسب الرأسمالية هى ضرائب على المدخرات. إن ضرائب الدخل والأجور هى ضرائب على الإنتاج. والثلاثة تقلل من قدرة الشركات الأمريكية على المنافسة فى الأسواق الدولية.

وبالمقارنة بمنافسينا فإننا نحن الأمريكيين نستهلك كثيرا جدا مما ننتجه فى حين أن ما ندخره ونستثمره قليل جدا. إن الخبرات توضح أننا نحصل أكثر مما نستثمر فيه وأقل مما نفرض عليه ضرائب. إن سياسات الضرائب المنطقية ستحول التوازن تجاه استهلاك ضريبى أكبر وإنتاجية أقل. وهذا هو السبب فى أن القيمة المضافة للضريبة تفضل على ضرائب الدخل والأجور.

خلال المناقشات العديدة الماضية بشأن الضرائب تمكن الليبراليون فى الكونجرس بمهارة من نقل محور المناقشات العامة من تحديد مايخضع للضرائب إلى تحديد من يخضع للضرائب. وعرفوا هذا بأنه «إنصاف»، بينما عرفوا ذلك الإنصاف بأنه إعادة توزيع الدخل بسحبه من الأكثر إنتاجية وإعطائه إلي الأقل إنتاجية. وكانت هذه مناورات حزبية ماهرة ولكنها كانت بمثابة الكارثة من الناحية الاقتصادية. ومن وجهة نظر الترويج للنمو الاقتصادى فإن تحديد من يخضع للضرائب مسألة هامشية بينما تحديد مايخضع للضرائب مسألة محورية. ويجب أن يكون الهدف الرئيسى للسياسة الضريبية زيادة العائدات المطلوبة بأقل ضرر ممكن على الاقتصاد.وبدلا من ذلك فإن لدينا طائفة من السياسات الضريبية التى تشكلت ليس وفق متطلبات النمو وإنما بمغريات الديماجوجية. فعندما ينتعش النمو الاقتصادى يفوز الجميع، وعندما يركد النمو يخسر الكل.

إن المبدأ الأساسى هو أن أمريكا لايمكنها أن تشق طريقها إلى الرخاء عن طريق فرض الضرائب، ولا يمكنها تحقيق الرخاء بالإنفاق، فرخاؤها لايتحقق إلا من خلال النمو، وإذا كنا ننشد الرخاء فعلينا أن نشكل سياساتنا بصورة تعزز النمو.

وكما قال مارك توين عن الموسيقار ريتشارد واجنر، فإن الرأسمالية تعمل أفضل مما تبدو، بينما الاشتراكية تبدو أفضل مما تعمل. فالرأسمالية بخلاف الشيوعية أو العقائد العلمانية الأخرى. ليست دينا. إنها مجموعة محايدة أخلاقيا من المبادىء

الاقتصادية تجعل استحداث الثروة أمرا ممكنا وإن لم يكن حتميا. والاشتراكية وماتفرزه من ندرة لاتوصل إلى الرخاء أو تحقق الفضيلة.

لقد قابلت قبل أربعين عاما خلال رحلة إلى آسيا واحدا من أكثر الزعماء مثالية هو رئيس وزراء بورما أونو الذى بات الآن عالما بوذيا مرموقا. فقد اطلعنى بفخر على خرائط تبين عشرات المستشفيات الجديدة والمدارس والطرق والمرافق العامة الأخرى التى كان ينوى بناءها فى بلده المستقل حديثا. وبدا واضحا أنها ستتكلف آلاف الملايين من الدولارات. وقد سألته من أين سيأتى بالأموال، فأجاب بابتسامة لطيفة «من الحكومة». وحيث أننى كنت أنزل ضيفا عليه لم تسمح لى نفسى بمتابعته بسؤال آخر: «من أين ستأتى الحكومة بالأموال؟».

إن الحكومة لاتستطيع أن تنفق سوى ماينتجه الشعب. والشعب ينتج أكثر عندما يعمل لصالحه وليس لحساب الحكومة. ومن المفجع أن بورما واصلت طريقها الاشتراكى الذى أفضى بها إلى الفقر المستديم. ونظرا لأنها واحدة من أواخر المعاقل المعادية لسياسات السوق الحرة، فإن شعب بورما الذى وصفه هيربرت هوفر فى يوم ما بأنه واحد من أسعد شعوب آسيا، يعانى لأن متوسط دخل الفرد فيه من بين أدنى الدخول فى العالم.

والآن وبعد أن برأ انهيار الشيوعية السياسات الأمريكية، سوف نرتكب خطأ جسيما إذا ماتخلينا عن قيم الفردية المستنيرة التى كانت السر وراء نجاحنا، يجب ألا نتعثر بصورة عمياء فيما وصفته مارجريت تاتشر ساخرة «بالدولة المربية». يجب أن نبنى فوق العديد من الانجازات الايجابية للثمانينات ونصحح بعض الأخطاء الخطيرة التى وقعت خلال ذلك العقد.

وهذا يعنى كبح جماح الانفاق الداخلى والقواعد التنظيمية التى تهدد قوة اقتصاد حر. ولكى نفعل ذلك يجب أن نخلص أنفسنا من أسطورة أنه لايمكن التحكم فى الكثير من الانفاق الفيدرالى الداخلى. إن جميع أوجه الإنفاق، باستثناء الفوائد المستحقة على الديون، نابعة من قوانين سنها الكونجرس، والكونجرس يمكن أن يتغير. إن القول بأننا لا نستطيع أن نعبث بصيغ الانفاق لما يسمى برامج الإعانة الاجتماعية يعنى أننا نتخلى

عن أى أمل فى موازنة الحسابات الفيدرالية. إن برامج الإعانة التى تقدم أموالا إلى القادرين على إعالة أنفسهم تستهلك نحو ٤٠ فى المائة من الميزانية الفيدرالية بينما لم تتجاوز ٢٩ فى المائة عام ١٩٧٠ . وسوف ترتفع هذه الأرقام بدرجة كبيرة فى عهد حكومة الرئيس كلينتون، لاسيما إذا تم تمرير خطته للرعاية الصحية بشكلها الراهن. وأى محاولة لحل المشكلات الاقتصادية لأمريكا لاتضع حدا لبرامج الإعانة الاجتماعية المنفلتة، لن تكلل بالنجاح.

نتذكر بسمارك بشكل سطحى كالقنصل الحديدى الذى وضع أساس العدوان الألمانى فى الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. والكثيرون لايعرفون أنه كان زعيما تقدميا خلق من ألمانيا أكثر دول أوربا رخاء خلال القرن التاسع عشر. لقد نجح برنامجه الضخم للضمان الاجتماعى مادام كان تحت سيطرة. ولكن المعجزة الخرافية للاقتصاد الألمانى واجهت أوقاتا عصيبة. فالصناعة الألمانية التى تميزت بالكفاءة العالية عادة وبالقدرة على المنافسة وجدت نفسها تتحمل ضرائب زائدة وتواجه تنظيمات كثيرة بسبب زيادة تكاليف برامج الضمان الاجتماعى التى كانت يوما ما نموذجا يحتذى به فى العالم. لقد أصبح التخفيض القاسى للأجور والرعاية الاجتماعية ضرورة حتمية. إن الدرس واضح. ويجب على الحكومة أن توفر أرضية لأولئك الغير قادرين على دعم أنفسهم. ولكن هذه الأرضية يجب ألا تكون مرتفعة بالقدر الذى تصل فيه إلى السقف ويلتهم دخل أولئك الذين يجب أن ينتجوا لدعم الأرضية.

إننا نشاهد الاعراض نفسها فى دول أوربية أخرى وفى اليابان. وفى الوقت الذى يقوم فيه منافسونا الرئيسيون بتقليص حكوماتهم حتى يمكن لاقتصادهم أن ينمو بسرعة أكبر يجب علينا ألا نزيد من ضخامة حكومتنا الأمر الذى سيؤدى إلى إبطاء اقتصادنا.

«برنامج إصلاح» الرعاية الصحية: سموم منشطة أكثر لحكومة أكبر:

إن تطبيق تجربة صبغة عباد الشمس لكل برنامج فيدرالى يجب أن يكون: هل هو التوسع فى الحرية أو تقييدها. إن الجدل حول العناية الصحية عام ١٩٩٤ سيكون أرض

اختبار حيوية لثقتنا فى الحرية التى إذا كانت تعنى شيئا ما فإنها يجب أن تعنى السوق الحرة والاختيار الحر. إن نظام الرعاية الصحية فى أمريكا لايحتاج تطويرا وإنما يحتاج إحلالا. لقد ضربنا المثل فى مستوى العناية الصحية للعالم. عندما يحتاج أى فرد لأحسن مكان لإجراء جراحة أين يذهب ليحصل على ذلك؟ أإلى كندا؟ أو إلى أى دولة أخرى حكومتها لديها برامج رعاية صحية؟ لا، إنه يذهب إلى مستشفى نيويورك أو مايوكلينيك أو عيادة الدكتور ديبيكى فى هيوستون أو أى واحدة من المستشفيات الأمريكية الخاصة الممتازة . كما أننا نقود العالم فى البحوث والتطورات الطبية. إننا نوفر الرعاية الطبية بطريقة أو بأخرى لكل فرد عمليا سواء كان مشتركا فى التأمين الصحى أو غير مشترك.

وحتى مع الأخذ فى الاعتبار الزيادة الحالية فى تكاليف الرعاية الصحية فإن جزءا من هذه الزيادة يرجع إلى انفجار فى الأعباء الإدارية التى بدورها جزئيا نتيجة الآلام النامية من التوسع السريع فى نظام التأمين الصحى، وجزئيا نتيجة مطالب بيروقراطية، وأيضا جزئيا لانفجار المقاضاة (ازدياد تكلفة التقاضى ضد الأطباء بشكل كبير).أظهرت دراسة حديثة أنه فى الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٩٠ سقط متوسط العدد اليومى من المرضى فى المستشفيات الأمريكية من ١٣٧٨٠٠٠ إلى ٨٣٣٠٠٠ فى حين ارتفع عدد الإداريين من ٤٣٥٠٠٠ إدارى إلى ١١٢١٦٠٠ إدارى.

ولكن الأكثر أهمية أننا ننفق اليوم على الرعاية الصحية، لأننا نستخدم خدماتها أكثر ونحصل منها على نتائج أكثر ونستخدمها فترات أطول. ومع ذلك حتى بدون استخدام تعبير الإصلاح فإن زيادة معدل تكاليف العناية الصحية بدأ فى البطء بشكل درامى. وأحد الأسباب هو أن المخترعين والمجددين فى كل أنحاء أمريكا يقدمون أجهزة جديدة باستمرار، وطرقا جديدة للعلاج وأدوية جديدة بديلا للأساليب الأقدم للعلاج ولكنها أكثر تكلفة.

معظم الناس من الجيل الأقدم فى أمريكا شبوا دون تأمين صحى. وتمت معالجة تكلفة الرعاية الطبية مباشرة بين الأطباء والمرضى.. وإذا تعذر على المرضى دفع العلاج كان الأطباء يقدمونه مجانا. ولكن بطريقة أو بأخرى حصل المرضى على العلاج والرعاية الصحية وعاش الأطباء دون مشكلات.

واليوم فإن التأمين الصحى هو المعيار، وأصبحت بعض صور التأمين الصحى ضرورة متزايدة الأهمية. وهذا حقيقى بمقياس كبير بسبب التقدم المذهل للعلاج الطبى. فلقد أصبحت التكنولوجيا الطبية أكثر تطورا وأكثر فاعلية وأدى ذلك إلى زيادة التكلفة. ولكن الحقيقة فى أننا ننفق أكثر الآن على الرعاية الصحية تعنى أننا ندفع أكثر لنفس الخدمة. وفى مدة عمرى زاد متوسط العمر المتوقع فى أمريكا بمقدار ٤٠٪ ـ من أقل من خمسة وخمسين عاما إلى أكثر من خمسة وسبعين عاما . إننا نعيش أطول وأحسن وذلك جزئيا بسبب كمية الخدمات الكثيرة والشفاء المدهش من الأمراض الذى أصبح متوفرا . وهذا يتكلف مالا. ومن وجهة نظر البدائل فمعظمنا يرى أنها أموال أنفقت بصورة حسنة. أعط مائة شخص حرية الاختيار بين العلاج الطبى اليوم وبأسعار اليوم وبين العلاج الطبى عام ١٩٥٠ بأسعار عام ١٩٥٠ وستجد أنه يندر أن تجد فردا يختار حالة ١٩٥٠ .

إن تغيير الفخذ اليوم أصبح يحل محل كرسى المعوق بشكل روتينى. لقد تم اختفاء الدفتيريا والتيفود والسل تقريبا. لقد نجحت المضادات الحيوية فى تقليل إزعاج الأمراض الخطيرة إلى الحد الأدنى. لقد خلقت الجراحة الميكروسكوبية القدرة على جعل الانورسيما (aneursyms) التى كانت قاتلة تعالج على أساس المريض الخارجى outpatient (الأنورسيما هى تمدد الأوعية الدموية). هذه ومئات أخرى من المعجزات الطبية هى النتيجة المباشرة التى أذهلت بها الانجازات الأمريكية العالم فى علم الطب. وهذه التطورات بدورها هى نتيجة مباشرة لنظامنا: نظام السوق الحرة والمبادرات، والمخاطرة، والثواب. إنك لو قمت باستبعاد الحوافز فإنك تجفف البحوث الطبية وبالتالى يتوقف التقدم الطبى.

إن خطة كلينتون ـ كل الـ ١٣٤٢ صفحة غير القابلة للاختراق ـ تعتبر خطة لاستيلاء الحكومة الفيدرالية على سبع ($\frac{1}{7}$) اقتصاد الأمة أكثر منها وصفة لتحقيق رعاية صحية أحسن. وإذا طبقت فإنها ستمثل الانتقام الأقصى من جيل الستينات.

إن الخطة تضفى على الفكرة المقدمة صفة الكمال بأن اتخاذ إجراء ما ضد مشكلة تتطلب تقديم شبكة ضخمة من الإجبار والبيروقراطية والسيطرة الحكومية. إنها تطالب

أمريكا بأن تفعل ما نقوله دائما لبوريس يلتسين بألا يفعله. وإذا ما سرنا فى هذا الاتجاه فإننا سندمر ليس نظام الرعاية الصحية الخاص بنا فحسب بل سندمر دعائم مجتمعنا الحر أيضا.

وتبعا لخطة الإدارة سيمتنع الأطباء بقوة القانون من قبول الحصول على أكثر مما تحدده الإدارة للخدمة ويكون ممنوعا على المريض طبقا للقانون أن يدفع أكثر من ذلك. وبذلك سندفع للأطباء الممتازين الأجر نفسه الذى ندفعه للأطباء السيئين وذلك للأسباب نفسها. وستقوم طوابير العيادات بجمع الأتعاب كأى ممارس عام. وسيحرم الأمريكيون من حقهم الأساسى فى شراء العناية الصحية التى يريدونها حتى إذا كانت لديهم الرغبة فى دفع المقابل لذلك. وهذا هو المعادل لتحقيق المساواة فى لعبة كرة السلة بقطع سيقان اللاعبين الأطول قامة عند الركبة. وهذا النوع من الإنتاج الضخم والتجنيد الإجبارى للذباب فى وجه كل مايعنيه العيش فى مجتمع حر.

إن لدينا أحسن نظم رعاية صحية فى العالم لأن لدينا سوقا حرة ومجتمعا حرا. ولفظ ذلك بسبب الغضب من المساواة السياسية السليمة يعنى إصابة النفس بجرح لاشفاء منه.

طوال الأربعة آلاف سنة المنصرمة عندما تمت محاولة السيطرة على الأسعار كان الفشل. ولاتزال السيطرة على الأسعار هى قلب خطة كلينتون مع روشيتة إجبارية من كل طبيب لكل مريض فى نظام رعاية صحية تسيطر عليه الحكومة وتديره الحكومة وتنظمه الحكومة.

إن أى إصلاح منطقى لنظام الرعاية الصحية القومى يجب أن يبدأ مع المريض وليس مع الحكومة. إن أقوى عامل يزيد من تكاليف الرعاية الصحية هو نظام التأمين الذى يحرم المريض من حريته فى أن يشترى القيمة. يجب علينا أن نزيد لا أن نقلل من دور المريض فى اختيار مورديه واختيار مستوى الخدمة واختيار أسلوب الموازنة بين نفقاته على الرعاية الصحية والخدمات الأخرى.

يجب علينا أيضا أن نسعى لتقليل وليس لزيادة العبء الإدارى على أماكن الرعاية الصحية. إن خطة الإدارة تبحث عن تجنب جعل التكلفة تمثل زيادة ضريبية وذلك

بالحصول على مستوى مرتفع من التأمين الصحى لكل العاملين وجعل كل الموظفين يدفعونها. وهذا أسلوب خاطىء. إنه يزيد بصورة حادة تكلفة فرصة العمل وتؤثر سلبا بصورة حادة على منافسة المنتجات الأمريكية فى أسواق العالم.

إن خطة الإدارة ستخلق بيروقراطية ضخمة لإدارة صناعة تزيد تكلفتها على ٩٠٠ مليار دولار فى السنة ـ ثلاثة أمثال إنفاق البنتاجون فى ذروة البناء العسكرى لريجان. إن هؤلاء الذين شجبوا الإسراف والدجل فى البنتاجون خلال سنوات الحرب الباردة لم يكن لديهم مثل هذه المخاوف إذا ما كان الأمر يتعلق بهذا الوحش الديناصورى الأكثر خطورة. وعليهم أن يدركوا ذلك. إن خطة الإدارة ستقلل من الجودة العالية للعناية الصحية التى يتمتع بها معظم الأمريكيين الآن وستخنق البحوث والابتكار فى مجال الطب والدواء دون إظهار التكلفة العالية للرعاية الصحية التى سيتحملها الاقتصاد ككل. إن الضرائب على الأجور التى تقترحها الإدارة ليمكنها تغطية تكاليف الخطة ستتسبب كساح رجال الأعمال الصغيرة وستزيد من البطالة فى معظم القطاعات الدينامية والمقاولات والتى تخلق فرص العمل فى اقتصادنا.

إن مانحتاج إليه هو السيطرة على انفجار تكلفة العلاج من خلال قوى السوق التى ستؤكد بقاء جودة الرعاية الصحية للأمريكيين على مستوى عال. يجب علينا أن نصمم نظاما يشتمل على تركيز أكبر على الوقاية، والتمويل الشعبى الكافى للتأمين الصحى بالنسبة لأولئك الغيرقادرين على تحمله، والمنافسة بين الذين يقدمون الرعاية الصحية والذين يقومون بالتأمين الصحى وذلك للإبقاء على تكلفة كل منهما منخفضة. إننا نحتاج أيضا لبرنامج إصلاح للحفاظ على مستويات المسئولية القانونية والممارسة المهنية الطبية التى ضحت بحماية المريض فى مقابل حماية الأخصائى أو المستشفى ضد قضايا التعويضات عالية التكلفة التى يشجعها المحامون. لقد أظهرت الدراسة بعد الدراسة أن مشروعات الرعاية الصحية للحكومة انتهت بتغييرات على الجزء الخاص بالجمهور. ومرة أخرى يجب علينا أن نتحمل مسئولية أنفسنا. فالدكتور روى فاجيلوس ـ رئيس مجلس الإدارة بعيد النظر لشركة Mevck . Co ـ (والذى يعتبر تكريس نفسه للبحوث الطبية اسطورة) يجادل فى أن السيطرة على أقل من عشرة عوامل المخاطرة يمكننا أن نمنع ثلثى إجمالى الوفيات المبكرة. وأحد هذه العوامل التى يراها هى حقيقة

أن خمسة آلاف طفل ـ يولد ووزنه أقل من المفروض ـ يولدون كل أسبوع. والحفاظ على طفل واحد فقط حيا قد يكلف مليون دولار. والعوامل الأخرى تشمل تعاطى الأدوية الغير قانونى والكحوليات وعدم استخدام أحزمة الأمان أثناء القيادة والتدخين. ويقول: إن تدخين السجاير وحده يسبب الموت والمرض أكثر من الأدوية Drugs والكحول (الخمور) وحوادث السيارات والإيدز كلها مجتمعة، ويضيف ٦,٣ مليار دولار على الأقل فى السنة لفاتورة الرعاية الصحية لأمتنا. منذ واحد وعشرين عاما اقترحت على الكونجرس برنامج إصلاح شامل للرعاية الصحية شمل دفع أصحاب الأعمال التأمين الصحى للعاملين والموظفين تماما كما تضع الحكومة تعليمات للحد الأدنى للأجور ولحوادث العمل والأمان وللضمان الاجتماعى. واقترحت كذلك برنامجا جريئا لدعم وتشجيع إنشاء مؤسسات للصيانة الصحية مع توفير عضوية العاملين لهذه المؤسسات لمن يرغب فى اختيار هذا النظام من التأمين الصحى. وكما شرحت آنذاك: «فى مؤسسة الصيانة الصحية HMO (وهذا اختصار nnHealth Mantainance Organization) تحدد دخول الأطباء والمستشفيات ليس بمدى شدة مرض المريض ولكن بمدى صحته، وعليه فإن هيئة أو مؤسسة صيانة الصحة يكون لديها أقوى حافز فى المحافظة على صحة أعضائها ووقايتهم من الأمراض وفى علاج من يمرض بسرعة قدر الإمكان.

ولكنى لا أؤكد ولايمكن أن أؤكد وأقر قيام الدولة الفيدرالية بالاستيلاء على كل نظام الأمة للرعاية الصحية. إن التفويض التأمينى على الموظفين كان أقل عبئا ماليا بكثير مما كان يمكن أن يكون عليه الموقف الآن لو أن الانفاق زاد عشرة مرات. وكان من الممكن أن يطالب رجال الأعمال بالمعاونة فى الدفع لصالح عمالهم فقط وليس لكل الفقراء فى المجتمع كله. كما أن اقتراحى لم يكن يحتوى على أى شىء بعيدا مثل مشروعات الإدارة بخلق احتكار الحكومة للسيطرة على كل عملية التأمين والحدود التى تفرضها الحكومة على الانفاق الخاص على الرعاية الطبية أو إدارة حكومية لها سلطة مطلقة فى تنظيم مايمكن للخدمة أن توفره. إن برامج الإصلاح والتمويل الذى اقترحته كانت جزءا من برنامج شامل ركز بثقل على البحث والابتكار بما فى ذلك التعليم الطبى، وأمن المستهلك، والتطورات التكنولوجية المتسارعة ـ كل ذلك مع جهود رئيسية ضد تلك العناصر التى تؤثر على الرعاية الصحية مثل الكحوليات والتجاوزات فى

استخدام الدواء Drug Abuse والقيادة فى حالة سكر، والمشكلات الاجتماعية المصاحبة لفشل نظام الضمان الاجتماعى. إن خطة كلينتون ـ على العكس ـ تركز بدرجة أقل على تحسين الخدمة الطبية منها على السيطرة على الرعاية الصحية. إن برنامجنا كان عن الصحة. أما برنامج كلينتون فيعطى انطباعا على أنه عن السلطة.

التعليم بالأسلوب القديم من أجل عصر جديد:

لسنوات كان التعليم الأمريكى فى انحدار حلزونى. فلقد انحدر مستوى القراءة بصورة ملموسة بين الأطفال الأمريكيين من كل الطبقات والثقافات، وتشير الفحوص الحديثة إلى أن تسعين مليون أمريكى لايمكنهم القراءة بشكل مناسب. وحوالى ٢٥ فى المائة من الأمريكيين يفشلون فى الحصول على الشهادة المتوسطة. وهذا يقارن بنسبة ثلاثة فى المائة فقط فى اليابان. وفى روسيا مع كل مشكلاتها ٩٥ فى المائة من قوتها العاملة حاصلون على ما يعادل التعليم المتوسط. إن هدف الرئيس بوش أن يجعل الطلبة الأمريكيين الأوائل فى العالم فى الرياضيات والعلوم وذلك بحلول عام ٢٠٠٠ مازال يبدو حسب الأداء الحالى مثل حلم بعيد المنال.

إذا كان على المدارس العامة الأمريكية أن تقوم بالمهمة يجب عليها أن تصبح مرة أخرى أماكن متحضرة للتعليم وليست مناطق حرة لإطلاق النار. إن النظام فى الفصل أمر حيوى إذا أردنا أن يكون التعليم ممكنا. والأبعد من ذلك يعتبر الضبط والربط الشخصى والاجتماعى والثقافى عناصر حيوية للتعليم ذاته. ومع ذلك فلعدة حقب كثيرة فقدت معظم المدارس العامة بصورة متزايدة ثقة الآباء والمجتمعات الموجودة بها واستسلمت لسوء النظام ولحكم العصابات.

وكان هذا جزءا متمما للإنهيار الأوسع نطاقا الذى استشرى فى الستينات. وكان الدمار الذى سببه فشل المدرسة بعيد المدى وتضاعفت آثاره لأن الطلبة الذين تعرضوا لذلك أصبحوا آباء وأمهات يقومون بتربية أطفالهم.

إن الفكرة القائلة بأن فشل المدارس كان بسبب أننا ننفق القليل عليها ماهى إلا هراء واضح. ففى عام ١٩٩٠ أنفقت الولايات المتحدة ٥٢٤٧ دولار فى المتوسط على كل

تلميذ وهذا يعادل مرتين ونصف المرة ما أنفقناه عام ١٩٦٠ وأكثر مما ننفق فى أى دولة أخرى ديمقراطية صناعية. ومع ذلك فإن نقاط SAT Scores انخفضت بحوالى ٨٠ نقطة فى العقود الثلاثة الأخيرة. وأظهرت دراسة تلو أخرى أن طلبة الولايات المتحدة متخلفون عن نظائرهم فى باقى العالم فى مجالات مثل الرياضيات والعلوم.

وكدليل آخر على أن المال ليس المشكلة لننظر إلى نيوجيرسى التى انفقت على الطالب أكثر من أى ولاية أخرى تأتى فى المرتبة الثلاثين بين الولايات (SAT). ومن بين أعلى عشرة ولايات نقاطا (SAT) تحتل ويسكونسن قمة العشرة بالنسبة لنصيب الطالب من الانفاق على التعليم، فى حين هناك أربعة تأتى فى مؤخرة (قاع) العشرة. ومما يحزن أن نيويورك أصبحت نموذجا للفشل الليبرالى، ولايوجد مكان آخر أكثر وضوحا كدليل على ذلك من مدارس المدينة التى كانت تعتبر من بين أحسن المدارس بالأمة. فأصبحت من بين أسوئها. فلحقب عديدة كانت المدينة تسيطر على الاتحادات البلدية. لقد اخترق الفساد وأحط السياسات فى الإدارة نظام المدارس بالمدينة. يتقاضى الفراش سنويا ٦٠٠٠٠ دولار وهذا أكثر من ضعف أجر المدرس فى الوقت الذى حددت فيه قواعد اتحاد العمال أن يتم كنس الطوابق مرة واحدة كل يومين وأن يتم مسحها ثلاث مرات فقط فى السنة. وحتى الكافتيريا التى تقدم خمس نوبات غذاء فى اليوم وتستخدم كفصل دراسى بعد ذلك يتم مسحها مرة واحدة فقط فى الأسبوع. إن معدل الإداريين إلى الطلبة فى المدارس العامة بالمدينة يمثل عشرة أمثال المعدل فى المدارس الخاصة. ولاعجب أن أقل من ثلث التمويل الذى ينفق على مدارس المدينة يصل بالكاد إلى الفصل. المبانى المتهالكة، وانتشار تجارة المخدرات، والسكاكين والمسدسات فى الفصل - كل ذلك أصبح جزءا من النظام، إلى جانب فضائح الحماية والترقية الروتينية للأميين.

وفى نيويورك وفى كل مكان آخر لن نتمكن من إعادة مدارسنا إلى المستويات الأمريكية التى نريدها إلا إذا طالب الآباء والمجتمعات بذلك. وإلى أن نعود إلى المفهوم القديم أن المدارس وجدت للتعليم. وأن التعليم مهم، وأن التصرفات الحضارية مهمة للتعليم، وأن مستويات التصرفات والتعليم يجب أن تطبق.. وأن تطبق بقوة. ولإيجاد

أحسن الطرق لإصلاح التعليم فإن أول مكان نبدأ به هو المدارس نفسها. إن المدارس ليست كلها فاشلة. فالكثير منها نجح والبعض منها نجح بتفوق، يجب أن نتوقف عما ثبت فشله وأن نفعل بدلا منه ماثبت نجاحه. ويجب ألا نلوم المدرسين. إنه عمل يجب أن يكون لمن يحب أن يعلم فى مدارس حضرية تعج بالجريمة والمخدرات. وإلى أن التحقت بالجامعة درست بالمدارس العامة (الحكومية). وكانت السيدة نيكسون مدرسة فى مدرسة ثانوية عامة ممتازة. واليوم الفرق بين المدرسة العامة والمدرسة الخاصة فرق مذهل. إن جورج ويل يصور المشكلة بصورة حية قائلا: «حوالى خمسين فى المائة من المدرسين فى المدارس العامة بالمناطق الحضرية يرسلون أولادهم إلى مدارس خاصة، ماذا ياترى يعرفونه ولا نعرفه؟». إذا كانت المدارس العامة (الحكومية) غير جيدة بالقدر الكافى لأبناء هؤلاء الذين يعلمونهم فلماذا يضطر الأولاد الاخرون لدخول هذه المدارس.

إن النتائج الأحسن العامة التى حققتها المدارس الخاصة كانت إلى حد ما نتيجة الاختيار المناسب لطبيعة طلابها. وحسب تعريفها فإن أولياء الأمور الذين يرسلون أبناءهم إلى مدارس خاصة يهتمون بالتعليم وهذا له صلة بالطفل. ولكن الوقت ومرة ثانية حيث تخلق الظروف المشابهة والمتطلبات المشابهة فى المدارس العامة (الحكومية) فلقد أثبتت هذه المدارس العامة أنها أيضا قادرة على أن تتميز.

إن أحد أكثر الطرق الواعدة لتطوير المدارس العامة هى خلق المنافسة بينهم وهو بالضبط ماتهدف إليه الرغبة فى اختيار المدرسة. إن نظام المصروفات يجبر المدارس على التنافس للحصول على التمويل بالتنافس فى الحصول على الطلبة. وتتوقف هذه المدارس عن آداء مهمتها لصالح المؤسسة التعليمية وتصبح بدلا من ذلك مجرد سوق تعليمية جشعة. إن للآباء الحرية فى التسوق للحصول على أحسن تعليم لأبنائهم وبفضل هذا الحق يحصلون على حافز جيد ليصبحوا أباء لهم نشاط فى عملية التعليم. كما ينبه على المدرسين والإداريين كذلك أن عليهم أيضا أن يحققوا نتائج جيدة.

لقد شن اتحاد المعلمين حربا شاملة ضد اختيار المدرسة وخاصة تلك الخطط التى تسمح لأولياء الأمور، كما يجب أن يكون، باختيار المدرسة الخاصة والمدرسة العامة. فى عام ١٩٩٣ نجح اتحاد المعلمين بكاليفورنيا ، الذى أنفق ١٨ مليون دولار صودرت

من سجل المدفوعات وهي بالتالي من أموال دافعي الضرائب، في هزيمة اقتراع ينادي بحرية اختيار المدرسة مع إعلانات تليفزيونية كانت مشوهة وانتقادية بصورة كبيرة لدرجة جعلت أقذر حملات الكونجرس أشبه بالـ High Mass في كاتدرائية سانت باتريك بالمقارنة بها. ولكن المصالح الخاصة بالاتحادات كانت صارخة. وسوف تصبح اقتراحات اختيار المدرسة سياسة إذا ما أصر عليها أولياء الأمور. إن الأوتوبيسات الإجبارية الأثر المقدس للتفكير اليوتوبي للستينات هو مثال محزن آخر لقانون النتائج غير المقصودة. إنها لم تفشل في تحقيق النتيجة المرجوة في تطوير التعليم فحسب ولكنها واقعيا تزامنت مع تدهور شديد في أداء الطلبة الأمريكيين أيضا، وخاصة في الأحياء الفقيرة حيث معظم السكان المستفيدين ظاهريا.

يجب على الحكومة أن تقف دائما وبحذر ضد الفصل الشرعي (أي الفصل القانوني)والذي أصبح تشريع الحقوق المدنية للستينات علاجا متأخرا وفعالا بالنسبة له. إن النقل بالأوتوبيسات سياسة غير دستورية. وعمل سيىء اجتماعيا لفرض الاندماج بين الأفراد ولا يوجد فيه أي أساس شرعي. فالمشكلة في التعليم الأمريكي أن الأقليات من الطلبة تذهب إلى المدرسة مع بعضها البعض بدلا من الذهاب إلى المدارس مع الأغلبية. كما أن المشكلة ليست نقص المدرسين بالنسبة للأقليات. وكما لاحظ توماس سوويل فهو يعتبر أن نظام التعليم الأمريكي قد أدى أداء جيدا بالنسبة للأيرلنديين والألمان والإيطاليين واليهود واليابانيين والصينيين والبولنديين والجيل الأول والثاني للأمريكيين العرقيين الذين عاشت غالبيتهم في شبه عزلة، وأمكنهم النجاح بغض النظر عن الخلفية العرقية لمدرسيهم. إن التعليم الأمريكي في أزمة بسبب تردي مستويات الميزة الخاصة. وانهيار التماسك الاجتماعي بين الجيران وبعضهم البعض. وأحسن ماقيل عن النقل العام بالأوتوبيسات أنه علاج لا علاقة له بالموضوع وأسوأ ما قيل فيه أنه عامل زيادة الفرقة بين الجيران.

وأخيرا فإن أساس إصلاح التعليم في أمريكا يجب أن يكون أوسع بكثير من مجرد المدارس ذاتها. فالآباء الذين يتركون تعليم أبنائهم للمدارس كلية يتنازلون عن مسئولياتهم. فالمنزل هو أهم عنصر في تعليم الطفل. فالعادات التي تعلمها تظل

متأصلة فيه مدى الحياة. والأطفال الذين ينشأون فى بيوت تقدر المعرفة وتشجع القراءة والكتابة يحضرون إلى المدرسة ولديهم الرغبة فى التعلم. وأولئك الذين ينشأون فى بيوت لايكون التعليم جزءا من حياتها يدخلون باب المدرسة وبهم عيوب تعوقهم عن التعليم. إن أولياء الأمور الذين يطلق عليهم أب وأم تنابلة ينتجون أطفالا من النوع نفسه أبناء تنابلة. وكما لاحظ لى كوان يو : «يجب ألا تحل الدولة محل الآباء أو الأسرة». إن مجموعة المؤسسات الخاصة التى تثبت أن التدخل السليم فى حياة أطفال مصيرهم الضياع لو لم يحدث هذا التدخل قد تحدث تغييرا دراميا. إنها تعمل بدون بيروقراطية وبدون متاهة القواعد والتعليمات والروشتات والتقارير. إنهم يفعلون ذلك بالتركيز على شخصية الطفل بتفكير سليم وتربية وتغذية سليمة وبحسم بتحديد مستويات عالية يصلون إليها وعلى أساس واضح أن الأطفال سيتجاوبون معهم. إن تحديد المستويات وتوقع الوصول إليها هو أهم ما أهمله نظام تعليمنا العام. ولايمكن لكل الأطفال أن يحققوا كل المستويات. ولكن أولئك الذين يمكنهم تحقيق المستويات المرتفعة يجب فصلهم عن أولئك غير القادرين أو الذين لن يمكنهم ذلك. وأولئك القادرين على تحقيق ذلك يجب حثهم على القيام بذلك.

إن فى أمريكا بعض أحسن الجامعات فى العالم، ولكنها يجب أن تواجه وتعالج مواطن ضعفها إذا أرادت أن تحتفظ بصدارتها. وتحت رايات التعددية والتنوع فإن نشاطات الطلبة والكليات تطلبت سياسة قبول بنيت لا على أساس الجدارة الأكاديمية ولكن على أساس التمثيل العرقى وعلى أساس منهاج دراسة تحكمه لا المستويات الثقافية المستهدفة ولكن تبعا لسياسات الجنس، ومجموعة قوانين لغوية تم استنباطها ليس لتشجيع الجدل الثقافى الحر وإنما لفرض نوع جديد من العداء الحساس الأساسى للتقاليد الغربية. وكما قال الدكتور مارتن اندرسون من مؤسسة هوفر: «إن نسبة الأساتذة ذوى وجهات النظر اليسارية الليبرالية أصبحت من الكبر لدرجة أنها خلقت وحدة متراصة من المفاهيم العقلية». إن الراديكاليين للستينات الذين يسيطرون على كثير من كليات الجامعات ساعدوا على تقوية حركة تصحيح سياسية تعاقب الحقيقة وتعاقب الجدارة وتشجع الكلية على أساس الحصص (الكوتة Quotas) وتغمر المدينة الجامعية (Campus) بجو سحيق وجهالة ملتهبة (تحريضية). لقد احتفلت

ستانفورد بتغيير فى مناهجها الدراسية لتحل محل جموحات فرانتزفانون والجدليين غير المنطقيين الاخرين مثل بلاتو وأكويناس وارسطو. وقامت الجامعات الصفوة بالتخلى عن التفوق الهادف والكشف عن ثروات التقاليد الغربية فى سبيل دراسة تاريخ أى مدينة عدا مدينتنا. إن النتائج السياسية لهذا الموضوع هى أقل خطورة بكثير من النتائج التعليمية. فالشباب له القدرة على التخلص من بدع الطفولة بما فى ذلك البدع السياسية. ولكن هذا الاستبدال الصارخ لفكرة التعليم يخدعهم عن الأساس الثقافى الذى يحتاجون إليه لاستعدادهم للحياة فى القرن الحادى والعشرين.

وما لم يضم أولئك المسئولين عن جامعاتنا العظيمة ـ القيمون والإداريون ـ والكلية باتخاذ إجراءات فعالة (قوية) ومحددة لاستعادة معاهدهم لمستويات التعليم السوية فإنهم يكونون قد خانوا بجسامة الأمانة. ونحن كأمة نكون قد فشلنا فى أول مسئولية لنا تجاه الجيل القادم: نقل القيم إليهم والتاريخ وتقاليد المدنية الإنسانية، مع المعرفة والفهم لإدخال هذه القيم فى حياتنا.

الرعاية الاجتماعية: التضحية من أجل مدن أمريكا:

إن القوى التى تنسف جامعاتنا كأماكن للتعلم هى عناصر متكاملة من التأثيرات المنتشرة المركبة للثقافة والسلوك وأنماط التصرفات التى تدمر مدننا.

فى خطبة مدهشة العام الماضى أمام «مؤسسة من أجل نيويورك أحسن» سأل بات موينيهان مستمعيه: «أنظروا إلى الوراء واسألوا أنفسكم ماذا فى الخمسين عاما الماضية فى نيويورك أحسن مما كان».

وحدد أنه منذ خمسين عاما: «كنا مدينة لديها بناء اجتماعى وبنية أساسية وأحسن مترو أنفاق فى العالم وأحسن مبانى إسكان وأحسن نظام مدرسى حضرى ـ وبكل المقاييس أحسن المواطنين تصرفات». واليوم بعض أجزاء المدينة: «تعمها فوضى اجتماعية طاغية حدثت بعد عدم القدرة على تأهيل الشباب اجتماعيا». إن الوضع يزداد سوءا عاما بعد عام. واستمر فى الاستشهاد برسائله مع رئيس المحكمة العليا أدوين

توريس الذى نشأ فى نيويورك: «ذبح الأبرياء»، هكذا كتب له القاضى توريس، «مستمر دون انقطاع، سائقى المترو، وأصحاب الحانات، وسائقى التاكسيات، والأطفال، فى المغاسل والمصابغ، وعند آلات صرف النقود. وفى المصاعد، وفى ممرات الصالات». وذكر أن فى قاعة محكمته يرى الضحايا مستسلمين للأذى لدرجة أنهم يلومون أنفسهم على وقوفهم فى مسار الطلقات. وكتب القاضى: «هذا الفقدان للحس القريب من حالة التخدير يمكن أن يحط من حالة الإنسان إلى مستوى مقاتل المشاة فى حملة طويلة الذى يمكنه أن يأكل تعيينه وهو جالس فوق جثث القتلى، أصدقائه وأعدائه على حد سواء، إن المجتمع الذى يفقد حسه بالغضب محكوم عليه بالفناء». بالنسبة للعقل الليبرالى الانعكاسى تعتبر المشكلات الحضرية هى مشكلات الفقر والطريقة التى تواجه بها هى إلقاء النقود إليهم. لمدة ثلاثين عاما كانت الولايات المتحدة تفعل ذلك فقط. لقد منح المجتمع العظيم شيكا على بياض. لقد زعم الليبراليون أن المجتمع ارتد بسبب نقص التمويل. والإجابة الصحيحة هى أن الشيك لم يكن يجب أن يكتب بالمرة. منذ بداية الحرب ضد الفقر فى عام ١٩٦٤ أنفقت الولايات المتحدة ٣,٥ تريليون (التريليون هو ألف مليار) على برامج المعونة للفقراء وإذا حسب هذا المبلغ حسب معدلات التضخم فإنه يزيد على التكلفة الكلية للحرب العالمية الثانية. ومنذ منتصف الستينات زاد الانفاق على الضمان الاجتماعى أكثر من خمس مرات. ومع ذلك فالظروف التى كان من المفروض معالجتها ـ كما أشار موينيهام ببراعة ـ ازدادت سوءا، إن المشكلات المتشابكة للجريمة واللا شرعية والاعتماد على الضمان الاجتماعى زادت بصورة فلكية.

إن الفقر عرضى وليس سببا لتآكلنا الحضرى. إن العفن فى مدننا عفن روحانى عرقى يسبب عدم الاستقرار وخفض المعنويات وجعل نظام الضمان الاجتماعى لاإنسانيا. إن الاقتراب الليبرالى من الضمان الاجتماعى ـ إنفاق أكثر ومطالبة أقل ـ له نوايا حسنة ولكنه مضلل بصورة تراجيدية. إن قضاءه الذاتى على الحوافز يولد الفقر ويخلده بمكافأة الأسر غير الشرعية والتى تعتمد على غيرها وتشجيعها على هجرة أطفالها وبالتالى نسف الأسرة المستقرة.

إن أسوأ طبقة إجرامية عنيفة هى نتاج هذا النظام بالذات ونتاج تشجيعها الإيجابى للجهل وتشجيع صغار السن غير المتزوجين على إنجاب أطفال وهم لا يملكون

لا الوسائل ولا المقدرة على تنشئتهم. إن أى نظام ضمان اجتماعى منطقى يعوق (يثبط الهمة) ولا يشجع الإنجاب غير الشرعى. إننا لايجب أن ندفع أموالا لأطفال لينجبوا أطفالا.

بالنسبة لحدث قلق يعيش فى بيت مزدحم فإن إنجاب طفل يعتبر تذكرة لها للحصول على شقة خاصة بها وبدل نقدى وكوبونات طعام ورعاية صحية ومجموعة من الخدمات الاجتماعية الأخرى، كل ذلك دون أسئلة تسأل أو مطالب فى المقابل ـ وذلك طالما لم تعمل أو تتزوج. بالنسبة للأم العازبة يمكن للضمان الاجتماعى أن يوفر لها ما يعادل فرصة عمل أجرها فى السنة ٢٠٠٠٠ دولار.

إن تأثير هذا الدعم غير الدستورى للاشرعية يمثل كارثة وليس إلى أى مكان سوى مكان هش (سهل الكسر) بدرجة كبيرة. منذ حوالى ثلاثين عاما حذر موينيهان بالذات من الآثار الاجتماعية القادمة من انهيار الأسرة السوداء. وتم شجبه على ما قاله ولكنه كان على صواب. إن تشارلز مورى (الذى كان كتابه عام ١٩٨٦ فقدان الأرض Losing Ground علامة فى إيضاح الدمار البشرى الذى أحدثه نظام الضمان الاجتماعى) والذى كتب فى وول ستريت جورنال THE WALL STREET JOUR-NAL) أصدر تحذيرا مماثلا بالنسبة للأسرة البيضاء.

لقد ذكر أن ٣٠ فى المائة من كل الأطفال المولودين فى الولايات المتحدة عام ١٩٩١ ولدوا لأمهات غير متزوجات. وبين السود وصل الرقم إلى ٦٨ فى المائة. وفى معظم المناطق فى قلب المدن تزيد النسبة عن ٨٠ فى المائة. ولكن معدل اللاشرعية بين البيض (كما يوضح) ارتفعت أيضا إلى رقم متدهور ٢٢ فى المائة. ومن بين أولئك الأمهات غير المتزوجات ٨٢٪ منهن نساء حاصلات على ثقافة متوسطة (الثانوية) أو أقل. وبالنسبة للنساء البيض تحت خط حد الفقر نصف عدد المواليد أصبح الآن شرعيا.

ويتساءل مورى: «كم من اللاشرعية يمكن للمجتمع أن يتحمله؟ لا أحد يعرف ولكن الحقيقة التاريخية أن خطوط الميل إلى الجريمة والخروج من القوة العاملة واللاشرعية ازدادت كلها بحدة لأعلى وتعدت اللاشرعية السوداء معدل الـ ٢٥ فى المائة»، وأضاف: «معدل اللاشرعية البيضاء يقترب من منطقة المشكلة ٢٥ فى المائة فى وقت تزداد فيه

سياسة الضمان الاجتماعى شمولا وفى اتجاه أكثر خطأ عما كانت عليه فى منتصف الستينات، ومازالت المعدلات الثقافية والجنسية فى تدن أكثر».

إذا كنا جادين فى مسألة إصلاح مدننا فإن أول خطوة يجب أن تكون بالتوقف عن مكافأة الانجاب غير الشرعى بواسطة صغار السن فاقدى الأهلية. إن ذريتهم تشب دون شخص راشد يرعى احتياجات الطفل، وهم الذين يسببون الذعر فى الشوارع، ويتاجرون ويتعاملون فى المخدرات ويحولون المدارس إلى معسكرات مسلحة.

إن جزءا من الثورة الحساسة لليبراليين فى الحقب الأخيرة كانت إعادة تحديد الضمان الاجتماعى بهدف استبعاد وصمة العار من الحاصلين على الإعانات ولكن الضمان الاجتماعى سيحمل دائما وصمة عار. فأى بالغ قادر جسمانيا وعقليا على الإنتاج لنفسه أو لنفسها ولكنه يختار ألا يبذل الجهد الضرورى ليصبح عاملا أو يحصل على وظيفة بغض النظر عن «التغيير الأبله Chump change الذى يجعله يشعر بالعار، ولا شيء أمام المجتمع إلا أن يحتقر هذا الشخص. إن نظام الضمان الاجتماعى الآن عملاق تصب فيه أموال دافع الضرائب دون أى مقابل تقريبا من المتلقى على الجانب الآخر. وبفضل مجموعة ضغط Lobby الفقر يتم انفاق دولارات أكثر من دافعى الضرائب لجذب زبائن أكثر فأكثر إلى نظام الضمان الاجتماعى من خلال برامج «التجاوز Outreach والتعليم. ونتيجة ذلك: أمريكيون أكثر يتقاضون أموالا من الضمان الاجتماعى أكثر من ذى قبل. إن مدينة نيويورك وحدها تحمل ١,١ مليون نسمة فى كشوفات الضمان الاجتماعى.

إن البؤرة المركزية لأى نظام ضمان اجتماعى مسئول يجب ألا تخدم زبائن الضمان الاجتماعى وإنما تخليص الناس من الضمان الاجتماعى ونقلهم إلى أعمال منتجة. إن فكرة أن المتلقين للضمان الاجتماعى هم زبائن يجب خدمتهم هى اختراع لبيروقراطية الضمان الاجتماعى الذى ينظر إلى كل زبون جديد على أنه تذكرة وجبة لهذا النظام.

يقترح مورى إجراءات قاسية قد تجبر المرأة العازبة الشابة على التفكير مرتين قبل أن تنجب أطفالا. إن تأثيرها قد يكون بحث أولئك المتلهفات للأمومة أن يتحولن إلى مساعدة أسرهن أو أصدقائهن أو كنائسهن، أو مجتمعاتهن والتى بدورها ستتمكن من

إعادة خلق ضغط اجتماعى على صغار السن حتى لايلدن أطفالا لمجرد المتعة أو الفائدة.

بطريقة أو بأخرى هذا أو شيء قريب منه هو الاتجاه الأساسى الذى يجب أن نسير فيه إذا كانت لدينا النية الجادة لعلاج السرطان الذى يأكل مدن أمريكا ويدمر أسرها. يجب إجبار الذكور من الشباب على اكتشاف أنهم لايمكنهم المضى فى تحويل صغار السن من الفتيات إلى حوامل طوعا أو كرها دون تحمل النتائج. ويجب أن يتمكن الإناث صغيرات السن من اكتشاف أن مسئوليتهن سوف يتم تدعيمها، يجب إعادة بناء كيان الأسرة كوحدة أساسية اجتماعية لتربية الأطفال، يجب أن نخلق ضغوطا اجتماعية قوية نحو إعطاء الأطفال حق أن يكون لهم آباء وأمهات.

إن الضمان الاجتماعى لن يتم إصلاحه بحق إلى أن يقف دافع الضرائب الذى يمول هذا النظام بالتصدى والمطالبة بالإصلاح، وإلى أن يجعلوا واضحا وضوح الشمس أن هذا الإصلاح يعنى أنهم لن يستمروا فى السماح بنشل جيوبهم أكثر من ذلك وبإصرار لمساعدة منهكى القوى بعد اليوم ليقرروا ما إذا كانوا سيجدون من القبول أم لا الاستمرار فى الضمان الاجتماعى بدلا من العمل. لقد وصف كريستول القاعدة بقوله: «إن القاعدة الرئيسية يجب أن تكون: إذا كان تصرفك الشخصى هو الذى أدى بك إلى الضمان الاجتماعى فإنك لن تحصل عليه أو حتى على القليل منه.... إن الأمر أكثر قسوة أن تغرى الناس على السير مغمضى العيون فى ممر الضمان الاجتماعى حيث تبدد إنسانيتهم وتحط من قدرها دون أن تنذرهم بما ينتظرهم».

العنصرية والجريمة في الولايات المتحدة:

عرف المواطن الأمريكى معنى التحرر من شبح الخوف من الحرب بعد نهاية الحرب الباردة والآن تتمثل أكثر مطالب المواطنين الأمريكيين إلحاحا فى التحرر من شبح الخوف من الجريمة وهذا غاية ما يتمناه الأمريكيون من حكومتهم حيث يعيش الأمريكيون فى ثقافة تتسم بالعنف والخوف وتنذر التصرفات العشوائية لحفنة من

الأشرار بكارثة تصيب شوارعنا وديارنا فلقد سقط ستة مواطنين صرعى بعد إطلاق النيران عليهم فى طريق سكة حديد لونج أيلاند على يد رجل مسلح ليس بالمدفع الذى يحمله فقط ولكن بكراهية عنصرية شديدة تدمر من حولها.

بولى كلاس ضحية أخرى فتاة فى الثانية عشرة من عمرها اختطفت من غرفة نومها وقتلت بواسطة أحد الرجال بقسوة تمتد امتداد نهر المسيسبى وتقوم أجهزة الكشف عن المعادن بفحص الطلبة للتأكد من عدم وجود أسلحة مهمة وهناك شعور عام بقدسية هذه المهمة فى كل مكان.

ويخشى الملايين من المواطنين الأمريكيين من التجول فى الشوارع أو استخدام الحدائق بعد زيادة معدل الجريمة بصورة مذهلة وبنسبة تصل إلى ٥٦٠٪ منذ الستينات ففى عام ١٩٩٢ فقط تم الإبلاغ عما يزيد على ١٤ مليون جريمة خطيرة وهناك ملايين أخرى من الجرائم لم يتم الإبلاغ عنها وفى مدينة نيويورك نجد أن القتل هو السبب الأول للوفاة التى تحدث فى أماكن العمل حيث تصل نسبة ضحايا جريمة القتل إلى ثلثى عدد الوفيات فى أماكن العمل وذلك عام ١٩٩٢ ومما يدعو إلى الخجل على مستوى العالم بأسره أن واشنطن تمثل أعلى معدل للجريمة بالنسبة لعواصم المعمورة، فشل النظام الأمريكى الخاص بالفصل فى الجرائم فشلا ذريعا فى توفير مايجب أن يكون على رأس الحريات الممنوحة للمواطن الأمريكى ألا وهى حرية التحرر من الخوف حيث يخص قطاع الطرق والسفاحين فى ارتكاب جرائمهم غير عابئين بالنظام الذى يسمح لهم بمعاودة الجريمة ويعود بهؤلاء مرة أخرى إلى الطرقات بمعدل يحمل بوضوح رسالة تحذير تستحق الوقوف عندها. وتتمثل المشكلة الأكثر تعقيدا فى الفساد الاجتماعى الذى يؤدى فى المقام الأول إلى خلق مجموعة من المجرمين وتحطيم أى قيم والافتقار إلى النظام والطاعة فضلا عن فقدان الشعور بالفرق بين الصواب والخطأ بين العديد من الشباب الأمريكى وعلى وجه الخصوص بين هؤلاء الذين يعيشون فى المناطق الفقيرة التى تعتبر الأرض الخصبة التى تنتج هذا العنف الأحمق.

وتمنع الرغبة فى عدم الظهور بمظهر العنصريين وتجنب آثاره استياء الأقليات المنتخبة معظم القادة السياسيين من توجيه أى أسئلة حول العنصرية ومدى تأثيرها

على تفشي الجريمة وأبعادها المتعددة ويجب أن تتخلص الولايات المتحدة من هذه العادة المتوارثة فى تكميم الأفواه إذا ما أرادت أن تتغلب على قوى الخوف التى تعمل بنظرية الطرد المركزى وعلى دواعى الحسد التى تهدد بتفتيت المجتمع الأمريكى. ويجب أن نتيقن أن العنصرية الحقيقية تتمثل فى تجنب إثارة مشكلات المواطنين الأمريكيين السود رغبة فى عدم جرح مشاعر المواطنين ولا يستطيع الأمريكيون بصورة فعلية تحديد أولويات المشكلات الاجتماعية السائدة التى تهدد الأمة إلا إذا واجهوا حقيقة أوضاع سكان المدن الذين يعيشون تحت مستوى الفقر وفى ظل تفكك أسرى بشع ومدى تأثير ذلك على انتشار جرائم العنف والمخدرات فى شوارع مدننا الكبرى وليس ذلك مقصورا على الأمريكيين السود فقط ولكنهم يمثلون أعلى نسب فى هذه الظاهرة ففى عام ١٩٩٢ كان نصف ضحايا جرائم القتل من السود الذين تم قتل ٩٠٪ منهم على أيدى أمريكيين سود وليس هناك من دليل أقوى على النقص الكبير فى القيم والانضباط وفقدان الأمل إلا عندما يتحول هذا إلى مواجهة نفسه مثلما حدث مع بعض العناصر الأمريكية فى السنوات القليلة الماضية.

إن التمسك بإسناد سبب الجريمة إلى الفقر فقط واعتباره سببا وجيها للجريمة هو تخريف واستهتار بالعقول فعندما كنت صغيرا أثناء فترة الكساد الاقتصادى كان مستوى الفقر أعظم بكثير مما هو عليه الآن ولكن معدل الجريمة كان أقل بكثير ولكن الفرق أن العائلة والمجتمع حينذاك كانوا يقومون بواجبهم فى غرس القيم الحضارية فى النفوس ونحن الآن نجمع ثمار دوامة من الأعاصير التى نسج فتنتها زمان استهزىء فيه بصفوة من العادات المتوارثة التى ساعدت الناس فى التغلب على المشكلات المتنوعة وعدم التخبط فى هذه المشكلات.

إن الذين يقومون بإحراق المبانى عمدا والذين يسلبون وينهبون ومثيرى الشغب لايقومون بذلك لأنهم فقراء ولكن السبب الحقيقى هو فسادهم الأخلاقى ولقد أشار إيريك هوفر إلى ذلك قائلا: «إذا كان الفقر هو بحق السبب الرئيسى فى الجريمة لكان التاريخ شيئا آخر تماما حيث أن الغالبية العظمى من شعوب العالم على مر التاريخ كانوا فقراء».

والمطلوب الآن لتجديد وجه أمريكا هو إيجاد حل ضمن سياسة قومية شاملة تضمن عدم اتجاه جيل ضائع آخر إلى الشوارع وذلك قبل بداية القرن القادم ولا يعنى هذا أن تقوم الحكومة الفيدرالية بالدور الرائد فى هذا ويجب ألا ننسى أن الحكومة قد ساعدت على إشعال هذه المحنة عندما شجعت على إيجاد مناخ التبعية الذى لاتزال آثاره البغيضة قائمة فى معظم مدننا ومن الممكن أن تصلح الحكومة من خطئها عن طريق تخفيض العجز فى الميزانية وتقليل حجم الحكومة وإرساء اقتصاد قوى ومتزايد يتيح الفرصة لكل مواطن أمريكى يريد العمل والإنتاج أن يضطلع بمسئولياته.

ويمكن أن نجد إجابة أخرى داخل المجتمعات والمدن نفسها وفى البيوت والكنائس ومختلف الأنشطة الاجتماعية وفى القطاع غير النفعى وفى أى مكان يمكن أن يصاغ فيه دور محدد فالكائنات البشرية قد اتخذت مجتمعات اجتماعية معقدة للغاية ولها قيمها وقوانينها الخاصة قبل أن تبدأ وزارة الصحة والخدمات الإنسانية ومكاتب الخدمات الاجتماعية عملها بزمن سحيق وإذا ماقام رجل مساء غد برفع يده فى حى فلات بوش فى بروكلين بمدينة نيويورك ليصفع بها جاره وينزلها مرة أخرى فلن يكون السبب وراء ذلك هو أن الكونجرس قد أقر قانونا خاصا بالفقر ولكن السبب أن قلب هذا الرجل قد سمح له بذلك مع وجود اندفاع متهور فى غالب الأمر لم يجد أبا أو أما أو زعيما روحيا وجد الوقت الكافى ولم ينظر إلى العائد المادى لتعليم هذا الرجل الفرق بين الصواب والخطأ.

قام الزعماء السود الذين يصلون إلى مستوى المسئولية بحق وذلك حفاظا على سمعتهم وشرفهم بمواجهة هذه المشكلات ولقد قرر ذلك بشجاعة المراسل الصحفى لجريدة الواشنطن بوست ـ وليامز اسبرى والذى أسدى إلىّ مشورة بناءة عندما التقينا فى المكتب البيضاوى حيث كتب: «إن جوهر المشكلة الأمريكية اليوم والخاصة بالمواطنين السود هى مشكلة أخلاقية وإن هؤلاء المواطنين هم فقط الذين لديهم القدرة على عمل شىء ما تجاه هذه المشكلة».

كما أن محاولات القيادة فى التقليل والسيطرة على جرائم السود ضد السود والتى تستهدف إصلاح المجتمع الأمريكى. وانقاذ أطفالنا يجب أن تكون نابعة من أنفسنا

ولاتزال العنصرية مشكلة أساسية قائمة فى الولايات المتحدة الأمريكية ففى حين أن معظم الحواجز القانونية بين العناصر المختلفة قد زالت تماما نجد أن الحواجز النفسية مازالت قائمة فالكثير من سكان الضواحى البيض يخافون مما يرونه بين سكان المدن كما أن العديد من الأقليات العنصرية يشتاطون غيظا عندما يجدون الأحوال المعيشية الأفضل للبيض ولايمكننا أن نتصور أن معدل الجريمة والفجوة الشاسعة بين الأغنياء والفقراء يمكن إزالتها بمجرد التصويت على قانون أو خلافه فى الكونجرس الأمريكى فكلاهما سوف يتقلص بصورة أوتوماتيكية عندما يتحسن الاقتصاد وفى الوقت نفسه يجب أن يقوم القادة السياسيون والدينيون والثقافيون مع تعدد خلفياتهم بتولى مسئولياتهم فى إخماد نار الخوف والحسد التى تؤجج العنصرية وفى تذكير جمهور الناخبين أنه من الممكن إعادة الوجه الحضارى لأمريكا وذلك من خلال الحرية والمساواة التى جعلت الولايات المتحدة قوة عظمى.

ومما يدعو للأسف أن بعض قادة السود اليوم يقر نوعا من التمييز العنصرى المستحدث الذى قد يؤدى إلى إشعال نار الفتنة الداخلية ويحول الشباب الأمريكى الأسود من الجيل الجديد بمنأى عن وطنه أمريكا ونجد فى بعض الحرُم الجامعية حركة جديدة يطلق عليها (حركة منفصلين ولكن متساوون) وهى على درجة من السخرية جعلت فنانا كاريكاتيريا ليبراليا مشهورا مرغما على الاستهزاء بهذه الحركة من خلال سلسلة من الرسوم الكاريكاتيرية وإذا ماقدر لقادة فكر الحقوق المدنية الذين ناضلوا وماتوا فى سبيل قضيتهم فى الستينيات أن يروا تلك المناضد المنفصلة للبيض والسود فى قاعات الطعام وتلك المبانى المنفصلة للبيض والسود لتعجبوا عجبا كبيرا لذلك فأى قائد يرعبه مثل ما يرعب كل فرد أن يتصور الكراهية العرقية القديمة التى جلبت المعاناة والعنف الوحشى على يوغوسلافيا السابقة يتمنى أن يفعل كل مافى وسعه لمنع العنصريات الأمريكية من أن تصبح عصرا تسود فيه هذه الكراهية وتتسلل إلى جسد الأمة الأمريكية.

بالنمو المتزايد لأعداد الأقليات فى أمريكا يجب بذل جهود مضنية فى المدارس والكنائس وباقى التنظيمات لتشجيع الشعور بالوحدة القومية فمن الجميل مثلا أن

نحاول تشجيع الدراسات الخاصة بالأقليات ولكن من الخطورة أن نخطىء فى تعليم النشء أن دراسة الثقافة السائدة غير شرعية.

ويجادل الطلبة فى أكثر جامعاتنا احتراما ومكانة وبصورة مباشرة فى أن التاريخ الأوربى على الرغم من أنه جزء من سلسلة متصلة أدت إلى إقامة الولايات المتحدة لايضيف أى جديد للأقليات المختلفة بين طلبة الجامعة من سود ولاتينيين وآسيويين وعلى ذلك فنحن فى حاجة إلى رجل أسود بارز من أمثال الجنرال كولين باول ليمكنه أن يرى أن فى هذا البلد ـ حيث لاتوجد علاقة بكل ماتحمله الكلمة من معنى بين لون البشرة أو أصل المنشأ وبين تحديد ماهية الأفراد ـ يمكن لأى فرد من أى أقلية وحتى إذا كان من منطقة فقيرة فى جنوب برونسكى أن يعتنق الثقافة السائدة ليس هذا فحسب ولكن من الممكن أن يصبح من أشهر المدافعين عن هذه الثقافة.

والعقيدة الجديدة (منفصلون ولكن متساوون) ماهى إلا مجرد فكر عنصرى حقير يذكرنا بالعقيدة البالية التى تتبنى فكرة أن اللون قد يخفى من ورائه مكرا وغدرا ونحن لانرى أن الأمريكان من أصل صربى يحاولون كسب التأييد للأهداف الصربية على حساب الأمريكان الإيطاليين أو البلاتونيين ويدعون أنه من الخطأ اعتبار جورج واشنطن هو الأب الروحى لدولتهم حيث أنه لم يأت من صقلية فى حين أن الذين يؤيدون ثقافة الأقليات يرون ضرورة تبجيل الماضى التاريخى والسياسى للسود واللاتينيين والآسيويين بدلا من تبجيل الرجال البيض الأموات.

ومن الضرورى أن يتوفر لدى جميع طوائف الشعب الفرصة لدراسة جذورهم والتى بنيت على أساسها دعائم شجرة أمتنا القوية ولكن هناك من يدعى أن لون البشرة فقط هو الذى يؤهل جماعات الأقلية إلى الفكر والعقيدة التى يعتنقونها وهم بذلك يضربون أوتار القلب حول معنى أن تكون أمريكيا وهناك الكثيرون الذين جاءوا من أماكن أخرى ليشاركوا فى تجربتنا الشاملة والمستمرة وهى بحق معجزة تتمثل فى مجتمع من المهاجرين خاضوا نوعا خاصا من التعاقد الاجتماعى.

ملحوظة : إن الإسلام الذي أفرد له فصلا كاملا لايفرق بين العبد وأخيه إلا بالتقوي فلا فرق بين أبيض وأسود ولا بين عربي وأعجمي وفرض هذا قبل أن تنشأ الولايات المتحدة بإثني عشر قرنا.

ولايعنى كونك أمريكيا أن تكون أبيضا مسيحيا أو مسلما أسود أو آسيويا بوذيا ولكن يجب أن تتفانى لخدمة بلد ذى مبادىء تتيح فرصا لاتنتهى للجميع وذلك بغض النظر عن خلفياتهم ولايعنى أن فشلنا فى تحويل هذه المبادىء إلى واقع ملموس من جميع الوجوه يجعلنا نتخلى عن هذه المبادىء وخاصة إذا استطعنا فى طريق الوصول لتحقيق هذه المبادىء أن نزيل الشقاق الذى يقوض جهودنا فى استكمال بناء أمة مجتمعة وقوية ومزدهرة بصورة حقيقية بين طوائف الشعب وعناصره المختلفة.

ولقد خاض إبراهام لنكولن الحرب الأهلية بلا هوادة وبتصميم لايرحم على تحقيق النصر لإيمانه العميق بأن البيت الذى يتم تقسيمه لايمكنه الصمود وكانت رؤيته الخاصة بالوطن الأمريكى الواحد واحدة من أكثر الاستعارات المجازية السياسية استمرارا واليوم نجد أصواتا ذات تأثير بالغ ترتفع فى الفكر الأمريكى تحاول أن تهدم المعبد فوق رءوسنا جميعا وتنادى ولو عن طريق الرمز والإيماء بإرسال مجتمعات بأكملها لتعيش فى أى مكان آخر وهم يقولون إن تدريس روايات شكسبير بدلا من أحد الشعراء الأفريقيين إلى الأطفال السود نوع من العنصرية ومن العنصرية أيضا تعليم الأطفال اللاتينيين اللغة الانجليزية ومعظم هؤلاء النقاد يتبنون خطا إنسانيا يتضمن معانى غير طبيعية وتطبيقات وحشية بكل ماتحمله الكلمة من معنى وهم يخاطرون بحرمان أطفال المدارس الأبرياء من الوسائل والأدوات التى يحتاجون إليها لكى يصبحوا مواطنين أمريكيين منتجين ولا يستطيع هؤلاء الأطفال أن يستمتعوا بلحظات المرح وأن يتطلعوا إلى ذخيرة من العقول الفذة وهم بذلك يهددون بتحطيم أعظم تجربة اجتماعية فى التاريخ البشرى وأننى لأجد من الضرورى فضح هؤلاء على رءوس الأشهاد وكشف حقيقتهم فى احتضان سياسة الشقاق وعدم الثقة والكراهية المفرطة.

الفساد الأخلاقي للثقافة الشائعة والمخدرات

تتمثل العدائيات الأخرى التى تقف فى وجه تجديد أمتنا الأمريكية فى تلك الصناعة التى تستهدف مجرد المتعة بغض النظر عن أى شىء آخر وفى سبيل تحقيق مكاسب مادية يمكن أن تشجع العنف ويمكن أن ترفع علم الاستسلام فى معركتنا ضد المخدرات.

ومن المشجع أن يقوم التليفزيون باتخاذ خطوات تمهيدية لمواجهة الإساءات البالغة التى تتمثل فى العنف والجنس المقزز فى برامج التسلية والذى يستهدف الشباب فى المقام الأول ومن حق الأطفال الذين يعيشون فى مناطق غير آمنة أن يتوفر لديهم بيوت آمنة على الأقل فهم عندما يشاهدون أجهزة التليفزيون أو يستمعون إلى أجهزة الستريو نجد أن العنف قد تسلل إليهم من الشوارع وأفنية المدارس مباشرة إلى حجرات معيشتهم حيث نجد الشخصيات الكاريكاتيرية فى أفلام الكارتون تقوم بأعمال الحرق وتلهب حماس الأطفال وتمجد لهم فى فضيلة السرقة وقتل رجال البوليس وتصور الأفلام أن زيادة عدد الجثث هو نيشان الشرف وفى النهاية نجد الجميع يتجه نحو هدف واحد هو تشجيع العنف وعليه فإن الواجب يحتم علينا استغلال هذه الصناعة فى تشجيع ازدهار المجتمع والشعور الطيب بين أفراد المجتمع.

يدعى صفوة رجال صناعة السينما فى هوليود أنهم يعكسون ببساطة المجتمع الأمريكى وأن الحقيقة تتمثل فى أن أمريكا قد أصابها المرض والعلة ولكن عليهم فقط أن ينظروا فى المرآة ويجدوا أن هوليود هى المريضة وأن القيم التى يعتنقونها ليست هى القيم التى تعتنقها الغالبية العظمى من الشعب الأمريكى فبينما تنخرط هوليود فى جمع الأموال الطائلة يتم تصدير العنف والترويج صراحة لتجارة الجنس ولكن بامتناع هوليود عن القيام بمسئوليتها تجاه مراقبة المعايير الأساسية للأدب والاحتشام ساهمت هوليود فى زيادة انحطاط هذه المعايير فى المجتمع بأسره وبتصعيد العنف قد قوضت أى جهود تقوم بها الأسر أو المنشآت الاجتماعية فى محاولة لاستئصال جذور العنف السائد فى شوارعنا ومن هذا المنطلق نجد للأمريكيين كل الحق فى الاستياء من هذه الفئة الاستغلالية وإذا لم تقم هوليود بالمراقبة الذاتية لموادها فإنها حتما ستواجه مراقبة تقوم بها الحكومة.

ويقع على الحكومة الأمريكية نفسها نوع من اللوم حيث أنها أشارت حديثا أنها قد اعترفت بالهزيمة فى معركتها ضد المخدرات وفى الشهور الأخيرة من العام الماضى قدمت السيدة جوى جلين ايلدر كبيرة الأطباء الأمريكية اقتراحا أثار المجتمع حول إمكان تقنين المخدرات وكان لاقتراحها هذا وفشل الإدارة فى التبرؤ من هذا الاقتراح أثرا بالغا فى إعاقة جهود خمس إدارات متعاقبة على مدار عشرين عاما فى مجال

مكافحة بيع وتعاطى المخدرات بصورة غير قانونية فالإدارة التى تشتمل على عدد من الموظفين المسجلين فى جرائم تعاطى المخدرات لايمكنها أن توفر مصداقية تشجيع الحرب ضد المخدرات وعلى وجه الخصوص بسبب ماخلفته حقبة الستينات التى شاعت فيها إباحة المخدرات من ذكرى قبيحة فى نفوس سكان المدن الفقراء وهى طبقة لم تتوافر لديها الإمكانات التى تمكنها من تخليص نفسها من سموم تبعية المخدرات. وفى الآونة الأخيرة علق السيد جو كالفينو وزير الصحة والتعليم والخدمة الاجتماعية فى إدارة الرئيس جونسون قائلا: «إن التصديق على قانونية شم الكوكايين وتدخين المخدرات سيزيد من أعداد المدمنين مرات عديدة وكنوع من ممارسة الحق الدستورى فى التعبير سوف يقوم الباعة الجائلون فى شارع ماديسون بالترويج للمخدرات وتشبيهها بقليل من البيرة».

ولقد أدرك كالفينو ـ كمدخن سجائر سابق ـ دورة الإدمان تماما ويجب أن ندرك نحن أيضا أن تقنين المخدرات لن يكون بحال قرارا رفيع المنزلة فى سياستنا الرشيدة ولكنه سيكون بمثابة الاستسلام فى معركتنا ضد المخدرات.

وإذا نظرنا على المدى الطويل نجد أننا لم نتمكن من السيطرة على الجريمة حتى يتوقف أمراء الجريمة عن تكريم أعوانهم من المجرمين ولن يحدث هذا إلا إذا قامت مجتمعاتهم بسحق هؤلاء المجرمين وتشجيع السلوك الطيب على مستوى المجتمع كله والأسبقية الأولى فى محاربة الجريمة هى بناء وتعزيز النظام القضائى كله من بوليس وسجون ومحاكم ففى معظم المدن الأمريكية يكاد يختفى رجل البوليس تماما وما اعتدنا عليه فى الماضى من وجود أمنى واضح وجلى أصبح غيابا ينذر بما لايحمد عقباه.

وتمارس الآن بعض المدن الأمريكية تجربة يطلق عليها (بوليس المجتمع)، وهى تعيد رجل الدورية مرة أخرى إلى الشارع حيث يمكنه رؤية الجمهور للمساعدة ويمكن للجمهور أن يراه لطلب المساعدة وتتيح هذه التجربة الفرصة لرجال البوليس ليتعرفوا على المواطنين وكسب ثقة الجمهور فى قوة القانون وإعاقة حركة النهابين.

وعلى مدار عدة عقود زمنية عاين المصلحون الاجتماعيون السجون المختلفة للوقوف فى المقام الأول على مدى صلاحية هذه الأماكن لإصلاح النفوس وتربية المنحرفين

وتحسين الأحوال المعيشية للنزلاء وللأسف لم يتمكنوا من تنفيذ هذا المفهوم ومايتضمنه من مبدأ يخفف من وطأة كلمة سجن واعتباره (دارا للإصلاح) وواجهت عمليات الإصلاح فى معظم جوانبها فشلا ذريعا ومنذ وقت طويل مضى فى عام ١٩٧٥ أجريت دراسة مضيئة تتضمن مائتى محاولة لقياس تأثيرات برامج الإصلاح وخلصت هذه الدراسة إلى أن هذه الجهود لاتمثل أى تأثير ملحوظ يضمن عدم العودة إلى السلوك الإجرامى وطبقا لما قرره البروفيسير جيمس كيوويلسون: «لايبدو أن هناك محاولات قد جرت لتحديد شكل محدد لنظام الإصلاح وفى الحقيقة فإن بعض أشكال المعالجة قد أدت إلى زيادة فى معدل العودة إلى الجريمة» وكان من الأفضل توجيه بعض من الأموال الطائلة التى أنفقت على جهود فاشلة لمنع دخول المخدرات إلى البلاد لدعم مراكز الإصلاح غير الحكومية وهناك العديد من الأمثلة الصارخة على ذلك ففى عام ١٩٨٨ قمت بزيارة قرية (داى توب) التى تدار بالأموال الخاصة كمركز لمعالجة المخدرات فى منطقة بحيرة البجع بمدينة نيويورك ومما أثلج صدرى أننى رأيت مايقوم به المسيو اوبرين وزملاؤه لتحقيق هدفهم فى بناء الشباب المدمن والمتوقف عن المخدرات وإعادته مرة أخرى إلى حياة خالية من هذه السموم وكانت نسبة العودة مرة أخرى إلى المخدرات لاتتعدى ١٠٪.

ومن البرامج الخاصة الأخرى الناجحة بصورة كبيرة برنامج (دار فونيكس) والذى يضع المدمنين فى معسكر تدريبى لمدة عامين وتخرج فى هذه الدار الآلاف من المواطنين المنتجين.

وحتى فى حالة الوجود الأمنى المرئى والأماكن الكافية فى السجون لجميع المدنيين لن يستطيع هذا النظام أن يعمل إلا إذا سمح له القضاة بذلك فعلى مدى ثلاثين عاما نجد أن المحاكم هى المسئولة مسئولية مباشرة عن إضعاف الحماية البوليسية للمواطنين والطريقة المثلى لتغيير صورة المحاكم هى اختيار قضاة يتفانون فى اعتقال المذنب بمثل تفانيهم فى حماية البرىء فعلى رصيف بمحطة مترو أنفاق بمدينة نيويورك وفى صيف عام ١٩٨٤ قام اثنان من النهابين بشل حركة رجل فى السبعين من عمره وإلقائه على الأرض وضربه بوحشية وخنقه والاستيلاء على حافظة نقوده وظل الضحية

يصرخ طالبا النجدة من رجلى بوليس سارعا لنجدته ولكن النهابين كانوا قد جروا مسرعين، ولم يلتفتوا إلى تحذيرات رجال البوليس بالتوقف وعندما قام رجال البوليس بإطلاق النيران عليهم هرب أحد المجرمين وهو مجرم محترف زاحفا رغم إصابته وأعلنت ولاية نيويورك أخيرا عن تعويض مالى يصل إلى ٤,٣ ملايين دولار يصرف للمتضررين من هذه الحادثة وقامت برد دعوى تعويض قام بها الضحية لحاجياته التى تحطمت وتشير هذه الحادثة إلى تصاعد الاستهزاء بالقانون السارى حاليا كما تشير إلى انقلاب الأوضاع الرهيب فيما يخص القيم الحضارية التى تمثل واقع حياتنا فى مدننا الكبرى.

ولايمكننا التعامل مع زيادة الخوف والهلع من جرائم العنف دون اللجوء إلى العقاب بدلا من محاولات الإصلاح الفاشلة كما نص على ذلك نظام القضاء الأمريكى فى حين أنه تحت ستار كاذب من الرحمة يلجأ القضاة والمحامون الليبراليون إلى تقليل العقوبات مما يحل المجرمين من مسئولياتهم وإلقاء اللوم على مجتمعاتهم وإطلاق هذا مع أعتى المجرمين وساعد هذا على تقليل هيبة النظام القضائى بالكامل والنظام الأساسى لتشغيل مجتمع تسوده الحرية وتعتبر فكرة إلقاء اللوم على المجتمع بدلا من إلقائها على المجرمين فلسفة حقبة الستينات ومازالت سائدة حتى الآن.

فرد الفعل المفاجىء لكثير من الإعلاميين نحو قضية كاترين المعارضة هى مثال على أقصى حد من التعبير وذلك بالتعاطف مع المجرم كونه ضحية للجريمة. فقد كان هناك عدم اتفاق واختلاف واضح عما إذا كان هناك مبرر لتورط الولايات المتحدة فى حرب مع فيتنام ولكن لكى نفهم آراء هؤلاء الذين تظاهروا ضد الحرب ـ لايجب أن يؤدى بنا ذلك إلى أن تسامح هؤلاء الذين لجأوا إلى العنف وبمعارضة مبدأ الحرب ضد عدو خارجى ـ فإن هؤلاء الناس قد شنوا حربا ضد الأبرياء من أبناء وطنهم من الداخل.

وقد وضح ذلك الكاتب الصحفى تشارلز كرونامر قائلا: «لم تكن القضية مجرد شىء عابر فقد وجد فى شقتها مسدس وبنادق ومستودع ضخم للذخائر وبنادق صغيرة ـ كما أنها متهمة بتفجير مدرعة تابعة للحرس الوطنى ـ واشتركت أيضا فى سرقة بنك حيث قتل بالرصاص أب لتسعة أطفال فهذه المرأة صعبة المراس ـ فقدت الإحساس

وتبلدت مشاعرها وأحاسيسها حتى تجاه نفسها وكان هناك رد فعل عنيف تناولته مجلة النيوزويك.

وبعد كل هذه السنين أصبح من الصعب معرفة من يمكن أن نتعاطف معه. هل هم الأطفال التسعة الذين فقدوا الأب - أم المرأة الشابة التى فقدت طريقها فعلى وسائل الإعلام ذرفت المرأة أنهارا من الدموع لإصابتها بأزمة وصدمة نفسية بعد تجنب المحاكمة لمدة عشرين عاما. بينما نجد أن العكس من ذلك ، فلقد كان رد الفعل لمقتل الأب أقل من الأولي حيث قتل الرجل وهو يحاول القبض على سارق البنك من الخلف. وعلى عكس أساطير الصحافة فإن القضاة الصارمين والذين يصدرون أحكاما تستند إلي مبدأ المسئولية الفردية - ليسوا بأى حال عنصريين ولكنهم يعملون لصالح الأقلية الفقيرة والتى تمثل ٨٠٪ من ضحايا جرائم العنف وليس بمقدور الفقراء انتزاع أنفسهم من الفقر المدقع مالم نستطع تأمينهم من العنف البدنى - وما لم يحقق نظام الحوافز المتاحة لهم فى وطنهم المكافأة على حسن سلوكهم وردع الأشرار منهم.

ويشكو الكثير من السياسيين من عدم توافر النقود لإنشاء المزيد من السجون وتشغيل المزيد من رجال البوليس إلا أنه ورغم كل هذه الشكوى فإن النظام الجنائى بكامله من بوليس وسجون ومحاكم ووكلاء نيابة ومحامين تعينهم الحكومة الفيدرالية كل هذا لايمثل أكثر من ٤٪ من جملة الانفاق الحكومى.

وهذا يعنى أن مجرد تحول ٢٪ من النفقات الحكومية الأخرى بغرض حماية أمن المواطنين من شأنه أن يزيد التمويلات المتاحة لإنجاح النظام الجنائى بأكثر من ٥٠٪.

وإذا ماتوافرت لدينا الإرادة الحقة فستتوافر لدينا الموارد. وإذا ما أردنا أن نتبنى حملة ناجحة ضد الجريمة فعلينا أن ننتهج ونطبق قوانين السيطرة على حيازة الأسلحة على الصعيد القومى وعلى أن تكون تلك القوانين أكثر صرامة من قانون برادى الذى نقترع على تطبيقه.

إن أمريكا تفيض بأكثر من ٢٠٠ مليون قطعة سلاح خاصة وبدلا من أن ننصت للشعارات السياسية التى يذخر بها الماضى والتى كانت تقول (لنقوم بتربية دجاجتين بدلا من واحدة في كل منزل) (ولنقتنى سيارتين بدلا من واحدة) فسنسمع تجار

الأسلحة يقولون: «سلاحان بدلا من واحد فى كل منزل» نحن قادرون بما لدينا من موارد وإرادة قوية وإصرار على استعادة هيبة واحترام القانون واستعادة قيمة الحضارة ولكن الأمر يتطلب الأمور الثلاثة السابقة وليس فقط مجرد ترديد شعارات خلال الحملات الانتخابية.

الله والعائلة ـ إعادة اكتشاف الصورة الحقيقية لأمريكا

يخطىء الماديون على جميع انتماءاتهم فى تجاهلهم لأهمية الدور الثقافى المعنوى والذى يشكل جزءا أساسيا لأى مجتمع حر. وقد حذر ماكس ويبر من تزايد مايسمى بالمدنية الأنانية المدمرة، وبيروقراطية المزاج العقلى أو النفسى للإنسان، ووصفها بأنها قفص حديدى ينسجه الغرب حول نفسه والذى سيؤدى حتما إلى القضاء على المعنويات المتأصلة.

فغالبية المشكلات الملحة تتمثل فى الانحطاط الهائل للتعليم فى أمريكا ـ الانحلال الأسرى ـ تزايد ارتفاع معدل الجريمة ـ انتشار الفقر والفساد فى المدن ـ والإحساس المتزايد. والتى تعتبر جميعها مشكلات أخلاقية (معنوية) وليست مادية . وليس بمقدورنا البدء فى حل هذه المشكلات دون العودة إلى المبادىء التى جعلت من هذا البلد قوة عظمى.

فلا يكفى أن نصبح أقوياء وأغنياء فقط بقدر مايجب أن تصبح أمريكا بلد خير ذات أهداف نبيلة وهذا ما أراده المؤسسون الأوائل للدولة فى أن يصبح لأمريكا نظام جديد صالح لكل العصور وليس لفترة ما. ويتحتم علينا أن نفسح الطريق أمام الحرية بجهدنا داخل وطننا أولا ثم ندعمها لكى تتخطى أبلغ ما أبعد من ذلك على مستوى العالم من خلال نجاحنا فى تطبيقها.

والذين ينادون بما يسمى (سياسات ذات هدف) هم أنفسهم متأثرون إلى حد بعيد بانتشار الأمية ـ وفقدان الحس بالمسئولية الأخلاقية والشعور بفقدانهم للجذور بصورة متفشية فى الحياة الأمريكية وهؤلاء على حق فى شعورهم بأن الفلسفات المادية والتى

تتجاهل تماما البعد الروحانى لدى الإنسان هى ذاتها جزء رئيسى من المشكلة. إلا أن الحلول التى يرونها والمتعلقة بتزايد حجم دور الدولة والوصولية وضعف المسئولية لدى الأفراد ـ هى ذاتها أسباب رئيسية لما نعانى منه.

ولا يتحتم بالضرورة أن يصبح للسياسة برنامج معد ـ فهناك ارتباط حيوى ومهم بين الاستجابة القومية والاستجابة للحكومة. فنجاح أمريكا لاينبع من خلال الاعتماد على الحكومة، بل يمتد إلى ماهو أبعد من ذلك من الاعتماد على مؤسسات خاصة بجانب العديد من المراكز ذات الأنشطة المتعددة والتى تشكل فى المقام الأول مجتمعنا الحر. ففى جميع الأمور التى تتعلق مباشرة بالشعب ـ تستطيع هذه المؤسسات والمنظمات أن تديرها بصورة أكثر فاعلية من الحكومة الفيدرالية.وبذلك وجب علينا أن نعى جيدا تحذير ماكس ويبر: «تظهر البيروقراطية كقضية أولى فى استعباد الإنسان فى العصر الحديث. فكل فرد يبدو وكأنه جزء دقيق جدا من أجزاء الآلة (الماكينة) ويصبح شغله الشاغل كيفية الاتقاء بنفسه عن طريق تكبير هذا الجزء داخل الآلة. والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: «ماذا يمكننا أن نفعل كى نواجه هذه الآلية من أجل الحفاظ على قدر من الإنسانية متحرر من ذلك التوزيع الروحانى للسيادة العليا للمنهج البيروقراطى فى الحياة» وقد تعرض لها أينشتين بطريقة أكثر تبلدا وفظاظة فى قوله: «البيروقراطية هى قتل لأى إنجاز يتحقق».

وقد أدى تدخل الحكومة بنية حسنة إلى تشويه قيمة ومعانى الاعتماد على النفس والشعور بالمسئولية لدى الأفراد. وكما وضح جنس راندز «يجب أن تعلمنا الخبرة كيف نصبح حراسا نحمى الحرية عندما تتحول أهداف الحكومة إلى الصالح العام» فالفشل التام للمجتمع القوى هو مثال فاضح وجلى فكلما تزايد تدخل الحكومة الفيدرالية للعمل من أجل الشعب، كلما قل دور الأفراد أنفسهم فى الاعتماد على النفس. فالحافز الأكبر لدى القطاع الخاص يكمن فى إتاحة الفرصة للأفراد ليعلموا أنهم لو أرادوا لشىء ما أن يتم، وجب عليهم تنفيذه بأنفسهم. وأفضل دور للحكومة الفيدرالية هو خلق ظروف تتعلق أساسا بإمكان تنفيذها. فاعتمادنا المستمر على الحكومة فى تحديد كل مشكلة اجتماعية قد ولد لدينا مفهوما قاصرا عن فكرة مفهوم الخدمة العامة.

وعلى الرغم من المحاولات العديدة للموازنة بين مفهوم الخدمة العامة لدى الحكومة ـ فإن المؤسسات التجارية الخاصة تقدم الدعم الكامل للخدمات العامة. فالمنفعة العامة الناتجة عن أفراد مهرة كالسباك والطبيب والتاجر وماسح الزجاج والفنان والمعلم ومديرة شئون المنزل تتشابه مع مايقدمه الأفراد الآخرون من ضرائب ومن الآن فصاعدا ـ فإن الخدمة العامة ينبغى أن تعنى ببساطة كل مايؤديه الإنسان وينفع الآخرين.

وقد خلق جماعة معارضى التنافس عام ١٩٦٠ فراغا خلقيا روحانيا لإضعاف بنيان المجتمع الأمريكى وقامت تلك الصفوة من المعادين للثقافة بتشويه وازدراء الأخلاقيات المتوارثة عن الأجيال ـ ومهاجمة الدعوة إلى العمل الجد والنمو الاقتصادى والاقتصاد فى الانفاق والتعرض لقداسة الزواج والاخلاص والتحكم فى الشهوات الجنسية وكذلك تحمل الأفراد للمسئولية وهناك من لايزال يعتقد فى تلك المفاهيم والتى انطبعت فى أذهانهم على نحو لاتمحى من خلال تلك الصفوة.

فالثورة الجنسية قد أنزلت الخراب على المجتمع الأمريكى والمتمثلة فى: ازدياد معدلات الطلاق والأمية وعائلات تعيش دون أب وأخرى تعيش دون أم كما أن الشعور بالرضا الناتج عن تعاطى المخدرات والذى بدأت الطبقات الوسطى والغنية أخيرا فى التراجع عنه ـ قد ساهم فى ظهور طبقات أخرى فقيرة انتهجت الطريق نفسه.

وهناك النظريات التى تعضد من حرية انغماس الفرد فى ملذاته الشخصية وأنه ليست هناك خطيئة دائمة والإيمان بالتضحية وعدم جدوى العمل والظلم المتأصل فى المجتمع الأمريكى والذى عضدته الجماعات المناوئة لامتداد الثقافة ـ كل ذلك أدى إلى انهيار مبدأ احترام الفضيلة (الكفاح) بين الأفراد والذى هو أساسا فضيلة إنسانية تؤدى إلى مساعدة الأفراد على النمو وتقوية المبادىء الأخلاقية مما يؤدى فى النهاية إلى تحقيق النجاح.

فمعظم الأمريكيين من الطبقة الفقيرة والمتوسطة والغنية يتسمون أساسا بالطيبة والوطنية وحب التعاون والمشاركة. إلا أن الطبقة المتحررة مازالت تؤثر وبقوة هائلة على السياسة العامة وذلك لأن الأمريكيين غالبا مايكونون متناقضين حول آرائهم ـ كما أن

الآخرين ذوى وجهات النظر الأخرى لم يظهروا بدرجة كافية استجابة واضحة أو مؤثرة. فالأفكار الصائبة تؤدى بدورها إلى نتائج إيجابية، بالمثل تؤدى الأفكار السيئة إلى نتائج عكسية.

فالدولة المتقدمة لاتستطيع مطلقا تحمل مثل هذا التناقض الشديد بين ماتقدمه طبقة الصفوة ومايفكر فيه الشعب الأمريكى ـ فالأفراد لابد أن يتحملوا مسئولية أفعالهم ـ فليس بمقدور المرء أن يكون بمنأى عن الأخرين. فالآباء فى حاجة إلى عون المؤسسات الأخلاقية والثقافية لزرع وغرس الثقة الضرورية فى نفوس أطفالهم من أجل مجتمع مثالى يستحق التقدير ـ ولكنهم لايملكون ذلك. فالصناعات الترفيهية والمجتمع فيه العديد من المؤسسات التربوية التى تؤثر فى الثقافة الأمريكية بدرجة كبيرة وتهاجم الدين وتنادى بالاختلاط بين الجنسين (ولو كان غير شرعى) وتشجع الأمية وتسىء لأمريكا فهم يعتقدون أن الأطفال دون النقيض من الآباء لديهم معرفة أكبر. فهم يمجدون العنف بصورة واضحة وفى الوقت نفسه يقللون من فكرة البطولة. فنحن فى حاجة إلى تغيير الجو الثقافى والأخلاقى وذلك للتأكيد وليس للتقليل من أهمية الأسرة والدين.

ولايجب علينا اللجوء إلى الرقابة ـ فلا يستحق أن نفوز بتلك المناظرة الحيوية ـ بشأن القيم ـ إذا لم نستطع إقناع الأمريكيين العاديين ـ فالاستجابة إذا لن تكون شكلية ـ فمن بين أعظم قوى هذه الأمة، أننا أمة متنوعة ذات مصالح تنافس بعضها الآخر، فالحوار الحر والصريح هو الذى جعلنا أمة قوية وليست أمة ضعيفة. إلا أن هناك بعض الفضائل الأساسيةالتى يتحلى بها جميع الأمريكيين ذوى الإرادة السليمة منها الأمانة والجرأة والعمل الجاد والوطنية والنظام مع الشعور بالامتنان والإيمان بالحرية وكذلك الحرية الدينية ومبدأ تكافؤ الفرص.

وبينما لاتستطيع الحكومة تحقيق هذه الفضائل التى لاغنى عنها ـ إلا أنها تستطيع على الأقل أن تحد من ضعفها.

وقد كتب أدموند بيرك عام ١٧٩١ قائلا: «إن الأفراد مؤهلون من أجل الحرية المدنية بقدر محدد من النزعات وذلك بوضع القيود الأخلاقية وفق رغباتهم».

ولسوء الحظ فقد لاحظ البروفيسير كلين رون أخيرا أنه على غير عادة الفضيلة الشخصية القديمة فإن الفضيلة الحديثة لاتهدف فى المقام الأول لكبح جماح النفس ولكن تهدف إلى كبح جماح الآخرين للحد الذى لايستطيع الناس فيه السيطرة على أنفسهم ـ ولكن على الحكومة أن تقوم بذلك نيابة عنهم.

وأخيرا يتحتم على الأمريكيين أن ينظروا فى المقام الأول للدين والأسرة ولأنفسهم كقوة دافعة من أجل التجديد الروحى. فمن الناحية السياسية يجب على المحافظين أن يجعلوا القضية هى القيم التقليدية والإدراك الفردى بطريقة ما بحيث تتجاوز كل من المذهب الأخلاقى النسبى الهش للأحرار الجدد ـ والغرائز الدافعة لقلة من المتعصبين الدينيين فإذا نجحوا فى ذلك يمكن للموضوعات المهمة والحيوية بشأن التجديد الدينى والقيم الأسرية، أن تجد تجاوبا من الأغلبية العريضة من الشعب الأمريكى بدلا من أن تؤدى إلى انقسامهم.

ومن بعض الآراء الدقيقة المتأنية المتعلقة بالحياة الأمريكية ـ تلك الآراء التى تنسب إلى الكير دى توكفيل منذ ١٥٠ عاما. فقد لاحظ باختصار التأثير العميق والمتواصل للتقاليد الدينية على حياة الشعب الأمريكى كما لاحظ التأثير العميق للقوانين والمثل والأخلاق وصورتنا الذاتية كشعب حر. وقد اعتبر أن الدين أكثر أهمية للجمهوريين الديمقراطيين من الأنماط الأخرى للحكومة لأنها تؤصل فى النفس هذه العادات كالفضيلة الوطنية والمسئولية الأخلاقية والإطمئنان مع الاهتمام بالآخرين والذين تعتمد عليهم الديمقراطية بدرجة كبيرة.

فالمعتقدات الدينية تساعد الأمريكيين فى دحض فكرة الكمال اللامتناهى للإنسان والتى لاحظ توكيل أن النظم الديمقراطية خاصة نلجأ إليها. ومن أكثر الأنباء زخرفة فقد بلغت النبضة اليوتوبية ذروتها فى الشيوعية والنازية وفى صورتها المعتدلة فقد قدمت الوهم مقابل المخاطرة بالحرية وإعادة التوزيع والوفرة دون جهد هى كلها عمليا غير ممكنة وأيضا غير مرغوبة (فقد كان توكفل على صواب) حيث كانت الحرية الدينية من البداية هى حجر الزاوية بالنسبة لحريتنا الاقتصادية والسياسية ـ ويتعين على الشعب الأمريكى أن يتفق فى أن هذه المعتقدات صائبة وصحيحة، لأننا مازلنا من بين

أكثر الأمم تدينا فى العالم ـ فالعلمانيون والمناضلون لايحطون من قدر الثقة فى معظم الأمريكيين فحسب بل يرفضون التعاليم الروحانية التى مكنت مجتمعنا من الازدهار الذى حققه. قد يتطلب الدستور عدم تطوير تدريس مادة الدين فى مدارسنا. ولكن هذا لايعنى رفض الدين فى حياتنا.

يقول البعض إن التعاليم الأساسية للدين وخاصة تلك التى تتعلق بتصرفات الناس تجاه بعضهم البعض يمكن ترجمتها إلى تعاريف علمانية من ذلك ألا تؤمن بوجود إله، وألا تحترم والديك، وألا تتحمل مسئولية تصرفاتك الشخصية، أو أن تعامل الاخرين بما تحب أن يعاملوك به. ولكن الفصل بين تعاليم أى دين عن أسراره (غيبياته) يعنى عزل البشر عن مصدر قوتهم الروحية التى لقرون عديدة حفزتهم ودعمتهم وأراحت الملايين منهم.

لقد أدرك توكفل أن الفصل بين الكنيسة والدولة كان لصالح من حيوية العقيدة الأمريكية وصحة السياسات الأمريكية. لقد آمنوا أن الاختبار الحقيقى لقوة العقيدة هو ما إذا كانت لديها القوة الكافية لتتحمل عقائد أخرى. وكانوا على حق فى ذلك. ولقد حذر أيضا توكفل من أن: «على الأديان أن تكون أكثر حرصا على حصر أنفسهم فى الإطار السليم، لأنهم إذا أرادوا الخروج لما وراء الأمور الروحانية فإنهم بذلك قد يتعرضون لعدم التصديق بها كلية» وهذا تحذير للمتصارعين على كلا الجانبين اليمين الدينى واليسار الدينى بأن يأخذوا حذرهم. إن مهمة رجل الدين هى تغيير الناس وليس تغيير الحكومات. لقد كان تأثير فينسنت بيرس ضخما لأنه أدرك هذه الحقيقة الأساسية. إن الإيمان المخلص بالقيم الإنسانية للإنسان شىء وفرض هذه القيم على الآخرين شىء آخر تماما.

إن التأثير العميق للدين على السياسات الأمريكية أمر حيوى ولكنه يكون أحسن مايكون إذا كان بأسلوب غير مباشر: على المعنويات، والعادات، وروح المواطن الأمريكى وليس على السياسات نفسها.

لايمكن أن تصل الحكومات إلى قلوب الناس ولكن الدين يمكنه ذلك. وكان ذلك هو السبب الذى دعانى إلى أن أنصح بيلى جراهام عام ١٩٦٠ بألا يؤيدنى أو يؤيد أى

مرشح آخر للرئاسة. لقد قلت له أنه قد يقوض قدرته على تغيير الناس روحانيا إذا ماتورط فى أنشطة لتغيير الحكومات سياسيا. والفترة نفسها التى شهدت حملات اجتماعية وسياسية تحل محل الرسائل الدينية على منابر الوعظ هى نفسها التى شهدت نقصا بنسبة ٣٥٪ فى الاتجاه الرئيسى لطائفة البروتستانت لعضوية المجلس القومي الكنسى، وفى مجهود يائس لتكون ذات صلة بالموضوع ومودرن يبدو أن بعض رجال الكنيسة كان لهم اهتمام أكبر بإنقاذ أشخاص بعينهم بدلا من انقاذ أرواح الناس. وكما لاحظ أحد النقاد فكثير من الكنائس كانت لديها برامج سياسية تغلفها (تخفيها) قشرة روحانية.

لقد لاحظ بول جونسون أن رجال الأعمال ورجال الدين الذين يعملون كساسة يميلون إلى أن يقوموا بحكم سياسى خاطىء عن ديمقراطيات القرن العشرين لأنهم يرفضون قبول الحقيقة الثابتة أن البحث عن الكمال عدو للجودة. وليس هذا مجرد جدل حول وجهة النظر التى تقول بأن القيم الروحانية والوحى لا أساس لهما. ولكن تطبيق الأسس الروحانية على الأحوال الغامضة المعقدة يتطلب الحكم الحذر من رجال الدولة الذين يدركون أن فن السياسة هو القدرة لا فى إيجاد الحل المثالى ولكن الحل الأفضل فى عالم بعيد عن الكمال.

يجب على من فى اليمين أو فى اليسار الذين يؤمنوا بأن على رجال الدين أن يلعبوا دورا نشطا فى السياسة أن يتذكروا السجل المحزن للسلطات الدينية الإسلامية كما حدث فى إيران أو السجل المؤسف للكنائس البروتستانتينية التى نادت بالانعزالية قبل الحرب العالمية الثانية والحياد ونزع التسليح والانسحاب الاستراتيجي الأمريكى خلال الحرب الباردة والسلبية خلال حرب الخليج.

لتجديد أمريكا نحتاج إعادة بناء روحى. فمنذ سنتين لاحظ هنرى جرانوولد أننا (قد نكون متجهين إلى عصر جديد للعقيدة قد تلعب فيه دورا رئيسيا فى وجودنا).

ولأنهم ناقشوا القيم الروحانية والأديان الكبرى فى العالم ـ المسيحية واليهودية والإسلام والبوذية ـ فلقد ألهبوا البشرية لقرون طويلة. وينحدر الأمر إلى ما إذا كان الفرد يؤمن بشىء أعظم من إيمانه بنفسه ويقول ستيفان تروفيموفتش فى

(THE POSSESSED) المأخوذ (لدوستويفسكى): «إن الحالة الرئيسية لوجود الإنسان هى فى أنه يجب دائما أن يكون قادرا على أن ينحنى أمام شىء سرمدى عظيم وإذا ما حرم الإنسان من الأمل العظيم فإنه لن يستمر فى الحياة وسيموت من اليأس».

لايمكننا تحقيق تجديد روحانى بدون رعاية الأسرة التقليدية التى تقوم على أساسها التقاليد الأمريكية. ففيها يتعلم الأطفال معنى الحق والعمل الشاق والالتزام والمسئولية.

وبالنسبة لمعظم الأمريكيين تعتبر الأسرة هى الجزء الأهم من حياتهم. إن نوعية المدارس ترتبط بشدة بنوعية الأسر التى يأتى منها الأطفال. وبوجه عام فإن الأطفال الذين ينتمون إلى أسر لأبوين مستقرين يحققون نجاحا أكبر من الأطفال لأسرة ذات رب أسرة منفرد (أى لأب ولاتوجد أم أو العكس) كما أن الفقر يتصل إلى حب كبير بنوعية الأسرة. إن مدى التأثير والعناد (رفض تنفيذ التعليمات) ظاهرة أكثر فى حالة الأسرة التى لها رب أسرة واحد (الأب فقط أو الزوجة فقط). كما أن أطفال الأسرة المطلقة أكثر وجدانا (عاطفيون) وسلوكهم مختلف، ويتعلمون بصعوبة عن أطفال الأسر المستقرة (زوج وزوجة مستقران) TWO - PARENT FAMILY ومن الأفضل للطفل أن يشب فى بيت سوى ذى عائل واحد بدلا من بيت غير سوى ذى عائلين (والدين) ولكن الواقع يثبت أن أحسن أسلوب لرفع مستوى التعليم واستئصال الفقر وزيادة الحركة، وتشجيع الفضيلة هو تدعيم الأسرة السوية ذات الأب والأم.

ويمكن للحكومة أن تسهم فى هذا الهدف بخفض عبء الضرائب على الأسرة وزيادة حد الإعفاء للأسرة. كما يمكنها إنهاء سياسات الضمان الاجتماعى الشاذة غير العادلة التى تكافىء الأمهات غير المتزوجات ومعاقبة الآباء المسئولين. وأخيرا رغم ذلك فإن الحكومة لها قدرة محدودة لحماية مقومات الأسرة. وهذا واجب المؤسسات الدينية والأفراد المواطنين أنفسهم وأولئك الذين يحافظون على تراث أمتنا.

لقد صور المعارضون أولئك الذين ينادون بالبعث الجديد لمقومات الأسرة التقليدية على أنهم آية الله (نسبة مايطلق على الخومينى) غير المتسامحين. والبعض من أصحاب الخطابة الرنانة شديدى التحفظ القساة حققوا لهذا الاتهام بعض التصفيق والهتافات.

ولكن معظم الذين جادلوا من أجل إعادة الحياة لقيم الأسرة التقليدية لم يكونوا متعصبين ولا غير متسامحين. وقدمت لنا انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٢ مثالا عن كيف وأين نهتم بالمسائل الاجتماعية المثيرة للخلاف والجدل، وتظل الحقيقة مختفية فى المقاعد الخلفية لأوتوبيس الحملة الانتخابية فى الوقت الذى يجلس فيه خلف دريكسيون الأوتوبيس المنتفعون السياسيون يتولون القيادة. ولقد تعرض عدد قليل من السياسيين لكثير من النقد العنيف والسخرية من مجموعة المثقفين مثل دان كويل عندما قام بتحدى قضية الأسرة (ذات الوالدين TWO - PARENT). وكل صحيفة ومجلة رئيسية تقريبا انضمت إلى هذا الهجوم. ولكن فى عام ١٩٩٣ بعد الرئيس بوش وبعد أن خسر الانتخابات نشرت (أتلانتيك منثلى) ATLANTIC MONTHLY قصة صفحاتها الأولى بعنوان لقد كان دان كويل على حق. وأظهرت المقالة أن كل قائد أمريكى منصف يعرف بوضوح أن انهيار الأسرة هو عفن يأكل أسس أمة عظيمة وأن آثار ذلك نشعر به بحدة فى مدننا حيث جيل ضائع يتم تنشئته دون أسرة ناجحة وهذا يعنى عدم استفادة المجتمع من أحسن مدرس للقيم الأساسية للبشرية والتصرفات المدنية.

لقد فقد الأمريكيون تعاطفهم مع الأمهات العازبات الذين يناضلون بشجاعة لتوفير أكثر مافى جهدهن لإسعاد أولادهن. وكثير من أولياء الأمور العزاب وجدوا أنفسهم فى مأزق خلقته ظروف خارج سيطرتهم أو بسبب أخطاء شريفة.

ولايمكننا أن نسقطهم من حساباتنا. كما لايمكننا إسقاط أطفالهم الأبرياء من حساباتنا. فأحيانا يكون الطلاق أقل الضررين. ولكن كثيرا من الليبراليين يخطئون فى التحول من التعاطف المشروع إلى مغالطة معنوية. بعضهم يأخذون موقفا معنويا محايدا بالنسبة للاختيار بين الأسرة التقليدية وغير التقليدية. وكثير من الصفوة المختلفة لاينظرون فقط بتفاهة الى الأسرة التقليدية ذات الأبوين (الأب والزوجة) على أنها مؤسسة قمعية بل أيضا يعظمون من البدائل التى يرى المنطق والأدلة الدامغة أنها أكثر ضررا بالأطفال والمجتمع. ويقترح تشارلز كوتاميت وجهة نظر واضحة: «لقد اعتبروا المنحرف طبيعيا، والطبيعى غير المقنع منحرفا. ومن الطبيعى أن ذلك يجعلنا جميعا متساوين معنويا بدرجة أكثر».

إن الشعب الأمريكى يستطيع بشرعية أن يطالب بجو من الأخلاق الحضارى الذى

يشجع قيم التقاليد الأسرية والذى يجعل البدائل أقل قبولا. ورغم أن الطلاق لايجب أن يمنع ولا أن تدان الأمهات العازبات فإن النظام القضائى الأمريكى يجب أن يجعل الطلاق والأبوة أو الأمومة غير الشرعية أكثر صعوبة مما هى عليه الآن. إن قادتنا ومؤسساتنا الحضارية يجب أيضا أن توضح بجلاء أن الجدل حول القيم الأسرية ليس فقط من أجل الخطأ والصواب ولكن أيضا من أجل مستقبل الأمة.

المهمة الفردية والمهمة القومية:

تتوقف إعادة تجديد أمريكا على الأفراد الذين يسعون إلى التميز. فلقد سعى المؤسسون القدامى إلى خلق نظام يسمح للأفراد بتحديد متطلباتهم بأقل تدخل ممكن من الدولة. لقد سعوا إلى تأمين الحقوق الطبيعية الفردية لكل مواطن. وآمنوا بأن تحقيق هدف مشترك أسمى يتوقف على السعى لتحقيق مصالحك الشخصية الواضحة.

وهذا يصور السياسات الأمريكية منذ العواصف الدينية إلى السياسات الأيديولوجية، ولكنه خلق كذلك خطورة استحواذ المادية عليهم. إن التنبؤ بيوم تنتصر فيه القيم العلمانية تماما هو ما نبه إليه نيتشه عندما سماه (الرجل الأخير) وهو مخلوق سيطرت عليه تماما الحماية والطمأنينة وعدم القدرة على أن يلقى بنفسه فى قضية أسمى.

يجب علينا ألا نمجد الصراع أو المخاطر المدمرة كنهايات فى حد ذاتها. ولكن يجب أن نعترف بأن أعظم الإنجازات فى الحياة تحتوى على بعض المخاطرة والصراع والمحن.

لمدة نصف قرن بعد انتهاء أعظم حرب فى التاريخ اندفعت أمريكا بقوة الهدف منها وبأحلامها الطموحة. لقد كانت أكبر وأغنى وأكثر حرية وأكثر الأمم مباركة فى العالم. وفى الخمسينات والستينات تعلم الأطفال فى المدرسة أن أمتهم كانت أعظم أمة فى العالم وتعلموا فى المنزل أن عليهم تنظيف أطباقهم لأن آسيا بها أطفال يموتون جوعا. واليوم بالنسبة للمدرس يعتبر قول المدرس أن أمريكا كانت أعظم من أى أمة أخرى قولا غير سليم سياسيا ومتبلد الشعور ثقافيا. وإذا ماقيل للأطفال بتنظيف أطباقهم فى المنزل فإن ذلك بسبب وجود أناس جياع فى نيويورك.

لقد ولدت نهاية الحرب العالمية الثانية شرارات الكبرياء والإبداع والهدف التى دفعت أمتنا إلى الأمام لمدة خمسين عاما. وعلى العكس تركت نهاية الحرب الباردة الأمريكيين مرتبكين بل وفى رعب من المستقبل. لقد كانت هزيمة الشيوعية مهمة مكلفة. يتوقع الجميع منها نتائج حاسمة ويفترضون أن العالم سيصبح أحسن حالا بعد هزيمة الشيوعية وأن الأمريكيين سيكونون أحسن حالا فى حياتهم اليومية. وعندما نظروا إلى حصيلة السلام العظيم الذى حصلوا عليها شعروا بخيبة أمل كبيرة وكان منطقيا أن ينظروا إلى السلام على أنه خدعة كبرى. فلمدة خمسة وأربعين عاما كان الشعب الأمريكى مدفوعا ومتعلقا بأرض موعودة لعالم فى سلام. ولكنهم اكتشفوا أنها سياسيا كالمستنقع أرض لايمكنها أن تدعم أساسات مدينة جديدة توقعوا حدوثها بعد هزيمة الشيوعية.

إن الأمريكيين لايعرفون كيف يحتلون المركز الثانى أو المركز الأول بين الأوائل. إنهم يعرفون فقط أن يكونوا الأحسن. فبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة قائدة العالم الحر بالإجماع ولم يكن هناك حل آخر يمكن تصوره. ويجب أن نقاوم بالتصميم نفسه أن نلعب دورا ثانويا الآن. ولكن إذا ما استمرت الولايات المتحدة فى قيادة العالم عليها أن تستحق ذلك وأن تتخذ تلك الخطوات الضرورية لتنفيذ هذا الاستحقاق.

وقبل كل شيء يجب أن تعيد أمريكا اكتشاف التزامها بتحقيق التميز لصالحها الذاتى. ففى أرض الحرية يجب علينا أن نخاطر بخلق استحواذ من الحرية الفردية دون حاجة إلى اختراع مسئولية فردية ومن الأمور الأكثر خطورة غياب تحد قومى يقلل من الإدراك بالهدف العام. ففى أمريكا الحديثة توجد قوى كثيرة ـ تنوع عرقى ثقافى وثغرات بين الغنى والفقير، وعدم ثقة بين الشباب والشيوخ ـ كل هذه القوى تدفع الأمريكيين فى اتجاهات مختلفة، والقليل منها جدا يجبرهم على التماسك معا. إن المتشائمين الذين يقولون إننا نحتاج حربا أخرى نسوا كيف كانت مدة الإحساس بالتفاخر قصيرة بعد حرب الخليج الفارسى. إن مانحتاج إليه هو حرب ضد التشاؤم وضد السلبية وضد الكآبة المتزايدة بالنسبة لمستقبل أمريكا ودورها فى العالم.

إن أعظم تحد تواجهه أمريكا فى عصر ما بعد السلام هو أن تتعلم فن الوحدة الوطنية فى غياب الحرب أو التهديد الخارجى الواضح. وإذا فشلنا فى مواجهة ذلك التحدى فإن تنوعنا الذى كان مصدر قوتنا لفترة طويلة سيصبح قوة مدمرة. إن فرديتنا - وكانت إحدى خصائصنا المميزة لفترة طويلة - ستكون بذرة انهيارنا. إن حريتنا، التى أخذنا بها طويلا، ستستمر فى كتب التاريخ فقط.

بالنسبة لكل ما نواجهه داخليا يجب أن نتذكر أن مجتمعنا مجتمع حر وسيظل حرا. إن إنقضاضنا على الجريمة ليس تقييدا للحرية. إننا نتوسع فى الحرية بتحريرها من الخوف. إن إسقاط الحواجز بين الجنسيات هو ضمان لاحترام حقوق الفرد وبها أيضا نوسع إطار الحرية - إذا ماقمنا بذلك بطرق تحترم حقوق الجميع وليس فقط بالنسبة لأقليات بذاتها.

وعلى الرغم من مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية لايوجد سبب لماذا لاتفعل الولايات المتحدة كل شىء تحتاج إليه. إن هذه الأمة من المهاجرين من كل أنحاء العالم يحتاج إليها العالم.

إن هذه الأمة من المهاجرين من كل أنحاد العالم مازالت متحدة فى حبها للحرية. إن اقتصادنا مازال أقوى اقتصاد فى العالم وله القدرة على التغلب على المشكلات الخطيرة لهذه الأمة. إن جامعاتنا مازالت تقود العالم فى العلم والتكنولوجيا وهما اللذان سيحددان إلى حد كبير مدى التقدم فى القرن المقبل. وفى الماضى تغلبت الولايات المتحدة على مشكلات أصعب بكثير من تلك التى نواجهها الان. وعلى الرغم من أن خمسة فى المائة فقط من سكان العالم يعيشون فى الولايات المتحدة تمتلك المصادر لتقود. فإن العالم يحتاج الولايات المتحدة لتقود. إن مثلنا ومصلحتنا الخاصة تحتم علينا أن نقود. ولكن هذا ليس كافيا يجب أن نذكر أنفسنا بما قاله سير روبرت تومبسون ماكسيم: «إن القوى الوطنية تساوى المصادر المستخدمة بالإضافة إلى إرادة القوى البشرية» وعندما نسأل عن مواجهة التحدى يقول بعض الناس «يمكننا ذلك» ويقول البعض الآخر «لايمكننا ذلك» وكلاهما قد يكون مصيبا. وكل ذلك مرجعه الإرادة. فهل لدى الولايات المتحدة الإرادة لتقود؟

فى انتخابات عام ١٩٩٢ أعطى ٦٢٪ من الناخبين أصواتهم لمرشحين للرئاسة ـ بيل كلينتون وروس بيروت ـ وكانت الفكرة الرئيسية لحملتهم الانتخابية أن الدولة كانت مخاض أزمة وانحدار. لقد كان كلينتون وبيروت على خطأ. إننا فى صعود. لقد أثبتنا أننا قادرون على العمل فى الحرب العالمية الثانية وفى الحرب الباردة. والآن وقد حصلنا على السلام فإن التحدى الذى يواجهنا هو إثبات أن لدينا الإرادة للقيادة مابعد السلام، حيث لن يكون عدونا أمة ما فى الخارج وإنما عدونا بين ظهرانينا.

إن هدفنا العظيم يجب أن يكون إعادة شعلة الإيمان بالحرية ليس فى الخارج فحسب لكن فى الداخل أيضا. وفى القرن المقبل سيتطلب الحفاظ على الحرية أكثر بكثير من (الحذر السرمدى) رغم أننا فى احتياج له أيضا. إن المجتمع الحر يحتاج (تصميما عضليا MUSCULAR DETERMINATION) لجعل مؤسساته تعمل. إنه يتطلب أن يقوم الشعب الحر بتحمل مسئوليات المضى قدما بحرية. وكما قال جوثى GOETHE : «يستحق الحياة والحرية من يهزمهما من جديد كل يوم» وإذا تمردنا على مسئولياتنا فإننا نستدعى بدائل الحرية.

لقد نجحت الحرية فى أمريكا لأن شعبنا كان أمة تأسست على فكرة الحرية، وبواسطة شعب كان إيمانه بالحرية قبوله بأعباء الحرية بكل صعوباتها. إن فى خلق دولة جديدة فى عالم جديد يدرك كل فرد أن عليه أن يتحمل مسئوليته ويشق طريقه. وانتقلت هذه الفكرة جيلا بعد جيل وتوقع المهاجرون الذين قدموا فى موجات متتالية أعباء الحرية ومزاياها. وعليه فلقد نمت أمريكا وازدهرت وضربت مثلا يحتذى به فى العالم. لقد أنشأنا وطورنا مؤسسات حرة تنتشر الآن حول العالم. ولكننا أيضا خلقنا سرطانا فى مجتمعنا. إنهيار الانضباط المدنى والتراجع عن المسئولية وقبول الفكرة السيئة (إن العالم مدين لى بأن أعيش) ـ كل هذا يسبب تآكل وصدأ فكرة الحرية ذاتها.

مع انتهاء الحرب الباردة أول مهمة لنا فى الداخل. مهمة أكثر أهمية من إيجاد فرص العمل أو الرعاية الصحية أو عجز الموازنة ألا وهى العجز الروحانى والثقافى فهذا هو صلب مايوجع أمريكا.

وفى استعدادنا للقرن الواحد والعشرين تتلخص مهمتنا فى إزالة العجز فى الموازنة، وإعادة الروح للشعب، وتجديد الولاء لمبادىء المدنية الإنسانية التى تمثلها أمريكا.

ويجب ألا ننسى أبدا لماذا لأمريكا معنى خاص فى العالم. إن العالم يحترمنا لأننا أقوى وأغنى أمة فى العالم. وحتى عندما كانت أمريكا ضعيفة وفقيرة منذ مائتى عام كانت أمريكا تمثل فكرة عظيمة أكثر أهمية من القوى العسكرية والثراء الاقتصادى هى فكرة الحرية بكل جوانبها. لقد حضر الملايين إلى شواطئنا لأن أمريكا وقفت إلى جانب الأمم الحرة والشعوب الحرة والأسواق الحرة والانتخابات الحرة والكلمة الحرة وحرية الأديان. وبالنسبة لنا لم يكن هناك شىء أهم من أن نثبت لباقى العالم قوة هذه الفكرة.

أحيانا يتم التعبير عن الأفكار العميقة بشكل أحسن بمصطلحات بسيطة. يقوم كل أمريكى بأداء قسم الولاء للعلم آلاف المرات. ولكننا ننسى أحيانا أبسط تعبير يقدم أحسن وصف لأمريكا: «أمة واحدة، إله واحد، لاتتجزأ، فيها الحرية والعدالة للجميع».

إن العالم يحتاج على وجه الخصوص لتذكرته بالمثل الأمريكى اليوم. فالتطرف القومى والتطرف الدينى ينتشر فى كل أنحاء العالم. وعندما تم إنشاء هيئة الأمم لأول مرة كان بها ٥١ دولة فى بداية الحرب الباردة واليوم يوجد ١٨٤ دولة تتحدث أكثر من أربعة آلاف لغة. وإذا لم نجد طريقة لإبقاء هذه الدول معا فإنها ستتفرق وستحدث بعد الحرب الباردة حروب صغيرة دموية كثيرة. وتتحمل أمريكا المسئولية ولديها الفرصة لتقدم مثلا كيف أمكن لدولة بها أجناس عديدة وأديان عديدة وقوميات عديدة أن تتماسك حول فكرة عظيمة آمن بها الجميع. ويجب أن نرفض أولئك الديماجوجيين الذين يجادلون بأن الحل الوحيد لمشكلاتنا فى الضمان الاجتماعى والجريمة والتدنى الحضرى هو غلق الأبواب أمام أولئك الراغبين فى الحضور إلى أمريكا والتمتع بالحرية *التى ننعم بها*. نعم *إن فرض القيود على الهجرة أمر ضرورى ولكن* مبدأ أمريكا كدولة حرة هو الترحيب بالباحثين عن الحرية وهو مبدأ لايجب التنازل عنه.

ولايجب أن ننسى أبدا كم من المهاجرين فى المائتى عام الماضية أثروا اقتصادنا وثقافتنا وحياتنا. فى عام ١٩٥٦ دار جدل فى الولايات المتحدة حول ما إذا كانت

الولايات المتحدة تقبل أو لاتقبل تيارا من اللاجئين المجرمين الذين فروا من المذبحة السوفييتية للمقاتلين الأحرار لبودابست. وقبل الذهاب إلى حدود المجر للترحيب ببعض اللاجئين استشرت الرئيس السابق هيربرت هوفر وكانت لديه خبرة واسعة تفوق أى إنسان آخر فى العالم لعمله مع اللاجئين بعد الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وقد يتوقع البعض أنه بسبب شهرته كمحافظ سينضم إلى أولئك المعارضين لقبول اللاجئين وعلى العكس قال من خبرته لتاريخ أمريكا: كان هناك دائما رد فعل أولى ضد اللاجئين ولكن كل مجموعة دخلت البلاد أثرت الولايات المتحدة سياسيا واقتصاديا وثقافيا. وكان هذا صحيحا بالنسبة للأيرلنديين واليونانيين والشرق أوربيين والاسيويين والفارسيين والأمريكيين اللاتينيين والأفارقة والعرب. لقد تنبأ بأن الأمر سيكون صحيحا أيضا بالنسبة للاجئين المجربين. وثبتت صحة رأيه.

يجب أن نتبنى سياسة هجرة كريمة وسياسة الفرصة المتساوية لكل من يأتى إلى أمريكا ليس بسبب سلامة مساعدة الناس القادمين فحسب ولكن أيضا لأنهم سيثرون أمريكا ويساعدونها على الاستمرار فى أن تكون مثالا لأمة ذات فكرة عظيمة ـ فكرة الحرية ـ تخلق شعبا واحدا وتتغلب على الاختناقات العرقية والدينية والقومية التى تمزق دولا أخرى.

وفى خلال ست سنوات سيحتفل العالم بحدث يأتى كل ألف عام. بداية عام جديد وقرن جديد وألف عام جديد.

وبطريقة ما سنتذكر القرن العشرين كأسوأ قرن فى التاريخ بسبب الدمار الذى أحدثه الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. فلقد قتل ٧١ مليون نسمة فى هذه الحروب وهذا أكثر مما قتل فى تاريخ البشرية.

وفى الوقت نفسه تحقق تقدم أكبر فى المائة عام الأخيرة يفوق كل القرون السابقة واقتصاديا ارتفع مستوى المعيشة فى العالم بصورة جادة. وأصبح نصيب الفرد من الناتج العالمى باقترابنا من نهاية القرن العشرين عشرة أضعاف ما كان عليه فى نهاية القرن التاسع عشر.

وتكنولوجيا حدث تطور كبير فى هذا القرن يفوق أى قرن سابق. فالسيارة والطائرة

أحدثت ثورة فى وسائل النقل. والتليفون والراديو والتليفزيون أحدث ثورة فى وسائل الاتصال. والحواسب الشخصية والفاكس أحدثت ثورة فى عالم المعلومات. وسنظل نذكر القرن العشرين بأنه الزمن الذى اخترع فيه الإنسان الميكروتشيب MICRO CHIP وأرسل سفن فضاء لاستطلاع الكون.

وسياسيا أخذ العالم دورة للخلف U - TURN فى هذا القرن. فعشرة فى المائة من دول العالم كانت ديمقراطية فى بداية القرن. واليوم أكثر من نصف شعوب العالم تعيش تحت حكومات ديمقراطية. إن ثورة الاتصالات لعنت الدكتاتورية حيث وجدت فى العالم. فالشيوعية والصور الأخرى للدكتاتورية يمكنها أن تعيش فى مجتمعات مغلقة فقط. نعم قد يكون التليفزيون قد أفسد بعض القيم ولكنه فتح أعين الناس الذين يحكمهم الدكتاتوريون على العالم الحر من حولهم.

وفى استعراضهم لمشكلاتنا الصعبة الداخلية والخارجية يشتكى بعض الشباب من صعوبة النمو فى أمريكا الآن وهم فى ذلك على خطأ. فلم يحدث أن كان هناك وقت أحسن تحيا فيه دولة أحسن مما هو الحال الآن فى أمريكا مع اقترابنا من القرن الحادى والعشرين. إننا سعداء الحظ إلى حد كبير بأننا أحياء فى هذا الوقت وأن تكون لدينا الحوافز لبناء شىء جديد فى السلام بدلا من تدمير شىء فى الحرب وعلى عكس أهداف القوى العظمى والامبراطوريات السابقة لاتهدف أمريكا إلى هزيمة العالم بأسلحتنا أو بثرواتنا ولكن هدفها ضرب المثل للعالم.

لقد خسر الشيوعيون السوفييت الحرب الباردة لأنهم فشلوا فى تحقيق ماوعدوا به شعوبهم. ولاستكمال النصر يجب على الحرية أن تتمكن من إنتاج ماوعدت به الدكتاتورية. وبنجاحنا فيما وراء التقدم المادى فقط سنسود على المدى الطويل. إن الدكتاتورية يمكنها تحقيق تقدم اقتصادى على المدى القصير فقط. أما على المدى الطويل سيتمرد الشعب ضدها لأنه يحتاج ماهو أكثر من التقدم الاقتصادى. إن الوقوف ضد الشيوعية والدكتاتورية ليس كافيا فى حد ذاته، والوقوف من أجل الحرية فقط غير كاف. إن الشعب يجب أن تتوافر له البضائع المادية كى يتمتع بالقيم غير المادية التى تميز المجتمعات الحرة.

إن الباب مفتوح الآن لانتصار الحرية بمفهومها الواسع ولكن ذلك الباب سيغلق إذا ما أحس الذين يدخلونه بخيبة الأمل. إن الشعوب رفضت الشيوعية لأنهم أدركوا أنها أفلست اقتصاديا وسياسيا ومعنويا. لقد طالبوا بالحرية لأنهم اقتنعوا أنها ستحقق لهم حياة أفضل على أساس مابنيت لهم ثورة الاتصالات، إن التحدى الذى يواجهنا الان هو تحد إيجابى - تحد للبناء وليس للتدمير، تحد للوقوف فى صفه وليس ضده تحد تدفعه أمالنا وليس مخاوفنا. إن المتشائمين مخطئون. لقد كان ونستون تشرشل يقتبس مقولة السياسى الأمريكى المفضل بالنسبة له بوركى كوشرانت: «يوجد مايكفى الجميع إن الأرض أم كريمة. وستمدنا بوفرة عظيمة لكل أهلها إذا ما فقط زرعوا تربتها بالعدالة والسلام» وعندما قال ذلك منذ مئات السنين اعتبرت مقولته شديدة التفاؤل. وبعكس أولئك الذين عاشوا فى بداية القرن العشرين لدينا الآن القدرة على أن نجعل القرن المقبل قرن سلام ورفاهية غير مسبوقة وحرية.

وإذا ما نظرنا عبر مائتى عام من تاريخنا كأمة فلايوجد شعب على سطح الأرض لديه أسباب كثيرة للشكر والامتنان مثل الشعب الأمريكى. ويجب أن نكون دائما صادقين فى تقدير قيمة كل ما سمح لنا بأن نحقق مقاييس عظيمة للرفاهية والأمن والسعادة. إننا ورثة قيم تقليدية كانت حجر الأساس لعظمة أمريكا. ويجب أن نحافظ عليها ونجددها وأن نجعل منها مرة أخرى دليلنا للإنجازات القومية والفردية. النجاح الذى تمتعنا به فى الماضى والنجاح الذى نعتقد أننا قادرون على تحقيقه فى المستقبل يجب أن يمدنا ليس بروح القناعة الخاملة ولكن يجب أن يمدنا بحقيقة صلدة عميقة بكل ماقدمته لنا حياتنا والإدراك الكامل لمسئولياتنا والتصميم الأكيد فى إظهار أنه فى ظل حكومة حرة يوجد شعب عظيم قادر على تحقيق الأحسن ماديا ومعنويا.

لقد أعطتنا الأقدار الكثير ومن الواجب أن نستمر فى تقديم الكثير الذى يتوقعه العالم منا.. إن علينا واجبات تجاه الآخرين وواجبات تجاه أنفسنا ولايمكن الهروب من أى منها. إن علاقاتنا مع الأمم الأخرى مهمة، ولكن الأكثر أهمية هى علاقاتنا فيما بيننا. إن الظروف التى سمحت لرفاهيتنا المادية أن تتحقق وتلك التى ساهمت فى أدائنا فى عنفوان شبابنا، وفى اعتمادنا على أنفسنا، وفى المبادرات الفردية، وفى روحنا

الوثابة خلقت مشكلات تكمن فى قدرتنا على استبعاد السيىء وتطوير الحسن. ويجب أن نصل إلى روح هذه الأمة وأن نعيد الروح والمهمة التى فرقتنا بادىء ذى بدء. إننا لانطمع إلى الكمال ولا فى مجتمع عديم المشكلات ولكننا سنطالب بأكثر من أجل أنفسنا. ويجب أن نطور أنفسنا داخليا حتى نكون مثالا ناصعا وضاء فى الخارج. فبدون حقائق فى الأمور الأخرى فإن عصر ماوراء السلام سيفرض علينا تحديات عظيمة وفرصا عظيمة. وبالتحرر من مطالب الحرب وبانتصارنا فى السلام لدينا الآن ميزة مواجهة التحديات الجديدة فيما وراء السلام.

ملحوظة للمؤلف

فى ربيع عام ١٩٩٣ خلال زيارتى الثانية لموسكو، عاصمة الاتحاد السوفييتى السابق، تقابلت مع نائب الرئيس الكسندر روتسكوى البطل الأسطورى للحرب السوفييتية فى أفغانستان وذلك فى مكتبه بالكرملين. وفى ذلك الوقت كان قد أصبح خصما مفوها لبوريس يلتسين. وخلال اللقاء اشتكى بمرارة ـ كما يفعل دائما الجنرالات الذين يدخلون الحكومة المدنية ـ من خيبة الأمل من العمل مع مجموعة (شلة) من السياسيين الذين يحترفون بالسياسة مدى الحياة.

وعند مغادرتى قال لى: «السيد الرئيس، كما تعلم، قال جنرالنا شيرمان (الحرب جهنم) ويمكنك أن تجد أن السياسة أسوأ». ولم أكن أتخيل أن روتسكوى قد يقود تمردا مسلحا ضد يلتسين بعد ذلك بستة أشهر، وأنه سيقبض عليه ويسجن بسبب ذلك أو أن يفرج عنه فى فبراير بعد أن يصدر البرلمان الروسى عفوا عاما دون اعتبار لاعتراضات يلتسين الغاضبة المفهومة عن أولئك الذين حرضوا على التمرد على نظامه وعن ميخائيل جورباتشوف أيضا فى أغسطس ١٩٩١ . وعندما قرأت كل أخبار عودة روتسكوى ورفاقه المستقيلين المفرج عنهم إلى منازلهم وعائلاتهم الممتنة (الشاكرة) بدا لى أنه اكتشف أن السياسة يمكن أن تكون جهنم، ولكنها أيضا ـ بالنسبة للبعض ـ قد تكون حياة بعد جهنم. ومع ذلك يمكننى أن أقول الشىء نفسه، فكتاب «ماوراء السلام» هو عاشر كتاب لى والتاسع منذ استقالتى كرئيس منذ عشرين عاما. فبعد استكمالى لأول كتاب لى «ست أزمات» فى عام ١٩٦٢ نذرت ألا أؤلف كتابا آخر. ومنذ ذلك الوقت تعلمت أن أقل من الوعود التى تشبه وعود شيرمان، وهذا الكتاب يكمل سلسلة من ستة أجزاء تركز على العلاقات بين الشرق والغرب التى بدأتها عام ١٩٧٩ بكتابى «الحرب الحقيقية» الذى حذر من أن الولايات المتحدة تجازف بأن تخسر الحرب الباردة. إن

كتاب «السلام الحقيقى» اقترض أننا كنا نفقد الفرص فى أوائل الثمانينات لتكوين إطار عمل عقلانى لإدارة خلافاتنا مع موسكو. وكتاب «لا فيتنامات أخرى» حذر من الشعور بالنشاط والخفة بالنسبة لجورباتشوف ووعوده لإصلاح نظام الشيوعية الفاشل بدلا من هجره. وأكمل كتاب «انتهاز الفرصة» بسقوط الشيوعية السوفييتية أخيرا فى عام ١٩٩١ بأن طالب الغرب بأن يفعل كل ما يستطيع بتدعيم إصلاحات يلتسين لتأكيد أن تحل الديمقراطية وسياسات السوق الحرة محل الشيوعية.

إن المشاهدين الأوائل للكتب الخمسة الأولى فى سلسلة الكتب التى أصدرتها كانوا أولئك الذين كانوا منشغلين أساسا بالسياسة الخارجية. أما كتاب «ما وراء السلام» فيهدف إلى قراء أوسع. فأطول فصل فيه لايتعامل مع المعارك الخارجية ولكن مع المعارك الداخلية ، الرعاية الصحية والتعليم والتآكل الحضرى وقضايا أخرى كثيرة. فلمدة خمسة وأربعين عاما قاتلنا الحرب الباردة لأننا اعتقدنا أن نظامنا استحق أن يسود لأنه يقدم للناس أكثر من الشيوعية. إن هزيمة الشيوعية تتطلب منا أن نحافظ على وعودنا التى قدمناها لثلاثة أجيال فى هذا القرن ولأولئك الذين سيعيشون القرن المقبل. يجب على أمريكا أن تثبت أنها حقيقة ـ كما وصفها لينكولن ـ آخر أحسن أمل للإنسان على الأرض.

وعليه عندما يسألنى الناس ما إذا كانت السفريات العامة ذات فائدة كان ردى باختصار شديد: لايمكن أن تكون السياسة دائما جنة وأحيانا تكون جهنم، ولكن نعم كانت الزيارة ذات فائدة. وعندما حضرت إلى واشنطن منذ سبعة وأربعين عاما كانت المشكلة السائدة هى وقوف الولايات المتحدة فى وجه التهديد الشيوعى فى الخارج وفى الداخل على حد سواء. إن الارتياح المثالى هو أن تعيش بالقدر الكافى لترى الغرب يهزم الشيوعية ويبدأ حملة نبيلة جديدة وشاقة أيضا لتأمين انتصار الحرية فى الخارج وفى الداخل.

لاستكمال مايحتمل أن يكون آخر كتاب تلقيت مساعدات غير عادية من مجموعة من الاصدقاء والزملاء والخبراء. ومن بداية المشروع قام هارولد ايفانز وراندوم هاوس بتقديم مشورة قاطعة. وقامت كاثى أوكونر، رئيسة الهيئة الخاصة بى بالإشراف باقتدار

على المشروع بالكامل يعاونها فى ذلك كيم تايلور الذى أشرف على المخطوط (الكتاب) وكذا اليزابيث جونستون. وقام روبرت بوستوك وجوزيف ماركس، المساعدان الشابان فى كابيتول هيل بما لديهما من خبرة سياسية بمراجعة دقيقة للكتاب. وكان للسفير روبرت سايمز ومارين ستريمسكى نظرة ثاقبة. وأتقدم بشكر خاص لمونيكا كراولى والبروفيسير روبرت كوفمان من جامعة فيرمونت، وريموند. ك برايس جونير رئيس مكتب تجهيز خطبى فى البيت الأبيض وجول هـ تيلور مدير مكتبه ريتشارد نيكسون وبيرثبليس على مساعداتهم التى لاتقدر بزمن.

محل إقامتى | مارك ريدج
نيوجيرسى | ٣٠ مارس ١٩٩٤

المحتويـات

صفحـة

كتب أصدرها المترجم

١ ـ الاستراتيجية السوفييتية الحربية	نفــد
٢ ـ الانتصارات العربية فى صدر الإسلام	نفــد
٣ ـ الحرب العراقية الإيرانية	بالأسواق
٤ ـ بعد العاصفة (ترجمة)	بالأسواق
٥ ـ دروس الحرب الحديثة (ترجمة)	بالأسواق
٦ ـ تاريخ فن الحرب (خمسة أجزاء)	نفــد
٧ ـ الرياضيات والحرب	نفــد
٨ ـ الطبل الأجوف (ترجمة)	نفــد
٩ ـ عدد كبير من الكتب العسكرية (نشرت داخل القوات المسلحة المصرية فقط)	ـــ
١٠ ـ وانطلقت المدافع عند الظهر	نفــد

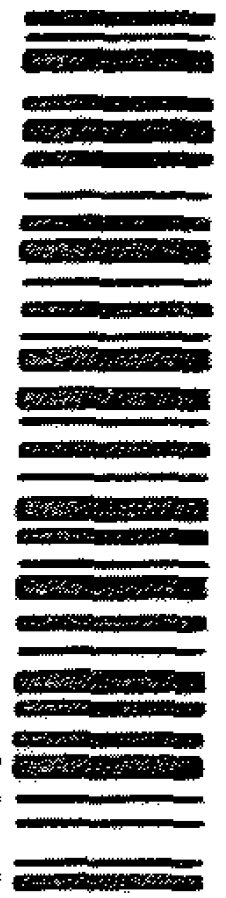
رقم الايداع
٩٥ / ١٨٧٣
I. S . B . N
977 - 07 - 0372 - 9



هذا الكتاب

شهد العالم انتهاء الحرب الباردة بهزيمة ساحقة للشيوعية وتفكك الاتحاد السوفييتى، وتسعى الولايات المتحدة أن تتربع على قمة العالم بصفتها القوة العظمى الأوحد. ومن هنا فإننا نمر بمرحلة لايمكن لأحد أن يتجاهلها أو يقف انتظارا لنتائجها النهائية أو يقف مسلوب الإرادة أمام أحداثها ولابد لنا أن نتساءل عما يجب أن نفعله لنواكب مطالب القرن القادم وأحداثه.

هذا الكتاب يتجه إلى المستقبل من وجهة نظر أمريكية على درجة عالية من الخبرة، مستقبل السنوات القليلة الباقية فى القرن العشرين، تم التوجه أساسا إلى القرن الحادى والعشرين وهى مسئولية الجميع، وبالقطع مسئو أيضا أن نفكر في المستقبل بجرأة حتى نمهد الأر لأولادنا وأحفادنا لنصنع لهم عالما أفضل وأكرم وأك أمنا وتحررا.



الثمن ١٢ جنيها